500 يوم من الحرب على غزة

أسئلة اليوم التالي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

500 يوم من الحرب على غزة

أسئلة اليوم التالي

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: يناير 2025

رقم الإيداع: 2024/3899

الترقيم الدولي: 978.977.87240.7.3

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة – مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

500 يوم من الحرب علي غزة: أسئلة اليوم التالي

مقدمة	06
المحور الأول : التطورات الاستراتيجية للحرب في غزة	10
المحور الثاني : القانون الدولي وحرب غزة: إشكاليات قانونية معقدة	44
المحور الثالث : تداعيات حرب غزة على داخل أطرافها: معادلات سياسية صعبة	68
المحور الرابع : بعد 500 يوم ... تقييم الأداء العسكري لإسرائيل	90
المحور الخامس : المشروع الإسرائيلي والفلسطينيون خارج غزة	116
المحور السادس : البعد الاقتصادي في الحرب (الدوافع والاثار الاقتصادية)	140
المحور السابع : القوى الإقليمية وحرب غزة: أدوار متشابكة	166
المحور الثامن : القوى الدولية وحرب غزة: إعادة لرسم المسارات في الشرق الأوسط	190
المحور التاسع : الإعلام في حرب غزة: فاعل رئيسي	216
المحور العاشر : انتهاكات إسرائيلية للإنسانية في غزة: سلسلة لا تنتهي	238
المحور الحادي عشر : الحرب في غزة هل تنهي الصراع أم تبدأ صراعا جديدا؟	256

مقدمة :

أيام طويلة وثقيلة تلك التي انقضت في غمار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لكن هل انتهت الحرب فعليًا حتى يمكن الحديث بشأنها كفعل ماض، أو تناولها بالدرس والتحليل باعتبارها مرحلة مرت من جملة المراحل التي عبرت فلسطين الأرض والبشر؟. حقيقة الإجابة الأقرب للواقع أن الحرب لم تنتهِ بعد، وهنا المقصود تلك الجولة تحديدًا التي تبدو ملامح مآلاتها الأولية أنها ستمثل نقطة فارقة في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي لم ينتهِ هو الآخر بعد.

الحرب على غزة هذه المرة (8 أكتوبر 2023) اكتسبت كثيرًا من الخصوصية، بل وأسقطت عدة ثوابت واعتبارات ظلت مستقرة لعقود. أولًا فيما يخص إسرائيل، تبين أنها قادرة على خوض حرب طويلة الأمد، خلافًا لما ظل مستقرًا لعقود بأن تركيبتها الاستثنائية كدولة وشعب غير قابلة لاحتمال الحروب الطويلة، وكان يجري عادةً الاستدلال على هذا المستقر بجولات حروبها السابقة ضد مصر وسوريا ولبنان، فضلًا عن هجماتها وعملياتها المتتالية على قطاع غزة والضفة الغربية. تَكَشَّفَ بوضوح أيضًا أن إسرائيل الدولة والمجتمع كلاهما قادر على تحمل كلفة خسائر باهظة والمضيّ قدمًا دون توقف، أو أعراض تشقق وانقسام داخلي عادة ما كانت تُطل برأسها قبل ذلك عندما كانت الخسائر بالأخص على المستوى البشري تتجاوز حدًا معينًا. في الحرب الأخيرة تكبدت إسرائيل خسائر بشرية لافتة، وضعتها كأرقام قياسية لم تتعرض لها إسرائيل من قبل فيما مضى من حروبها المتعددة. لكن يظل الأكثر لفتًا للانتباه في هذا السياق بالتأكيد، قضية الأسرى الإسرائيليين الذين سقطوا في قبضة الفصائل الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر 2023، فقد بدأ الأمر وإسرائيل الرسمية ترفض جملة وتفصيلًا اعتبار هذه الورقة نقطة ضعف تقيد من حركتها بأي صورة على الصعيد العسكري والسياسي فيما مضت إليه من صياغة رد فعلها على العملية التي أوقعت هؤلاء في القبضة الفلسطينية.

في هـذه الحـرب تـبين أن الأهـداف الإسـرائيلية، الحقيقيـة التي تكشـفت تباعًـا، لا علاقـة لهـا بالأهـداف الثلاثـة التي ظـل رئيـس الـوزراء بنيـامين نتنياهـو والقـادة العسـكريون للجيـش يرددونهـا طـوال فترة العمليـات العسـكرية. فالمعلـن كان القضـاء علـى القـدرات العسـكرية لـ"حركـة حمـاس"، ومـن ثـم إزاحـة سـيطرة الحركـة عـن مقعـد قيـادة شـئون القطـاع ببلداتـه، وسكانـه. والهـدف الثالـث تمثـل في تحريـر المحتجزيـن الإسـرائيليين الذيـن سـقطوا في قبضـة المنفذيـن لعمليـة السـابع مـن أكتوبـر مـن حركـة حمـاس وغيرهـا مـن الفصائـل الفلسـطينية. فالأهـداف التي جـرت وصـارت ماثلـة أمـام أعين العالـم أجمع، هـي التـدمير الكامـل لكل مـا قـد يـدل علـى وجـود فلسـطيني فـوق تلـك الأرض وتحتهـا، مسـتخدمة في ذلـك أعلـى درجـات القسـوة والـنيران، ممـا حـدا بالكثيريـن إلى اعتبارهـا "أكبر" عمليـة إبـادة جماعيـة، بحسـب المصطلـح القانـوني والإنسـاني. أرقـام الضحايـا المفزعـة هـي التي نحـت بتلـك التسـمية لأن تصـل إلى أروقـة "محكمـة العـدل الدوليـة"، لكـنْ حقيقـة كان هـدف "التطـهير العـرقي" هـو الأقـرب لمـا ارتكبتـه آلـة الحـرب الإسـرائيلية، وهـو مـا بـات هدفًـا يسـهل اسـتقراؤه مـن خلال أيـام الحـرب الثقيلـة، ومـن تصريحـات قـادة اليـمين الإسـرائيلي الذيـن انفلتـت ألسـنتهم عما تخطـط لـه الدولـة الإسـرائيلية، وكيـف تنظر إلى "الوجـود" الفلسـطيني بـشكل عـام.

لهـذا بـات المشـهد الفلسـطيني في لحظـة فارقـة، بـل الأحـرى أن القضيـة الفلسـطينية بمجملهـا تقـف علـى أعتـاب مرحلـة جديـدة شكلتهـا مـآلات حـرب غـزة الأخيرة، فيمـا لـم يفـت الضفـة الغربيـة أيضًـا نصيبهـا مـن تلـك الحـرب، وإن كانـت بنمـط ومشـاهد مختلفـة لهـا خصوصيـة تعكـس وضـع الضفـة الجغـرافي والـسكاني. إجمـالًا تتـشكل نـذر بالغـة التشـاؤم حـول المسـتقبل، وهـو مـا يفتـح بـاب التسـاؤل علـى مصراعيـه فيمـا يخـص صناعـة هـذا المسـتقبل، بدايـةً مـن الـذي سـيقوم برسـم ملامحـه وإلى أيـن سـيقود القضيـة التي لـم تـراوح مكانهـا منـذ العـام 1948، فهنـاك قطـاع واسـع مـن الشـعب الفلسـطيني بـات يؤكـد أن حصـاد حـرب غـزة الأخيرة يماثـل -إن لـم يكـن يتجـاوز- حجـم "النكبـة" التاريخيـة. لهـذا يظـل التفتيـش عـن

الأدوات التي سيتم صناعة المستقبل بها هو الأكثر تعقيدًا بالنظر إلى مستخدمي تلك الأدوات. هل سيكون المجتمع الدولي حاضرًا، أم ستختطف الولايات المتحدة الصوت الدولي كعادتها وتبدأ في رسم خرائط المستقبل وفق الرؤية الأمريكية، التي لم تبتعد كثيرًا عن طموحات إسرائيل في الاستحواذ الكامل على الأرض والحق؟ وأين سيكون مكان الفلسطينيين على طريق هذا المستقبل، وهل سيكونون وحدهم أم سيشاركهم المحيط العربي الذي له أسئلته الخاصة، التي لم تفصح هي الأخرى عن إجاباتها بعد؟.

هذا الكتاب ربما يبحث في تلك الأسئلة وغيرها من مكونات المشهد المركب الذي خلفته الحرب، وهدفه الرئيسي أن يضع مكونات مآلات تلك الحرب بجانب بعضها بعضًا، من أجل الحصول على صورة مقربة للمستقبل، مستقبل القضية الفلسطينية؛ قضية الأرض والشعب، ومستقبل الحق الذي يتماس مع حقوق المنطقة بأسرها في العيش بسلام وأمن. إسهام بحثي يستهدف توليد الأفكار وشق المسارات، نسأل الله التوفيق فيه والسداد.

د. خالد عكاشة

مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور الأول

التطورات الاستراتيجية
للحرب في غزة

إعداد: د. دلال محمود *

شـهدت حـرب غـزة التي اندلعـت في 7 أكتوبـر 2023 واسـتمرت حتى تـم توقيـع اتفـاق لوقـف إطلاق النـار لأول مـرة في 15 يناير2025، وطـوال هـذه الـفترة التي قاربـت علـى 500 يومـاً شـهدت تطـورات دراماتيكيـة وتحـولات استراتيجيـة، جعلتهـا واحـدة مـن أكثر الصراعـات تعقيـداً في العقـد الأخير. هـذه التطـورات لـم تقتصـر علـى أطرافهـا المباشـرين (إسـرائيل وحركـة حمـاس)، بـل امتـدت إلى المنطقـة كلهـا. لـم تُعـد "القضيـة الفلسـطينية" وحدهـا علـى أجنـدة المجتمـع الـدولي، بـل أعـادت "الشـرق

*مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الأوسط" من جديد إلى أولويات السياسة الأمريكية. إن انخراط إيران في المشهد وتبادل الضربات الجوية المباشرة بينها وبين إسرائيل، ينذر باتساع دائرة الصراع الإقليمي. وكانت الهجمات الإسرائيلية المكثفة ضد واحد من أهم وكلاء إيران في المنطقة وهو "حزب الله"، وتصدي الولايات المتحدة لهجمات جماعة الحوثي على الملاحة البحرية في البحر الأحمر، عاملا مؤثراً في تراجع المشروع الإقليمي لإيران، حتى وإن كان تراجعاً مؤقتاً.

وواقع الأمر إن التطورات التي مرت بها الحرب لم تكن على وتيرة واحدة، فهناك تطورات ميدانية متسارعة، بينما التطورات الدبلوماسية المتعددة كانت أبطأ في إيقاعها؛ الأمر الذي أسفر لطول فترة الحرب وتدهور الأحوال المعيشية لسكان قطاع غزة. ولا شك أن استعراض يوميات الحرب يصعب حصره في صفحات محدودة، خاصة إذا ما تمت إضافة شهود العيان على الحرب. ولهذا يهتم هذا المحور باستعراض المحطات الفاصلة في تطورات الحرب على المستوى الميداني والمستوى الدبلوماسي، لبيان التطورات الاستراتيجية التي أدت إلى اللحظة الراهنة.

أولا: المحطات الرئيسية في التطورات الميدانية لحرب غزة:

والبداية بعملية "طوفان الأقصى" .... اندلاع الحرب في 7 أكتوبر 2023:

بدأت الحرب في 7 أكتوبر 2023 عندما شنت حركة حماس، هجوماً واسعاً على المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة. جاء الهجوم بمزيج من إطلاق أكثر من 2000 صاروخ خلال ساعات قليلة، بالإضافة إلى اقتحام مسلحين للحدود باستخدام الدراجات النارية والمركبات المصفحة. استهدفت العملية مواقع عسكرية ومدنية، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى الإسرائيليين، وأسر عدد من الجنود والمدنيين.

رد الفعل: إعلان إسرائيل "حالة الحرب" والسيوف الحديدية في 7 أكتوبر 2023:

رداً على الهجوم، أطلقت إسرائيل عملية عسكرية واسعة أُطلق عليها اسم "السيوف الحديدية"، تضمنت العملية قصفاً جوياً مكثفاً استهدف مواقع حماس، بما في ذلك مخازن الأسلحة، مراكز القيادة، ومنصات إطلاق الصواريخ. كما استهدفت الضربات الجوية أحياء سكنية وبنية تحتية مدنية، مما أدى إلى دمار واسع النطاق وسقوط آلاف الضحايا الفلسطينيين، بينهم نساء وأطفال. تركز القصف أيضاً على الأنفاق التي تستخدمها حماس لنقل المعدات والأفراد.

حصار قطاع غزة ونقل سكان شماله في 13 أكتوبر 2023:

شددت إسرائيل الحصار على قطاع غزة وبدأت القصف، ثم دعت سكان الشمال إلى الانتقال إلى الجنوب، ولاسيما القاطنين بمدينة غزة، التي اضطر جميع سكانها تقريبا للنزوح مرة واحدة على الأقل.

اجتياح القوات البرية الإسرائيلية لقطاع غزة في 27 أكتوبر 2023:

العملية البرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 27 أكتوبر 2023 تُعد جزءًا من تصعيد عسكري كبير شهدته المنطقة بعد سلسلة من الأحداث المتوترة. العملية كانت جزءًا من حملة عسكرية أوسع استهدفت بنية حماس العسكرية والبنية التحتية في القطاع، تضمنت قوات برية مدعومة بالمدفعية والدبابات، إضافة إلى الغطاء الجوي الكثيف. أعلنت إسرائيل أن الهدف من العملية هو "إضعاف قدرات حماس" واستعادة الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، إلى جانب القضاء على الأنفاق والبنية التحتية التي تعتبرها تهديدًا أمنياً. العملية جاءت في سياق أزمة إنسانية غير مسبوقة في القطاع، حيث كان هناك حصار كامل على الإمدادات الأساسية من الغذاء والماء والوقود، مما زاد من معاناة المدنيين الذين كانوا بالفعل في أوضاع مأساوية. واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة شديدة من الفصائل المسلحة في القطاع، التي استخدمت تكتيكات حرب المدن والأنفاق لعرقلة تقدم القوات البرية.

تعدد الجبهات في نوفمبر 2023:

في نوفمبر 2023، توسع نطاق الحرب ليشمل جنوب لبنان بعد تدخل محدود من حزب الله وقصفه المستوطنات الشمالية الإسرائيلية باستخدام صواريخ بعيدة المدى. ردت إسرائيل بقصف مكثف لمواقع حزب الله والبنية التحتية في لبنان، مما أدى إلى توتر إقليمي غير مسبوق. في الوقت نفسه، شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً في الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي والمقاومين الفلسطينيين، إلى جانب تصاعد العمليات الفردية داخل المدن الإسرائيلية، مما زاد من تعقيد المشهد.

هدنة لم تكتمل في 24 نوفمبر:2023

بدأت الهدنة في 24 نوفمبر 2023، واستمرت لمدة أربعة أيام، مع إمكانية التمديد بشرط إطلاق سراح المزيد من الرهائن. خلال هذه الفترة، تم بموجبها الإفراج عن 105 رهائن بينهم 80 إسرائيليا والباقون أجانب، مقابل 240 فلسطينيا كانوا معتقلين في سجون إسرائيلية. تم تمديد الهدنة عدة مرات، حيث أُعلن عن تمديدها ليومين إضافيين بنفس الشروط، ثم ليوم سابع. ومع ذلك، انتهت الهدنة رسميًا في 1 ديسمبر 2023، حين استأنف الجيش الإسرائيلي غاراته الجوية على قطاع غزة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

اشتباكات مستمرة في القطاع – يناير 2024:

- إسرائيل ترفع درجة الاستعداد في الجبهة الشمالية مع لبنان، مع تركيز القتال ضد حماس وليس ضد لبنان. وهو ما يعني أن إسرائيل لا ترغب في استفزاز حزب الله إلا في إطار الرد على أي عمليات من جانب الحزب ضد اسرائيل. تُركز كتائب القسام جهدها العسكري على خلق نقاط اشتباك عنيفة أمام محاور التقدم الإسرائيلية من جهة شرق خان يونس، وهو ما يفسر عدم نجاح إسرائيل في السيطرة على كامل منطقة عبسان الكبير وشرق خان يونس؛ لذلك تلجأ إسرائيل إلى قصف جوي غير موجه في منطقة خان يونس ومنطقة غرب خان يونس لضرب نقاط تمركز المقاومة الفلسطينية.

- في 8 يناير، أعلن الجيش الإسرائيلي رسميا انتقاله للمرحلة الثالثة في القتال في قطاع غزة والتي تشمل غارات الفرق. ولا يستبعد الجيش إمكانية عودتهم في المستقبل إلى تشكيلات قتالية على مستوى الفرق، كما اعتادوا أن يفعلوا في المرحلة الثانية، وواصلت الفرقة 98 القتال العنيف ضد لواء خان يونس في جنوب قطاع غزة، مع تكثيف الغارات الجوية الإسرائيلية على منطقة غرب خان يونس.

- لم تنفذ كتائب القسام سوى أربع هجمات صاروخية على إسرائيل من قطاع غزة منذ 21 ديسمبر، مما يشير إلى أن العمليات الإسرائيلية أدت إلى تدهور قدرة حماس الصاروخية بشدة، أو أن حماس تبنت سياسة اقتصاد الذخيرة أي شن هجمات صاروخية بمقدار يسير منعا من نفاذ مخزون الصواريخ.

- استأنف الجيش الإسرائيلي عملياته القتالية في مدينة غزة شمالا في 28 يناير، وهو ما يؤشر على أن عناصر من حماس نجحت في التسلل إلى شمال قطاع غزة ونفذت أعمال مقاومة ضد الآليات المدرعة الإسرائيلية باستخدام قذائف ياسين 105، أي أن حماس أعادت فرض سيطرتها على أجزاء من قطاع غزة حيث كان الجيش الإسرائيلي يعمل سابقًا، وتحديداً مخيم الشاطئ ومخيم جبالي، والشجاعية.

اختلافات إسرائيلية حول عملية رفح – فبراير 2024:

- خلاف بين المستوى السياسي والمستوى العسكري حول مسألة شن عملية عسكرية في منطقة رفح، إذ يصر نتانياهو على تنفيذ العملية وإنهائها قبل حلول شهر رمضان؛ بهدف الضغط على حماس للموافقة على شروط إسرائيل بشأن الهدنة الجديدة. في حين لا يوافق الجيش الإسرائيلي على التعجيل بشن عملية عسكرية منعا من إثارة التوتر في العلاقات مع مصر.

- بدأ الجيش الإسرائيلي ببناء ثلاث قواعد عمليات هجومية بالقرب من جنوب مدينة غزة يفصل شمال غزة عن بقية القطاع؛ بما يشكل فاصلا بين شمال غزة وبقية القطاع، من أجل مواصلة الغارات والعمليات المستقبلية في قطاع غزة. أكد الجيش الإسرائيلي حدود التحرك بشأن عملية برية في رفح، مؤكدا أن هناك شرطين اثنين وهما: ضمان استقرار العلاقات مع مصر، وضمان أمن 1.45 مليون نازح فلسطيني في منطقة رفح.

استعدادات لتوسيع العملية العسكرية في القطاع – مارس 2024:

- نفذ الجيش الإسرائيلي موجة هجمات واسعة من الجو في منطقة رفح، وذلك بالقرب من محور فيلادلفيا، مستهدفا تشكيلات تحت الأرض تابعة لحركة حماس، وفقا لتقديراته.

- استأنفت بعض كتائب المقاومة الاتصال بالقيادة العامة لحركة حماس في غزة، بما يعني فشلا نسبيا لهدف إسرائيل بتفكيك الهيكل العسكري الخاص بحركة حماس في القطاع. لاسيما وأن بعض كتائب المقاومة التي تسللت من منطقة وسط غزة إلى منطقة شمال القطاع نفذت عمليات ضد فرق عسكرية إسرائيلية في حي الزيتون. وهو ما دفع هيئة الأركان الإسرائيلية لزيادة مشاركة وحدات القوات المشتركة متعدد السلاح في مناطق العمليات، وتركيز الجهد العسكري في منطقة الوسطى.

- أعلنت القيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم" أن سفينة الدعم اللوجستي تتجه إلى شرق البحر المتوسط مع أول حمولة معدات لإنشاء رصيف بحري عائم ومؤقت لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة. وأعلن البيت الأبيض أن الممر البحري هو مكمل لمعبر رفح.

- في 15 مارس 2024، صدّق رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو على خطط العمليات العسكرية البرية في منطقة رفح. وشنّ اللواء "ناحال" التابع للفرقة 162 عدة غارات جوية وموجات قصف مدفعي على عناصر

المقاومة المتسللة في منطقة شمال غزة وبالتحديد في حي زيتون جنوب مدينة غزة، باستخدام الممر العسكري "ممر نتساريم" الذي يفصل شمال غزة عن باقي القطاع.

- استهدفت القوات الإسرائيلية عناصر شرطة حماس في قطاع غزة، في هذا الإطار، صرّح رئيس الأركان الإسرائيلي "هرتسي هاليفي" بأن اغتيال قيادات ومسؤولي حماس من شأنه تخفيف الضغط على إسرائيل.

إسرائيل تحضر لعملية برية في رفح وتعمل على فصل شمال غزة – أبريل 2024:

- أعلن الجيش الإسرائيلي يوم الأحد 7 إبريل أنه انتهى من عمليات القتال والتطهير في منطقة خان يونس، ولذلك تم قرار سحب آخر الفرق العسكرية الإسرائيلية في جنوب قطاع غزة وهي الفرقة 98 التي تشمل ثلاثة ألوية وهي المغاوير وجفعاتي واللواء سابع مدرع. ويؤكد الجيش الإسرائيلي أن النشاط العسكري والعملياتي سيقتصر فقط على إحباط وتحييد خلايا المقاومة في منطقتي خان يونس ورفح.

- تأكيد الجيش الإسرائيلي بأن شن عملية برية في رفح لا زالت قيد انتظار الموافقة السياسية، وأنه يركز الجهد العسكري على منطقة شمال قطاع غزة فقط.

- نجحت الفصائل في تنفيذ عمليات مقاومة ضد القوات الإسرائيلية في الممر العسكري في شمال غزة (نتساريم)، باستخدام قذائف ياسين 51.

- واصل الجيش الإسرائيلي عمليات التطهير بمحاذاة وادي غزة، الفاصل بين منطقتي شمال غزة ووسط القطاع؛ تحضيرا لعملية اجتياح برية في منطقة الوسطى، اعتمدت إسرائيل على غارات جوية مكثفة تستهدف منطقة الوسطى بغرض تدمير البنية التحتية مثل قواعد إطلاق الصواريخ، ودك الأنفاق. ويكثف سلاحي المدفعية والبحرية القصف

باتجاه شارع رشيد لمنع وصول النازحين الفلسطينيين إلى أماكنهم في شمال القطاع.

- تعرض إسرائيل لهجمة صاروخية إيرانية محدودة التأثير في أبريل 2024، وهو ما أدى إلى استنفار قوات الدفاع الإسرائيلية على الجبهات المختلفة، مما دفع الجيش إلى إعادة ترتيب أولوياته في العمليات العسكرية في قطاع غزة، وتزايد التركيز على الدفاعات ضد الهجمات الصاروخية. بشكل عام، أثر الهجوم الإيراني في رفع مستويات التوتر الإقليمي، لكن لم يُلاحظ تأثير حاسم أو تغييرات كبيرة في مسار العمليات العسكرية في غزة بسببه.

تنفيذ العملية البرية في رفح – مايو2024:

- بحلول فجر اليوم – السابع من مايو 2024 – كانت كتائب اللواء المدرع 401، قد دخلت بالفعل إلى كافة مرافق الجانب – الفلسطيني من معبر رفح الحدودي، ورفعت العلم الإسرائيلي على السارية الأساسية فيه، وتحركات مكثفة للمدرعات الإسرائيلية بمحاذاة الحدود، وشمال شرق مطار غزة القديم، حيث تحركت وحدات تابعة للواء المشاة الميكانيكي 84 شمالاً باتجاه منطقة "البيوك".

- سيطرة عسكرية إسرائيلية على معبر رفح من الجانب الفلسطيني، سبقها تدمير الأبنية والممرات الموجودة في المعبر، لا تعنى سوى أن المعبر أصبح خارج الخدمة. وإحكام السيطرة الإسرائيلية على جنوب قطاع غزة بالكامل، وهو ما أدى لسيطرتها على المعبرين الرئيسيين "رفح وكرم أبو سالم"، أي حصار قطاع غزة، وحصر جهود الإغاثة والإعاشة بشكل كامل في يد الجيش الإسرائيلي.

- على الجبهة الشمالية (جباليا – نتساريم): استمرت الوحدات التابعة للفرقة 98، وهي الكتيبة 890 التابعة للواء المدرع 460، والكتيبة المدرعة 101 التابعة للواء المدرع السابع، والكتيبة 202 من لواء المظليين، في

عملياتها باتجاه مخيم جباليا بهدف محاصرته من الجهتين الشرقية والجنوبية، وتحقيق الفصل التام بينه وبين منطقة بيت حانون. مع اشتباكات محدودة من فصائل المقاومة؛ فقد أعلنت كتائب القسام أنها قصف بالهاون مقر قيادة متقدم للجيش الإسرائيلي شرق مخيم جباليا، أما سرايا القدس، فقد أعلنت عن قصف تجمعات إسرائيلية بقذائف الهاون قرب برج "الطناني" شرق مخيم جباليا، كما أعلنت كتائب المجاهدين عن استهدافها دبابة شرق جباليا.

- استهدفت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مايو 2024 بشكل أساسي المناطق التي مازال فيها كتائب محتفظة بقوام لوجيستي وقيادي متماسك في شمال ووسط وجنوب القطاع، وأهمها كتيبة سهيل زيادة وكتيبة خليفة وكتيبة عماد عقل التي تعمل في جباليا وبيت لاهيا، بالإضافة إلى كتائب في مخيم الشاطئ، ومناطق غرب خان يونس. بجانب كتائب شرق رفح ويبنا والشابورة وتل السلطان، وكتيبة دير البلح وكتيبة النصيرات في وسط القطاع.

- في 28 مايو 2024، أنهت إسرائيل العمليات العسكرية بشكل مفاجئ في مدينة جباليا، دون تحقيق هدف تطهير المدينة والمخيم، للدفع بمزيد من الوحدات إلى مدينة رفح، نظرا لكثافة الاشتباكات مع الفصائل الفلسطينية التي قامت بتشتيت القوات الإسرائيلية عبر عدة نقاط أساسية في مختلف مناطق شرق ووسط المدينة، لإبطاء عمليات التقدم الإسرائيلية على محور فيلاديلفيا. وهو ما دفع إسرائيل لمهاجمة المستشفيات في جنوب ووسط مدينة رفح.

- في 29 مايو 2024، وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيطر عملياتياً بشكل كامل على محور فيلادلفيا، لكن مازال التواجد الميداني على الأرض في النطاق الفاصل بين منطقة تل زعرب وجنوب منطقة المواصي غير مكتمل.

نشاط الجبهة الشمالية – يونيو 2024:

- هجمات متكررة من "حزب الله" ضد الأهداف الإسرائيلية، حيث اعترضت منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية أكثر من 150 طائرة بدون طيار منذ بدء العمليات في قطاع غزة، على طول الحدود اللبنانية، وفقا لبيانات أعلن عنها الجيش الإسرائيلي، وأصبحت هذه المسيرات واحدة من أهم التحديات التي تواجهها الدفاعات الجوية الإسرائيلية، لأن استخدام المسيرات كان يتم بشكل أساسي ضد المستوطنات الملاصقة للحدود، مع تنفيذ هجمات محدودة على أهداف تبعد ما بين 30 و40 كيلو متر عن الحدود، وبالتالي شكلت الهجمات اليومية باستخدام المسيرات استنزافًا لجهد ومعدات وحدات الدفاع الجوي الإسرائيلية.

- في 15 يونيو 2024، تعتبر عملية استهداف ناقلة الجند الإسرائيلية المدرعة في تل السلطان، العملية الأكبر من حيث عدد الخسائر الإسرائيلية، ويمكن اعتبار هذه العملية بمثابة تأكيد على اعتبار الجيش الإسرائيلي تطهير نطاق حي تل السلطان، هدفًا اساسيًا له في جبهة رفح، لتأمين المنطقة الآمنة التي يستهدف تكوينها في المناطق الواقعة شرق محور فيلاديلفيا.

- في 16 يونيو 2024، أعلن الجيش الإسرائيلي عن "وقف تكتيكي للعمليات القتالية" في جبهة رفح، للتجاوب بشكل أكبر مع الضغوط الأمريكية حيال ملف المساعدات الإنسانية، خاصة في ظل تعثر عمليات استخدام الميناء العائم، وتزامن مع ذلك بدء عمليات محدودة في مناطق جنوب وجنوب غرب مدينة غزة في الجبهة الشمالية. لم يمثل هذا الإعلان أي تغير عملي في سير العمليات العسكرية، بل أكد "تحييد" دور معبر رفح، خاصة مع قيام القوات الإسرائيلية بإحراق منشآت معبر رفح البري من الجانب الفلسطيني وإخراجها عن الخدمة، في مقابل تكريس دور معبر كرم ابو سالم.

- ظهور صواريخ "سام- 18" المضادة للطائرة في العمليات الميدانية الفلسطينية، وهي نسخة أحدث من صواريخ "سام7-" التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية عادة، وهذا يشير إلى احتفاظ الفصائل بمخزونات أساسية من الصواريخ النوعية المتوفرة لديه، من أجل استخدامها خلال مراحل لاحقة.

- في 25 يونيو 2024، شنت المقاتلات الإسرائيلية العديد من الغارات استهدفت مناطق داخل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، وقد أسفرت إحدى هذه الغارات في مخيم الشاطئ، عن تدمير منزل تابع لعائلة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، ومقتل عدد من أقاربه، بما في ذلك شقيقته.

اشتباكات مستمرة واغتيالات إسرائيلية – يوليو 2024:

- تشير كثافة العتاد العسكري الذي تم العثور عليه خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في حي الشجاعية، إلى مساعي جدية من جانب فصائل المقاومة لإعادة ترسيخ تواجدها في المناطق التي تنسحب القوات الإسرائيلية من محيطها، وهذا يدل على أن هذه الفصائل احتفظت بالحد الأدنى من القيادة والسيطرة، والقدرات اللوجيستية والتسليحية، حتى في المناطق التي سبق تطهيرها جزئياً، مثل حي الشجاعية، الذي عملت القوات الإسرائيلية فيه مرتين الأولى في ديسمبر 2023، والثانية في أبريل 2024.

- على جبهة في رفح، تراجعت بشكل مستمر حدة القتال هناك، في ظل اتباع القوات الإسرائيلية أسلوباً بات يركز أكثر على التمركز الدفاعي، وتأمين مواقعها على طول "طريق ديفيد"، دون سرعة التحرك في اتجاه المناطق السكنية في شمال رفح، لكنها تحركت بشكل أساسي في نطاق نقاط ارتكاز اساسية، هي القرية السويدية – تل السلطان – تل زعرب – شمال بوابة صلاح الدين.

- كثفت إسرائيل من عمليات الاغتيال الدقيقة التي تنفذها إسرائيل في جنوب لبنان، وداخل قطاع غزة، حيث تستهدف اسرائيل العاملين في الإدارة المدنية لحماس – خاصة كبار الموظفين – بجانب العناصر القيادية والميدانية، وهذه العمليات تتم حتى داخل مخيمات اللاجئين والمنطقة الإنسانية، وهو ما يتم باستخدام ذخائر دقيقة لا تخلف سوى عدد محدود من الضحايا، تفاديًا للانتقادات الأمريكية والدولية، وللحفاظ على الوتيرة الهادئة من العمليات في جبهة رفح.

- في 8 يوليو 2024، أطلقت القوات الإسرائيلية عملية محدودة في عمق مدينة غزة، وتحديدًا حي تل الهوا جنوب المدينة، لاسترداد الفصائل الفلسطينية جانب مهم من قدراتها البشرية والقتالية في مركز مدينة غزة، ما دفع القوات الإسرائيلية إلى بدء هذه العملية، التي تستهدف أيضًا تخفيف الضغط على اللواءين اللذين يقاتلان في حي الشجاعية، حيث يواجهان بمقاومة عنيفة من جانب العناصر الفلسطينية الموجودة هناك.

- في 18 يوليو 2024، أعلن الجيش الإسرائيلي عن جملة من عمليات التصفية التي قام بها لقادة ميدانيين في الفصائل الفلسطينية. وفي بيان آخر، أعلن الجيش عن تنفيذ عملية مشتركة بين الاستخبارات العسكرية وجهاز الشاباك وسلاح البحرية، أسفرت عن مقتل مسؤول القوة البحرية لمدينة غزة في سرايا القدس، أنس مراد، بجانب أحد القيادات الميدانية في السرايا ويدعى أحمد المصري، الذي تقول إسرائيل إنه شارك في هجوم السابع من أكتوبر، ويعد مسؤولاً عن عمليات إطلاق الصواريخ التي تمت من حي الشجاعية خلال الفترات الماضية.

- بات أسلوب القتال الذي تتبعه الفصائل الفلسطينية، مواكبًا للتحولات التي طرأت على أساليب تحرك وقتال الوحدات الإسرائيلية على الأرض، خاصة في جبهة رفح، حيث أصبحت العمليات الفلسطينية تتم عبر "فصائل مصغرة"، يتراوح عدد أفرادها بين فردين وخمسة أفراد، يكون اثنين منهم على الأقل حاملين للسلاح الخفيف والقذائف

الكتفية المضادة للدروع، واثنين آخرين يحملان العبوات الناسفة المضادة للدبابات "شواظ"، وفرد يتولى مهمة التوثيق والتصوير، على أن يتيسر لأي فرد من هذه المجموعة القيام بمهام الأفراد الآخرين في حالة إصابتهم أو استشهادهم.

- في 31 يوليو 2024، اغتيل إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في العاصمة الإيرانية طهران. في البداية، لم تعلن إسرائيل رسميًا مسؤوليتها عن العملية، لكن في ديسمبر 2024، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أن بلاده هي التي نفذت عملية الاغتيال.

مجاز إنسانية ومعاقبة إسرائيلية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية – أغسطس 2024:

- توسع القوات الإسرائيلية في تكريس معادلة يتم فيها "المعاقبة الفورية" لأي منطقة يتم منها إطلاق الصواريخ في قطاع غزة، عبر إجبار أهلها على مغادرة مناطقهم، وهي معادلة تستهدف تصعيد النقمة الشعبية على حماس، في ظل صعوبة الظروف المعيشية في معظم مناطق القطاع، وعدم توفر القدرات اللوجيستية لمعظم النازحين على تغيير مواقع تواجدهم ونزوحهم، خاصة في ظل استمرار عمليات استهداف المدارس، التي تعتبر الملاذ الأساسي للاجئين داخل القطاع، وبالتالي تمهيد الطريق أمام أي طرف آخر يتم طرح اسمه مستقبلًا لإدارة القطاع.

- في 10 أغسطس 2024، بدأت وحدات تابعة للفرقة 98 في الجيش الإسرائيلي عملية برية جديدة في نطاق شرق خان يونس جنوب قطاع غزة، ومهد لهذا الهجوم بنحو 30 غارة جوية على مناطق شرق المدينة. ويعد هذا تدخل للقوات الإسرائيلية للمرة الثالثة في منطقة شرق خان يونس، الأولى استمرت العمليات العسكرية فيها لمدة أربعة أشهر، في حين استمرت العمليات في المرة الثانية لمدة أسبوع، ويبدو أن الهدف الأساسي للهجوم الثالث على هذه المنطقة، تكريس معادلة ميدانية ترتبط بأن أي عملية إطلاق صواريخ من أي منطقة من قطاع غزة على

الأراضي الإسرائيلية، سواء تسببت في خسائر أم لا، سيتم اخلاء السكان منها، ويتم إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة بها عبر الاقتحام البري.

- 12 أغسطس 2024، أعلنت قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي عن تعديلات في الإجراءات المتعلقة بالمنطقة العسكرية المغلقة المحيط بحدود قطاع غزة، وبموجب هذه التعديلات سيتم إضافة عدة مناطق على حدود غزة إلى المنطقة العسكرية المغلقة، وسيُحظر الدخول إليها دون تنسيق مسبق مع الجيش، وتشمل المناطق المغلقة الجديدة الحقول الواقعة بين معبر إيرز ومستوطنة ياد مردخاي، ومنطقة تقاطع الطرق بين مستوطنتي شاعر هنيغف وناحال عوز، والحقول الواقعة بين طريق الوصول إلى المقبرة في مستوطنة نتيفوت، والمناطق الواقعة بين تقاطع طرق مستوطنتي ريئيم وأوريم، وصولاً إلى الحاجز الأمني للقطاع.

- في 18 أغسطس 2024، أعلنت إسرائيل إنهاء العمل العسكري في غزة، لكن ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، في ثلاث نطاقات اساسية في قطاع غزة، الأول هو نطاق شرق خانيونس جنوب القطاع، الذي أطلقت فيه وحدات تابعة للفرقة 98، عملية برية جديدة، وسعتها لتشمل مناطق شرق مدينة دير البلح. النطاق الثاني هو نطاق المناطق الشرقية والغربية المحيطة بمحور نتساريم "تل الهوا – البريج"، ونفذت العمليات فيه قوات تابعة للفرقة الاحتياطية 252، أما النطاق الثالث فهو في المناطق الجنوبية والغربية لمدينة رفح، ونفذتها وحدات تابعة للفرقة 162.

- في 19 أغسطس 2024، استنفار أمني في إسرائيل بعد الانفجار الذي وقع في تل أبيب، وأعلنت كتائب القسام مسؤوليتها عنه، مما وضح الخوف داخل إسرائيل من تبعات الحرب في غزة وتزايد التهديدات الأمنية القادمة من الضفة.

- عملت إسرائيل على استكمال تنفيذ خطة "المحاور الخمسة" للسيطرة أمنياً على قطاع غزة، وتهدف لإنشاء خمسة محاور لتقسيم قطاع غزة، بواقع محور أول يفصل بين عسقلان وأشدود من جهة، وبيت لاهيا وبيت حانون من جهة أخرى، ومحور ثاني يفصل بين شمال القطاع ووسطه، ومحور ثالث يفصل بين المخيمات الوسطى وخانيونس، ومحور رابع يفصل بين خانيونس ورفح، ومحور خامس يفصل بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية. في هذه المرحلة كان هناك عمليا ثلاثة محاور قائمة، الأول هو "محور زيكيم – إيريز"، والثاني هو محور نتساريم، والثالث هو محور "ديفيد" في رفح.

- في 28 أغسطس 2024، انطلاق عملية عسكرية إسرائيلية موسعة في الضفة الغربية على خلفية عدة تطورات لافتة على مستوى الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، منها: محاولة التفجير الانتحاري في تل أبيب، وتطور العمليات العسكرية للفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث لم تعد مقتصرة على تفجير العبوات الناسفة وإطلاق النار، بل باتت تشمل عمليات مركبة، وجود خطط إسرائيلية لإرسال لواء مقاتل إضافي إلى الضفة الغربية، لمحاصرة الأنشطة الفلسطينية المتزايدة والمتعددة الأشكال هناك، واللافت هنا أن يد المستوطنين باتت أكثر حرية في تنفيذ هجمات انتقامية على المناطق الفلسطينية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة "تكتيك مضاد" لتنامي العمليات الفلسطينية ضد المستوطنات في الضفة الغربية. كما ترافقت هذه الخطط مع قرار سابق بالسماح بتنفيذ عمليات جوية في الضفة الغربية.

الجبهة الشمالية أولوية وتثبيت الأوضاع في غزة – سبتمبر 2024:

- تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية في هذه الفترة وبعد مرور خمسة أيام على تنفيذ عملية "مخيمات الصيف"، باعتبارها أصبحت ساحة أساسية للصراع وليس ساحة ثانوية. تشير فصائل المقاومة الفلسطينية من خلال هجوم الخليل جنوبي الضفة الغربية، أن

أساليب الطعن وإطلاق النار هي أساليب أصبحت كلاسيكية وأنها قادرة على رفع نوعية الهجمات على قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى مستويات أكثر تطوراً منها تفخيخ أو تفجير السيارات في حالة أشبه ما يكون بالانتفاضة الثانية وما تلاها. فقد انتقلت المواجهات مع فصائل المقاومة الفلسطينية من مخيمات شمال الضفة الغربية في طولكرم وجنين إلى الخليل جنوبي الضفة، وهي المنطقة التي تعتبر عاصمة حركة حماس في الضفة الغربية، وهو ما يعني توافر مقدار من البنية التحتية يسمح للفصائل بتطوير هجماتها ضد إسرائيل.

- تقدمت إسرائيل ميدانيا في هذه الفترة؛ حيث امتلكت القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية معقدة والضغط على الفلسطينيين بشكل كبير، خاصة مع عمليتها العسكرية الموسعة في الضفة الغربية. وفي المقابل عانى الفلسطينيون من ضعف نسبي في القدرة العسكرية والإمكانات السياسية. رغم النشاط الشعبي والمقاومة، فإن الحصار والضغط العسكري الإسرائيلي، والانقسام الداخلي الفلسطيني يقلل من قدرتهم على تحقيق أهدافهم بفعالية، وتضعف الأزمات الإنسانية والسياسية موقفهم بشكل أكبر.

- في 18 سبتمبر 2024، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه نشر الفرقة 98 للمظليين والقوات الخاصة، على الجبهة الشمالية، بعد أن ظلت لأشهر عاملة في قطاع غزة. وقد صرح قائد القيادة الشمالية، اللواء أوري جوردين، إن الجيش الإسرائيلي عازم على تغيير الوضع الأمني على الحدود اللبنانية في أقرب وقت ممكن، وقال "المهمة واضحة، ونحن عازمون على تغيير الواقع الأمني في أقرب وقت ممكن. إن التزام القادة والقوات هنا كامل، مع الاستعداد التام لأي مهمة مطلوبة".

- استمرت إسرائيل في عملياتها العسكرية بوتيرتها المعتادة في قطاع غزة، حيث نفذت عمليات قصف جوي في بيت لاهيا ومخيم النصيرات، وذلك في ضوء الاهتمام بشكل كامل إلى لبنان، ففي هذا الشهر نفذت

إسرائيل هجمة نوعية "عملية البيجر" أدت لاغتيالات موسعة لعناصر حزب الله، ثم اغتالت الأمين العام للحزب "حسن نصر الله".

حصار وتقسيم لغزة وحرب في الشمال – أكتوبر 2024:

- في 7 أكتوبر 2024، طرأ تغير مهم على العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، يرتبط بتسليم الفرقة 162 المتواجدة في محور فيلادلفيا، مواقعها لفرقة غزة، وانتقال كامل وحدات هذه الفرقة، بما في ذلك اللواءين المدرعين 401 و460، إلى شمال القطاع، هذه هي المرة الأولى منذ بدء العمليات في قطاع غزة، التي يتم فيها تسليم فرقة غزة، مسئولية جزء أساسي داخل القطاع، وهو تطور إذا ما تم ربطه مع إعلان الجيش الإسرائيلي عن توسيع المنطقة الإنسانية في وسط القطاع لتشمل شرق وغرب طريق صلاح الدين، يمكن القول إن عملية عاجلة لتهجير ما تبقى من سكان شمال قطاع غزة نحو المنطقة الإنسانية المذكورة، بدأت بالفعل، بهدف إخلاء كامل شمال القطاع.

- في 16 أكتوبر 2024، مقتل "يحيى السنوار" قائد حركة حماس بالصدفة، لكن إسرائيل حاولت ترويج الأمر كإنجاز لها وإضعاف لحماس.

- قسم الجيش الإسرائيلي شمال القطاع إلى مربعات إخلاء جديدة "A–E"، لإخلاء كافة مناطق شمال القطاع من السكان، وهذا يتزامن مع بدء تصنيف الجيش الإسرائيلي قطاع غزة كـ "جبهة ثانوية"، وهو ما يعني أنه بما أن القوات العاملة في جنوب لبنان أصبحت أكبر من حجم القوات المتواجدة في قطاع غزة، فإن المجهود اللوجيستي والجوي توجه بشكل أكبر للجبهة اللبنانية باعتبارها الجبهة الرئيسية، والعمليات تتم فيها بشكل هجومي بحت، في حين العمليات في قطاع غزة أصبحت عمليات تطهيرية ومحدودة النطاق والمدى الزمني.

- كثافة الهجمات الإسرائيلية على كافة مناطق شمال قطاع غزة وتجويع الفلسطينيين ومنع دخول المساعدات الإنسانية والطبية واستهداف

ملاجئ النازحين؛ بهدف تنفيذ مخططها لإخلائه من السكان ودفعهم للتهجير جنوبًا، ولكن تواجه القوات الإسرائيلية مقاومة عنيفة وتحديدًا عقب وفاة يحيى السنوار، كما تواجه إسرائيل حاليًا ضغوطًا متزايدة من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والأممية من أجل السماح بزيادة وتيرة المساعدات الداخلة إلى القطاع وخاصة في مناطق الشمال.

بدايات الاتجاه إلى التهدئة – نوفمبر 2024:

- أسست إسرائيل نقاط مراقبة سابقة التجهيز في محور فيلاديلفيا لا تعتبر في حد ذاتها "مواقع عسكرية دائمة"، وهي أقرب إلى نقاط يمكن ان يتمركز بها عناصر المراقبة والشرطة العسكرية، لتنظيم الحركة على الطريق، وفي نفس الوقت متابعة خط الحدود، وهذا في المجمل لا يؤشر بالضرورة إلى تواجد طويل الأمد، لكنه دليل على أن الجيش الإسرائيلي لا يخطط للانسحاب من المحور في المدى المنظور.

- تشير الأنشطة الهندسية المكثفة للجيش الإسرائيلي في وسط وشمال قطاع غزة، إلى اتجاه الجيش الإسرائيلي إلى التمهيد السريع لأرضية التواجد العسكري شبه المستدام في القطاع، ضمن خطة نشر الإعلام الإسرائيلي بعض تفاصيلها، تعزيز السيطرة الإسرائيلية في القطاع حتى نهاية العام المقبل على الأقل، عبر بناء طرق واسعة وقواعد عسكرية كبيرة، وبنية تحتية دائمة مثل شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، بحيث يتركز التواجد العسكري الإسرائيلي على 4 نطاقات أساسية، أولها هو محور نتساريم الجاري توسيعه ليصبح عرضه 7 كيلو متر، وثانيها هو محور فيلادلفيا، الذي يبلغ عرضه ما بين 1 إلى 3 كيلو متر، وثالثها هو محور "مفلاسيم" الجاري تأسيسه شمال مدينة غزة، ورابعها هو المنطقة العازلة التي يبلغ عرضها 1 كيلو متر على طول حدود غلاف غزة داخل القطاع، والتي يتضمن جزء منها كامل محور "زيكيم" في أقصى شمال القطاع.

- في 17 نوفمبر2024، إخلاء حوالي 4000 مواطن من سكان غزة، من منطقة مشروع بيت لاهيا، جنوبًا إلى منطقة مدينة غزة، ولا يزال هناك بضعة آلاف من سكان غزة في المنطقة الشمالية من قطاع غزة (بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا، العطاطرة)، وعملت القوات الإسرائيلية على إكمال إخلاؤهم بشكل كامل نحو جنوب مدينة غزة، بهدف إكمال عملية تطهير كامل النطاق الشمالي لمدينة غزة، خاصة وأن عمليات الاشتباك في هذا النطاق – رغم أنها محدودة – ما زالت مستمرة في هذه المرحلة وسببت خسائر للجيش الإسرائيلي.

- في 27 نوفمبر 2024، دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان حيز التنفيذ.

هجمات مكثفة على غزة قبل وصول ترامب – ديسمبر 2024:

- أعلن الجيش الإسرائيلي أنه نفذ أكثر من 1400 غارة جوية على أهداف في غزة خلال شهر ديسمبر، بمعدل 45 غارة يوميًا. استهدفت هذه الغارات البنية التحتية ومناطق سكنية، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين.

- نفذت القوات الإسرائيلية عمليات برية في مناطق مختلفة من قطاع غزة، تركزت هذه العمليات في مخيم جباليا شمالي القطاع، في 30 ديسمبر، أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي باقتراب انتهاء العملية البرية في جباليا.

وقف إطلاق النار (مرحلة أولى) – يناير 2025:

- تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل، في 17 يناير 2025، ووافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي في اليوم التالي، وبدأ تنفيذه فعليا في 19 يناير 2025، ربما يفتح هذا الاتفاق الطريق أمام نهاية محتملة للحرب المدمرة المستمرة منذ 15 شهرا.

ثانيا: المحطات الرئيسية في التطورات الدبلوماسية لحرب غزة:

منذ بداية الحرب في غزة وأدركت الدول والمجتمعات أن تأثيراتها تمتد للمنطقة كلها، وساعد انتشار السرديات المختلفة للحرب ونشاط الدور الإعلامي من كافة الأطراف المباشرة وغير المباشرة زاد من هذه التأثيرات، ودفع لتضافر الجهود الإقليمية والدولية في محاولات للتهدئة ووقف إطلاق النار والبدء في مفاوضات من أجل تسوية القضية الفلسطينية، التي عادت من جديد كأولوية لأجندة المجتمع الدولي. بالقطع لم تكن كافة الجهود متشابهة في أهدافها وجديتها وآلياتها، فهناك دول اتجهت للآلية القانونية، وأخرى اتجهت للآلية الدبلوماسية.

على مستوى الآليات القانونية، يمكن الإشارة إلى أبرز هذه الجهود:

- في 29 ديسمبر 2023، قامت جنوب أفريقيا برفع دعوى قضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، متهمة إياها بارتكاب "إبادة جماعية" في قطاع غزة، ودعت 33 دولة أفريقية عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم دعاوى ضد إسرائيل بسبب سياساتها في غزة، معتبرة أن انتهاكات إسرائيل ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، وأن الدول ملزمة بمنع ذلك.

- في 1 مارس 2024، رفعت نيكاراغوا دعوى أمام محكمة العدل الدولية تتهم فيها ألمانيا بـ"المساهمة في تسهيل ارتكاب إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين، نظرًا لدعمها العسكري لإسرائيل خلال النزاع.

- في 6 يونيو 2024، أعلنت إسبانيا عن نيتها الانضمام إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، متهمة إسرائيل بارتكاب "أعمال إبادة جماعية" في قطاع غزة.

- وأعربت أكثر من 50 دولة عن دعمها لدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، مما يعكس تضامنًا دوليًا واسعًا مع القضية الفلسطينية.

- قدمت فلسطين عدة شكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية منذ انضمامها إلى نظام روما الأساسي عام 2015، شملت الشكاوى ادعاءات بارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك خلال الحرب على غزة في 2024. وطلبت السلطة التحقيق في استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية، واستخدام القوة المفرطة. وساعدت بعض المنظمات الدولية، مثل "العفو الدولية" التي وثّقت الانتهاكات وقدّمت تقاريرها إلى المحكمة الجنائية الدولية، داعية للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة. وفي 21 نوفمبر 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة مذكرات اعتقال بحق بنيامين نتنياهو (رئيس وزراء إسرائيل)، ويوآف غالانت (وزير الدفاع الإسرائيلي السابق)، ومحمد دياب إبراهيم المصري (المعروف باسم الضيف – قائد في حركة حماس)، تضمنت الاتهامات الموجهة إلى نتنياهو وغالانت ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والاضطهاد، نتيجة للهجمات الموجهة ضد المدنيين في غزة. أما إبراهيم المصري، فيُتهم بارتكاب جرائم تشمل القتل الجماعي والاغتصاب وأخذ الرهائن خلال النزاع. جاءت هذه القرارات بعد تحقيقات مكثفة أجرتها المحكمة في الأوضاع في فلسطين، حيث رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعون إسرائيل بشأن اختصاص المحكمة، مؤكدةً ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

من الجدير بالذكر أن هذه المذكرات تُلزم الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي بالتعاون مع المحكمة في تنفيذ أوامر الاعتقال. ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات في تنفيذ هذه الأوامر، خاصةً في ظل رفض بعض الدول الاعتراف باختصاصها أو التعاون معها، وتعرض المحكمة للعقوبات الأمريكية.

على مستوى الآليات الدبلوماسية، يمكن الإشارة إلى أبرز هذه الجهود:

- عُقدت "قمة القاهرة للسلام" في 21 أكتوبر 2023، في القاهرة، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي. شارك في القمة ممثلون عن أكثر من 30

دولـة، ومـن المنظمـات الأمـم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة والاتحـاد الأوروبي. ركـزت القمـة على بحث تطـورات القضية الفلسـطينية، ومناقشـة جـذور الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، وتفعيـل عمليـة الـسلام في الشـرق الأوسـط. كمـا تـم التأكيـد على أهميـة وقـف العمليـات العسـكرية، وتـأمين النفـاذ الإنسـاني، وفتـح آفـاق لتسـوية الصـراع علـى أسـاس حـل الدولـتين، وتحقيـق الـسلام والاسـتقرار في المنطقـة. في ختـام القمـة، أصـدرت الرئاسـة المصريـة بيانًـا طالبـت فيـه بـ"وقـف فـوري لإطلاق النـار في قطاع غـزة"، دون إصـدار بيـان ختـامي رسمي.

- بـدأت الجهـود الدوليـة لوقـف التصعيـد خـلال ديسـمبر 2023. قـادت كل من مصـر وقطـر جهـود وسـاطة مكثفـة، مدعومـة مـن الأمـم المتحـدة والولايـات المتحـدة. تـم اقـتراح هدنـة إنسـانية متعـددة المراحـل، تضمنـت فتـح معابـر إنسـانية لإدخـال المسـاعدات إلى غـزة. ورغـم إعـلان عـدة هدنـات مؤقتـة، إلا أن أيـاً منهـا لـم يصمـد طويـلاً بسـبب اسـتمرار الهجمـات المتبادلـة وانعـدام الثقـة بـين الأطـراف. خـلال هـذه الفـترة، عقـدت قمـم طارئـة في القاهـرة والدوحـة، حضرهـا ممثلـون عـن الفصائـل الفلسـطينية والحكومـة الإسـرائيلية ودول أوروبيـة. ركـزت الجهـود علـى تحقيـق وقـف إطـلاق نـار دائـم، وتوفـير ضمانـات دوليـة للامتثـال.

- مفاوضـات باريـس الأولى في ينايـر 2024، الاجتمـاع بـين ممثلـين مـن مصـر وقطـر والولايـات المتحـدة وإسـرائيل، بهـدف وضـع إطـار تفـاوضي لإقامـة صفقـة تبـادل للأسـرى بين حمـاس وإسـرائيل. ورغـم الاتفـاق المبـدئي علـى إطـار التفـاوض، رفـض الطرفـان المعنيـان مخرجـات الاجتمـاع. وعُقـد اجتمـاع ثـان في باريـس بحضـور الأطـراف الدوليـة والإقليميـة ذاتهـا، إضافـة إلى الدولـة المضيفـة فرنسـا، وخلـص إلى اتفـاق مبـدئي علـى إطـار عـام لإقامـة صفقـة تبـادل، إلى جانـب طـرح مسـار يهـدف إلى تهدئـة الأوضـاع في قطـاع غـزة بـشكل مرحلـي. وانتهـت جولتـان أساسـيتان مـن المفاوضـات

على أساس ما عرف بـ"وثيقة مبادئ باريس" دون تحقيق اتفاق المرحلة الأولى من الوثيقة.

- مفاوضات القاهرة في فبراير 2024، سلسلة من المحادثات والمفاوضات في القاهرة، تنوعت بين لقاءات الوسطاء وجولات تفاوض غير مباشرة بمشاركة ممثلين عن حماس وإسرائيل. وفي 13 فبراير، انعقد اجتماع رفيع المستوى في القاهرة لبحث مساري التهدئة وتبادل الأسرى، بحضور مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) وليام بيرنز ورئيس الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية (الموساد) ديفيد برنيع ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ومسؤولين مصريين. وانتهت المحادثات دون إحراز تقدم جوهري، وأوضح الحاضرون أن العقبة الرئيسية بالمفاوضات كانت الخلاف حول عدد الأسرى الفلسطينيين الذين تطالب حماس بالإفراج عنهم مقابل كل محتجز إسرائيلي، لا سيما الجنود الأسرى.

- مارس 2024، مع استمرار المحادثات تلك الفترة في القاهرة والدوحة، استضافت العاصمة المصرية اجتماعا عربيا بمشاركة السلطة الفلسطينية، ركّز على سبل إقامة هدنة إنسانية في القطاع، بهدف إنقاذ من بقي وتخفيف المعاناة الإنسانية عليهم. واستضافت العاصمة القطرية جولة من المفاوضات غير المباشرة يوم 19 مارس، بمشاركة وفدين من حماس وإسرائيل، وذلك ضمن سلسلة اللقاءات في إطار جهود الوساطة لإبرام صفقة تبادل الأسرى والتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة. وهدفت هذه الجولة إلى مناقشة مقترح جديد قدمته حركة حماس التي أكدت أنها أبدت مرونة في مطالبها، مشيرة إلى أن التنازلات المقدمة جاءت استجابة لمطالب الوسطاء القطريين والمصريين، في محاولة لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى اتفاق نهائي يوقف إطلاق النار في غزة.

- في مايو 2024، قالت حركة حماس إن رئيس مكتبها السياسي آنذاك إسماعيل هنية أجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ومع مدير المخابرات المصرية حينها عباس كامل، وأبلغهما موافقة حماس على مقترح اتفاق وقف إطلاق النار، لكن إسرائيل ردت على المفاوضات باجتياحها رفح في اليوم التالي، مما أدى لانهيار المفاوضات. لكن في 27 مايو سلمت إسرائيل مقترحا يتضمن استعدادا لمناقشة مطلب حركة حماس بالهدوء المستدام وبشأن عدد المحتجزين الأحياء الذين سيتم إطلاق سراحهم في المرحلة الأولى، إضافة إلى بنود متعلقة بالوجود العسكري في محور فيلادلفيا والفحص الأمني للنازحين الفلسطينيين العائدين إلى شمال غزة.

- أعلن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في 31 مايو2024 عما قال إنه "مقترح إسرائيلي شامل لوقف إطلاق النار في 6 أسابيع والإفراج عن جميع المحتجزين"، وتبناه مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2735 يوم 10 يونيو2024، ونص على وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة والانسحاب التام لجيش الاحتلال منه، وتبادل الأسرى، وإعادة الإعمار، وعودة النازحين. ويتكون المقترح من 3 مراحل، وينص على وقف إطلاق نار مستدام وإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بقطاع غزة ودخول المساعدات.

وسلّمت فصائل المقاومة ردها على المقترح الذي عرضه بايدن للوسطاء يوم 11 يونيو، شاملا تعديلات تتعلق بوقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي من كامل قطاع غزة بما فيه معبر رفح ومحور فيلادلفيا، مبدية استعدادها للتعاون. غير أن واشنطن قالت إن بعض التعديلات "يمكن العمل عليها وبعضها غير مقبولة لإسرائيل"، متهمة حركة حماس بعرقلة التوصل لاتفاق، رغم أن إسرائيل لم تبد موافقتها العلنية على الاقتراح حينها، إلا أن حماس رفضت اتهامات

الولايات المتحدة، واتهمتها بعدم الضغط بشكل كاف على حكومة نتنياهو للموافقة على ما ورد في الإعلان.

- استضافت الدوحة جولة أخرى من المفاوضات بين حماس وإسرائيل يومي 15 و16 أغسطس 2024، بمشاركة الوسطاء الدوليين والإقليميين، وصدر بيان مشترك عن الولايات المتحدة -وبدعم من قطر ومصر- يعلن تقديم اقتراح جديد لكلا الطرفين بهدف تقليص الفجوات القائمة. وضم الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الدوحة رئيس الموساد ديفيد برنيع ورئيس الشاباك رونين بار ومسؤول ملف الأسرى والمفقودين بالجيش اللواء نيتسان ألون والمستشار السياسي عوفير فالك. وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن نتنياهو تمسك بشرطين قبيل انطلاق مفاوضات الدوحة، وهما البقاء في محور فيلادلفيا وتفتيش العائدين لشمال قطاع غزة، وأشارت إلى أنه إذا تم الانسحاب من محور فيلادلفيا فستطالب إسرائيل بإجراءات تمنع اقتراب حماس من حدود مصر. وهو ما رفضته حماس تماماً.

- في 9 نوفمبر 2024، أعلن المتحدث الرسمي باسم الخارجية القطرية ماجد محمد الأنصاري تعليق جهود الوساطة القطرية بين إسرائيل وحركة حماس، وذلك نتيجة "عدم جدية" الأطراف المشاركة في المفاوضات، واستغلال استمرار المفاوضات في تبرير استمرار الحرب لخدمة أغراض سياسية ضيقة. وأنها ستستأنف تلك الجهود مع الشركاء عند توافر الجدية اللازمة لإنهاء الحرب الوحشية ومعاناة المدنيين المستمرة جراء الأوضاع الإنسانية الكارثية بالقطاع".

- في 27 نوفمبر 2024، تم دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان حيز التنفيذ، ورغم أن هذا الاتفاق يرتبط بحزب الله؛ فإنه كان يعني نجاح إسرائيل في فصل الساحات وتحييد الساحة اللبنانية وحزب الله عما يجري في قطاع غزة من عمليات وبالتالي مزيد من الضغوط على حماس، وإضعاف موقفها التفاوضي وبالتالي يفتح هذا الاتفاق الطريق إلى قبول

حماس لمواقف ما كانت تقبل بها في السابق لاسيما ما يتعلق بوقف إطلاق النار والمرجح قبولها بالتجزئة.

وقد تضمن الاتفاق التزام "حزب الله" وجميع المجموعات المسلحة الأخرى في الأراضي اللبنانية بعدم تنفيذ أي عمليات هجومية ضد إسرائيل، التي ستلتزم بالمقابل بعدم تنفيذ أي عمليات عسكرية هجومية ضد أهداف في لبنان سواء على الأرض أو في الجو أو البحر. وينص اتفاق وقف إطلاق النار على انسحاب إسرائيل من مناطق دخلتها في جنوب لبنان، بحلول 26 يناير2025. ويشمل كذلك الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي 1701 الصادر في العام 2006 والذي من بنوده ابتعاد حزب الله عن الحدود، ونزع سلاح كل المجموعات المسلحة في لبنان وحصره بالقوى الشرعية دون سواها. وأشار الاتفاق إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا تدركان أن لبنان وإسرائيل يسعيان إلى إنهاء التصعيد الحالي للأعمال العدائية عبر الخط الأزرق بشكل مستدام، وأن كلا منهما مستعد لاتخاذ خطوات لتهيئة الظروف التي تفضي إلى حل دائم وشامل.

- في 4 ديسمبر 2024، استأنفت قطر دورها في الوساطة مع مصر والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق بين حركة حماس وإسرائيل، في حين تحدث مستشار للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب عن وضع خريطة طريق للتنفيذ خلال شهر أو اثنين في إطار وقف إطلاق النار. وأدار "ستيفن ويتكوف" المبعوث الجديد للرئيس الأميركي "دونالد ترامب" إلى الشرق الأوسط عدة لقاءات؛ لبدء الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح المحتجزين قبل توليه منصبه يوم 20 يناير2025.

- انعقدت اجتماعات مكثفة في العاصمة القطرية لوضع اللمسات النهائية على الاتفاق، وتم تذليل العقبات الرئيسية بين حركة حماس وإسرائيل، وتشاور كل طرف مع أجهزته، إلى أن تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بضمانة من الوسطاء الثلاث (مصر

وقطر والولايات المتحدة الأمريكية)، ودخل حيز التنفيذ في 19 يناير 2025. وقد تضمن الاتفاق ثلاث مراحل، على النحو التالي:

المرحلة الأولى (تبلغ مدتها 42 يوما)، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

1. وقف العمليات العسكرية المتبادلة من قبل الطرفين مؤقتا، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي شرقا وبعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان إلى منطقة بمحاذاة الحدود في جميع مناطق قطاع غزة بما في ذلك "وادي غزة"، وسيتم الانسحاب إلى مسافة 700 متر قبل الحدود اعتمادا على خرائط ما قبل 7 أكتوبر 2023.

2. تعليق النشاط الجوي الإسرائيلي للأغراض العسكرية والاستطلاع مؤقتا في قطاع غزة بمعدل 10 ساعات يوميا، و12 ساعة في أيام إطلاق سراح المحتجزين والأسرى.

3. تخفض إسرائيل قواتها تدريجيا في منطقة الممر بمحور فيلادلفيا في المرحلة الأولى، وفقا للخرائط التي اتفق عليها الجانبين.

4. ستفرج إسرائيل في المرحلة الأولى عن نحو ألفي أسير بينهم 250 من المحكومين بالسجن المؤبد، ونحو ألف من المعتقلين بعد 7 أكتوبر2023.

5. عودة النازحين إلى مناطق سكنهم، والانسحاب من وادي غزة، وفقا لإجراءات متعددة نص عليها الاتفاق.

6. تطلق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سراح 33 محتجزا إسرائيليا (أحياء أو موتى)، بما في ذلك نساء مدنيات ومجندات وأطفال تحت سن الـ19 عاما وكبار السن الذين تجاوزوا 50 عاما ومدنيون جرحى ومرضى، مقابل إطلاق أعداد من الأسرى الفلسطينيين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية وفقا لما يلي: مقابل كل محتجز إسرائيلي يتم إطلاقه، تُطلق إسرائيل سراح 30 طفلا وامرأة فلسطينية من سجون الاحتلال. ومقابل إطلاق سراح 30 أسيرا فلسطينيا من سجون الاحتلال من كبار السن والمرضى، تطلق حركة حماس سراح جميع

المحتجزين الإسرائيليين الأحياء من كبار السن والمرضى والجرحى المدنيين. وأيضا تُطلق إسرائيل سراح 50 أسيرا فلسطينيا مقابل كل مجندة إسرائيلية محتجزة تطلقها حركة حماس. (مع جدولة عمليات تبادل المحتجزين والأسرى في المرحلة الأولى). -5 ترتبط عملية التبادل بمدى الالتزام ببنود الاتفاق، وتشمل وقف العمليات العسكرية من الجانبين، وانسحاب قوات الاحتلال، وعودة النازحين، ودخول المساعدات الإنسانية.

7. عد إطلاق سراح آخر محتجز إسرائيلي في المرحلة الأولى، في اليوم الـ42، تبدأ قوات الاحتلال الإسرائيلي انسحابها، ويستكمل بما لا يتجاوز اليوم الـ50 من بدأ سريان الاتفاق.

8. تبدأ مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، بشأن شروط تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، في موعد أقصاه اليوم الـ16 من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويجب أن يتوصل إلى اتفاق قبل نهاية الأسبوع الخامس من المرحلة الأولى.

9. تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى، أعمالها في تقديم الخدمات الإنسانية في كافة مناطق قطاع غزة، وتستمر العمليات في جميع مراحل الاتفاق. تبدأ عمليات إعادة تأهيل البنية التحتية في جميع مناطق قطاع غزة، وإدخال المعدات اللازمة لفرق الدفاع المدني، وإزالة الركام والأنقاض، ويستمر ذلك في جميع مراحل الاتفاق.

المرحلة الثانية (تبلغ مدتها 42 يوما)، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

1. إعلان عودة الهدوء المستدام، الذي يشمل الوقف الدائم للعمليات العسكرية والأنشطة العدائية، واستئناف عمليات تبادل المحتجزين والأسرى بين الجانبين، بما في ذلك جميع الرجال الإسرائيليين الأحياء المتبقين، مقابل عدد يتفق عليه من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

2. إضافة إلى ذلك تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي بالكامل خارج قطاع غزة.

المرحلة الثالثة (تبلغ مدتها 42 يوما)، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

1. تبادل جثامين ورفات الموتى الموجودة لدى الطرفين بعد الوصول لهم والتعرف عليهم.

2. بدء تنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة على مدى 3 إلى 5 سنوات، ويشمل ذلك المنازل والمباني المدنية والبنية التحتية، إضافة إلى تعويض كافة المتضررين، بإشراف عدد من الدول والمنظمات الراعية للاتفاق.

3. فتح جميع المعابر والسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع.

إن هذا الاتفاق يواجه العديد من التحديات النابعة من الاعتبارات الداخلية لأطرافه أكثر من الاعتبارات الخارجية؛ إذ يمكن القول إن القوى الإقليمية والدولية تعمل على إنجاح الاتفاق والدفع في سبيل استكماله لكافة مراحله حفاظاً على استقرار المنطقة. بينما داخل إسرائيل هناك تحدي واضح للائتلاف الحاكم؛ إذ أنه مع انسحاب حزب "القوة اليهودية" بن غفير من الائتلاف لمعارضته للاتفاق، هو يخاطب تيار اليمين المتطرف داخل إسرائيل، وقد يؤثر هذا على الحسابات السياسية لنتنياهو.

على الرغم مما أظهرته نتيجة استطلاع الرأي الذي بثته هيئة البث العام "كان" في 17 يناير 2025، بأن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد استمرار صفقة الرهائن في المرحلة الثانية، وبحسب الاستطلاع فإن 62% من الجمهور يؤيدون الاتفاق، مقارنة بـ 18% يعارضونها و20% قالوا إنهم غير متأكدين، فإن 46% من ناخبي الائتلاف يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تستأنف القتال في المرحلة الثانية، في انتهاك واضح لشروط الاتفاق وعلى حساب الرهائن المقرر إطلاق سراحهم في ذلك الوقت. وهذا يعني أن نتنياهو قد لا يتمكن من الحفاظ على الالتزام بالاتفاق ويصل إلى صيغة ما تُرضي إدارة ترامب وتجنبه الخروج من السلطة!

وعلى الطرف الآخر، تظهر التحديات الجسيمة أمام حركة حماس وأهمها البقاء في إدارة القطاع وإعادته للحياة، وهذا يتطلب قبول السلطة الفلسطينية

وإسرائيل والمجتمع الدولي لذلك وقبل كل هؤلاء قبول الشعب الفلسطيني للأمر، وهذا ينطبق على سكان قطاع غزة والضفة الغربية أيضا. وغيرها من التحديات التي سيتم تناولها لاحقا.

يتضح من تتبع هذا التسلسل الزمني لتطورات الحرب في غزة بعض الأمور، أهمها:

1. إن التقدم الميداني الذي حققته إسرائيل منذ منتصف عام 2024، لم ينفي أنها فقدت الكثير من قدرتها على الردع. بل إن عملية "طوفان الأقصى" ذاتها تعد فشل ذريع للردع الإسرائيلي، الذي يهدف في المقام الأول في عدم مهاجمة إسرائيل من البداية وحماية المدنيين فيها، وهذا لم يتحقق بداية.

2. توسع العمليات العسكرية الإسرائيلية على أكثر من جبهة في وقت واحد (غزة - لبنان - سوريا - إيران)، مع مخالفة هذا للأسس التقليدية لنظرية الأمن الإسرائيلي، يجد هذا التوسع تفسيره في التطور الذي لحق باستراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي التي أطلقها عام 2015، واعتماده على إعادة توزيع قواته ليكون هناك جيش متكامل على كل جبهة. ولكن طول فترة الحرب كان عائقاً في التطبيق المثالي لهذه الاستراتيجية؛ خاصة وأن بعض قوات الاحتياط غير مدربة التدريب المناسب لطبيعة المهام القتالية التي كلفوا بها. وعليه فإن إسرائيل ربما تعيد النظر في استراتيجية جيشها إذا ما أرادت تكرار العمليات العسكرية على عدة جبهات في نفس الوقت.

3. البحث عن "نصر ما" يمكن أن يظهر كإنجاز للحكومة الإسرائيلية وينسب مباشرة لرئيس الوزراء، يعد أحد العوامل التي دفعت إسرائيل لإطالة فترة الحرب، وربما تكون الدافع للخروج على اتفاق وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق يمكن تفسير حرص إسرائيل لفتح عدة جبهات، خاصة وأن هذا الأمر ساعد على تخفيض الانتقاد الدولي لها نسبيا؛ إذ ظهرت وكأنها مستهدفة من محور المقاومة التابع لإيران في المنطقة (حماس - حزب الله - الحوثيين - إيران ذاتها).

4. تأثير الداخل الإسرائيلي انعكس في استمرار الحرب لفترة طويلة لوجود اختلافات على أكثر من مستوى أدت لبطء بعض القرارات الإسرائيلية. تمثلت الاختلافات في انقسام القرار السياسي عن العسكري في أكثر من موقف، من ناحية. ومن ناحية أخرى، الخلاف داخل الحكومة ذاتها ما بين اليمين المتطرف الذي يمثله حزب "القوة اليهودية" و"الصهيونية الدينية" وبين التيار العلماني وبينهم يناور رئيس الوزراء سياسياً للحفاظ على تماسك الائتلاف الحكومي. وفي سياق متصل، أدى استمرار الحرب لفترة طويلة نسبيا في صدور قرار من المحكمة العليا في إسرائيل بتجنيد شباب الحريديم (طلاب المدارس الدينية) لأول مرة منذ 1948، متذرعاً بالحاجة إلى أعداد أكثر من المجندين، وهو الأمر الذي أدى لاحتجاجات، قد تتزايد بقوة إذا انتهت الحرب.

5. على المستوى الفلسطيني ظهر عمق الانقسام الفلسطيني في الحرب، بعد تعثر كافة الجهود الدافعة لتحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، على الأقل أثناء الحرب، ولمستقبل اليوم التالي في غزة. وانعكس هذا في قيادة – قد تكون رمزية – لحماس على بقية الفصائل الفلسطينية في غزة، وظهر هذا في تنسيق العديد من الهجمات على القوات الإسرائيلية بين عناصر عدة فصائل. وهذا الأمر يعني صعوبة خروج حماس من القطاع فعليا، بل وربما تزيد صعوبة الأمر بشن بعض العمليات من الضفة الغربية.

6. بدأت حماس عملية طوفان الأقصى أملا في تحريك القضية الفلسطينية والضغط على إسرائيل لتتفاوض معها وتفرج عن المعتقلين الفلسطينيين لديها وتنهي حصارها لقطاع غزة، وكلها أهداف مشروعة لحركة تقاوم الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، خاصة مع القرارات والإجراءات الاستفزازية التي قامت بها الحكومة اليمينية المتطرفة التي تحكم إسرائيل من 29 ديسمبر 2022. وفي المقابل كان هدف إسرائيل القضاء على قدرات حماس وإخراجها من إدارة القطاع نهائيا وتصفية قوتها، وأحد الأهداف الفرعية إضعاف وكلاء إيران. ومع القوة المفرطة التي استخدمتها إسرائيل أضعفت قدرة حماس وحزب الله واغتالت قادتهما، وهاجمت إيران ذاتها وتسببت في إضعاف مشروعها الإقليمي بالحد من

قـدرات وكلائهـا، وتبلـورت ملامـح المشـروع الإسـرائيلي بدرجـة أكثروضوحـاً لفصـل القضيـة الفلسـطينية عـن علاقاتهـا مـع بقيـة دول الإقليـم، تمهيـداً لانخراطهـا فيـه بصـورة تبـدو طبيعيـة!

والتسـاؤل الـذي يطـرح نفسـه في هـذا الإطـار، إلى أي مـدى تحققـت هـذه الأهـداف للطـرفين؟ ومـع بـدء تنفيـذ اتفـاق وقـف إطلاق النـار هـل يمكـن الوصـول للمرحلـة الثانيـة وربمـا الثالثـة منـه دون أن يُنتهـك؟ ماهيـة الاستراتيجيـة التي تسـعى حمـاس لاسـتخدامها، هـل الاسـتمرار كجماعـة مقاومـة مسـلحة أم كجماعـة سياسـية فلسـطينية تندمـج في جهـود التسـوية السياسـية وإعاشـة الشـعب الفلسـطيني؟ إنها تسـاؤلات لـن يجيـب عنهـا سـوى المسـتقبل والتطـورات التي يمكـن أن تشـهدها غـزة.

المحور الثاني

القانون الدولي وحرب غزة:
إشكاليات قانونية معقدة

إعداد: د. هيثم عمران *

تطرح الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إشكاليات قانونية معقدة تمس صميم قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يُعنى بحماية المدنيين والأعيان المدنية خلال النزاعات المسلحة. فعلى الرغم من التزام الدول بمبادئ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتناسب في استخدام القوة، وحظر العقاب الجماعي، فإن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة أظهرت نمطًا متكررًا من الانتهاكات لهذه القواعد. تُضاف إلى ذلك مسألة استخدام الأسلحة المحظورة دوليًا، والتي تؤدي إلى أضرار

*مدرس القانون والتنظيم الدولي - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

إنسانية وبيئية بعيدة المدى، ما يثير تساؤلات حول مدى التزام إسرائيل بالقوانين والاتفاقيات الدولية.

علاوة على ذلك، يبرز جدل قانوني حول مشروعية ادعاء إسرائيل بحق الدفاع عن النفس، في ظل كونها قوة احتلال ملزمة بحماية السكان المدنيين لا استهدافهم. هذا السياق يُعقد أكثر بفعل استمرار الحصار، الهجمات العشوائية، واستهداف البنية التحتية الحيوية؛ مما يجعل الصراع في غزة نموذجًا لاختبار فاعلية القانون الدولي الإنساني في مواجهة التجاوزات الصارخة.

لذا، تُبرز هذه الدراسة ضرورة التحليل القانوني الدقيق لهذه الانتهاكات، بما يسهم في تعزيز الحماية الإنسانية ودعم الجهود الدولية لتحقيق العدالة وضمان سيادة القانون.

أولًا: الإطار القانوني للصراع في غزة:

يشكل القانون الدولي الإنساني إحدى الركائز الأساسية للقانون الدولي العام، ويهدف إلى حماية المدنيين والأشخاص الذين لا يشاركون في النزاعات المسلحة، إلى جانب تنظيم وسائل وأساليب الحرب. تنص اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 على عدد من القواعد الملزمة لأطراف النزاع. ومع ذلك، فإن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة أثارت تساؤلات عميقة حول مدى التزام إسرائيل بهذه القواعد، خصوصًا فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية.

1. القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين:

القانون الدولي الإنساني (IHL) يُطبَّق على جميع النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية. يهدف هذا القانون إلى تقييد أساليب الحرب وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، مثل المدنيين وأسرى الحرب. ويُصنف النزاع بين إسرائيل وحماس عمومًا كنزاع مسلح غير دولي وفقًا للقانون الدولي الإنساني. حماس، رغم كونها حركة مقاومة

فلسطينية تسيطر على قطاع غزة، لكنها ليست دولة معترف بها دوليًا. أما فيما يتعلق بموقف إسرائيل، فهي تعترف بأنها طرف في نزاع مسلح.

تشكل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الإطار القانوني الأساسي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. تنص المادة (27) على أن: "يتمتع الأشخاص المدنيون بحماية عامة من آثار النزاع المسلح". أما البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، فقد عزز هذه الحماية من خلال المبادئ التالية:

أ. **مبدأ التمييز (المادة 48)**؛ إذ يُلزم هذا المبدأ الأطراف المتحاربة بالتمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

ب. **مبدأ التناسب (المادة 51)**: والذي يحظر الهجمات التي يُتوقع أن تتسبب في خسائر مدنية أو أضرار بالأعيان المدنية تكون مفرطة بالنسبة للميزة العسكرية المتوقعة.

ج. حظر الهجمات العشوائية (المادة 4/51) والذي يحظر الهجمات التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد أو تستخدم وسائل لا يمكن تقييد آثارها.

أي أنه على الرغم من أن إسرائيل صادقت على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وهي مجموعة من المعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية الأفراد في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك المدنيون والأسرى العسكريون، لكنها ترفض الاعتراف بتطبيق البروتوكول الإضافي الثاني باعتبارها ليست طرفًا فيه ولم تصادق عليه. وتفسر إسرائيل عدم تصديقها بأنها لا ترى في نفسها طرفًا في نزاع دولي مع الفلسطينيين، معتبرةً أن النزاع هو نزاع داخلي بين إسرائيل ومنظمات فلسطينية. ومع ذلك، تظل إسرائيل مُلزَمة باتباع اتفاقية جنيف الرابعة وبعض القواعد الملزمة عرفيا التي تنطبق على النزاعات غير الدولية، مثل مبدأي التمييز والتناسب، وحظر الهجمات العشوائية.

2. الانتهاكات الإسرائيلية لمبادئ القانون الدولي الإنساني:

تنطوي الحرب الإسرائيلية على انتهاك واضح وصريح لمجموعة من المبادئ التي تمثل جوهر القانون الدولي الإنساني، وتتمثل هذه الانتهاكات فيما يلي:

أ. انتهاك مبدأ التمييز: انتهكت إسرائيل مبدأ عدم التمييز في حربها على قطاع غزة من خلال شنها هجمات على المناطق المدنية؛ إذ تُتهم إسرائيل بشكل متكرر باستهداف مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، بزعم وجود أهداف عسكرية مشروعة. ففي حرب غزة الخامسة تهاجم إسرائيل المدنيين الفلسطينيين ردًا على عملية طوفان الأقصى التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس). بجانب ذلك عمدت إسرائيل بشكل مباشر ومتعمد على استهداف المستشفيات مثل مستشفى الشفاء والمعمداني وكمال عدوان وغيرهم من المستشفيات ومرافق تديرها الأونروا، رغم وضوح وضعها كأعيان مدنية. وتنطوي الأعمال الإسرائيلية على انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي؛ لا سيما المادة 51 (3) من البروتوكول الإضافي الأول، التي تنص على أنه لا يفقد المدنيون حمايتهم إلا إذا شاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. وكذلك المادة 52 (1) التي تحظر استهداف الأعيان المدنية ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية.

ب. انتهاك مبدأ التناسب: يعد مبدأ التناسب إحدى الركائز الأساسية في القانون الدولي الإنساني، وهو يهدف إلى تحقيق التوازن بين الضرورة العسكرية وحماية المدنيين والأعيان المدنية في أثناء النزاعات المسلحة. وفقًا لهذا المبدأ، فإن أي هجوم عسكري يجب ألا يتسبب في أضرار مفرطة للمدنيين أو الممتلكات المدنية مقارنة بالميزة العسكرية المباشرة والمحددة التي يتوقع تحقيقها. وكثيرًا ما تؤدي الهجمات الإسرائيلية إلى خسائر مفرطة في صفوف المدنيين؛ مما يثير تساؤلات حول التوازن بين الميزة العسكرية المحققة والخسائر البشرية. ويجد هذا المبدأ أساسًا له في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977؛ حيث تنص المادة 51 (5) على أن الهجمات "التي يُتوقع أن تسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات لهم أو أضرارًا بالأعيان المدنية تكون مفرطة بالنسبة للميزة العسكرية المباشرة المتوقعة تُعد غير متناسبة". وكذلك أيضًا المادة 57 (2) تلزم الأطراف المتحاربة باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل الخسائر في صفوف المدنيين. بجانب القواعد الاتفاقية، تلزم قواعد القانون الدولي العرفي الدول بضرورة الالتزام بمبدأ التناسب حتى بالنسبة لتلك الدول التي لم تصادق على البروتوكول الأول (مثل إسرائيل).

انتهكت إسرائيل هذا المبدأ في حربها على قطاع غزة من خلال مجموعة من الأفعال غير المشروعة، مثل استهداف المناطق المدنية المكتظة بالسكان؛ إذ قامت إسرائيل بشن هجمات مكثفة على قطاع غزة، حيث تعرضت الأحياء السكنية لقصف مكثف، مثل حي الرمال ومخيم جباليا. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، فإن الهجمات التي استهدفت المناطق المدنية لم تحقق ميزة عسكرية مباشرة تفوق الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمدنيين؛ مما يشير إلى انتهاك مبدأ التناسب. وكذلك أيضًا من خلال الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، مثل قصف مخيم جباليا على سبيل المثال، حيث استهدفت إسرائيل المخيم مرتين متتاليتين؛ مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين، وادعت وجود قيادات عسكرية لحماس، وقد كانت الخسائر المدنية مفرطة وغير مبررة بالنظر إلى الميزة العسكرية المتوقعة.

فضلًا عن الإخلاء القسري للسكان المدنيين؛ حيث طلبت إسرائيل من المدنيين في شمال غزة الانتقال إلى الجنوب؛ مما أدى إلى نزوح جماعي لعشرات الآلاف. رغم التحذيرات، استمرت الهجمات على مناطق الإخلاء؛ مما تسبب في مقتل مدنيين حتى في الأماكن التي يُفترض أنها آمنة. بالإضافة إلى استهداف الهجمات الإسرائيلية بشكل متكرر البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء، على سبيل المثال، خلال العمليات العسكرية المتكررة، تم تدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة؛ مما أدى إلى شلل الخدمات الأساسية.

ج. انتهاك مبدأ حظر العقاب الجماعي: تحظر اتفاقيات جنيف لعام 1949 "العقاب الجماعي" في المادة (33)، ويُعرف العقاب الجماعي بأنه "فرض عقوبات أو تدابير قسرية على مجموعة من الأشخاص بسبب تصرفات فرد أو مجموعة صغيرة منهم، دون تمييز بين المسئولين عن الأفعال وغيرهم من الأبرياء". يتخذ العقاب الجماعي أشكالًا مختلفة، منها الحصار الاقتصادي، والهدم الجماعي للمنازل، والتجويع، والحرمان من الخدمات الأساسية". وتُحظر المادة أيضًا العقوبات الجماعية، وكذلك جميع تدابير التهديد أو الإرهاب". وتهدف إلى حماية المدنيين من الأعمال الانتقامية أو العقوبات التي لا تستهدف فقط الأفراد

المسئولين عن الأفعال العدائية. كما تنص المادة 75 (2) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الذي يعزز حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، على حظر العقاب الجماعي كأحد الضمانات الأساسية.

واللافت للانتباه أن إسرائيل قد انتهكت هذا الحظر من خلال القيام بمجموعة من التصرفات بدءًا من الحصار والتجويع الذي تم فرضه على مناطق مكتظة بالسكان المدنيين أو منع وصول المساعدات الإنسانية شكلًا من أشكال العقاب الجماعي. وهو الأمر الذي ينتهك المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 التي تحظر الهجمات أو التدابير التي تهدف إلى حرمان السكان المدنيين من وسائل البقاء، بما في ذلك تدمير الموارد الضرورية مثل المياه والغذاء، بالإضافة إلى هدم المنازل والبنية التحتية كوسيلة لفرض العقاب الجماعي والذي يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني. بجانب فرض عقوبات اقتصادية شاملة تؤثر في السكان المدنيين بأكملهم بدلًا من استهداف المسئولين عن النزاع والذي يعد عقابًا جماعيًا محظورًا.

3. الدفاع الإسرائيلي وموقف القانون الدولي:

كثيرًا ما تتذرع إسرائيل بحجة استخدام الفصائل الفلسطينية للمدنيين كدروع بشرية لتبرر استخدامها للقوة المفرطة واستهداف المناطق المكتظة بالسكان المدنيين وهو ما يمنح عملياتها صفة المشروعية وفقًا لتصوراتها. ويشير مصطلح الدروع البشرية إلى استخدام المدنيين لحماية الأهداف العسكرية من الهجمات، إما عن طريق إجبارهم على البقاء بالقرب من أهداف عسكرية، أو من خلال اختيار المواقع العسكرية في مناطق مكتظة بالسكان. هذا الفعل محظور بموجب القانون الدولي الإنساني؛ حيث تنص المادة (28) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز استخدام أي شخص محمي لدرء العمليات العسكرية عن أهداف أو مناطق معينة". كما تؤكد المادة 51 (7) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 على أن الأطراف في النزاع يجب ألا تستخدم السكان المدنيين لحماية الأهداف العسكرية.

في حربها الخامسة على قطاع غزة، دافعت إسرائيل عن استهدافها المناطق السكنية، مدعية أن الفصائل الفلسطينية، وخاصة حماس، تستخدم المدنيين كدروع بشرية لحماية مخازن الأسلحة، مراكز القيادة، ومنصات إطلاق الصواريخ. كما أعلن الجيش الإسرائيلي مرارًا أن استهداف المواقع السكنية يأتي بسبب إخفاء أسلحة أو تواجد قادة ميدانيين في تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت التقارير العسكرية الإسرائيلية صورًا جوية تزعم إظهار منصات صواريخ مخبأة قرب مدارس، مساجد، ومستشفيات.

والجدير بالذكر، أن هجوم إسرائيل على مخيم جباليا جاء استنادًا إلى هذه المزاعم، حيث ادعت أن الهجوم استهدف قيادات ميدانية لحماس موجودين في المنطقة، وأن حماس استخدمت المدنيين كدروع بشرية. كما أن قصف إسرائيل لمستشفى الأقصى تم بحجة وجود مخزن أسلحة أو قيادات ميدانية لحماس في محيطها. وهو ما نفته التقارير الدولية لاحقًا والتي أكدت على أن الهجوم أدى إلى مقتل عدد من المرضى والعاملين في المجال الطبي؛ مما يشكل انتهاكًا واضحًا لمبدأ حماية المنشآت الطبية.

والأمر المهم هو أنه بغض النظر عن استخدام الدروع البشرية، يتعين على إسرائيل اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر المدنية. فضلًا عن ضرورة استخدام التحذيرات المسبقة، مثل توزيع منشورات أو إرسال رسائل نصية، غالبًا لا تكون كافية أو فاعلة في مناطق مكتظة بالسكان، حيث لا يوجد مكان آمن للمدنيين. كما تؤكد المادة 51 (8) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 على أن استخدام الطرف المعادي للدروع البشرية لا يُبرر الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة.

خلاصة القول، تشير الأدلة القانونية والميدانية إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة تنتهك العديد من مبادئ القانون الدولي الإنساني، خصوصًا مبدأ حماية المدنيين. في ظل استمرار هذه الانتهاكات، يبقى المجتمع الدولي مطالبًا بتفعيل آليات المحاسبة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني. حماية المدنيين في غزة ليست مجرد التزام قانوني، بل هي واجب أخلاقي يجب أن يحظى بالأولوية في أي نزاع مسلح.

ثانيًا: التأثير في حق تقرير المصير:

تثار تساؤلات قانونية حول مدى تأثير الحرب الإسرائيلية في حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وقد ورد هذا الحق بوضوح في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة احترام "مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها". هذا الحق مكفول بموجب القانون الدولي، وتؤدي الممارسات التي تحد من سيادة الفلسطينيين على أراضيهم ومقدراتهم إلى انتهاك هذا الحق الأساسي.

يؤدي الاحتلال الإسرائيلي، عبر سياساته الاستيطانية والجدار الفاصل والقيود المفروضة على الأراضي والموارد، إلى تقويض حق الفلسطينيين في تقرير المصير من خلال تعطيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أرضها. ويتمثل هذا التأثير في الآتي:

أ. **الاحتلال كعائق أمام السيادة:** تشكل الممارسات الإسرائيلية للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقيود المفروضة على حرية الحركة، انتهاكًا مباشرًا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. فالسيادة على الأرض هي عنصر أساسي في ممارسة هذا الحق. ومع استمرار سيطرة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية عبر التوسع الاستيطاني وإقامة الجدار الفاصل، تُحرم السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادتها الفعلية على أراضيها؛ مما يعيق قدرتها على إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وهو جوهر الحق في تقرير المصير.

ب. **السيطرة على الموارد الطبيعية:** تُسيطر إسرائيل على الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، بما يجبر الفلسطينيين على الاعتماد على إسرائيل في الحصول على مياههم ومواردهم الأخرى، وهو ما يُعد انتهاكًا للمبدأ الأساسي لتقرير المصير، الذي يمنح الشعوب الحق في إدارة مواردها دون تدخل خارجي.

ج. **العدوان العسكري:** الحروب التي تشنها إسرائيل، بما في ذلك الحصار والقصف، تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك المدارس

والمستشفيات ومرافق المياه والكهرباء. هذه الهجمات، التي يتم تبريرها غالبًا بحجج الأمن، تعرقل الجهود الفلسطينية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق تقرير المصير. ويُعتبر هذا الشكل من العدوان العسكري انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.

لقد أثرت الحرب الأخيرة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بشكل مباشر وسلبي في حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم من خلال جملة من المحددات، مثل تدمير البنية التحتية الحيوية والمنازل والمرافق العامة والطرق؛ مما زاد من صعوبة تطوير اقتصاد فلسطيني مستدام يدعم بناء دولة مستقلة. وكذلك تقويض السيادة الفلسطينية؛ حيث إن استمرار الحصار والهجمات يُعزز السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة؛ مما يمنع الفلسطينيين من ممارسة سيادة فعلية على أراضيهم. وأيضًا تعميق الاعتماد على المساعدات الدولية؛ حيث أدى الحصار والحرب إلى تدمير سبل العيش؛ مما جعل الفلسطينيين في غزة أكثر اعتمادًا على المساعدات الإنسانية، وهو ما يُقيد قدرتهم على التحكم بمصيرهم.

الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير:

حظي حق الفلسطينيين في تقرير المصير باعتراف دولي واسع، سواء من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن والقرارات الصادرة عن الهيئات الدولية فضلًا عن الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، فضلًا عن الاعترافات الثنائية والإقليمية بدولة فلسطين. ويتمثل هذا الاعتراف في قرارات الأمم المتحدة، فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مرارًا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأبرزها قرار الجمعية العامة رقم 3236 (1974) وفيه اعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما يشمل حقهم في إقامة دولة مستقلة. بالإضافة إلى قرارها رقم 19/67 (2012) بالموافقة على رفع مكانة فلسطين إلى "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة. هذا الاعتراف، رغم رمزيته، يمثل دعمًا دوليًا قويًا للحق الفلسطيني في تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة.

وأصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تؤكد حق الفلسطينيين في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولتهم، أهمها القرار 242 (1967)؛ والذي دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال حرب 1967، واعتُبر أساسًا لحل الدولتين. والقرار 2334 (2016)؛ والذي أكد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددًا على ضرورة احترام حق الفلسطينيين في إقامة دولة قابلة للحياة ومستقلة.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار الفاصل، ففي عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا يُدين بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وأكدت المحكمة أن هذا الجدار يُغير الوضع الجغرافي والسياسي للأراضي المحتلة، يُعطل حياة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يحرمهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وينتهك حقوق الفلسطينيين في حرية التنقل والتعليم والصحة والعمل، وهو الأمر الذي يُعيق الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير؛ مما يجعل إسرائيل مسئولة عن إزالة الجدار وتعويض الفلسطينيين المتضررين.

القرارات والتقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حيث أصدر عدة قرارات وتقارير التي أكدت على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأبرزها: أكد القرار رقم 1980/43 (1980) على الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة، وشدد على مسئولية المجتمع الدولي في دعم هذا الحق. والقرار رقم 2020/17 (2020)، حيث أدان المجلس استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات المنهجة لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك السياسات الاستيطانية، وشدد على ضرورة احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقًا للقانون الدولي.

الاعتراف الثنائي والإقليمي بالدولة الفلسطينية له تأثير كبير في تعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المحددات مثل؛ تعزيز الشرعية الدولية؛ إذ يُضفي الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل أكثر من 140 دولة شرعية قانونية وسياسية على حق الفلسطينيين في إقامة

دولتهم المستقلة؛ مما يزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لإنهاء احتلالها. وكذلك من خلال توسيع التمثيل الدولي؛ حيث يُمكّن الاعتراف الفلسطينيين من الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، لتعزيز حضورهم السياسي والدفاع عن حقوقهم أمام المجتمع الدولي.

4. البعد القانوني الدولي للانتهاكات الإسرائيلية:

تمثل الانتهاكات الإسرائيلية خلال الحرب الأخيرة على غزة، كاستهداف المدنيين والبنية التحتية، خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة التي تكفل حق الفلسطينيين في تقرير المصير. هذه الانتهاكات تعزز الاحتلال، تُقوّض حل الدولتين، وتُصنف كجرائم حرب وفق نظام روما الأساسي، وفقًا للاعتبارات التالية:

أ. انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني: إسرائيل ملزمة كقوة احتلال باحترام القوانين الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949. وفي الحرب الأخيرة، ارتكبت إسرائيل انتهاكات جسيمة، منها الهجمات العشوائية، استهداف المناطق المكتظة بالسكان والذي يُعتبر خرقًا للمادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تحظر الهجمات غير المتناسبة. وتدمير البنية التحتية؛ حيث يعيق القصف المكثف للطرق، والمستشفيات، والمنازل التنمية الفلسطينية، ويحد من قدرتهم على بناء دولة مستقلة.

ب. انتهاك حق الفلسطينيين في السيادة على أراضيهم ومواردهم: القانون الدولي يكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها والسيادة على مواردها الطبيعية. الحرب الأخيرة أدت إلى حرمان الفلسطينيين من السيطرة على مقدراتهم؛ الحصار المستمر وتدمير الأراضي الزراعية والمصانع يعوق التنمية الاقتصادية المستدامة. بالإضافة إلى أن استهداف القطاع الزراعي من خلال تجريف الأراضي يهدد الأمن الغذائي وحق الفلسطينيين في استغلال مواردهم الطبيعية.

ج. ترسيخ الاحتلال وتقويض حل الدولتين: الهجمات الإسرائيلية الأخيرة تعمق الانقسام الجغرافي والسياسي بين غزة والضفة الغربية. هذا التوجه يخالف

قـرارات الأمـم المتحـدة، خاصـة القـرار 242 (1967)، الـذي يدعـو إلى إنهـاء الاحـتلال، والقـرار 2334 (2016)، الـذي يطالـب بوقـف التوسـع الاسـتيطاني والحفـاظ علـى فـرص حـل الدولـتين.

4. انعكاسات الانتهاكات على تقرير المصير الفلسطيني:

العـزل الجغـرافي والديموغـرافي: تـؤدي السياسـات الإسـرائيلية، مثـل بنـاء الجدار الفاصـل وتوسـيع المسـتوطنات، إلى تقسـيم الأراضي الفلسـطينية إلى كانتونـات منفصلـة. هـذا التقسـيم لا يعيـق فقـط الحركـة بين المناطـق الفلسـطينية، بـل يُفشـل أيضًـا أي جهـود مسـتقبلية لإقامـة دولـة فلسـطينية متصلـة جغرافيًـا وقابلـة للحيـاة.

تـأثير الاسـتيطان: يـشكل الاسـتيطان الإسـرائيلي في الضفـة الغربيـة والقـدس الشـرقية انتهـاكًا مباشـرًا لحـق الفلسـطينيين في تقريـر المـصير، حيـث تُصـادر مسـاحات شاسـعة مـن الأراضي التي يُفترض أن تكـون جـزءًا مـن الدولـة الفلسـطينية المسـتقبلية. كمـا يُـغير الاسـتيطان الواقـع الديموغـرافي؛ ممـا يـؤدي إلى ترسـيخ الاحـتلال علـى الأرض ومنـع أي حلـول سياسـية مسـتدامة.

الحصـار علـى غـزة: يمثـل الحصـار الإسـرائيلي المفـروض علـى قطـاع غـزة منـذ 2007 مثـالًا صارخًـا علـى تقييـد تقريـر المـصير. يمنـع الحصـار الـسكان مـن تطويـر اقتصادهـم أو إعـادة إعمـار البنيـة التحتيـة؛ ممـا يفاقـم الأزمـة الإنسـانية ويعيـق التنميـة المسـتدامة.

وبالتـالي، يعـتبر حـق تقريـر المـصير مـن الركائـز الأساسـية للقانـون الـدولي، لكنـه يواجـه تحديـات كـبيرة في حالـة الشـعب الفلسـطيني بسـبب الاحـتلال الإسـرائيلي. تُظهـر الممارسـات الإسـرائيلية، مثـل الاسـتيطان والحصـار والسـيطرة علـى المـوارد، انتهـاكًا ممنهجًـا لهـذا الحـق، ممـا يعكـس الحاجـة إلى تحـرك دولي فعّـال لحمايـة حـق الفلسـطينيين في بنـاء دولتهـم المسـتقلة وتحقيـق سـيادتهم علـى أراضيهـم. هـذا الحـق ليـس مجـرد مسـألة قانونيـة، بـل هـو شـرط أسـاسي لتحقيـق الـسلام والاسـتقرار في المنطقـة.

ثالثًا: إشكالية استخدام الأسلحة المحظورة في النزاعات المسلحة:

تُركز القواعد القانونية الدولية المتعلقة باستخدام الأسلحة المحظورة على تقنين استخدام الوسائل والأساليب الحربية بما يحمي المدنيين، ويحد من الأضرار الناتجة عن النزاعات المسلحة. تهدف اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الإضافي لعام 1977 إلى تنظيم أساليب القتال وضمان احترام حقوق الإنسان في أثناء النزاعات، وحظر استخدام الأسلحة التي تسبب أضرارًا زائدة أو معاناة غير ضرورية، كما أنها تُعزز هذا المبدأ بتقييد استخدام الأسلحة التي تؤدي إلى معاناة مفرطة أو آثار طويلة الأمد على البيئة والصحة العامة. وحظر الهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، مؤكدة على ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، كما أنها تعتبر الهجمات العشوائية أو استخدام الأسلحة التي لا يمكن التحكم في آثارها خرقًا للقوانين الدولية. والجدير بالذكر، أن استخدام أسلحة أو وسائل قتال لا يمكن التحكم بدقتها، كما هو الحال مع القنابل العنقودية أو الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة، تُعد هذه الأفعال انتهاكًا صريحًا للمادة.

في هجمات إسرائيل على قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، هناك تقارير تفيد باستخدامها عدة أنواع من الأسلحة التي تُصنف كمحظورة دوليًا. وتشمل هذه الأسلحة:

أ. **الفوسفور الأبيض:** رغم وعود إسرائيل السابقة بعدم استخدامه في المناطق المأهولة، اتهمت إسرائيل في أكثر من نزاع، بما في ذلك النزاعات السابقة والحالية، باستخدام قذائف تحتوي على الفوسفور الأبيض في مناطق مأهولة بالسكان في غزة. مثل هذا الاستخدام يثير جدلًا قانونيًا واسعًا، خاصة أنه يؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين ويترك آثارًا بيئية وصحية طويلة الأمد. رغم أن الفوسفور الأبيض ليس مصنفًا رسميًا كسلاح كيميائي، فإن استخدامه ضد المدنيين أو في المناطق السكنية يمكن اعتباره انتهاكًا للروح العامة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام 1993، التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين أو في المناطق المأهولة.

ب. القنابل العنقودية: في الحرب الأخيرة على غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، وُجهت اتهامات لإسرائيل باستخدام قنابل عنقودية، إلى جانب أنواع أخرى من الأسلحة ذات التأثير الواسع على المدنيين. القنابل العنقودية، تُعد من بين الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقية حظر الذخائر العنقودية لعام 2008 بسبب تأثيرها العشوائي وإمكانية بقاء الذخائر غير المنفجرة؛ مما يشكل تهديدًا مستمرًا للمدنيين حتى بعد انتهاء النزاع. رغم أن إسرائيل لم تصادق على الاتفاقية، فإن استخدام القنابل العنقودية يثير تساؤلات قانونية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين ومبدأ التناسب، الذي يحظر الهجمات التي تسبب أضرارًا مفرطة على السكان المدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. التقارير تشير أيضًا إلى استخدام أنواع أخرى من الأسلحة الثقيلة مثل القنابل خارقة التحصينات والقنابل الذكية ذات التأثير الواسع في المناطق المكتظة؛ مما يزيد من احتمال الانتهاكات القانونية الدولية

ج. القنابل الفراغية: تعد القنابل الفراغية التي استخدمتها إسرائيل في حربها ضد غزة تعد من الأسلحة التي تثير قلقًا كبيرًا في سياق القانون الدولي. هذه القنابل، التي تعتبر شديدة الانفجار، تحتوي على خليط من مواد مثل الألمنيوم وأوكسيد الإثيلين، وتستخدم لتدمير الأهداف المحصنة أو المناطق المغلقة مثل الأنفاق. من الناحية القانونية، يعد استخدام القنابل الفراغية في مناطق سكنية أو مكتظة بالمدنيين انتهاكًا لقواعد القانون الدولي، خصوصًا بروتوكول "اتفاقية الأسلحة التقليدية" الذي يحظر استخدام الأسلحة التي تسبب أضرارًا عشوائية أو تؤثر في المدنيين بشكل غير متناسب مع الهدف العسكري.

د. قنابل اليورانيوم المنضب: يحتوي هذا النوع من الأسلحة على اليورانيوم الذي يفقد بعضًا من إشعاعه خلال عملية الانضاب، وتستخدم هذه القنابل بسبب قدرتها الكبيرة على اختراق الدروع والمواد الصلبة؛ مما يجعلها فعالة في الهجمات ضد الأهداف العسكرية المحصنة. ومع ذلك، يُعد استخدامها في مناطق كثيفة السكان، مثل قطاع غزة، أمرًا مثيرًا للقلق من الناحية الإنسانية والبيئية، حيث تُسبب هذه الأسلحة آثارًا صحية خطيرة على الأفراد، بما في ذلك

زيادة خطر الإصابة بالسرطان، الأمراض التنفسية المزمنة، مشاكل الكبد والكلى، والآثار النفسية بسبب التسمم الإشعاعي. أيضًا، يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تلوث التربة والمياه الجوفية؛ مما يؤثر في البيئة بشكل غير قابل للعلاج بسهولة.

فيما يتعلق بالقانون الدولي، يعد استخدام هذه القنابل محظورًا وفقًا لاتفاقيات حظر الأسلحة المدمرة التي تتسبب في آثار عشوائية على المدنيين، ويشمل الحظر على استخدام الأسلحة التي تؤدي إلى إصابات تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق الهدف العسكري، وهو ما يثير القلق فيما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في مناطق مثل غزة.

وفي السياق الفلسطيني، أي هجوم لا يميز بين المدنيين والمقاتلين يُمكن أن يُعتبر انتهاكًا لهذه المادة؛ مما يؤدي إلى المسئولية القانونية الدولية بموجب القانون الإنساني. وبالتالي، يُعد استخدام إسرائيل لأسلحة مثل الفوسفور الأبيض والقنابل العنقودية ضد المناطق المكتظة بالسكان انتهاكًا صارخًا لهذه المبادئ، إذ لا تميز تلك الأسلحة بين المدنيين والأهداف العسكرية.

تعد الأسلحة المحظورة جزءًا من القضايا القانونية الدولية التي تحظى باهتمام بالغ، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام أسلحة قد تؤدي إلى أضرار غير قابلة للتصحيح على الإنسان والبيئة. ومع تزايد القلق حول استخدام الأسلحة مثل الأسلحة الكيميائية، القنابل العنقودية، أو اليورانيوم المنضب، فإن الانتهاك المباشر للحظر المفروض على هذه الأسلحة يمكن أن يؤدي إلى عواقب قانونية وخيمة على الصعيدين الفردي والدولي. وتتمثل هذه التداعيات في الآتي:

أ. أحد التداعيات الرئيسية لانتهاك الحظر الدولي للأسلحة المحظورة يتمثل في المسئولية الجنائية للأفراد الذين يتخذون قرارات استخدام هذه الأسلحة. تحت مظلة محكمة الجنايات الدولية (ICC)، يتم محاكمة الأفراد المتورطين في ارتكاب جرائم الحرب، والتي تشمل استخدام الأسلحة المحظورة. وفقًا للمادة (8) من نظام روما الأساسي (1998)، يعتبر استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية أو أضرارًا مفرطة للمدنيين أو البيئة جريمة حرب، ويحق للمدعى عليهم

أن يواجهوا محاكمة دولية قد تؤدي إلى أحكام بالسجن مدى الحياة. يتحمل القادة العسكريون والسياسيون المسئولية الجنائية إذا كان لديهم علم باستخدام هذه الأسلحة أو إذا أصدروا أوامر باستخدامها، ويُحاسبون بموجب مبدأ المسئولية الجنائية الفردية.

ب. على مستوى الدولة، يعد مخالفة الحظر الدولي للأسلحة المحظورة انتهاكًا للالتزامات الدولية التي تفرضها المعاهدات الدولية مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (1993) واتفاقية حظر الأسلحة التقليدية، ويمكن للدول المتضررة من هذه الانتهاكات أن ترفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية (ICJ) ضد الدولة التي تنتهك هذه الحظر. وبناءً على هذه الدعوى، يمكن للمحكمة أن تصدر حكمًا ضد الدولة المدعى عليها، قد يتضمن إدانة وتوجيهها لتعويض الدول أو الأفراد المتضررين.

ج. واحدة من أكثر التداعيات خطورة لانتهاك الحظر الدولي للأسلحة المحظورة تتعلق بالأثر البشري والبيئي لهذه الأسلحة. الأسلحة المحظورة مثل القنابل العنقودية واليورانيوم المنضب قد تسبب أضرارًا بيئية خطيرة تؤثر في الأراضي الزراعية والمياه الجوفية؛ مما يعقد الحياة الاقتصادية في المناطق المتضررة. كما تؤدي هذه الأسلحة إلى أضرار صحية مزمنة مثل السرطان وأمراض الجهاز التنفسي؛ مما يعرض حياة المدنيين للخطر لفترات طويلة بعد انتهاء النزاع العسكري.

د. تتعدد التداعيات السياسية على مستوى المجتمع الدولي، حيث قد تُفرض عقوبات اقتصادية أو حظر على التجارة ضد الدول المتورطة في استخدام الأسلحة المحظورة. يمكن أن تقود مثل هذه الانتهاكات إلى فقدان الدعم الدولي أو إدانة شديدة من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هـ. تتسبب الأسلحة المحظورة في آثار بيئية دائمة، خصوصًا تلك التي تحتوي على مواد مشعة أو كيميائية. المواد مثل اليورانيوم المنضب تتسرب إلى التربة والمياه الجوفية؛ مما يلوث البيئة لفترات طويلة بعد انتهاء العمليات العسكرية،

كما أن الأسلحة الحارقة مثل الفوسفور الأبيض يمكن أن تسبب حرائق هائلة تدمر البيئة المحلية؛ مما يضيف عبئًا بيئيًا كبيرًا على المناطق المتضررة.

و. عند حدوث انتهاك كبير للحظر الدولي للأسلحة المحظورة، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية أو القنابل العنقودية، فإن المجتمع الدولي عادة ما يتخذ ردودًا من خلال هيئات متعددة مثل الأمم المتحدة. هذه الردود يمكن أن تشمل إدانة علنية، فرض عقوبات، أو حتى اتخاذ إجراءات ضد الدولة المتورطة، في الحالات الأشد، يمكن للمنظمات الدولية مطالبة الدول بالالتزام بتقديم تعويضات للمتضررين.

رابعًا: مشروعية ادّعاء إسرائيل ممارسة حق الدفاع عن النفس

يُعد حق الدفاع عن النفس أحد المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وينظمه ميثاق الأمم المتحدة في المادة (51)، التي تنص على أنه لا يجوز لأي دولة اللجوء إلى القوة العسكرية إلا في حال تعرضها لهجوم مسلح، وبشرط أن تكون التدابير الدفاعية متناسبة مع التهديد أو الهجوم الذي تعرضت له. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ في حالات النزاع، مثل العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، يثير جدلًا قانونيًا كبيرًا حول نطاق هذا الحق وحدوده، ومدى احترامه للقانون الدولي الإنساني:

1. الأساس القانوني لحق الدفاع عن النفس:

يستند حق الدفاع عن النفس إلى ميثاق الأمم المتحدة وما تتضمنه المادة (51)، بالإضافة إلى الأحكام القضائية التي أكدت على شروط إعمال حق الدفاع عن النفس. كما أكدت محكمة العدل الدولية في عدد من أحكامها على ضرورة الالتزام بمبدأ التناسب والضرورة في الدفاع عن النفس. وهناك بعض التحديات في تطبيق حق الدفاع عن النفس في النزاعات غير المتكافئة، وأهمها تناقض الدفاع الشرعي مع الاحتلال، فالقانون الدولي الإنساني يفرض على الدول المحتلة

التزامات قانونية صارمة تجاه السكان المدنيين تحت احتلالها؛ مما يجعل استخدام القوة ضدهم أمرًا معقدًا وغير مبرر تحت ذريعة "الدفاع الشرعي".

الإشكالية في هذا السياق تعود لعدة اعتبارات؛ أولها: أن السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ليسوا خصومًا قانونيين، بل يُعتبرون وفق القانون الدولي محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة؛ لأن الاحتلال يفرض على الدولة المحتلة مسئولية مباشرة عن أمن السكان وليس استهدافهم، وبالتالي استخدام القوة في هذه الحالة قد يُعتبر عقابًا جماعيًا أو انتهاكًا لمبدأ التناسب، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وثانيها: ألزمت قواعد القانون الدولي الإنساني الدولة المحتلة بالامتناع عن استخدام القوة بشكل يضر بالسكان المدنيين، إذ تنص المادة)33) من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر العقاب الجماعي. وثالثها: إسرائيل تُعتبر قوة احتلال في الأراضي الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة وآراء محكمة العدل الدولية، وبالتالي، فإن تطبيق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة يصبح إشكاليًا، لأن هذه المادة تُطبق فقط في حالة "الدفاع ضد عدوان خارجي"، وليس داخل أراضٍ تخضع لسيطرة الدولة ذاتها.

محكمة العدل الدولية والرأي الاستشاري في قضية الجدار العازل (2004): في الرأي الاستشاري بشأن الجدار العازل، أقرت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل لا يمكنها استخدام حق الدفاع عن النفس وفق المادة (51) ضد تهديدات تأتي من أراضٍ تقع تحت احتلالها أو سيطرتها الفعلية، كما أكدت على أن الاحتلال ذاته هو الوضع غير القانوني الذي ينبغي إنهاؤه، وبالتالي لا يمكن تبرير أي استخدام للقوة بحجة الدفاع عن النفس ضمن هذا السياق. فضلًا عن ذلك، شددت المحكمة على أن أي أعمال إسرائيلية في الأراضي المحتلة تخضع للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

2. ممارسات إسرائيل والادعاءات الدولية:

بررت إسرائيل هجماتها المتكررة على قطاع غزة وانتهاكها لقواعد القانون الدولي في إطار ردها على عملية "طوفان الأقصى" بأنها رد على تهديدات أمنية تشمل الهجمات الصاروخية أو الأنفاق الهجومية من قبل الفصائل المسلحة مثل

حماس. ومع ذلك، فإن العمليات العسكرية واسعة النطاق تُثير قضايا قانونية رئيسية منها على سبيل المثال؛ العقاب الجماعي، الذي يتضمن فرض حصار شامل على غزة ومنع دخول السلع الأساسية مثل الوقود والغذاء يُعتبر عقابًا جماعيًا محظورًا بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك الهجمات التي تستهدف مناطق مكتظة بالسكان المدنيين تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح؛ مما يُظهر تجاهلًا لمبدأ التناسب.

بالإضافة إلى الهجمات على البنية التحتية المدنية التي تتمثل في استهداف المنازل، والمدارس، والمستشفيات، والبنية التحتية الأساسية تُصنف ضمن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. فضلًا عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تنتهك مبدأي التمييز والتناسب، وهما من أسس القانون الدولي.

لقد وثقت عدة تقارير من منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية انتهاكات إسرائيلية في غزة في هذا الصدد. ورغم التنديدات الواسعة، فإن دعم بعض الدول الكبرى لإسرائيل يحد من قدرة المجتمع الدولي على مساءلتها. وكان مجلس حقوق الإنسان قد دعا إلى إجراء تحقيقات دولية في الانتهاكات، لكن آليات التنفيذ غالبًا ما تكون ضعيفة بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

3. الآراء القانونية الدولية حول مدى أحقية إسرائيل في استخدام حق الدفاع الشرعي:

اختلفت الآراء بشأن مدى أحقية إسرائيل في ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس داخل الأراضي المحتلة، حيث يرى البعض أنها تمتلك هذا الحق، بينما يعارض آخرون ذلك. وتتمثل هذه الآراء فيما يلي:

الآراء المؤيدة لحق الدفاع الشرعي: تستند الآراء المؤيدة لاستخدام إسرائيل حق الدفاع الشرعي عن النفس في الأراضي المحتلة إلى عدد من الحجج السياسية والقانونية التي تثير جدلًا واسعًا في المجتمع الدولي، أهمها:

الاستناد إلى المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها ضد "هجوم مسلح". ففي ضوء التفسير الموسع لهذه المادة يرون أن إسرائيل تواجه تهديدات مستمرة من "جماعات مسلحة" (مثل حماس) تقوم بإطلاق صواريخ أو تنفيذ عمليات تستهدف المدنيين الإسرائيليين، ما يُعد، وفقًا لهم، هجومًا مسلحًا يبرر الرد العسكري. كما يزعم هؤلاء أن هذا الحق لا يقتصر على النزاعات بين الدول بل يشمل التصدي للتهديدات التي تنشأ من جهات غير حكومية داخل أو قرب حدود الدولة.

يجادل أنصار هذا الاتجاه بأن الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية معقد، فهي ليست دولة ذات سيادة معترف بها بالكامل وفقًا للقانون الدولي، وبالتالي لا يُطبق عليها الحماية نفسها التي تتمتع بها الدول المستقلة. ويعتمد هذا الرأي بشكل كبير على انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005، حيث ترى إسرائيل وبعض حلفائها أن هذا الانسحاب يعني انتهاء حالة الاحتلال العسكري لغزة. وبالتالي استنادًا إلى هذا الموقف، تدعي إسرائيل أن لديها الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الصادرة من أراضٍ لا تخضع لسيادتها، وهو ما يشمل الأراضي التي تُسيطر عليها حماس. ومع ذلك، فإن القانون الدولي (بما في ذلك اتفاقيات جنيف) لا يرفع مسئولية الاحتلال لمجرد الانسحاب الجزئي إذا كانت الدولة المحتلة لا تزال تتحكم في الحدود، المجال الجوي، والمعابر. هذا يجعل حجية "عدم وجود سيادة فلسطينية مستقلة" محل نزاع كبير.

تستند إسرائيل إلى التصنيف الدولي لبعض الجماعات الفلسطينية، مثل حماس والجهاد الإسلامي، باعتبارها منظمات إرهابية وفقًا لقوانين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذه الجماعات، وفقًا لهذا الرأي، تُشكل تهديدًا مستمرًا للأمن القومي الإسرائيلي؛ مما يجعل محاربتها حقًا مشروعًا تحت مظلة الدفاع عن النفس. كما يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن الأنشطة المسلحة لهذه الجماعات، مثل إطلاق الصواريخ والهجمات عبر الأنفاق، تُعتبر هجمات "غير تقليدية" تُهدد الأمن الإسرائيلي، وبالتالي فإن الرد العسكري عليها مبرر قانونيًا. ومع ذلك، فإن

هـذا التصنيـف لا يعفـي إسـرائيل مـن الامتثـال للقـوانين الدوليـة المتعلقـة بحمايـة المدنـيين في أثنـاء النزاعـات المسـلحة.

يـشير المؤيـدون إلى حـالات دوليـة مشـابهة حيـث اسـتُخدم حـق الدفـاع عـن النفـس ضـد جماعـات مسـلحة غير حكوميـة، مثـل عمليـات الولايـات المتحـدة في أفغانسـتان والعـراق، وعمليـات تركيـا ضـد حـزب العمـال الكردسـتاني. في هـذه الحالات، جـرى توسـيع مفهـوم الدفـاع عـن النفـس ليشـمل ردع التهديـدات غير التقليديـة، مثـل الإرهـاب أو الهجمـات غير المتناظـرة. تسـتند هـذه الحجـج إلى قـرارات مجلـس الأمـن أو البيانـات الدوليـة التي أيـدت حـق الـدول في التصـرف ضـد الجماعـات المسـلحة التي تهـدد أمنهـا القـومي. مثـال ذلـك، القـرارات الصـادرة بعـد هجمـات 11 سـبتمبر2001، حيـث أُقـرت باسـتخدام القـوة ضـد التهديـدات الصـادرة مـن كيانـات غير حكوميـة. وعلـى الرغـم مـن ذلـك، هـذه السـوابق لا تنطبـق بالضـرورة علـى حالـة إسـرائيل، لأن النزاع الفلسـطيني الإسـرائيلي يتضمـن سـياقًا فريـدًا يتعلـق بالاحـتلال العسـكري.

الآراء المعارضـة لتطبيـق الدفـاع الشـرعي في الأراضي المحتلـة: ترتكـز الآراء المعارضـة لتطبيـق مفهـوم الدفـاع الشـرعي الـذي تدعيـه إسـرائيل في سـياق عملياتهـا داخـل الأراضي الفلسـطينية المحتلـة علـى أسـس قانونيـة وإنسـانية متعـددة تُظهـر تعـارض هـذا الادعـاء مـع المبـادئ الأساسـية للقانـون الـدولي، فيمـا يلـي تحليـل معمـق لهـذا الـرأي:

وفقًـا للقانـون الـدولي، وخاصـة المـادة (51) مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، فـإن حـق الدفـاع عـن النفـس ينطبـق فقـط في حالـة وقـوع "هجـوم مسـلح" مـن دولـة أو جهـة خارجيـة. وتُعـتبر الأراضي الفلسـطينية، بمـا في ذلـك غـزة، تحـت الاحـتلال الإسـرائيلي، هـذا يـعني أن أي تهديـدات أمنيـة تنشـأ مـن داخـل هـذه الأراضي لا تُعـد "عدوانًـا خارجيًـا"؛ ممـا ينفـي تطبيـق مفهـوم الدفـاع الشـرعي. فـضلًا عـن الطبيعـة الداخليـة للتهديـدات؛ وهـو مـا يـعني أن الهجمـات التي تبرر إسـرائيل ردودهـا العسـكرية تـأتي من مناطـق تعتبرهـا إسـرائيل تحـت سـيطرتها أو تأثيرهـا المباشـر، وهـو مـا يُلزمهـا قانونيًـا

باتباع معايير مختلفة لضمان الأمن، مثل استخدام وسائل إنفاذ القانون بدلًا من القوة العسكرية المفرطة.

الدول المحتلة مُلزمة قانونيًا بضمان أمن وسلامة السكان المدنيين في المناطق التي تحتلها، ويشمل هذا منع استخدام القوة المفرطة، وحظر العقاب الجماعي للسكان المدنيين، وهو ما يُعتبر خرقًا واضحًا عندما تقوم إسرائيل بشن غارات واسعة تستهدف مناطق مكتظة بالسكان، بحجة الرد على هجمات محدودة.

القانون الدولي الإنساني، وخاصة البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف (1977)، يُلزم الأطراف المتحاربة بمبدأي التمييز والتناسب. في حالة إسرائيل، غالبًا ما تُستخدم القوة بشكل مفرط وغير متناسب، حيث تتسبب العمليات العسكرية في تدمير شامل للبنية التحتية المدنية، ومقتل أعداد كبيرة من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، كما وثقت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان. مثل هذه الانتهاكات تُضعف شرعية ادعاء الدفاع الشرعي، بل وتُعرض إسرائيل للمساءلة القانونية أمام المحاكم الدولية.

العقوبات الانتقامية والعقاب الجماعي: الهجمات الإسرائيلية على غزة كثيرًا ما يُنظر إليها على أنها إجراءات انتقامية وليست دفاعًا شرعيًا. هذه العقوبات الانتقامية تستهدف السكان المدنيين بشكل جماعي؛ مما يخالف المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أنها تتضمن إجراءات مثل الحصار الشامل، الذي يُعتبر شكلًا من أشكال العقاب الجماعي المحظور دوليًا.

الآراء القضائية فيما يتعلق باستخدام حق الدفاع الشرعي في الأراضي المحتلة: في الرأي الاستشاري بشأن الجدار العازل (2004)، أكدت محكمة العدل الدولية على عدة نقاط تُعارض تطبيق الدفاع الشرعي في الأراضي المحتلة، كان من بين هذه النقاط أن الاحتلال مصدر الانتهاكات؛ حيث أوضحت المحكمة أن التهديدات التي تواجهها إسرائيل تأتي نتيجة الوضع غير القانوني للاحتلال نفسه، وأكدت المحكمة على عدم الاعتراف بالسيادة على الأراضي المحتلة؛ حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يُعطي إسرائيل السيادة القانونية على الأراضي الفلسطينية؛ مما يُبطل أي مبرر

لاستخدام القوة العسكرية تحت غطاء الدفاع عن النفس. وكذلك رفض شرعية استخدام القوة؛ حيث اعتبرت أن القوة التي تستهدف السكان المدنيين أو تسعى لتحقيق مصالح استراتيجية تحت ستار الدفاع تمثل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ورغم أن المحكمة لم تنظر في حالات تتعلق مباشرة بحق الدفاع الشرعي في سياق الأراضي المحتلة، فإن قضاياها السابقة أرست مبادئ قانونية عامة تحدد النطاق المسموح به لاستخدام القوة بين الدول. تطبيق هذه المبادئ على النزاعات المتعلقة بالدفاع الشرعي في الأراضي المحتلة يكشف عن رفض المحكمة توسيع مفهوم الدفاع الشرعي، كما شددت المحكمة على مبدأ السيادة الإقليمية، وهو ما يُعارض توسيع نطاق الدفاع ليشمل أراضٍ محتلة تخضع عمليًا لسيطرة الدولة المدافعة.

مجمل القول، يُظهر تحليل العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة أن هناك تباينًا واضحًا بين الادعاء بحق الدفاع عن النفس والممارسات الفعلية التي تتجاوز هذا الإطار القانوني لتصل إلى العقاب الجماعي والانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين، تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، لا سيما مبادئ حماية المدنيين، والتمييز، والتناسب، وحظر العقاب الجماعي. كما أن استخدام إسرائيل لحق الدفاع عن النفس لا يمكن تبريره قانونيًا في ظل طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وإلى جانب ذلك، يبرز البحث الآثار الإنسانية الكارثية لهذه الانتهاكات، من حيث تفاقم الأزمة الإنسانية وعرقلة الجهود الرامية لتحقيق السلام. لذلك، يبقى تفعيل آليات المحاسبة الدولية مسئولية ملحة للمجتمع الدولي لضمان تطبيق القانون وحماية المدنيين. إن هذه التحديات تسلط الضوء على ضرورة تعزيز الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، لتحقيق العدالة وضمان السلام العادل في المنطقة.

المحور الثالث

تداعيات حرب غزة على داخل أطرافها: معادلات سياسية صعبة

إعداد: د. دلال محمود *

لم تكن عملية طوفان الأقصى في أكتوبر 2023 مجرد عملية تقليدية لحركة حماس ضد إسرائيل، لكنها ومنذ الساعات الأولى تنذر بأن هناك تغيرات كبيرة في طريقها للتحقق؛ إذ أنه من المتوقع أن يكون هناك رد فعل إسرائيلي، وبالتأكيد سيكون عنيفاً. ربما كان في تقدير حركة حماس أن اهتزاز إسرائيل سيدفعها لرد محكوم خوفاً على الرهائن الموجودين لديها، ثم يتحرك الموقف السياسي ليتفاوضا ويتراجع الحصار والتشديد الإسرائيلي على القطاع. وهذا التقدير رغم

*مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طموحه لم يكن دقيقاً؛ فما تعرضت له إسرائيل من صدمة في قدراتها الرادعة وتقدم أنظمتها الحمائية دفعها لرفع أهداف رد فعلها، وصياغة معادلة سياسية وعسكرية صعبة، لم يقتصر هدفها فيها على استرداد رهائنها، بل أصبح استرداد قطاع غزة عبر هزيمة حماس وإعادة تشكيل خريطة الأراضي الفلسطينية!

وبالفعل استمرت الحرب لأكثر من عام وقاربت على 500 يوماً، ومرت بالعديد من التطورات متأثرة بالمتغيرات الإقليمية والعالمية، ومؤثرة فيها كذلك. لكن التأثير الأكبر كان على أطرافها المباشرة، حركة حماس وإسرائيل، وهذا هو موضع اهتمام هذا المحور.

أولا: تأثير 500 يوماً من الحرب على حركة حماس:

واجهت حركة حماس أربع حروب عسكرية إسرائيلية منذ انفرادها بالسلطة في قطاع غزة منذ عام 2007، وتكيفت بطرق مختلفة مع حصار إسرائيل للقطاع منذ عام 2008 في عملية "الرصاص المصبوب"، وبعد كل حرب تعود حماس للمقاومة وتعود إسرائيل للهجوم على القطاع. لكن في الحرب الخامسة قد يكون هناك اختلافاً نسبياً، قد تستمر حماس في المقاومة من خارج القطاع، وقد تعيد هيكلة استراتيجيتها وتحالفاتها الخارجية، وقد تعيد النظر في موقفها من السلطة الفلسطينية، وقد تغير تكتيكاتها المرحلية. وإزاء تعدد الاحتمالات التي يمكن أن تطرحها التطورات المستقبلية، قد يكون من المفيد النظر على التداعيات التي ألقتها الحرب على حركة حماس ذاتها، ومن أهمها:

التداعيات العسكرية والأمنية:

تراجعت قوة حركة «حماس» التي تحكم قطاع غزة منذ عام 2007، مع تدمير مراكزها وقتل قادتها، واضطرارها لخوض حرب من داخل الأنفاق، إلا أن العمليات العسكرية الإسرائيلية البرية والجوية لم تقضِ عليها نهائياً؛ فقد تعرضت البنية التحتية العسكرية لحماس لضربات قاسية، بما في ذلك الأنفاق، ومخازن الأسلحة، ومراكز القيادة، وأثرت هذه الضربات على قدرتها العملياتية.

فقدت حماس الكثير من عناصر وقياداتها، فهناك تقديرات أمريكية بأنه حتى نهاية نوفمبر 2024، تم مقتل ما بين 9.000 و12.000 من مقاتلي حماس. بينما تزعم إسرائيل أنه خلال نفس الفترة كان العدد 17.000 مقاتل، وهو ما نفته حماس واعتبرت أن المبالغة الإسرائيلية جزء من العمليات النفسية التي تستخدمها أثناء الحرب لخفض الروح المعنوية للفلسطينيين من جهة، وإظهار قوتها أمام الجمهور الإسرائيلي من جهة أخرى.

أما على مستوى الخسائر المادية التي لحقت بالبنية التحتية العسكرية لحماس، فقد استهدفت الغارات الإسرائيلية بشكل مكثف الأنفاق، ومخازن الأسلحة، ومراكز القيادة التابعة لحماس، مما أدى إلى تدمير جزء كبير من قدراتها اللوجستية. وعلى مستوى القدرة الصاروخية لحماس والتي تعتمد على صواريخ قصيرة المدى، مثل صواريخ القسام، والتي تتميز بمدى قصير يتراوح بين 5–20 كم، وتستخدم في الهجمات على المناطق القريبة من قطاع غزة. وصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، مثل "M75" و"R160" التي تصل إلى مدى يتراوح بين 60–160كم، فقدت انخفضت هذه القدرة؛ حيث تعاني حماس من استنزاف المخزون الصاروخي، وتراجع معدل الإطلاق من متوسط 75 صاروخاً يومياً في الشهرين الأوليين من الحرب إلى أعداد أقل في المراحل اللاحقة.

على صعيد آخر، اعتمدت إسرائيل على استراتيجية الاغتيالات لقادة حماس؛ بهدف إنهاء القدرة القتالية لها بعد هدم بنيتها التحتية ولذلك بدأت في تنفيذها من شهر يوليو 2024 بعد أن حققت أغلب أهداف عمليتها البرية الموسعة في غزة، وقائمة القادة الذين اغتالتهم إسرائيل تؤكد فداحة خسارة حماس لهم، وأبرزهم: "إسماعيل هنية"، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، و"يحيى السنوار"، رئيس الجناح العسكري للحركة ثم رئيس مكتبها السياسي بعد هنية، وكانت إسرائيل تعتبره المسؤول الرئيسي عن التخطيط لعملية طوفان الأقصى.

كذلك امتدت الاغتيالات الإسرائيلية إلى "روحي مشتهى"، عضو بارز في القيادة السياسية لحماس واعتبروه رئيس حكومة حماس في غزة، و"أحمد الغندور"، وهو عضو بارز في المجلس العسكري العام لكتائب القسام وقائد

كتيبة شمال غزة. وكذلك تم اغتيال "سامح السراج"، مسؤول ملف الأمن لدى المكتب السياسي لحماس. و"سامي عودة"، رئيس جهاز الأمن العام في حماس. هذه الاغتيالات شكلت ضربة قوية لحركة حماس، حيث فقدت عدداً من أبرز قادتها السياسيين والعسكريين، مما أثر على هيكلها التنظيمي وقدراتها القيادية فيما بعد.

التداعيات السياسية:

1. التباين حول شعبية حماس مع استمرار الحرب لفترة طويلة نسبيا: لقد عزز هجوم حماس ثم صمودها أمام آلة الحرب الإسرائيلية من شعبيتها بين قطاعات واسعة من الفلسطينيين والشعوب العربية والإسلامية، واكتسبت تعاطف دولي بين فئات من الجماهير في كثير من الدول. وتشير استطلاعات الرأي التي أُجريت بين أكتوبر 2023 وديسمبر 2024، إلى تباين في شعبية حركة حماس بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تأثرت بشكل كبير بالأحداث السياسية والإنسانية. في أبريل 2024، أظهر استطلاع للرأي انخفاضًا في دعم حماس في قطاع غزة، حيث تراجع من 43% إلى 34% مقارنةً بالثلاثة أشهر الأولى من نفس العام. هذا التراجع يُعزى إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها سكان القطاع، مما أدى إلى زيادة الانتقادات ضد الحركة. في المقابل، شهدت الضفة الغربية زيادة في تأييد حماس. في مارس 2024، حيث أظهر استطلاع في يناير 2024 أن 41% من سكان الضفة الغربية يدعمون حماس، مقارنةً بـ 35% في مارس 2023. هذا الارتفاع يُعزى إلى مشاعر التضامن مع سكان غزة.

ورصدت بعض التقارير تراجع شعبية حماس في قطاع غزة عقب المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين وسقط فيها حوالي □□ ألف شخص (حوالي 2% من إجمالي سكان القطاع)، وأكدت التقارير على وجود «تراجعًا ما» في الدعم الذي قدمه قطاع واسع من الشعب الفلسطيني لحركة حماس بعد المجازر التي ارتكبت بحقهم.

ومن المهم التأكيد على أن العقاب الجماعي الذي طال الفلسطينيين وجرائم الإبادة الجماعية التي استهدفتهم، قد تكون أثرت على شعبية حماس بالنسبة لهم، لكنها لم ولن تؤثر على مبدأ المقاومة طالما بقى الاحتلال الإسرائيلي في سياساته التعسفية تجاه الفلسطينيين. مؤشرات ما يقوله الناس ويشعرون به داخل قطاع غزة تقول إن حماس فقدت جانبًا من شعبيتها بعد المآسي التي تعرض لها الفلسطينيون في غزة، إلا أنه بمنطق حروب التحرير الوطنية؛ فإن الشعوب ستحارب من أجل قضيتها وبجانبها حلفاء وداعمين.

ومن غير العادل أن تتم مطالبة تنظيمات المقاومة الفلسطينية بأن تحل نفسها لإرضاء سلطات المحتل وتأمين شعبه وشعبهم غير آمن، إنما يمكن مطالباتها بمراجعة التكتيكات وآلياتها في صياغة المعادلة الأنسب لتوظيف أدواتها السياسية والعسكرية لممارسة حقهم في تقرير المصير.

2. ارتباك العلاقات الإقليمية لحركة حماس: فقد تسببت الحرب في تباينات بين المواقف الرسمية وغير الرسمية داخل بعض الدول العربية. على الرغم من أن الشعوب العربية أبدت تعاطفاً كبيراً مع القضية الفلسطينية، إلا أن الحكومات في بعض الدول حافظت على موقفها المتحفظ تجاه دعم حماس بشكل مباشر، إما لرغبتها في استقرار علاقاتها مع إسرائيل، أو لرفضها الهجوم الذي بدأت به حماس والذي يختلف مع الأساليب الدبلوماسية والتفاوضية، أو لاتهامات التقاعس وضعف المواقف التي وجهتها حماس لبعض الدول العربية أثناء الحرب، في مقابل الإشادة بدول أخرى كإيران.

وفي كل الأحوال أصبحت علاقات حركة حماس مع عدد من الدول العربية معقدة وربما غير واضحة، وقد يظهر هذا في تناقص الدعم المالي والسياسي الرسمي الذي كانت الحركة تعتمد عليه في فترات سابقة، خاصة وأن مستقبل إعادة الإعمار في القطاع ومساهمة القوى الإقليمية فيها يرتبط بالأساس بالضمانات التي يمكن أن تتوفر لاستقرار غزة أمنيا وإداريا، وهو ما لم يتحقق حتى بعد 500 يوماً من الحرب. ومن ثم إذا عادت حماس لإدارة القطاع جزئيا كما تأمل،

قد لا تتواجد لديها القدرة على إعادة إعمار غزة، مع غياب الثقة في دقة قراراتها لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وبالنسبة لعلاقتها مع مصر صاحبة دور الوسيط التقليدي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فإن علاقتها بحماس تمر بمراحل من التوتر نتيجة التصعيد غير المنسق مع الجانب المصري، خاصة مع استهداف معبر رفح والمناطق الحدودية بغارات إسرائيلية، ما أدى إلى تدفق اللاجئين والمزيد من التحديات الأمنية. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت هذه الجهود، بما في ذلك الخلافات الداخلية الفلسطينية والضغوط الإسرائيلية، إلا أن الدور المصري يظل محوريًا في تعزيز الجهود الدبلوماسية والإنسانية في القطاع؛ حرصاً على صالح الشعب الفلسطيني واستقرار المنطقة.

وعلى مستوى آخر، أظهرت الحرب عمق التنسيق بين حماس وإيران التي قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً كبيراً للحركة خلال الحرب، في الأسابيع الأولى من الحرب، ناقش المحللون ما إذا كانت إيران قد ساعدت "حماس" أم لا في وضع خطة الهجوم الإرهابي وما إذا كانت إيران على علم مسبق بالهجوم؟ وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مصدر من "حماس" قوله إن إيران ساعدت في التخطيط للهجوم وأن "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" أعطى الضوء الأخضر للهجوم خلال اجتماع عُقد في بيروت. تجلى ذلك في تصريحات قيادات إيرانية تؤكد التزامها بتزويد حماس بتكنولوجيا الصواريخ والطائرات المسيرة. كما أن حزب الله اللبناني شارك عسكرياً لتخفيف الضغط العسكري لإسرائيل على حماس لضربات قاسية، مما عزز تحالف "محور المقاومة" تحت قيادة إيران، وذلك قبل أن تكون هناك ضربات مباشرة متبادلة بين إيران وإسرائيل.

ولا خلاف على أن العلاقة بين إيران وحركة حماس ترتكز على أسس براجماتية أكثر منها أيديولوجية؛ حيث تستفيد كل منهما من الأخرى. ولاحظ المراقبون أن الخلافات تزايدت بين حماس وحزب الله وإيران بعد اغتيال "قاسم سليماني"، خصوصاً بعد ما أشيع عن أن حزب الله زرع جاسوسًا إيرانيًا لمتابعة موسى أبو مرزوق أحد قادة حماس المعارضين للعلاقة بين إيران وحماس، حينها

شعرت حماس بالإهانة، خاصة وأنه وقبل ذلك بعام واحد، حاولت إيران من خلال مجموعة شيعية فلسطينية أسّستها في عام 2019 يطلق عليها اسم "صابرون لنصرة غزة"، زرع جناح عسكري شيعي في غزة بعيدًا عن حماس. وقتئذ، قامت حماس بمحاصرة الحركة واعتقال مؤسسها، لتفرج عنه لاحقًا بطلب إيراني.

بعد وفاة قاسم سليماني وتعرّض إيران لهجمات إسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية واغتيال العلماء النوويين والعسكريين، رأت طهران أن المصلحة المشتركة ضد إسرائيل يجب أن تتفوق على الاختلافات مع حماس، وأن الوقت قد حان لمضاعفة الدعم لحماس وتقويتها لمواجهة اسرائيل، وقبلت حماس بهذه التسوية.

أظهرت حماس بالرغم من ارتباطها بإيران مواقف مستقلة في كثير من الأحيان، فالعلاقة بين إيران وحماس تتمتع بالمرونة إلى حد كبير، فالولاء السياسي لإيران لن يمنع حماس من إدراك أن طهران أسّست محور المقاومة بحيث يكون شبكة مترابطة من المصالح المشتركة بشكل هرمي دون وجود نوع من الصرامة للسيطرة على أعضائه. لذلك قد تشهد العلاقات بين الطرفين تغيراً نسبياً؛ إذا قدرت إيران أن الدعم المطلق لحماس قد يكون عبئاً عليها في هذه المرحلة التي تتراجع قدرات وكلائها في المنطقة. ولذا تهتم التحليلات بالبحث عن إجابة للسؤال "هل ستتخلى طهران عن حماس؟".

ويظهر تصور حماس للإجابة في تصريح سابق لموسى أبو مرزوق القيادي في حركة حماس، إذ قال: "نشكر حزب الله على ما فعله لكن هذه المعركة تحتاج إلى المزيد من جميع الحلفاء"، كان هذا تصريحًا فعليًا بعد أن توقع العديد من المراقبين أن تدخل إيران وحزب الله في هذه الحرب سيكون أكثر جدية، خاصة وأن هذه الحرب هي أول اختبار حقيقي لجدّية التعاون بين عناصر محور المقاومة الذي تقوده طهران! وظهر حينها غياب رغبة إيران وحزب الله في توسيع دائرة الحرب أو الدخول في مواجهة متعددة الجبهات، خاصة وأن الكلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية ستكون مرتفعة.

وهـذا يـعني أن إيـران لـم تتدخـل فعليـاً وهـي في ظـروف أفضـل مـن الوضـع اللاحق؛ حيـث ضعفـت قـدرات حـزب الله وحمـاس جـدا وخرجـت قواتهـا مـن سـوريا بعـد سـقوط نظـام بشـار الأسـد، واقتراب وصـول الرئيـس الأمريكـي "دونالـد ترامـب" مـن إدارة الولايـات المتحـدة مـن جديـد، ومواقفـه تجـاه إيـران واضحـة يصعـب تجاهلها. ولهـذا مـن المرجـح أن تظـل إيـران داعمـة دبلوماسـياً لحركـة حمـاس والجهـاد الإسـلامي (الفصائـل الأكثـر تقاربـاً معهـا)، مـع الحـد مـن الدعـم العسـكري واللوجسـتي والمـالي لحمـاس، علـى الأقـل في المـدى القريـب.

3. انقسـام في الـرأي العـام العـالمي: الحـرب أثـارت حالـة مـن الانقسـام في الـرأي العـام الـدولي. في حين تصاعـدت دعـوات التضامـن مـع الشـعب الفلسـطيني في الشـرق الأوسـط وأوروبـا وأمـريكا اللاتينيـة، خاصـة مـن جانـب منظمـات حقـوق الإنسـان، فقـد زادت أيضـاً الحـملات المؤيـدة لإسـرائيل في الولايـات المتحـدة وكنـدا، ما وضـع حمـاس في مـرمى انتقـادات واسـعة النطـاق تتهمهـا باسـتخدام المدنيـين كـدروع بشـرية. أي أن الحـرب دفعـت كـثير مـن الـدول الغربيـة إلى تعزيـز موقفهـا الرافـض لدعـم حمـاس، حيـث أدرجـت عـدة دول أوروبيـة وأمريكيـة الحركـة ضمـن قوائـم الإرهـاب، كمـا ظهـر أيضـا في المؤشـر العـالمي للإرهـاب لعـام 2024. علاوة علـى ذلـك، تـم فـرض عقوبـات إضافيـة علـى مؤسسـات وشـخصيات مرتبطـة بحمـاس، ممـا ضيـق الخنـاق المـالي علـى الحركـة وأثـر علـى شـبكاتها الخارجيـة.

4. تعقيـد متزايـد في علاقـة حمـاس مـع السـلطة الفلسـطينية بعـد الحـرب: العلاقـة بين حمـاس والسـلطة الفلسـطينية معقـدة منـذ الانقسـام الفلسـطيني عـام 2007، وزادت تداعيـات حـرب غـزة 2023–2024 تزيـد مـن هـذا التعقيـد، خاصـة مـع سـردية حمـاس في بدايـات الحـرب أنهـا رمـز المقاومـة والصمـود وليـس السـلطة الفلسـطينية، ورواج هـذه السـردية داخـل بعـض فئـات الشـعب الفلسـطيني وربمـا العـربي. ورغـم الجهـود المبذولـة لإنهـاء حالـة الانقسـام الفلسـطيني سـواء بالمحـاولات المصريـة المتكـررة أو المحاولـة الصينيـة التي أنتجـت إعلان بـكين في يوليـو 2024، لكنهـا لـم تنجـح في تحقيـق المصالحـة الوطنيـة الفلسـطينية.

وتظل العلاقات المعقدة بين الطرفين من التداعيات المؤثرة على حركة حماس؛ إذ كيف يمكنها العودة للانفراد بالسلطة في قطاع غزة، وكيف يمكنها إدارة جهود المقاومة في الضفة الغربية تحت إدارة السلطة الفلسطينية، وهل يمكن أن تشارك في إدارة القطاع مع السلطة أو غيرها؟ وتشير التقديرات إلى عدة سيناريوهات محتملة، بناءً على التطورات الميدانية والسياسية، أهمها:

- استمرار حالة الانقسام السياسي والإداري: قد يبقى الوضع الراهن بين حماس والسلطة على حاله، حيث تستمر حماس في السيطرة على قطاع غزة، بينما تدير السلطة الفلسطينية الضفة الغربية. ومن المؤشرات على هذا السيناريو غياب أي توافق سياسي بين الطرفين بسبب الاختلاف في الرؤى السياسية؛ حيث تميل حماس إلى استراتيجية المقاومة المسلحة، بينما تتبنى السلطة نهجاً دبلوماسياً وسلمياً. وتصاعد حالة عدم الثقة بين الطرفين نتيجة اتهامات متبادلة بالتعاون مع أطراف خارجية أو بإضعاف الموقف الفلسطيني العام. هذا السيناريو يعمق الانقسام الفلسطيني، ويُضعف الموقف الفلسطيني في المفاوضات الدولية، ويزيد من معاناة الشعب الفلسطيني.

- المصالحة الفلسطينية الشاملة: في هذا السيناريو، تدفع الظروف الإقليمية والدولية الطرفين إلى تحقيق مصالحة وطنية تنهي الانقسام. من العوامل المؤثرة في هذا الاتجاه الضغط الشعبي المتزايد داخل فلسطين لإنهاء الانقسام بعد التداعيات المأساوية لحرب غزة. ونشاط دور أطراف عربية أو إقليمية، في تقريب وجهات النظر بين حماس والسلطة، والحاجة إلى مواجهة الضغوط الإسرائيلية والدولية بشكل موحد. ومن شأن المصالحة أن تعزز الشرعية الفلسطينية على المستوى الدولي، وتعيد ترتيب البيت الداخلي، مما يدعم الجهود نحو تحقيق أهداف وطنية مشتركة.

- تحالف تكتيكي مرحلي: قد تشهد العلاقة نوعاً من التعاون التكتيكي في قضايا معينة، مثل مواجهة السياسات الإسرائيلية أو التحديات

الاقتصادية، دون تحقيق مصالحة كاملة. وهذا يعود إلى الحاجة إلى تنسيق سياسي أو عسكري للرد على السياسات الإسرائيلية، مثل الاستيطان أو الحصار على غزة. ورغبة بعض القوى الإقليمية في توحيد الصف الفلسطيني لفترة محددة لتعزيز جهودها الإقليمية. ورغم إيجابية هذا السيناريو في المدى القصير، إلا أن غياب حل جذري للانقسام قد يعيد إنتاج الأزمة لاحقاً.

- تراجع نفوذ أحد الطرفين: قد يؤدي الضغط الدولي أو الإقليمي، أو التغيرات الميدانية إلى إضعاف أحد الطرفين بشكل كبير لصالح الآخر. فقد تضعف حماس نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية أو خسارتها لدعم إقليمي، أو تتراجع شرعية السلطة الفلسطينية نتيجة غياب الانتخابات أو ضعف الدعم الشعبي. وفي حال ضعف أحد الطرفين، قد يتم فرض نموذج حكم جديد يعيد ترتيب القوى السياسية في فلسطين.

بصفة عامة، إن العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية اتخذت أبعاداً أكثر تعقيداً، يعتمد التعامل معها بشكل كبير على إعلاء المصالح العامة للشعب الفلسطيني، وعلى طبيعة التطورات المحلية والإقليمية المصاحبة لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار المتوقع أن يبدأ من 19 يناير 2025. ويبقى التأكيد على أن تحقيق المصالحة الشاملة يظل السيناريو الأمثل لتوحيد الصف الفلسطيني، لكنه يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وضغطاً شعبياً ودعماً دولياً لتجاوز العقبات التاريخية والسياسية.

التحديات المستقبلية أمام حركة حماس:

في 14 يناير 2025، صرح وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" وأمام المجلس الأطلسي بأن: "هزيمة حماس بالحلول العسكرية فقط غير ممكنة، وما يجري في شمال غزة دليل على ذلك، فقد جندت "حماس" عناصر جديدة بقدر ما خسرت". وأقر الطرفان في اليوم التالي اتفاقاً لوقف إطلاق النار بضمانة مصرية قطرية أمريكية، دون وجود رؤية واضحة لمستقبل حماس التي أضعفتها إسرائيل

ولـم تهزمهـا. وبغـض النظـر عـن مشـاركة حمـاس في إدارة القطـاع مـن عدمـه، فـإن الأمـر الـذي لا خلاف عليـه هـو جسـامة التحديـات المسـتقبلية أمـام الحركـة، في ضـوء مـا فقدتـه مـن خسـائر بشـرية ومادية، وربمـا مـن شـعبيتها نسـبياً، بالإضافـة إلى وجـود العديـد مـن علامـات الاسـتفهام حـول الراعـي المسـتقبلي للحركـة وهـل تظـل إيـران أم تنتقـل الرعايـة لدولـة أخـرى في الإقليـم عربيـة أو غير عربيـة؟

ومن أبرز التحديات أمام حماس في المستقبل القريب وربما المتوسط:

1. إعـادة تأهيـل البنيـة العسـكرية للحركـة؛ إذ تتجـه حمـاس إلى تعويـض الخسـائر بتجنيـد عناصـر مقاتلـة جديـدة وتدريبهـم، وكـذا إعـادة بنـاء قدراتهـا العسـكرية، مـا قـد يتطلـب سـنوات مـن العمـل وميزانيـات ضخمـة وعلاقـات دعـم عسـكري ولوجـستي موسـعة ومختلفـة عـن المراحـل السـابقة.

2. التعامـل مـع الضغـوط الداخليـة ممثلـة في مطالـب سـكان غـزة الذيـن يعانـون مـن الظـروف الصعبـة الذيـن يطالبـون الحيـاة بـشكل أقـرب للطبيعـي، بدايـة مـن تـوفير سُـبل الحيـاة وتحـسين الخدمـات. وبعبـارة أخـرى، فـإن معانـاة سكان غـزة نتيجـة الحصـار والعمليـات العسـكرية، قـد تـؤدي إلى تـآكل الدعـم الشـعبي للحركـة نسـبياً، خاصـة إذا لـم تحقـق تحسـيناً في ظروفهـم المعيشـية .وفي هـذا السـياق قـد تتجـه حمـاس إلى إعـادة تعريـف علاقتهـا بالسـلطة الفلسـطينية لاسترضـاء الشـعب والاسـتفادة مـن شـرعية السـلطة الفلسـطينية، أو تتجـه للعمـل علـى مسـتويين داخـل القطـاع وخارجـه.

3. إعـادة تقييـم اسـتراتيجيـة عمـل الحركـة مرحليـاً، فقـد تضطـر حمـاس إلى إعـادة تقييـم اسـتراتيجيتهـا، بمـا في ذلـك أسـاليب المقاومـة. ويرتبـط بهـذا تصنيـف حمـاس كجماعـة إرهابيـة مـن قبـل الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي يجعلهـا معزولـة دبلوماسـياً، ويحـد مـن قدرتهـا علـى العمـل علـى السـاحة الدوليـة، واسـتمرار فـرض العقوبـات علـى الحركـة يجعـل مـن الصعـب إقامـة علاقـات مـع دول أو مؤسسـات دوليـة. ولهـذا فـإن حمـاس مطالبـة بالاجتهـاد في رفـع اسـمها مـن بعـض القوائـم الإرهابيـة التي تعيـق حركتهـا الخارجيـة بكل تأكيـد.

4. إعادة تقييم علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية بما يتناسب مع معطيات المرحلة الراهنة، التي ضعف فيها حزب الله باعتباره ركيزة أساسية في دعم حماس سابقاً في إطار ما عرف بجبهات الإسناد الإيرانية لتعزيز محور المقاومة. وهنا تجدر الإشارة إلى اتجاه حماس المحتمل للتوفيق بين تحالفاتها مع إيران ومحاولة الحفاظ على علاقات مع أطراف إقليمية أخرى، مثل قطر وتركيا، وهذا قد يضع الحركة في وضع سياسي صعب؛ وتزداد صعوبته مع اعتماد حماس على الدعم الخارجي بدرجة كبيرة.

5. احتمال استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة واستمرار الحصار المفروض على غزة، يجعل من الصعب على حماس إعادة بنيتها العسكرية أو تحسين الوضع الاقتصادي في القطاع، وهو ما يجعل من الصعب الحفاظ على السيطرة الكاملة، خاصة إذا كانت هناك معارضة للحركة أو منافسة من فصيل فلسطيني آخر.

6. تفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة نتيجة الحصار والحروب المتكررة على كافة الأصعدة، خاصة ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب الذين يشكلون غالبية سكان القطاع، والمشكلات التي تعرضت لها النساء والأطفال، وضعف وربما غياب الخدمات العامة وفي مقدمتها الخدمات الصحية بعد استهداف إسرائيل للمستشفيات في هجماتها الجوية على القطاع. مثل هذه الأوضاع الإنسانية المتردية تضع ضغوطا كبيرة على من يدير القطاع ولهذا تتحمل حماس المسئولية الكلية أو الجزئية إذا لم يتم تحسن هذه الأوضاع.

مجمل القول، تواجه حماس تحديات استراتيجية في المرحلة القادمة، في مقدمتها التوفيق بين العمل العسكري والسياسي دون فقدان الشعبية أو الدعم الإقليمي، فاستمرار حماس في العمل كمقاومة مسلحة يتطلب تحقيق إنجازات ملموسة عسكرية أو سياسية. فإذا أرادت الحركة تعزيز مكانتها كقوة سياسية، فإنها بحاجة إلى التكيف مع متطلبات الحكم، مثل بناء مؤسسات مدنية قوية، وتحقيق المصالحة الوطنية، والأهم التخلي عن خيار المقاومة المسلحة أي ان يكون "السلام خيار استراتيجي"، ورفضها لهذا الخيار كان أساس شرعيتها كفصيل

مقاومة للاحتلال الإسرائيلي. وبعبارة موجزة، تواجه حماس تحديات معقدة ومتداخلة تجعل مستقبلها محفوفاً بالصعوبات. قدرتها على تجاوز هذه التحديات تعتمد على تبني استراتيجيات جديدة تقوم على الموازنة بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي، وتعزيز شرعيتها المحلية والدولية، والسعي إلى تحقيق توافق وطني فلسطيني حقيقي.

ثانيا: تأثير 500 يوماً من الحرب على داخل إسرائيل:

شهدت الحرب في غزة تطورات غير مسبوقة في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، فبدايتها بهجوم حماس أثّر بشكل كبير على المجتمع في إسرائيل، وعلى نظرته لحكومته. فقد أعادت هذه الحرب بعض القضايا والتحديات الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تواجه الدولة الإسرائيلية. فهناك تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة للحرب، وهو ما ظهر في الخطاب العام وردود الفعل الشعبية، سواء من خلال الاحتجاجات أو دعم السياسات الحكومية، لتقديم صورة شاملة حول التغيرات التي طرأت على الداخل الإسرائيلي جراء هذه الحرب.

التداعيات العسكرية والأمنية:

1. تراجع قدرة الردع الإسرائيلي واهتزاز ركائز نظريتها للأمن، يعد من أهم التداعيات التي نتجت عن حرب غزة؛ إذ أن جيش الدفاع الإسرائيلي منذ عام 2015 وهو يؤكد في استراتيجيته على اعتماده على "الردع" وليس "الهجوم"، وظلت إسرائيل تؤكد على الأمر في كل عملية عسكرية تشنها على قطاع غزة بأن هدفها هو ردع فصائل المقاومة عن مهاجمة إسرائيل، ولكن أثبت هجوم حركة حماس في عملية "طوفان الأقصى" فشل هذه الاستراتيجية. وعلى الرغم من قوة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة واجتياحه برياً واغتيال كثير من قادة حماس، فإن قدرتها على الردع لم تعد كما كانت؛ فهي لم تحقق هدفها المعلن بهزيمة حماس تماماً وإبعادها عن غزة، بل ما زالت فصائل المقاومة تنفذ عمليات ضد القوات الإسرائيلية هناك، حتى إذا كانت محدودة التأثير!

2. على الرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي مقارنة بحماس، إلا أن الحرب أظهرت ثغرات في منظومة الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك منظومة القبة الحديدية، التي لم تتمكن من اعتراض جميع الصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية. هذا الواقع أثار تساؤلات حول قدرة الجيش الإسرائيلي على التعامل مع تهديدات متعددة في الوقت ذاته. ومن المتوقع أن تقوم إسرائيل بالدراسة الواقعية لأحداث يوم 7 أكتوبر 2023 والخروج بالدروس المستفادة في مختلف المجالات بما في ذلك مجال أنظمة الدفاع الجوي ومدي فاعلية نظام القبة الحديدية، ومن المتوقع أن تقوم إسرائيل بإعادة النظر في منظومة القبة الحديدية سواء من ناحية مكوناتها أو أسلوب استخدامها أو مواقع استخدامها، وأدركت إسرائيل ضرورة تطوير القبة الحديدية سواء بعناصر مكملة للمنظومة مثل المدفعية والرشاشات المضادة للطائرات أو بأنظمة صواريخ أخري ذات مواصفات مختلفة.

3. كشفت الحرب عن تطور قدرات الفصائل الفلسطينية من حيث استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى، فقد تعرّضت المناطق الجنوبية من إسرائيل، مثل عسقلان وسديروت، لهجمات صاروخية متكررة، مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وإلحاق أضرار بالممتلكات، مما أثّر على الحياة اليومية في إسرائيل، كما يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل المواجهات العسكرية المحتملة مستقبلا. رغم الضربات، استمرت حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل. في 10 يونيو2024، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن حماس والفصائل الأخرى أطلقت منذ بدء الصراع في 7 أكتوبر أكثر من 19,000 صاروخ على جنوب إسرائيل.

4. على مستوى الخسائر، منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023 وحتى نهاية ديسمبر 2024، تكبّدت إسرائيل خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. فقد أفادت التقارير بمقتل 762 جنديًا إسرائيليًا خلال هذه الفترة، منهم 380 قتلوا في الحملة العسكرية و346 في المعارك داخل غزة. كما أُصيب 4576 جنديًا خلال الاشتباكات مع حماس، وفي التقدير الإسرائيلي أن من تمت إصابتهم أكثر من 10.000 جندياً،

بالإضافة إلى مقتل 1.400 شخص في إسرائيل معظمهم من المدنيين. أما على مستوى الرهائن، فقد قامت حركة حماس باختطاف 251 شخصًا من داخل إسرائيل، في 7 أكتوبر 2023، تجدر الإشارة إلى أن 34 رهينة على الأقل قد توفوا أثناء فترة احتجازهم. وفي 16 يناير2025، تشير التقارير إلى أن 94 رهينة ما زالوا محتجزين في غزة، من بينهم 81 رجلاً و13 امرأة.

5. تم تقدير الخسائر الاقتصادية لإسرائيل خلال الفترة المذكورة بحوالي 106.2 مليار شيكل (نحو 28.5 مليار دولار أمريكي)، فقد أدت الحرب إلى تراجع النمو الاقتصادي الإسرائيلي، ففي عام 2023 بلغ هذا المعدل 2%، بينما في عام 2022 كان 6.8% وفي عام 2021 بلغ 8.6%. وبالنسبة لعام 2024 خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها لنمو الاقتصاد الإسرائيلي إلى 0.6%، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 1.9%، كما خفضت وزارة المالية الإسرائيلية توقعاتها للنمو إلى 0.4%. ومن الجدير بالإشارة إنه لم يكن يمكن لإسرائيل تجاوزها بدون المساعدات العسكرية الأمريكية التي بلغت قيمتها الإجمالية نحو 22 مليار دولار، منذ 7 أكتوبر 2023، استخدمتها إسرائيل في الحرب على غزة ولبنان وسوريا، بحسب بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

6. قبيل حرب غزة كانت هناك بعض الاحتجاجات داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بسبب مشروع قانون الإصلاح القضائي، ولكن خلال الحرب في غزة برزت خلافات واضحة بين القيادة العسكرية الإسرائيلية والحكومة بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مما أثر على سير العمليات العسكرية والتوجهات الاستراتيجية. وهناك أمثلة متعددة على هذه الخلافات، ومنها: تصريحات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "دانيال هاغاري" في يونيو 2024، أعرب فيها عن شكوكه حول إمكانية القضاء التام على حركة حماس، واصفًا إياها بأنها "فكرة متجذرة" لا يمكن القضاء عليها بالكامل. وقد أثارت هذه التصريحات انتقادات من قبل الحكومة، حيث أكد نتنياهو على ضرورة تحقيق الأهداف المعلنة، بما في ذلك تدمير القدرات العسكرية والإدارية لحماس.

كذلك كان هناك خلاف بين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، في أغسطس 2024، حيث نشب خلاف حاد بينهما حول استراتيجية التعامل مع محور فيلادلفيا، تطورت المناقشة إلى مشادة كلامية تخللها صراخ، وتم تداول الأخبار حول إقالة غالانت. وكانت هناك انتقادات القادة العسكريين السابقين في أكتوبر 2024، حين أعرب عدد من القادة العسكريين السابقين عن استيائهم من غياب استراتيجية واضحة لما بعد الحرب، محذرين من التورط في حرب مفتوحة المدة دون أهداف سياسية محددة.

7. تأثير الداخل الإسرائيلي على الحضور العسكري في غزة، ظهر هذا التأثير في عدة أمور، أبرزها:

- التحسب بدرجة أكبر على الخسائر البشرية، وهذا يزيد من التوسع في العمليات الاستخباراتية الخاصة في محيط إسرائيل وفي أماكن الفلسطينيين.

- زيادة الاهتمام الإسرائيلي بالجبهات "الخاملة" في نطاقها الداخلي والإقليمي، خاصة الضفة الغربية والحدود الأردنية، والتي باتت توليها اسرائيل اهمية خاصة، لم تكن موجودة بنفس القدر خلال سنوات مضت. وهذا للحذر من تسلل عناصر من فصائل المقاومة المسلحة إليها.

- زيادة استخدام القوة التدميرية العسكرية للقطاع بدرجة انتقامية ضد سكانه المدنيين وعدم الاقتصار على العناصر المسلحة، وأحد دوافع هذا هو إرضاء الداخل الذي يضغط على الحكومة بسبب الرهائن والأسرى.

- قرار القضاء الإسرائيلي بإلزام طلاب المدارس الدينية بالتجنيد وإلغاء قرار اعفائهم، قد ينعكس على الأداء العسكري الإسرائيلي في المرحلة المقبلة، قد يدفع بهؤلاء المجندين الجدد – رغم اعدادهم المحدودة – في غزة لما يعرف عنهم من تشدد وكراهية للعرب.

التداعيات السياسية والاجتماعية:

1. كانت التداعيات السياسية للحرب واضحة بشكل كبير، حيث تصاعدت الانقسامات داخل المشهد السياسي الإسرائيلي. تعرّضت الحكومة الإسرائيلية لانتقادات واسعة من المعارضة وحتى من داخل الائتلاف الحاكم بسبب إدارتها للأزمة. العديد من السياسيين رأوا أن الاستعدادات العسكرية لم تكن كافية، وأن هناك ثغرات استخباراتية ساهمت في تفاقم الأزمة، وظهرت نقاشات حادة داخل الكنيست حول سياسات الأمن والدفاع، واتهمت المعارضة الحكومة بالفشل في تحقيق الأمن للإسرائيليين.

2. يمكن أن تؤدي الحرب على قطاع غزة لانقسام سياسي بين الأحزاب الإسرائيلية حول كيفية التعامل مع غزة؛ حيث تختلف الرؤى بين التيار اليمني المتشدد والتيار الأكثر اعتدالًا. بالإضافة لزيادة الضغوط على القيادة في حال استمرار الحرب وتصاعد الخسائر البشرية أو المادية حيث واجهت الحكومة في إسرائيل الكثير من موجهات الغضب من قبل المعارضة والجمهور. هناك انتقادات كبيرة للحكومة الإسرائيلية في الداخل، بخصوص الرهائن وتوسيع نطاق العمل العسكري، على الرغم من التقدم للقوات الإسرائيلية في غزة. وامتدت هذه الانتقادات الحادة للجيش الإسرائيلي خاصة من المتطرفين المحليين، وهذا توجه غير معتاد في إسرائيل. ففي حين أن العديد من الإسرائيليين دعموا في البداية الحملة العسكرية لتفكيك حماس، ظهرت انقسامات بين أفراد الحكومة والمجتمع.

3. زادت الحرب من حالة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، وتزايدت حالة الحنق والغضب بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، كما أن الخطاب العنصري والتحريض عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ازداد بشكل ملحوظ.

4. كان نجاح الهجوم الحمساوي المفاجئ عاملا مؤثرا للتأثير السلبي على البعد النفسي للإسرائيليين نتيجة القصف المستمر على المدن والبلدات الجنوبية، مثل

عسقلان وسديروت. فقد عانى العديد من السكان من اضطرابات نفسية بسبب الهجمات الصاروخية والعيش في الملاجئ لفترات طويلة. كما شهدت المستشفيات ارتفاعًا في حالات القلق والاكتئاب، خاصة بين الأطفال. وكان للرهائن أثراً نفسياً عميقاً على المجتمع الإسرائيلي، وخفض من مصداقية الحكومة لديهم.

5. التأثير على شعبية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث شهدت شعبيته تقلبات ملحوظة خلال فترة الصراع. تراجع الشعبية في بداية الحرب، فمع اندلاع الحرب في أكتوبر 2023، فقد تعرض نتنياهو لانتقادات حادة بسبب ما اعتبره البعض فشلًا في الاستعداد والتعامل مع تهديدات حماس. أدى ذلك إلى تراجع شعبيته بشكل ملحوظ، حيث أظهرت استطلاعات الرأي انخفاضًا في نسبة التأييد له. ثم استعاد الشعبية مع تقدم العمليات العسكرية، مع تحقيق الجيش الإسرائيلي لبعض النجاحات العسكرية، مثل اغتيال قادة بارزين في حماس، بدأت شعبية نتنياهو في التعافي، وأشارت تقارير إلى أن هذه الإنجازات عززت من موقفه السياسي، خاصة بين الناخبين اليمينيين.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في شعبيته، استمرت الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي. أعربت قطاعات واسعة عن قلقها من غياب استراتيجية واضحة لما بعد الحرب، وانتقدت الحكومة لعدم وضع خطط ملموسة لإدارة المرحلة التالية. وأثرت الحرب على التحالفات السياسية لنتنياهو، حيث واجه تحديات في الحفاظ على تماسك ائتلافه الحكومي، مما أدى إلى تعقيد قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة بشأن إنهاء الصراع أو التوصل إلى تسوية.

6. إحياء الخطاب الديني داخل إسرائيل مع الحرب: أثّرت الحرب بشكل ملحوظ على المجتمع الإسرائيلي، حيث برزت تفسيرات دينية للأحداث وتزايدت الدعوات لتوظيف الدين في الصراع، وساعدت الأحزاب والحركات الدينية المتشددة في هذا الأمر. فيما يلي بعض المظاهر البارزة لهذا التأثير:

- تعزيز "القومية المشيحانية" في الجيش الإسرائيلي، شهدت وحدات الجيش الإسرائيلي المشاركة في العمليات البرية في غزة تزايدًا في تأثير

المعتقدات الدينية، خاصة تلك المرتبطة بـ"القومية المشيحانية". تجلى ذلك في الأناشيد والشعارات التي تتغنى بفكرة "إسرائيل الكبرى"، وتعتبر الحرب تنفيذًا لإرادة إلهية. هذا التوجه يعكس تداخلًا متزايدًا بين الدين والقومية في السياق العسكري الإسرائيلي.

- توظيف الدين في الخطاب السياسي، حدث تحول في خطابات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال الحرب من التركيز على السياسة إلى استخدام مفردات دينية. سعى نتنياهو إلى تصوير العمليات العسكرية في غزة كمهمة دينية، مما أثار جدلاً حول دوافع هذا التحول وتداعياته على طبيعة الصراع.

- الترويج لمفهوم "الحرب الدينية"، لتبرير العمليات العسكرية في غزة وكسب الدعم الدولي. سعت إسرائيل إلى تصوير الصراع كجزء من مواجهة أوسع ضد "الإرهاب الإسلامي"، مما ينسجم مع رؤى بعض الدول الغربية ويعزز التعاطف مع الموقف الإسرائيلي.

7. امتداد حرب غزة إلى الاشتباك بين إيران وإسرائيل، زاد من التوتر وعدم الاستقرار الداخلي في إسرائيل هو عندما تبادلت النيران والصواريخ بين إيران وإسرائيل، ومع تبلور مؤشرات الانتقام الإيراني للرد على إسرائيل زادت مخاوف الداخل الإسرائيلي. وبصفة عامة، تعتبر الحروب والمواجهات التي تعلقت بالقضية الفلسطينية دارت في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن الجولة الحالية من حرب غزة الخامسة أخذت مسارًا منذ بدايتها يتجاوز المعارك الجارية في غزة، وبدأ ينتقل بالتأثر في الداخل الإسرائيلي.

8. انقسامات واضحة داخل الحكومة الإسرائيلية إزاء اتفاق وقف إطلاق النار المتوقع سريانه في 19 يناير 2025، وتضمن الاتفاق إطلاق سراح رهائن إسرائيليين مقابل إفراج إسرائيل عن أسرى فلسطينيين. أثار اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة ارتدادات سياسية داخل حكومة بنيامين نتنياهو، في ظل معارضة وزراء من اليمين المتطرف، أبرزهم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. فالاتفاق، الذي

جاء بضغط داخلي ودولي، أدى إلى انقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية، مما يعكس حالة التوتر بين المصالح السياسية والأيديولوجية.

يحاول نتنياهو الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة، هذا يشمل ضمان استمرار حكومته من جهة، ومحاولة استرضاء التيار اليميني المتطرف من جهة أخرى. الكاتب والباحث السياسي يوني بن مناحم أوضح أن اليمين الإسرائيلي، ممثلًا بن غفير وسموتريتش، يرفض اتفاق وقف إطلاق النار لأنه يرى أنه يمنح حماس انتصارًا سياسيًا دون القضاء عليها عسكريًا، فاليمين المتطرف يدفع باتجاه استمرار الحرب، ليس لتحقيق أهداف عسكرية فحسب، بل أيضا لتعزيز مواقعه السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي؛ إذ أشارت استطلاعات الرأي أظهرت إلى أن 20% فقط من مؤيدي بن غفير وسموتريتش يدعمون الاتفاق، مما يضعهما تحت ضغط شعبي كبير للمطالبة بتصعيد عسكري بدلاً من التهدئة.

وقد أعطى مجلس الوزراء الأمني المصغر "موافقة نهائية" على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وأسرى فلسطينيين، وذلك في 18 يناير 2025. وسبق هذا تهديد بن غفير بالانسحاب من الائتلاف الحاكم في حال التوقيع والموافقة على الصفقة، أما سموتريتش فاشترط على نتنياهو أن يعود الجيش الإسرائيلي إلى القتال والسيطرة على المساعدات الإنسانية، حتى لا ينسحب حزبه "الصهيونية الدينية" من الحكومة". في حال نجاح نتنياهو في ضمان عدم انسحاب سيموتريتش من الائتلاف الحاكم، قد لا يعني ذلك استمرار حكمه؛ لأن انتهاء الحرب في غزة، سيعني بالضرورة بدء التحقيقات معه في قضايا الفساد وفي هجوم السابع من أكتوبر 2023.

وتشير بعض التقديرات إلى أن نتنياهو قد يتراجع عن الاتفاق في أي لحظة إذا رأى أن مصلحته السياسية تتطلب ذلك، وأبرزها بقائه في السلطة، وتجاوز التناقضات داخل تكتل اليمين، حيث يدعو بن غفير وسموتريتش إلى تهجير سكان غزة وإعادة الاستيطان، لخدمة خطابهم الشعبوي وجذب أصوات المتطرفين. وفي المقابل يحاول نتنياهو أن يكون أكثر براجماتية ويُظهر بعض التجاوب مع الإرادة الدولية، وتحديداً الأمريكية، ولهذا قد يستخدم نتنياهو اتفاق وقف إطلاق النار

كأداة لتحقيق مكاسب مؤقتة، لكنه لن يلتزم به بالكامل. ويبقى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة اختبارًا لقدرة نتنياهو على الموازنة بين المصالح المتعارضة داخل حكومته، مع الحفاظ على الدعم الدولي. ومع تصاعد المعارضة من بن غفير وسموتريتش، فإن مستقبل الحكومة الإسرائيلية واستقرارها سيظل مرهونًا بقدرة نتنياهو على المناورة السياسية.

ختاما،،

كشفت الحرب على غزة، التي اندلعت في سياق معقد ومتشابك من المصالح الإقليمية والدولية، عن مدى هشاشة التوازنات السياسية والعسكرية في الداخل الإسرائيلي. فقد مثلت صدمة استراتيجية لإسرائيل، أظهرت فجوات في قدراتها الدفاعية وكفاءتها الاستخباراتية، مما أدى إلى تصاعد حالة القلق الأمني والخوف بين الإسرائيليين، خاصة في ظل الاختراقات التي حققتها المقاومة الفلسطينية.

إقليمياً، صعّدت الحرب من التوترات بين إسرائيل وجيرانها، مما فتح الباب أمام احتمالات تصعيد أوسع قد يمتد ليشمل أطرافًا إقليمية ودولية. وفي الوقت ذاته، كشفت مواقف الدول الكبرى عن تصاعد التنافس الجيوسياسي في الشرق الأوسط، حيث دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها إسرائيل بشكل شبه مطلق، بينما اتخذت دول مثل الصين وروسيا مواقف أكثر اتزانًا تدعو إلى التهدئة والحل السياسي.

مجمل القول، تبقى هذه الحرب علامة فارقة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتؤكد أن استمرار العنف لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمات. وإن تحقيق سلام عادل وشامل يتطلب إرادة سياسية دولية، واستعداداً من الأطراف كافة للبحث عن حلول تضمن حقوق الشعب الفلسطيني وتنهي حالة التوتر المستمرة. فهل يحمل المستقبل ملامح هذا التغيير، أم أن دورة الصراع ستستمر بلا نهاية؟

المحور الرابع

بعد 500 يوم..
تقييم الأداء العسكري لإسرائيل

إعداد: محمد منصور *

لعل من أهم المآلات التي نتجت عن هجوم كتائب القسام في السابع من أكتوبر 2023 على مستوطنات غلاف غزة، نقطة التحول التي وجدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها حيالها، بعد أن تسببت هذه العملية -من جملة ما أسفرت عنه- في اختراق مفصل مهم من مفاصل عقيدة الردع العسكري الإسرائيلية، ألا وهو القدرة على التنبؤ بالاتجاهات المحتملة للتهديد، والعمل بشكل استباقي على إجهاض أي إمكانية لتحققه على الأرض.

*باحث أول بالمرصد المصري بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ولقد شكل عدم تمكن القيادة العسكرية الإسرائيلية من مواكبة استعدادات حماس لتنفيذ الهجوم المباغت على غلاف غزة، وكذا الاستجابة الضعيفة من جانب الجيش الإسرائيلي لهذا الهجوم، وغياب خطة دفاعية جاهزة لدى الجيش الإسرائيلي حيال أي عمليات محتملة من داخل القطاع، نقطة فاصلة لإظهار مدى المعضلات التي طرأت على المرتكزات الرئيسية في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

أولًا: القدرات العسكرية النوعية لإسرائيل

يقع الجيش الإسرائيلي في المرتبة 18 بين أقوى جيوش العالم، وفي المرتبة العاشرة ضمن البلدان المُصدِّرة للأسلحة، بإجمالي 2.3% من مجمل سوق الأسلحة الدولي عام 2022، وقد أنفقت إسرائيل عام 2022، أكثر من 23 مليار و400 مليون دولار على الجيش والتسليح، أي أنها أنفقت 4.5% من الناتج المحلي على الجيش، وهو عاشر أعلى نسبة إنفاق عسكري في العالم. كما تلقت دعمًا عسكريًا أمريكيًا بقيمة 58 مليار دولار في الفترة ما بين 2000 و2021، في حين تجاوز التمويل العسكري الأمريكي لإسرائيل عام 2023، 3 مليارات و800 مليون دولار.

رغم اعتماد إسرائيل بشكل أساسي على تفوقها الجوي، فإنها تضع في جوهر مفهومها للردع، امتلاكها القوة النووية، ووسائل إيصال هذه القوة إلى أهدافها، سواء عبر الصواريخ الجوالة أو عبر الصواريخ البالستية. بالتالي كانت العقيدة الأمنية الإسرائيلية ملتزمة بشكل دائم بمبدأ الردع، كمكون أساسي لها، لتحقيق أهداف إسرائيل أو المحافظة على وجودها ومصالحها، سواء من ناحية دفاعية أو هجومية، وذلك استنادًا إلى التوظيفات الإسرائيلية لمفهوم "الردع " عبر مسارين، "الردع بالمنع" و"الردع بالعقاب".

القوة النووية: تعتبر إسرائيل القوة النووية السادسة في العالم، وهي ليست من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا هي عضو في نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ (MTCR). وبحسب التقديرات الحالية، تمتلك نحو 90 رأسًا نوويًا، من بينها 30 رأسًا نوويًا محملة على قنابل جوية يمكن

تحميلها على المقاتلات، ويرجّح أن تكون مخزّنة في قاعدة أو اثنتين من قواعد القوّات الجوّية، خاصة قاعدة "تل نوف" في وسط إسرائيل، وقاعدة "حتسريم" في صحراء النقب. في حين تتضمن هذه الترسانة 50 رأسًا نوويًا مجهزة للتحميل على صواريخ "أريحا" البالستية، بجانب عشرة رءوس أخرى مجهزة للتحميل على صواريخ "بوب-أي" الجوالة، التي يمكن إطلاقها من على متن الغواصات. تشير التقديرات الغربية إلى أن هذه الترسانة قد تصل إلى مائتي رأس نووي، وأن تل ابيب تحوز كميات كبيرة من اليورانيوم والبلوتونيوم، تسمح لها بإنتاج 100 قنبلة نووية أخرى.

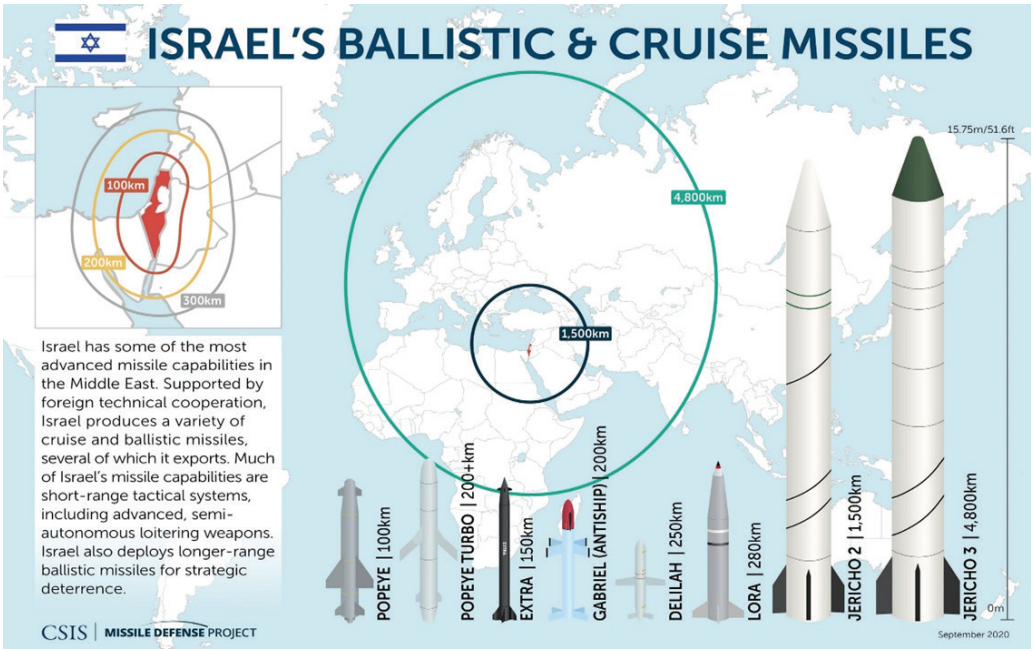

القوة الصاروخية: تمتلك إسرائيل قوة صاروخية تعتبر من أكثر ترسانات الصواريخ تطورًا من الناحية التكنولوجية في الشرق الأوسط، وتنتج محليًا العديد من الصواريخ الجوالة والصواريخ البالستية. بينما يتكون الجزء الأكبر من القوات الصاروخية الإسرائيلية من أنظمة تكتيكية أقصر مدى، إلا أنها تمتلك أيضًا صواريخ بالستية بعيدة المدى، ومن أبرز هذه القدرات:

- **صاروخ "جيركو- 3":** يعتبر هذا الصاروخ، المعروف باسم "أريحا"، عماد القوة الصاروخية البالستية للجيش الإسرائيلي، حيث دخل الخدمة عام 2008، ويتم توجيهه بالقصور الذاتي والتوجيه الراداري الداخلي، وهامش الخطأ في تهديفه لا يتجاوز عشرة أمتار، ويتراوح مداه بين 4800 إلى 6500 كم، وهو ما يجعله يندرج ضمن قائمة الصواريخ العابرة للقارات. يستطيع هذا الصاروخ حمل ما يصل إلى ثلاثة رءوس حربية منفصلة، سواء تقليدية أو غير تقليدية، وتشير تقارير غربية إلى أنه يستطيع حمل رأس حربي نووي، تتراوح قوته التدميرية بين 150 و400 كيلو طن. جدير بالذكر أن اسرائيل تشغل أيضًا النسخة الأقدم من هذا الصاروخ - والمسماة "جيركو- 2"، ويصل مداها إلى 1500 كيلو متر.

- **صاروخ "بوب-إي" الجوال:** هو صاروخ جو - أرض، يتراوح مداه بين 75 و100 كيلو متر، وتبلغ زنة رأسه الحربي 350 كيلو جرام، وتمتلك البحرية الإسرائيلية نسخة بحرية منه تحت اسم "بوب- إي تيربو"، يتراوح مداها بين 1500 و2500 كيلو متر، ويمكن إطلاق أربعة صواريخ منها من كل غواصة من غواصات الفئة "دولفين" في البحرية الإسرائيلية، علمًا أن هذا السلاح يعتبر بمثابة سلاح "الضربة النووية الثانية" في الجيش الإسرائيلي؛ نظرًا لإمكانية تحميل رأس نووي عليه.

- يضاف إلى هذه الوسائط، وسائط أخرى مهمة، منها الصاروخ الأمريكي الجوال "هاربون"، والمدفعية الصاروخية الإسرائيلية "لورا"، التي تعتبر بمثابة صاروخ بالستي قصير المدى، يبلغ مداه الأقصى 430 كيلو مترًا، وصواريخ "جابريال" البحرية التي يصل مداها إلى 200 كيلو متر، والصاروخ الإسرائيلي الجوال "دليلة"، البالغ مداه الأقصى 250 كيلو مترًا.

ثانيًا: المسار العسكري الإسرائيلي في إطار "استعادة الردع"

عكفت تل أبيب منذ الأشهر الأولى التي تلت أكتوبر 2023، على مراجعة شاملة لتفاصيل ومجريات ما تم على الأرض، لتحقيق هدف استراتيجي أساسي، وهو استعادة زمام المبادرة على مستوى الردع الإقليمي، وتحصين الموقف العسكري للجيش الإسرائيلي في النطاقات الداخلية (قطاع غزة – الضفة الغربية). لتحقيق هذه الغاية عكف الجيش الإسرائيلي على معالجة نقطتي قصور أساسيتين، ترتبط الأولى بالقوة البشرية، في حين ترتبط الثانية بالقدرات التسليحية.

معضلة القوة البشرية:

منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها عملية السابع من أكتوبر 2023، وفي المراحل التالية لها، وجدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها أمام دلائل ميدانية واضحة، على عدم صوابها في قرارات تم اتخاذها على مدار العقد الماضي، بإغلاق بعض ألوية وفرق الاحتياط، كجزء من خطة كانت متبعة لتقليص المخصصات المالية، وإعادة التنظيم في وحدات الجيش، حيث أدت هذه السياسة إلى تقليص القوة البشرية المدربة المتوفرة. يضاف إلى هذا العامل عوامل إضافية منها انخفاض سنوي تصل نسبته إلى 1% في العدد الإجمالي للمقاتلين الذكور في التعداد العسكري الإسرائيلي، وعزوف متزايد عن الالتحاق بالخدمة العسكرية، وصلت نسبته إلى 1 من كل 3 رجال مطلوبين للتجنيد، بجانب نسبة بلغت 15% من منتسبي الاحتياط، فروا في أثناء أدائهم الخدمة.

هذه المعضلة حاول الجيش الإسرائيلي في بداية العمليات العسكرية، محاصرة آثارها عبر إجراءات عاجلة، منها استدعاء ما بين 280 و300 ألف جندي من الاحتياط –وهذا أكبر استدعاء لجنود الاحتياط في تاريخ إسرائيل– وكذا رفع عدد جنود الاحتياط المسموح للجيش الإسرائيلي باستدعائهم في حالة الحاجة من 300 ألف إلى 350 ألف جندي، وتمديد فترات الخدمة الاحتياطية القتالية، لكن كانت هذه الإجراءات ضاغطة على العنصر البشري المتوفر، ما حدا بتل أبيب لاتخاذ إجراءات أخرى، منها تشكيل ألوية قتالية جديدة، مثل

لـواء "ههاريـم"، الـذي يتبـع للقيـادة الشـمالية في الجيـش الإسـرائيلي. كمـا أن دروس السـابع مـن أكتوبـر فيمـا يتعلـق بـاختراق غلاف غـزة، دفعـت الجيـش الإسـرائيلي لتخصيـص وحـدة عسـكرية جديـدة سـتعمل في المسـتوطنات المحاذيـة للقطـاع، تحـت اسـم "لوتـار عطيـف".

يضـاف إلى ذلـك، تراجـع الحكومـة الإسـرائيلية عـن خطـوة تـم اتباعهـا علـى مدار عقـود، تتعلـق بتجنيـد اليهـود المتشـددين "الحريديـم"، علـى عكـس مـا كان متبعًـا مـن قبـل، حيـث بـات الجيـش الإسـرائيلي قانونًـا ملتزمًـا بتجنيـد الحريديـم، وبالفعـل بـدأ الجيـش في إرسـال أوامـر تجنيـد لنحـو ثلاثـة آلاف عنصـر مـن هـذه الفئـة، وشـرع في تأسيـس وحـدات عسـكرية جديـدة لاسـتيعاب المجنديـن الجـدد مـن الحريديـم، منهـا فرقـة خفيفـة مـن المتقاعديـن والمتطوعين، تحـت اسـم "الفرقـة 96"، بقـوام يبلـغ نحـو 40 ألـف مقاتـل، ولـواء آخـر مخصـص للحريديـم تحـت اسـم لـواء "حشـمونائيم". وعلـى الرغـم مـن أن اسـتجابة هـذه الفئـة مـن الشـعب الإسـرائيلي لأوامـر التجنيـد كانـت محـدودة، إلا أن هـذه الخطـوة مثلـت نقلـة نوعيـة في التوجهـات نحـو سـد الفجـوات البشـرية في تعـداد الجيـش الإسـرائيلي.

أزمات تسليحية متعددة الاتجاهات:

علـى المسـتوى التسـليحي، كان مـن أبـرز السـمات التي يمكـن رصدهـا بالنسـبة للجيـش الإسـرائيلي في مرحلـة مـا بعـد "طوفـان الأقصى"، بـروز مخـاوف إسـرائيلية جديـة، مـن إمكانيـة تشـكل "تيـار دولي"، يدفـع نحو خضـوع تل أبيـب في المدى المنظور، لحظـر رسمي أو غير رسمي لتصديـر الأسـلحة إليهـا، خاصـة بعـد شـرعت بالفعـل عـدة دول، في اتخـاذ إجـراءات جزئيـة أو كليـة، حيـال عمليـات توريـد الأسـلحة إلى إسـرائيل، مثـل إيطاليـا وبلجيكا واليابـان، وإسـبانيا وهولنـدا وكنـدا. تـشكل هـذا التيـار، بالتزامـن مـع معانـاة الجيـش الإسـرائيلي مـن نقـص متفـاوت الحـدة في مخزوناتـه مـن الذخائـر الجويـة وذخائـر المدفعيـة والدبابـات، ترافـق مـع "تأخـر" بعـض شـحنات الذخائـر القادمـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

هـذا الموقـف دفـع تـل أبيـب لاتخـاذ عـدة إجـراءات للحيلولـة دون حـدوث أي نقـص "حـاد" في مخزوناتهـا مـن الذخائـر، منهـا اللجـوء إلى تنويـع مصـادر تزويدهـا بالذخائـر مـن الخارج، والتي تـم تدشـينها عمليًـا عبر توجهـات تـقضي بالعمـل علـى زيـادة الهوامـش المتاحـة أمـام اسـتيراد ذخائـر وأسـلحة مـن الـدول الحليفـة لإسـرائيل كافـة، مـن خلال توسـيع خطـوط إنتـاج الـذخيرة بـشكل مـشترك مـع هـذه الـدول، وقـد بـرزت في هـذا الصـدد، العلاقـات العسـكرية بين اسـرائيل ودول آسـيوية مثـل الهنـد، حيـث زودت نيودلهـي الجيـش الإسـرائيلي، بقذائـف مدفعيـة وأسـلحة خفيفة وطائـرات مـسيرة، منـذ بدايـة الحـرب الإسـرائيلية علـى غزة، يتـم إنتـاج بعضهـا بشكل مـشترك بين الجانـبين في مصانـع هنديـة.

علـى المسـتوى الميـداني، بـرز أمـام الجيـش الإسـرائيلي، حجـم التهديـدات الجديـة التي باتـت تشكلهـا الطائـرات المسيرة، خاصـة تلـك القادمـة مـن لبنـان، وهـو مـا ألقـى الضـوء علـى قصـور الاسـتراتيجيـة الإسـرائيلية المتعلقـة بالدفـاع الجـوي، التي ركـزت علـى تأسيـس منظومـة دفـاع جـوي متكاملـة متعـددة الطبقـات، تضـع في اعتبارهـا أن التهديـد الأسـاسي يكمـن في الصواريـخ بمختلـف أمديتهـا، مـن الصواريـخ قـصير المدى إلى الصواريـخ البالسـتية، لكـن أثبتـت التجربـة الميدانيـة أن تهديـد المـسيرات أصبـح هـو الأهـم في المواجهـة الجاريـة حاليًـا في جنـوب لبنـان.

مـن هـذا المنطلـق بـدأ الجيـش الإسـرائيلي في اتخـاذ إجـراءات إضافيـة للتعامـل مع التهديـد الـذي تشكلـه المـسيرات القادمـة مـن قطـاع غـزة ولبنـان والعـراق واليمـن، من بينهـا إعـادة إدخـال أنظمـة الدفـاع الجـوي ذاتيـة الحركـة "ماخبـت" التي تـم إخراجهـا مـن الخدمـة في عـام 2006، إلى الخدمـة العمليـاتيـة في الدفـاع الجـوي الإسـرائيلي مـرة أخـرى، كمحاولـة لإيجـاد وسـيلة أقـل تكلفـة للتعامـل مـع هجمـات الطائـرات بـدون طيـار، وهـو مـا يسـمح بعـدم اسـتنزاف صواريـخ منظومـة القبـة الحديديـة باهظـة التكلفـة. في الإطـار نفسـه، أبرمـت وزارة الدفـاع الإسـرائيلية مؤخـرًا صفقـة ضخمـة مـع شـركتي "رافائيـل" و"إلبيـت سيسـتمز" لتوسـيع نطـاق إنتـاج منظومـة "الشـعاع الحديـدي" الليزريـة المضـادة للأهـداف الجويـة، بهـدف تـوفير طبقـة دفاعيـة إضافيـة

تحميها من التهديدات المتزايدة، علمًا أن هذه المنظومة تم استخدامها للمرة الأولى ضد أحد الصواريخ المطلقة من قطاع غزة، في نوفمبر 2023.

ثالثًا: التجربة الميدانية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة

من أهم النتائج التي ترتبت على عملية طوفان الأقصى، ومجريات أكثر من 500 يوم من العمليات العسكرية، إظهار المعضلات التي طرأت على المرتكزات الرئيسية في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، والتي بدا أنها لا تتواكب مع الدروس المستقاة من المواجهات المتتالية مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. هذا ظهر بوضوح من خلال:

1. ضعف استجابة الوحدات العسكرية الإسرائيلية -على المستوى الميداني والقيادي- لهجوم السابع من أكتوبر، وقد كان عنصر المباغتة في هذا الهجوم لافتًا بشكل يدعو للتعجب، بالنظر إلى حقيقة أن الحدود الفاصلة بين قطاع غزة والمستوطنات الإسرائيلية المحاذية له، تقبع تحت نظام مراقبة وتأمين صارم وشامل، يشمل مئات كاميرات المراقبة، وعشرات مواقع الحراسة والتأمين، بجانب المراقبة الجوية المستمرة سواء عبر مناطيد المراقبة أو عبر الطلعات الروتينية لطائرات الاستطلاع بدون طيار، وبالتالي كانت طريقة تنفيذ هذا الهجوم، وما بدا أنه "ذهول" أصاب وحدات الحراسة الإسرائيلية المرابطة على حدود القطاع، من أهم مفاجآت هذه العملية.

2. أسهم غياب خطة دفاعية جاهزة لدى الجيش الإسرائيلي حيال أي عمليات محتملة من داخل القطاع، في تأخر رد الفعل العسكري الإسرائيلي، كما فاقمت عطلة "عيد العرش اليهودية" من حالة تراجع الاستعداد، وقد أظهرت التحقيقات الإسرائيلية أن المناوبة القتالية في غلاف غزة عشية بدء هجوم السابع من أكتوبر، كانت تتألف من ثلاث كتائب مشاة وكتيبة دبابات، لكن كانت العناصر الموجودة بالفعل على طول الغلاف لحظة بدء الهجوم، لا تزيد في أفضل الأحوال عن 500 أو 600 جندي فقط.

3. تأخر رد الفعل العسكري، أسهم في ترك وحدات الشرطة والجيش في مسرح العمليات دون دعم جوي أو تعزيزات، وهو ما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من الأسرى والقتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي، واستمرت حالة الارتباك هذه حتى مع بدء تحرك الوحدات الإسرائيلية نحو غلاف غزة، حيث شابت عملية تجنيد الاحتياط مشاكل عدة، وأسهم ضعف التنسيق في حدوث أخطاء قاتلة خاصة على مستوى العمليات الجوية، ومن أمثلة ذلك إطلاق مروحية تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، النار على سيارة كان بداخلها عدد من المقاتلين الفلسطينيين، تبين لاحقًا، استنادًا إلى شهود عيان ولقطات كاميرات المراقبة، أن السيارة كان بداخلها أيضًا رهائن إسرائيليين، وقد قتلوا جميعًا.

4. مع بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، اتسم أسلوب تحرك القوات الإسرائيلية، بملامح تكتيكية كلاسيكية، تم اتباعها مرارًا خلال العمليات البرية الإسرائيلية، سواء في حرب أكتوبر 1973، أو في اجتياح العاصمة اللبنانية عام 1982، ويعتمد بشكل رئيسي على القصف الجوي الكثيف، لتحقيق أكبر قدر من التدمير في البيئة الحضرية، ومن ثَمّ تتقدم القوات المدرعة الإسرائيلية على الأرض، مدعومة بالجرافات الثقيلة، وهو تكتيك لم يراعِ -كما اتضح لاحقًا- تطور الأساليب الفلسطينية في التعامل مع القوات المدرعة، سواء على مستوى التسليح، أو مستوى طرق الهجوم.

5. كانت الورقة الأكبر والأهم في يد الفصائل الفلسطينية في هذا الصدد، تتعلق بما توفره البيئة الحضرية لمقاتليها من قدرات على تنفيذ الكمائن المختلفة للقوات المتقدمة على الأرض، حيث أثبتت المواجهات التي تمت خلال الأيام الماضية، امتلاك هؤلاء المقاتلين القدرة على استهداف الوحدات المدرعة الإسرائيلية بشكل فعال من مناطق مموهة جيدًا ومن وسط أنقاض المباني، وما يزيد من تعقيدات حرب المدن، هو التهديد الذي تشكله شبكات الأنفاق التي أقامتها الفصائل الفلسطينية في معظم أنحاء قطاع غزة؛ حيث تم استخدام هذه الأنفاق بشكل فعال خلال المواجهات البرية، سواء كنقطة لانطلاق المقاتلين لتنفيذ هجماتهم، أو كمواضع لإعاشة المقاتلين وتخزين الذخائر، ناهيك عن أن

هذه الأنفاق تمثل في حد ذاتها، تحديًا كبيرًا للعمليات العسكرية التقليدية، لأنها تلغي العديد من المزايا التكنولوجية للجيوش الحديثة وتتطلب معدات وتكتيكات متخصصة لمواجهتها.

6. يعد القتال المباشر ضد الأسلحة المضادة للدبابات بشكل عام في المناطق الحضرية، من أصعب أنواع القتال على الوحدات المدرعة، حيث تسمح كثافة المباني للعناصر الحاملة للأسلحة المضادة للدبابات، بالاشتباك مع الدبابات والمدرعات من مواقع يصعب اكتشافها واستهدافها. النقطة الأبرز في هذا الإطار، تتعلق بتكتيك استخدام الفصائل الفلسطينية للقواذف الكتفية المضادة للدبابات، وعلى رأسها قاذف "ياسين" من عيار 105 ملم، والذي يعد تطويرًا محليًا للقاذف السوفيتي الترادفي "PG-7V" بنسخه المتعددة المخصصة للتعامل مع الدروع التفاعلية عبرآلية تفجير مزدوجة. هذا القاذف ظهر للمرة الأولى بنسخته محلية الصنع في تسليح الفصائل الفلسطينية منذ منتصف عام 2004، لكن أظهرت المعارك الميدانية الحالية، تطورًا لافتًا في استخدام هذا القاذف، بشكل قلص بشكل كبير من هامش التفوق الذي تتمتع به المدرعات والدبابات الإسرائيلية.

7. حددت الفصائل الفلسطينية نقاط الضعف الأساسية في بدن دبابات "ميركافا- 3" و"ميركافا- 4"، ومنها باب الهروب الخلفي، ونقطة التقاء برج الدبابة ببدنها، ومنطقة تلقيم الذخائر أسفل مدفع الدبابة، ومخزن القذائف الموجود في القسم الخلفي من الدبابة. كذلك حددت الفصائل بشكل مسبق، نقاط الضعف الأساسية في كافة ناقلات الجند وعربات القتال المدرعة العاملة في الجيش الإسرائيلي، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال عملية تدمير ناقلة الجند المدرعة "نامير" في بداية العمليات البرية في غزة، والتي أسفرت عن مقتل 11 جنديًا إسرائيليًا، حيث استهدف عناصر المقاومة خلال هذه العملية، إحدى أهم نقاط الضعف في هذا النوع من المدرعات، ألا وهو الباب الخلفي؛ مما أدى إلى تدمير ناجح لهذه المدرعة، رغم أن اسرائيل ادعت أن الصاروخ الفلسطيني أصاب قاذفًا مضادًا للدبابات من نوع "ماتادور" كان على متن المدرعة؛ مما أدى إلى انفجار أكبر بداخلها.

يضاف إلى ذلك الفهم الواضح من جانب عناصر المقاومة الفلسطينية، لآلية عمل منظومات القتل الصعب والسهل التي تتزود بها بعض أنواع الدبابات الإسرائيلية، والتي من خلالها يتم توفير الحماية للآليات المدرعة من مخاطر المقذوفات المضادة للدبابات، وهو ما يفسر عدم تمكن النسخة الأحدث من دبابات "ميركافا- 4"، المعروفة باسم "باز"، من تفعيل منظومة القتل الصعب "تروفي" الموجودة على متنها، والتي تتألف من مجموعة من المستشعرات، التي تقوم في حالة رصد اقتراب مقذوف مضاد للدبابات، بإطلاق شحنة متفجرة مضادة لتدميره قبل وصوله للهدف، فقد أثبتت التجربة الميدانية أن كفاءة هذه المنظومة تتأثر بشكل كبير في حالة القتال بين العوائق الخرسانية، ناهيك عن عدم تمكنها من التصدي للمقذوفات التي يتم إطلاقها من مسافات تقل عن 60 مترًا.

اتبع المقاتلون الفلسطينيون هذا التكتيك في التعامل مع دبابات الميركافا في شمال غزة بشكل ناجح، انعكس ايضًا على تعاملهم مع منظومة القتل السهل "ألوكس"، التي تم تزويد بعض الطرازات القديمة من دبابات "ميركافا" بها، وبعض الوسائط المدرعة الأخرى بها، على رأسها جرافات "D-9"، التي تعتبر رأس الحربة في التحركات البرية الإسرائيلية الحالية في شمال قطاع غزة. تعمل هذه المنظومة على التشويش على آلية توجيه الصواريخ المضادة للدبابات العاملة بالأشعة تحت الحمراء، وبالتالي ظهر ميدانيًا أنه عاجز على التعامل مع القواذف المحمولة على الكتف المضادة للدبابات -مثل قاذف "ياسين"- وهو ما جعل آلية الحماية الوحيدة المتوفرة لهذه الجرافات، هي تدريعها الذاتي.

على المستوى الاستراتيجي، أصيبت عدة مرتكزات أساسية في الذهنية الدفاعية الإسرائيلية، بأضرار بالغة نتيجة تداعيات هجوم السابع من أكتوبر، وما تلاها من معارك على الجبهات المختلفة، منها مبدأ "الحرب الاستباقية"، الذي كانت تل أبيب من خلاله تنقل المواجهة الميدانية -استباقيًا- إلى أراضي الطرف المعادي، وهو المبدأ الذي بات طي النسيان، بعد أن وجدت القوات الإسرائيلية نفسها تقاتل في مستوطنات غلاف غزة، وتتعرض للقصف المسير والصاروخي من لبنان واليمن وسوريا وإيران، بجانب تصاعد العمليات الفلسطينية في الضفة

الغربية، وتطورها على المستوى النوعي، وهو ما ألحق في المجمل معضلات جدية تتعلق بقدرات الردع الإسرائيلية، حيث فقدت تل أبيب على سبيل المثال، جانب كبير من الهيمنة على المجال الجوي اللبناني، بعد أن تم إسقاط خمسة مسيرات من جانب الدفاعات الجوية لحزب الله، وهو معدل كبير في هذه المدة المحدودة.

لكن رغم هذا الواقع، فإنه يلاحظ بشكل عام تمكن الجيش الإسرائيلي من "المناورة بالقوات" في قطاع غزة ثم في جنوب لبنان، ما سمح له بتجنب استدعاء الاحتياط واستنزاف وحداته المقاتلة، وهو ما مكنه من خوض عمليات عسكرية ممتدة المدى الزمني، على أكثر من جبهة، بشكل وفر له خبرة ميدانية ثمينة يمكن اعتبارها بمثابة "لمحة عملية" على الشكل الذي ستكون عليه أي مواجهة عسكرية مفتوحة قد يخوضها على عدة جبهات في المستقبل، وهنا يجب الإشارة إلى أن عامل "الخسائر البشرية" بدا هامشيًا في تحديد التوجهات العسكرية الإسرائيلية، على عكس مواجهات سابقة سواء عام 1973 أو عام 2006. من هذا المنطلق يمكن ملاحظة اتجاهات تكتيكية بدأت تتخذها إسرائيل لمعادلة التهديدات الإقليمية التي تواجهها، من أهمها:

أ. التوسع في العمليات الاستخباراتية الخاصة في المحيط الإقليمي لإسرائيل، خاصة في سوريا ولبنان، وهي عمليات تتضمن مجهودًا جويًا وبريًا، وعمليات إنزال برمائي، وباتت تشمل ضربات جوية في اتجاهات بعيدة، مثل اليمن وإيران، وبشكل عام كانت العمليات الاستخباراتية الخاصة جارية خلال السنوات الماضية، لكنها باتت "أكثر نوعية وعلنية" خلال المرحلة التي تلت السابع من أكتوبر، وأصبحت أداة أساسية من أدوات "استعادة الردع".

ب. العودة بشكل أكبر إلى تطبيق العقيدة الهجومية الإسرائيلية بحذافيرها على المستوى الإقليمي، بعد سنوات من اقتصار تطبيق هذه العقيدة من جانب تل أبيب على الأراضي السورية.

ج. تطبيق مغاير وأكثر "نوعية" للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هذا التعاون "أكثر تكاملًا"، سواء عبر الدعم المباشر

بالذخائر، أو نشر وسائط الدفاع الجوي في مناطق إسرائيلية معينة، أو المشاركة بشكل فعال في عمليات التصدي للصواريخ أو المسيرات القادمة من إيران واليمن، أو حتى نشر مزيد من الوسائط الجوية النوعية -مثل القاذفات الاستراتيجية- في منطقة الشرق الأوسط، لدعم الموقف الإسرائيلي استراتيجيًا.

د. زيادة الاهتمام الإسرائيلي بالجبهات "الخاملة" في نطاقها الداخلي والإقليمي، خاصة الضفة الغربية والحدود الأردنية، والتي باتت توليها إسرائيل أهمية خاصة، لم تكن موجودة بالقدر نفسه خلال سنوات مضت.

هـ. التوسع في الاستراتيجية الخاصة بإيجاد مواقع ارتكاز عسكرية لإسرائيل في مناطق أخرى بالشرق الأوسط، حيث تسعى إسرائيل في الوقت الحالي لإيجاد موقع تمركز لها على البحر الأحمر، يضاف إلى تمركزات تمتلكها تل أبيب في البحر المتوسط "قبرص" ومناطق أخرى، بما يخدمها على المستوى الاستراتيجي.

رابعًا: تسليح الجيش الإسرائيلي في ضوء عمليات غزة

من أبرز التداعيات التي أفرزتها المعارك في جبهات قطاع غزة المختلفة، هو لجوء الجيش الإسرائيلي لإدخال أنواع جديدة من الأسلحة إلى هذه الجبهات، لم يسبق أن تم استخدامها قتاليًا من قبل، وهو توجه ربما يرتبط في بعض جوانبه بإمكانية استغلال الظروف القتالية الحالية لتجربة هذه الأسلحة، غير أنه يرتبط في جوانب أخرى بالتأثيرات التي أفرزتها الصعوبات المتراكمة أمام الألوية الإسرائيلية التي تقاتل في قطاع غزة، سواء ما يتعلق بطبيعة ميدان القتال، أو التكتيكات المتنوعة التي اتبعتها فصائل المقاومة على الأرض؛ وأهمها:

منظومة "الحرب المستقبلية" تدخل إلى قطاع غزة:

كانت العربات المدرعة على رأس المنظومات الجديدة التي أدخلها الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال بقطاع غزة، وتحديدًا مركبة الجيل القادم القتالية "CARMEL"، فقد ظهر خلال أحد التسجيلات المصورة التي بثتها كتائب القسام، في الخامس والعشرين من فبراير 2024، لعمليات استهداف المركبات الإسرائيلية

المدرعة، ناقلة جند من نوع "M113"، بدا أنها مختلفة في تجهيزاتها عن التجهيزات المعتادة لناقلات الجند المدرعة من هذا النوع، واتضح أن هذه الناقلة هي إحدى منصات برنامج مركبة القتال المستقبلية، وهو البرنامج الذي أعلنت عنه مديرية أبحاث وتطوير الدفاع بوزارة الدفاع الإسرائيلية عام 2016.

يركز برنامج "CARMEL" على تطوير منصات مدرعة ذاتية القيادة، تستخدم الذكاء الاصطناعي المعزز، والقدرات الذاتية والتلقائية لسيناريوهات القتال الحالية والمستقبلية، والقدرة على المناورة في البيئات الحضرية، على ألا يتعدى طاقمها التشغيلي جنديين فقط، يقومان عبر منصة تحكم داخلية مزودة برؤية بانورامية للمحيط الخارجي، بالإشراف على تشغيل مجموعة كاملة من أجهزة الاستشعار الفورية، ورصد الأهداف واستهدافها، بجانب التدابير الإلكترونية المضادة، والمنصات غير المأهولة المساعدة.

وقد طلبت وزارة الدفاع الإسرائيلية من أكبر ثلاث شركات إسرائيلية، وهي شركة الصناعات الجوية، وشركة "إلبيت" وشركة "رافاييل"، تطوير نماذج أولية خاصة، تمثل رؤية كل منها لهذا البرنامج، على أن يتم اعتماد ناقلة الجند

المدرعة الأمريكية "M113"، كمنصة مؤقتة لاختبار هذه النماذج، التي تستهدف بشكل أساسي تحويل وتحديث الجزء الداخلي من المركبات القتالية التابعة للجيش الإسرائيلي إلى قمرة قيادة متقدمة، مماثلة لقمرات القيادة الخاصة بالطائرات المقاتلة.

اتبعت كل شركة نهجًا مختلفًا لإعداد نموذجها الخاص، باستخدام التكامل عالي المستوى، ودمج أجهزة الاستشعار، واستقلالية السيارة، والذكاء الاصطناعي، وبالفعل قدمت الشركات الثلاث مفهومها الخاص لهذا البرنامج، بعد ثلاث سنوات من التخطيط بهدف الوصول إلى حلول ميدانية للتعامل الفعال مع التحديات التي يفرضها القتال في بيئات غير متماثلة، خاصة القتال في المناطق المدنية كثيفة الكتلة السكنية، وتم اختبار النماذج الثلاث في أغسطس عام 2019، حيث تم إخضاع كل نموذج لعمليات اختبار على أربعة سيناريوهات قتالية مختلفة على مدار أسبوع كامل، شملت العمليات القتالية الليلية والنهارية.

في أكتوبر 2021، اختارت وزارة الدفاع الإسرائيلية النموذج الخاص بوحدة "ELTA" التابعة لشركة الصناعات الجوية، والذي كان مسلحًا بمحطة قتالية تضم رشاشًا آليًا يتم التحكم فيه عن بعد، وثمانية صواريخ مضادة للدروع من نوع "LAHAT"، كما تم تزويده بمنصة داخلية تحتوي على شاشة تعرض كامل محيط المدرعة، متوافقة مع خوذة الرؤية المتقدمة التي بدء تعميمها على بعض أنواع المدرعات الإسرائيلية. هذه المنصة يقوم من خلالها طاقم مكون من جنديين بالتحكم في الأنظمة المختلفة التي يحتوي عليها هذا النموذج، وترتكز بشكل أساسي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتشمل نظام رادار لرصد الأهداف، ورادار آخر لرصد اتجاهات الإطلاق المعادية، بجانب أنظمة للحرب الالكترونية، وانظمة تشغيل الأنظمة الجوية والبرية غير المأهولة.

النموذج الذي اعتمدته وزارة الدفاع الإسرائيلية من هذه المنظومة، هو النموذج الذي تم إدخاله إلى قطاع غزة وظهر في التسجيل المصور لكتائب القسام، مع ملاحظة أن عددًا كبيرًا من التجهيزات التي كانت مثبتة على متن هذه المنظومة قد تم إزالته، وتم الإبقاء فقط على المدفع الرشاش الخاص بالمحطة القتالية

المتحكم بها عن بعد، وبالتالي يمكن القول إنه تم الدفع بهذه المنظومة لاختبارها في بيئة قتال حقيقية، خاصة أن تل أبيب تطمح أن تطور هذه المنظومة لتصبح قادرة على الرد بشكل تلقائي وآلي على الأهداف المعادية، بجانب تمكنها من التحرك والتمركز بشكل ذاتي، بحيث يتم الاستغناء بشكل كامل عن الأطقم البشرية.

الحرب البرية وإدخال منظومات قتالية للمرة الأولى:

أدخل الجيش الإسرائيلي أيضًا أنواعًا أخرى من المدرعات وناقلات الجند الجديدة، إلى الميدان في قطاع غزة، من أهمها الجيل الأحدث من ناقلات الجند المدرعة "NAMER" المسمى "NAMER-1500". تم الإعلان لأول مرة عن هذا الجيل من الناقلات في يونيو 2023، وهو تطوير للنموذج الأساسي من ناقلات "NAMER" الذي بدأ إنتاجه عام 2008، اعتمادًا على هيكل دبابات "MERKAVA4 MK"، بهدف استبدال ناقلات الجند المدرعة القديمة "M113". الميزة الرئيسية للجيل الأحدث من هذه الناقلة، هي تزوده بمحرك تبلغ قوته 1500 حصان، وإمكانية نقله لثمانية مقاتلين بكامل عتادهم، بالإضافة إلى طاقم مكون من ثلاثة أفراد. بالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز هذه الناقلة بمحطة قتالية تعمل عن بعد، مسلحة بمدفع رشاش ثقيل، كما تم تزويدها بنظام الحماية النشط "Trophy"، لمواجهة الصواريخ المضادة للدبابات.

وقد تلقى الجيش الإسرائيلي أول دفعة من هذا الجيل من ناقلات "NAMER" في يونيو 2024، وتعتبر العمليات العسكرية في غزة هي التجربة الميدانية الأولى لهذا الجيل، علمًا أن النسخة الأساسية من هذه الناقلات شهدت استخدامات قتالية متكررة منذ عام 2014، وتم الدفع بها أيضًا في الوقت الحالي لقطاع غزة، وتعرضت إحداها للتدمير بشكل كامل، في بداية العمليات البرية في غزة، مما أسفر عن مقتل 11 جنديًا إسرائيليًا، حيث استهدف عناصر المقاومة خلال هذه العملية، إحدى أهم نقاط الضعف في هذا النوع من المدرعات، ألا وهو الباب الخلفي، بقذيفة صاروخية؛ مما أدى إلى التدمير الناجح لهذه المدرعة، رغم أن إسرائيل ادّعت أن القذيفة أصابت قاذفًا مضادًا للدبابات من نوع "ماتادور" كان على متن المدرعة؛ مما أدى إلى انفجار أكبر بداخلها.

كذلك أدخل الجيش الإسرائيلي إلى الميدان القتالي في غزة للمرة الأولى، أول ناقلة جند مدولبة في ترسانته، ألا وهي الناقلة المدرعة ثمانية الدفع "EITAN"، التي كشفت عنها إدارة المركبات المدرعة في وزارة الدفاع الإسرائيلية للمرة الأولى في سبتمبر 2016، وهي نتاج عمليات تصنيع مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبدأ إنتاجها بشكل كمي منذ عام 2020، لكنها لم تدخل تجربة قتالية فعلية إلا خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في حرب غزة.

كان الهدف من تطوير "EITAN" هو استبدال ناقلات الجند القديمة في التشكيلات المدرعة الإسرائيلية، وتستطيع نقل ما يناهز تسعة جنود في قمرتها الداخلية، بالإضافة إلى طاقم مكون من ثلاثة أفراد، وتتسلح بمحطة قتالية عمل عن بعد، مزودة بمدفع رشاش من عيار 30 ملم. اللافت هنا أن الجيش الإسرائيلي قد اضطر بعد بدء العمليات القتالية في قطاع غزة، للدفع بناقلات الجنود الأقدم في ترسانته – "M113" –؛ نظرًا لعدم كفاية الأعداد التي دخلت إلى الخدمة من ناقلات "EITAN"، ومن الجيل الأحدث من ناقلات "NAMER".

من الملاحظات المهمة فيما يتعلق بالمناورة البرية للقوات المدرعة الإسرائيلية في قطاع غزة، أن أولوية التقدم على الأرض كانت للجرافات الثقيلة من نوع "D-9"، التي تم استخدامها بنسق مشابه لنسق استخدام كاسحات الألغام، حيث تقوم بتمهيد الأرض أمام الدبابات وناقلات الجند المدرعة، بجانب تجريف فتحات الأنفاق التي يتم اكتشافها، لكن كان الدور الأهم في هذه العملية، منوطًا بالنسخة الأحدث من منظومات اختراق حقول الألغام "CARPET"، وهي عبارة عن راجمات تم تزويد العربات الهندسية المتخصصة "PUMA" بها، ليتم استخدامها كوسيلة لتدمير المباني والعوائق الخرسانية.

منظومات الدفاع الجوي وعدة تجارب لافتة:

في نوفمبر 2023، تحدثت التقارير العسكرية الإسرائيلية عن الاستخدام القتالي الأول لمنظومة الليزر الدفاعية "IRON BEAM"، لمواجهة صواريخ المقاومة المنطقة من قطاع غزة، وهو ما ألقى الضوء بشكل أكبر على التوجهات الإسرائيلية التي

بـدأت منـذ سـنوات، لدمـج التقنيـات الليزريـة في دفاعاتهـا الجويـة، بـشكل يجعلهـا تعمـل بـشكل منسـق مـع منظومـات الدفـاع الصـاروخي ووحـدات الحـرب الإلكترونية. الإعلان الأول عـن هـذه المنظومـة كان عـام 2014، حين قدمتهـا شـركة "رافاييـل" للصناعـات الدفاعيـة، كمنظومـة مسـتقلة لتـدمير الصواريـخ قـصيرة المـدى وقذائـف المدفعيـة وقذائـف الهـاون والطائـرات بـدون طيـار، في مـدى يصـل إلى 7 كـم، باسـتخدام شـعاع ليزر عـالي الطاقـة، تبلـغ قدرتـه مائـة كيلـو وات، بحيـث يمكـن أن تعمـل هـذه المنظومـة بـشكل مسـتقل، أو ضمـن تشـكيلة مـن منظومـات الدفـاع الجـوي الأخرى.

وقـد بـدأت وزارة الدفـاع الإسـرائيلية اعتبـارًا مـن عـام 2016، في تمويـل عمليـات تطويـر هـذه المنظومـة بـشكل كامـل، بهـدف تعزيـز قـدرات الدفـاع الجـوي الحاليـة للجيـش الإسـرائيلي، وكذلـك تـوفير بدائـل أكثر "اقتصاديـة" مـن المنظومـات الدفاعيـة الحاليـة باهظـة التكلفـة، لمواجهـة الطائـرات بـدون طيـار والصواريـخ قـصيرة المـدى، مـع ملاحظـة أن الهـدف الاستراتـيجي مـن تطويـر مثـل هـذه المنظومـات، يكمـن في جعلهـا جـزءًا مـن جـدار متكامـل مـن منظومـات الدفـاع الجـوي المختلفـة الأنـواع، بحيـث يتكامـل بعضهـا البعـض، خاصـة أن المنظومـات التي تعتمـد علـى الـليزر، تتـميز بعـدة ميزات؛ أهمهـا انخفـاض تكاليـف التشـغيل والإطلاق، علـى عكـس الصواريـخ الاعتراضيـة باهظـة الثمـن، حيـث تقـدر تكاليـف اسـتخدام المنظومـات الليزريـة بحوالي 2000 دولار أمريكـي فقـط، ناهيـك عـن انخفـاض القـوة البشـرية اللازمـة لتشـغيلها.

جديـر بالذكـر هنـا، أن تـل أبيـب قـد نفـذت في يونيـو 2021، تجربـة نوعيـة لإسـقاط طائـرة بـدون طيـار، عبر شـعاع ليزر تـم إطلاقـه مـن طائـرة، بالتزامـن مـع بـدء شـركتي "إلبيـت" و"رافاييـل"، برنامـج لتطويـر منظومـة ليزر أرضيـة، تحـت اسـم "درع النـور"، للتصـدي إلى جميـع أنـواع التهديـدات الجويـة، في نطـاق يتراوح بين 8 و10 كيلـو مترات، وقـد بـدأت كلا الشـركتين في تنفيـذ تجـارب علـى هـذه المنظومـة أوائـل عـام 2021، ويتوقـع أن تدخـل إلى الخدمـة قريبًـا.

ونبقـى في منظومـات الدفـاع الجـوي، حيـث شـهدت المواجهـة الحاليـة بين فصائـل المقاومـة وإسـرائيل، الاسـتخدام الأول للجيـل الثالـث مـن منظومـات الدفـاع الصـاروخي بعيـد المـدى "حيتـس"، والتي يصـل مداهـا إلى 2400 كيلـو متر، والتي تعـتبر

أساس التعاون العسكري بين تل أبيب وواشنطن في مجال الدفاع الجوي، حيث أطلقت واشنطن برنامج إنتاج هذه المنظومات في مايو 1986، بعد عام واحد من قرارها إدخال إسرائيل ضمن برنامج "حرب النجوم" التسليحي الأمريكي، الذي كان قسم كبير منه يتمحور حول الدفاعات الجوية متعددة الطبقات ضد الصواريخ.

وقد تعاونت ضمن هذا البرنامج عدة مؤسسات أمريكية وإسرائيلية، من بينها شركة "بوينج" الأمريكية، ووكالة الدفاع الصاروخي الأمريكية، وشركة صناعات الفضاء الإسرائيلية، وإدارة بحث وتطوير الوسائل القتالية التكنولوجية "حوما"، وهي إحدى الإدارات التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية. كان الهدف من هذا البرنامج إنتاج منظومات للدفاع الصاروخي بعيد المدى، تخصص للتصدي للصواريخ البالستية التي تمتلك القدرة على التحليق على ارتفاعات شاهقة.

الأنظمة غير المأهولة الجديدة في ميدان غزة:

من أنواع الطائرات بدون طيار الجديدة التي تم استخدامها في ميدان غزة، هي الذخيرة الجوالة "FireFly"، وهي ذخيرة إقلاع عمودي، تستخدم بشكل أساسي خارج خط البصر، في المناطق الحضرية الكثيفة، التي تقل فيها فاعلية الدعم الناري بسبب التلاحم المباشر بين الأطراف المتقاتلة على الأرض. هذا النوع من الذخائر الجوالة، تم استخدامه للمرة الأولى في ديسمبر 2023، في كل من مدينة جنين بالضفة الغربية، وحي الشجاعية في مدينة غزة.

على صعيد المراقبة والرصد، استخدمت إسرائيل بشكل مكثف على مدار السنوات السابقة، عدة آليات للمراقبة الجوية، بما في ذلك مناطيد المراقبة، لكنها أعلنت في نوفمبر 2021، عن قرب إطلاقها المنطاد الأكبر على مستوى العالم، لكشف ورصد التهديدات الجوية المختلفة، على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وبالفعل تسلم الجيش الإسرائيلي في مارس 2022، منطاد المراقبة "SKY DEW"، الذي طورته إدارة البحث والتطوير في وزارة الدفاع الإسرائيلية بالتعاون مع وكالة الدفاع الصاروخي الأمريكية، وهو عبارة عن نظام كشف وإنذار يتكون من منطاد يصل ارتفاعه إلى 115 مترًا، يحلق على ارتفاعات تصل إلى 3 كيلو مترات،

ويتم تثبيته بواسطة كابل إلى منشأة أرضية، ويحمل هذا المنطاد رادار رصد بعيد المدى، وأنظمة رادار إضافية لرصد عمليات إطلاق الصواريخ ومراقبة الترددات اللاسلكية، بجانب منظومات مراقبة كهروبصرية.

منظومات برية وبحرية جديدة أخرى تم الدفع بها إلى ميدان غزة:

نفذت البحرية الإسرائيلية عمليات قتالية من البحر باتجاه قطاع غزة، واستخدمت خلالها بشكل رئيسي الكورفيتات الصاروخية "ساعر5-" و"ساعر-4.5"، لكنها أدخلت للمرة الأولى على المستوى العملياتي، أحدث الكورفيتات الصاروخية الموجودة في ترسانتها - "ساعر- 6" - إلى الميدان البحري في قطاع غزة، بداية من ديسمبر 2023، حيث تمتلك أربعة كورفيتات من هذا النوع، اكتمل تجهيز ثلاثة منها بالأنظمة القتالية الكاملة، حيث تم الدفع باثنين منها للمشاركة في العمليات قبالة ساحل قطاع غزة، في حين تم الدفع بالكورفيت الثالث للتواجد قبالة ساحل فلسطين الجنوبي في البحر الأحمر.

تم تصميم هذه الكورفيتات بشكل أساسي، لحماية المنطقة الاقتصادية الخالصة قبالة ساحل فلسطين المحتلة، والتي تشمل حقول الغاز، وتتزود بنحو 18 نظامًا قتاليًا متطورًا، وتبلغ إزاحتها الكلية 1900 طن، وتتسلح بستة عشر خلية إطلاق عمودي لصواريخ الدفاع الجوي "باراك8-"، و40 خلية إطلاق للنسخة البحرية من منظومة الدفاع الجوي "القبة الحديدية"، و16 صاروخًا مضادًا للسفن من نوع "جابرييل- 5".

على المستوى البري، دفعت الوحدات المدرعة الإسرائيلية بالنسخة الأحدث من دبابات "ميركافا"، وهي الجيل الخامس "باراك"، ضمن عملياتها في قطاع غزة مؤخرًا، وهي أحدث ما تم ضمه إلى الترسانة الإسرائيلية، حيث دخلت للخدمة في الوحدات المدرعة الإسرائيلية في سبتمبر 2023. يتميز هذا الجيل بتزود طواقمها بخوذات خاصة مطابقة للخوذات التي يرتديها طياري مقاتلات "إف-35"، توفر لكل فرد من أفراد الطاقم القدرة على المعرفة الفورية بكافة المعلومات

الفنية الخاصة بحالة الدبابة وذخيرتها، بالإضافة إلى استخدام تقنية "الرؤية الحديدية"، التي تمكن قائد الدبابة من الرؤية بزاوية 360 درجة حول الدبابة.

كذلك تحدثت تقارير إسرائيلية عن تجربة نوعين جديدين من أنواع الصواريخ الكتفية المضادة للدروع، هما "هوليت" و"ياتيد" في معارك غزة، بجانب الاستخدام الأول لنوع جديد من أنواع قذائف الهاون عيار 120 ملم، تسمى "Iron Sting"، تزن القذيفة الواحدة نحو 17 كيلوغرامًا، وتستخدم التوجيه بالليزر ونظام تحديد المواقع العالمي، لتحقيق إصابات دقيقة، ويصل مداها إلى 10 كيلو مترات.

يلاحظ أن عدة تجارب إسرائيلية، قد تمت على التجهيزات المساعدة للأسلحة الفردية خلال المعارك الحالية في قطاع غزة، تعتمد في مجملها على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من بينها الجيل الثالث من نظام التصويب "سماش" وهو نظام تصويب تتزود به الأسلحة الفردية، لمساعدة جنود المشاة على تحديد الأهداف والتنشين عليها بدقة أكبر. وتجهيزات الرؤية الليلية "Edo"، التي يتم تثبيتها على الخوذات القتالية، وتتيح لجنود المشاة رسم صورة ثلاثية الأبعاد للمناطق التي يتحركون فيها، حتى في الأماكن المغلقة والمظلمة تمامًا، وكذا منصة تحديد الأهداف بالذكاء الاصطناعي المعروفة باسم "جوسبل"، التي استخدمها الجيش الإسرائيلي لإجراء عملية تقدير لعدد الضحايا المدنيين المحتمل، واقتراح الأهداف الأكثر صلة بالهجوم داخل محيط معين، وحساب كمية الذخيرة اللازمة، ومنصة "لافندر" التي تعتمد على عدة برمجيات للذكاء الاصطناعي، تعمل بشكل متزامن على تحديد المسلحين المحتملين، ومنازلهم ومقراتهم داخل الكتل السكنية.

خامسًا: حالة "التمرد" في الجيش الإسرائيلي تنتقل إلى مراحل جديدة

عانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خلال المرحلة السابقة لهجوم السابع من أكتوبر، من تنامي لافت لحالة "التمرد" في صفوف وحداتها الميدانية والقتالية المختلفة، على خلفية ملف قانون التعديلات القضائية، حيث عمت هذه الحالة قسمًا مهمًا من طياري سلاح الجو، بجانب عناصر قوات الاحتياط في فروع عدة داخل الجيش، وفي بعض الوحدات الخاصة مثل الوحدة البحرية

الخاصة "شايطيت13-"، وهي حالة كان لها انعكاس سلبي للغاية على جاهزية الجيش الإسرائيلي، وارتبطت بتراجع ملحوظ في حالة "الردع العسكرية" للجيش الإسرائيلي.

وعلى الرغم تجميد ملف التعديلات القضائية، وانشغال كافة المستويات السياسية والعسكرية في إسرائيل بتداعيات ما بعد السابع من أكتوبر، فإن المستويات القيادية الميدانية في الجيش الإسرائيلي، أظهرت خلال العمليات العسكرية في قطاع غزة، قدرًا لافتًا من "التمرد" وتجاهل البروتوكولات العسكرية، ومن الأمثلة على ذلك، قائد الفرقة 98، العميد دان جولدفوس، الذي وجه انتقادات لافتة للقيادة السياسية الإسرائيلية، خلال مؤتمر صحفي عقده على حدود قطاع غزة، وهو ما أدى إلى تلقيه توبيخًا شديدًا من قبل رئيس الأركان هرتسي هاليفي.

فعل مماثل قام به قائد الكتيبة 82 في اللواء المدرع السابع، أوفير كاسبي، حيث أدلى بتصريحات حول بناء مستوطنات في قطاع غزة، وقد تعرض أيضًا للتوبيخ، وكذلك تعرض قائد الفرقة 99، العميد باراك حيرام، للتوبيخ بسبب قيامه بشكل منفرد، بإصدار أوامر بتفجير مبنى جامعة الإسراء في مدينة غزة. هنا لا بد من أن نذكر، بعض التصرفات الميدانية التي صدرت عن الجنود الإسرائيليين خلال العمليات داخل قطاع غزة، مثل الكتابات التي رسمها بعضهم على جدران المنازل والمدارس، وكذا تصوير عمليات تفجير المباني، والتسجيلات المصورة التي نشرها بعض جنود الوحدات المقاتلة، لمجريات العمليات العسكرية، بما يخالف أبسط قواعد الأمن الميداني.

عمليات التوبيخ التي تعرض لها القادة الميدانيون الإسرائيليون بسبب الأخطاء التكتيكية القاتلة وعدم مراعاة البروتوكولات العسكرية، شملت أيضًا توجيه اللوم حول حوادث كبيرة أدت إلى أضرار بالغة لصورة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على المستوى الدولي، مثل الغارة التي أدت إلى مقتل سبعة عمال إغاثة تابعين لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي" وسط قطاع غزة، حيث خلصت هيئة التحقيق المستقلة التابعة لهيئة الأركان العامة، إلى وجود إهمال جسيم من جانب

أحد أهم ألوية المشاة في الجيش الإسرائيلي، وهو لواء "ناحال"، التابع للفرقة 162، والذي كان مسئولًا عن توجيه الغارات الجوية التي قتلت عمال الإغاثة، ومن ثَمّ أمر رئيس الأركان بإقالة العقيد نوتشي مندل، رئيس أركان لواء ناحال، بجانب ضابط آخر برتبة رائد، كما وجه توبيخًا لكل من قائد القيادة الجنوبية، يارون فينكلمان، وقائد الفرقة 162، إيتسيك كوهين، وقائد لواء ناحال، يائير زوكرمان.

وقد تزايدت حدة الانتقادات العلنية التي يوجهها ضباط حاليين وسابقين بالجيش الإسرائيلي، للقيادات العسكرية والسياسية، منهم اللواء احتياط، إسحاق بريك، الذي هاجم في مقال بصحيفة "معاريف"، رئيس الأركان على خلفية رغبته في تعيين مجموعة جديدة من الضباط، ناهيك عن انضمام عدد من ضباط الجيش للتظاهرات المناهضة للحكومة الإسرائيلية، والمطالبة بإنهاء القتال في قطاع غزة وإعادة الأسرى، مثل رئيسي أركان الجيش الإسرائيلي الأسبقين، يائير غولان وموشيه يعلون.

ورغم حاجة الجيش الإسرائيلي الحالية لزيادة عديد قواته في الخدمة العاملة والاحتياطية، بدأت مخاوف القيادة العسكرية الإسرائيلية، من استمرار منحى المغادرة الطوعية للمجندين العاملين في الخدمة العاملة، في التزايد، خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية منذ أكتوبر 2023 وحتى الآن، وكذا تفاقم أزمة تجنيد المتدينين "الحريديم"، بعد تهديد الحاخام الأكبر بترك إسرائيل إذا أُجبر المتدينون على التجنيد في الجيش الإسرائيلي، عبر تشريع خاص يستهدف زيادة أعداد اليهود المتشددين دينيًا في صفوف الجيش وفي الخدمة المدنية، وهو ما ظل الحريديم يرفضوه على مدار العقود الماضية.

سادسًا: الجيش الإسرائيلي وعتبة "حظر للتسلح"

من أبرز التحديات التي أسفرت عنها التجربة الميدانية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، بروز مخاوف إسرائيلية جدية، من إمكانية تشكل "تيار دولي"، يدفع نحو خضوع تل أبيب في المدى المنظور، لحظر رسمي أو غير رسمي لتصدير الأسلحة إليها، نتيجة لنهج الجيش الإسرائيلي الرامي لاستهداف كل من له علاقة بتنظيم

الوضع الإنساني في قطاع غزة، وهو ما أسفر عن وقوف إسرائيل للمرة الأولى، أمام محكمة العدل الدولية، وتعرضها لإحراج دولي كبير، بعد إصدار المحكمة أواخر يناير 2024، قرارًا بإلزام إسرائيل اتخاذ إجراءات مؤقتة لمنع أعمال الإبادة الجماعية، والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وقد كان هذا القرار بمثابة الخطوة الأولى التي بدأ من خلالها، طرح فرضية "فرض حظر لتوريد الأسلحة" إلى إسرائيل.

وقد اتخذت بعض الدول إجراءات جزئية أو كلية، حيال عمليات توريد الأسلحة إلى إسرائيل، منها إيطاليا، ففي يناير 2024، أعلن وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاجاني، أن بلاده أوقفت جميع الصادرات العسكرية إلى إسرائيل، منذ بدء العمليات العسكرية في أكتوبر 2023. كذلك أعلنت شركة "إيتوتشو" اليابانية، أنها ستنهي تعاونها الاستراتيجي في مجال تقاسم التكنولوجيا وقدرات التصنيع، مع شركة "البيت سيستمز" الإسرائيلية للصناعات العسكرية، والذي تم الاتفاق عليه في مارس 2023، استجابة لحكم محكمة العدل الدولية بسبب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وفي إسبانيا، أعلن وزير خارجيتها، خوسيه مانويل ألباريس، في الشهر نفسه أيضًا، أن بلاده أوقفت منذ السابع من أكتوبر 2023، جميع تراخيص تصدير السلاح إلى إسرائيل، وأنها فرضت حظرًا على مبيعات الأسلحة إلى تل أبيب، وقد تمثلت بداية تطبيق هذا الحظر بشكل فعلي، في إيقاف عملية تصدير شحنة من الذخائر إلى إسرائيل في نوفمبر الماضي، بلغت قيمتها 1.1 مليون دولار. في هولندا، أمرت محكمة الاستئناف، الحكومة الهولندية بمنع جميع صادرات قطع غيار الطائرات المقاتلة من نوع "أف35-" إلى إسرائيل، حيث تستضيف هولندا واحدًا من عدة مستودعات إقليمية لقطع غيار هذا النوع من الطائرات، والتي تستخدم في توزيع قطع الغيار على الدول التي تطلبها ومن بينها إسرائيل.

خلاصة القول، إن التجربة العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، كانت لها تأثيرات متعددة الاتجاهات في أداء الجيش الإسرائيلي على المستويين الميداني والإداري، كما كان لها عامل أساسي في ترسيخ معالم مرحلة جديدة "أكثر تشددًا" يرجح أن تدخل إليها المؤسسة العسكرية في إسرائيل بالمدى المنظور، تستحوذ فيها المخاوف من تكرار "فشل أكتوبر" للمرة الثالثة، على ذهنية القيادة العسكرية في تل أبيب، خاصة في ظل التغيرات الجذرية "المتوقعة" في هذه المؤسسة على مستوى المناصب والقيادات، وكذا على مستوى الثوابت الدفاعية والمرتكزات الاستراتيجية، في مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر 2023.

المحور الخامس

المشاركون:

اللواء / محمد إبراهيم الدويري

د. حسن أبو طالب

بسمة سعد

هبة شكري

مينا عادل

المشروع الإسرائيلي
والفلسطينيون خارج غزة

تحرير: ماري ماهر *

بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ إطلاق حركة حماس عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية عمليات اعتداءات مستمرة من قِبل جيش الاحتلال الإسرائيلي عمليات قتل واعتقال وهدم وتهجير واعتداءات وحرمان من ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتنفيذ عمليات عسكرية واقتحامات وغيرها، بالإضافة إلى عمليات تغيير الواقع على الأرض عبر نشاطات الاستيطان الاستعماري المتكررة.

*باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ورغم أن هناك بعض مواجهات من مجموعات شبابية مع قوات الاحتلال والمستوطنين لاسيما في مخيمَي جنين وطولكرم، تعكس قناعة البعض المقهور بأهمية المقاومة أيًا كانت الظروف، وتجسّد غضبًا مشروعًا، لكنها في النهاية لا تقود إلى تغييرات رئيسية في الحالة العامة ولا تحول دون وقف تلك الهجمة الرهيبة. ويزداد الأمر سوءًا في الاندفاع غير المسبوق لإقامة مستعمرات صهيونية، مدفوعاً بقرار وزير الدفاع بإلغاء قرار سابق يعود للعام 2005 أزال الشرعية القانونية عن الكثير من المستوطنات كمرحلة من الفصل بين ما هو إسرائيلي وما هو فلسطيني، والآن، أصبحت استعادة تلك المستعمرات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أمرًا معتادًا.

وبالتوازي، مثَّل فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسة (نوفمبر 2024) متغيرًا جديدًا في مجال إعادة الحديث مرة أخرى عن ضم إسرائيل الضفة الغربية، وذلك من خلال التوجه الإسرائيلي الذي أوضح عودة مسألة الضم إلى أولويات البحث في الاهتمامات الإسرائيلية السياسية تجاه الموضوع الفلسطيني مرة أخرى، إضافة إلى تصريحات بعض المسئولين الأمريكيين حول عدم ممانعتهم من قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية.

أولًا: ملامح الانتهاكات متعددة الأوجه في الضفة الغربية:

لم يكد يمر يوم دون أن يعاني فلسطيني الضفة الغربية ويلات الانتهاكات غير القانونية وغير الإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون كنوع من العقاب الجماعي على ما فعل أقرانهم في قطاع غزة يوم 7 أكتوبر 2023 بتنفيذ عملية "ردع العدوان"، وفيما يلي أبرز ملامح تلك الانتهاكات والاعتداءات:

1. **ارتفاع عدد الشهداء والمصابين:** ارتفعت حصيلة الشهداء والجرحى في الضفة الغربية بشكل كبير فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية "أوتشا" يُعد عام 2023 الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث قُتل 491 فلسطينيًا خلاله، بينهم 313 شهيدًا منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى نهاية نفس العام بينهم 80 طفلًا، كما قتل المستوطنون الإسرائيليون ثمانية

فلسطينيين آخرين، أحدهم طفل، بما نسبته أكثر من 80% من جميع الشهداء الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال 2023. وقد بلغ إجمالي عدد الشهداء منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 20 أكتوبر 2024 نحو 759 شهيدًا، بينهم 165 طفلًا و18 امرأة، كما تم تسجيل أكثر من 6500 إصابة في الفترة ذاتها، نحو 52% منهم أُصيب في سياق عمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من العمليات و40% في سياق المظاهرات، وفقًا لتقارير "أوتشا".

2. تكثيف سياسة الاعتقالات: نفذت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية منذ 7 أكتوبر 2023، وصلت إلى ما يربو على 12 ألف معتقل حتى أوائل ديسمبر 2024 توزعت في جنين وطوباس وبيت لحم وقلقيلية وأريحا والخليل، بحسب هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير، بمن فيهم أكثر من 435 امرأة (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948، وحالات الاعتقال بين صفوف النساء اللواتي من غزة وجرى اعتقالهن في الضفة)، وما لا يقل عن 790 طفلًا، و136 صحفيًا.

وقد جرى التنكيل بهم، وتحويل معظمهم للاعتقال الإداري بصورة تعسفية، وحجزهم في ظروف غير إنسانية. ويرافق حملات الاعتقالات المستمرة جرائم وانتهاكات متصاعدة منها: عمليات تنكيل واعتداءات بالضرب المبرح، وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، وعمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل الفلسطينيين، ومصادرة المركبات والأموال والذهب، إلى جانب عمليات التدمير الواسعة التي طالت البنى التحتية تحديدًا في مخيمات طولكرم وجنين ومخيمها، وهدم منازل تعود لعائلات أسرى، واستخدام أفراد من عائلاتهم كرهائن، إضافة إلى استخدام معتقلين دروعًا بشرية.

ومات في سجون الاحتلال بعد 7 أكتوبر 2023، ما لا يقل عن 47 أسيرًا ممن تم الكشف عن هوياتهم وأعلن عنهم، ولم يفصح الاحتلال عن هوياتهم وظروف موتهم، إلى جانب العشرات الذين تعرضوا لعمليات إعدام ميداني. بالإضافة لاحتجاز إسرائيل لجثامين كثير ممن ماتوا في الأسر لديها.

3. تهجير الفلسطينيين: قامت إسرائيل بتهجير العديد من الأفراد تحت قوة السلاح والترهيب، وبحسب بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الضفة الغربية "اوتشا"، هجر ما لا يقل عن 189 أسرة فلسطينية تضم 1257 فردًا من بينهم 582 طفلًا منذ 7 أكتوبر 2023 حتى 5 سبتمبر 2024 بسبب عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول لمناطقهم، وتنحدر الأسر المهجرة من 15 تجمعًا رعويًا أو بدويًا. ونفذ ما يزيد على نصف عمليات التهجير في أيام 12 و15 و28 أكتوبر 2023، حيث طالت سبع تجمعات سكانية، وتم تهجير خمس تجمعات في منطقة تلال جنوب الخليل؛ خربة الرذيم وخربة زنوتا واعنيزان وعتيرية ومقتل مسلم، وغالبًا ما استولى المستوطنون على ممتلكات هؤلاء المهجرين. كما هجر 580 فلسطينيًا من بينهم 248 طفلًا، في أعقاب عمليات الهدم التي طالت منازلهم منذ 7 أكتوبر في المنطقة (ج) بالضفة الغربية والقدس الشرقية بحجة افتقارها إلى رخص البناء التي تصدرها السلطات الإسرائيلية. كذلك، هجر 775 فلسطينيًا، بمن فيهم 322 طفلًا، بعد تدمير 123 منزلًا في أثناء عمليات نفذتها القوات الإسرائيلية في الضفة، وشهدت مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم للاجئين نحو 95% من حالات التهجير.

4. تكثيف عمليات الهدم في الضفة الغربية: تشير التقارير إلى أنه بين يومي 7 أكتوبر 2023 و4 سبتمبر 2024، هدم الاحتلال الإسرائيلي 1478 منشأة من المنشآت الفلسطينية أو صادرتها أو أجبر أصحابها على هدمها في شتّى أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير أكثر من 3477 فلسطيني، من بينهم نحو 1485 طفلًا، وهو ما يزيد عن الضعف بالمقارنة مع الفترة نفسها قبل يوم 7 أكتوبر، حيث هُجر 1363 فلسطينيًا، بمن فيهم 637 طفلًا.

وتشمل عمليات الهدم التي نُفذت بعد يوم 7 أكتوبر نحو 500 منشأة مأهولة، وأكثر من 300 منشأة زراعية، وأكثر من 100 منشأة من منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، و200 منشأة يستخدمها أصحابها في تأمين سبل عيشهم. ويشكل نحو 28 حادثًا من حوادث الهدم والتدمير البنية التحتية، ومعظمها في طولكرم وجنين، حيث تضررت البنية التحتية للمياه والصرف

الصحي والكهرباء بشكل متكرر في تلك المناطق خلال العمليات الإسرائيلية، مما أثر على أحياء بأكملها وخارجها.

5. تزايد عنف المستوطنين: ارتفعت وتيرة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر 2023؛ حيث يقومون بالانتشار بشكل مكثف ومتكرر على الطرقات والشوارع والاعتداء على المركبات الفلسطينية والتنكيل بالفلسطينيين وهم مدججين بالسلاح، بالإضافة إلى استباحة التجمعات السكانية الفلسطينية والاعتداءات المتكررة عليها، ومنع المزارعين من قطف الزيتون وإحراق الشجر وتسميمه، وقد سمح وزير الأمن القومي الإسرائيلي إتمار بن غفير بتسلح المستوطنين رسميًا.

وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية منذ تاريخ 7 أكتوبر وحتى 5 سبتمبر 2024 قرابة 1300 هجمة شنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين، وقد أسفر نحو 120 هجمة منها عن سقوط قتلى وجرحى بين الفلسطينيين، ونحو 1050 هجمة عن إلحاق أضرار بممتلكات تعود للفلسطينيين ونحو 140 هجمة عن سقوط ضحايا وإلحاق الأضرار بالممتلكات معًا.

6. تنفيذ اقتحامات متكررة: شن جيش الاحتلال الإسرائيلي عمليات اقتحام للعديد من المناطق بصورة شبه يومية في جنين ومخيمها وطولكرم ومخيم نور شمس وطوباس وغيرها، تضمنت هدم البيوت وملاحقة الشبان ومحاصرتهم وتجريف البنية التحتية في المناطق التي يتم اقتحامها من خلال جرافات الـ D9 وهدم المحلات والمنازل ومحاصرة المستشفيات وقطع امدادات الماء والكهرباء وإجبار العديد من السكان على النزوح من منازلهم، ما أدى الى سقوط عشرات الشهداء والجرحى.

7. التضييق على ممارسة الأنشطة الاقتصادية: قامت السلطات الإسرائيلية ومعها المستوطنين بمنع المزارعين في العديد من مناطق الضفة من قطف ثمار الزيتون، وعدم إصدار تصاريح للسماح للمزارعين بالوصول إلى

أراضيهم المجاورة لبعض المستوطنات في الضفة الغربية، وإصدار أوامر بمنع دخول تلك الأراضي. كما قام المستوطنون بسرقة العديد من ثمار الزيتون تحت حماية الجيش الإسرائيلي، وحرق العديد من الأشجار، وتسميم العديد منها بمواد كيميائية للحيلولة دون استفادة الفلسطينيين منها، وإطلاق النار تجاه المزارعين ومصادرة معداتهم الزراعية، بالتزامن مع تكثيف عملية مصادرة الأراضي واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة. وقد طالب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية من قطف ثمار الزيتون، كما طالب بإنشاء مناطق أمنية مطهرة حول المستوطنات ومنع دخول الفلسطينيين إليها ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

8. **زيادة الحواجز العسكرية:** نشرت القوات الإسرائيلية حواجز عسكرية (لا تقل عن 750) على نحو غير مسبوق في جميع مناطق الضفة الغربية؛ بهدف تقطيع أواصرها بفعل الاغلاقات بالسواتر الترابية والمكعبات الاسمنتية والحواجز العسكرية والبوابات، والتي أحيانًا ما تكون نوعًا من العقوبات الجماعية على خلفية أعمال المقاومة، وتشهد الحواجز العسكرية عمليات تفتيش دقيقة للفلسطينيين تتضمن في بعض الأحيان مصادرة هواتفهم وتفتشيها، واعتقال العديد منهم.

9. **العمليات العسكرية المباشرة لإسرائيل في الضفة الغربية:**

- عملية المخيمات الصيفية: بدأ الجيش الإسرائيلي في الثامن والعشرين من أغسطس 2024 عملية عسكرية في الضفة الغربية أطلق عليها اسم "المخيمات الصيفية"، التي وصفها الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي "سرايا القدس" بـ"رعب المخيمات"، والتي استهدفت مدن جنين وطولكرم وطوباس ومخيماتها الواقعة في شمال الضفة الغربية. على سبيل المثال اقتحم نحو 150 جندي إسرائيلي مخيم شعفاط في القدس، وذلك قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية في 30 أغسطس 2024 من مخيمات الفارعة جنوب طوباس ونور شمس وطولكرم في مدينة طولكرم، وعادت القوات الإسرائيلية مرة أُخرى إلى طولكرم في 2

سبتمبر 2024، لتسفر العمليات حتى يوم 4 سبتمبر 2024 عن مقتل نحو 33 فلسطينيًا وإصابة 130 آخرين، واعتقال نحو 110 أشخاص.

تفردت عملية المخيمات الصيفية في عدد من النقاط التي تكشف في مجملها عن محاولة تل أبيب لفرض وقائع ميدانية جديدة، تُعيد في تكتيكاتها تطبيق نموذج عمليات غزة في الضفة الغربية؛ أولها؛ ضخامة التجهيزات العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ثانيها؛ قيام تل أبيب بتدمير البنية التحتية للمناطق المستهدفة بما يجعلها غير صالحة للعيش مرة أخرى، والذي تضمن تجريف الشوارع وحصار مستشفيات المدن الثلاثة تمهيدًا لاقتحامها، مع قطع الطرق المؤدية إليهم، وتدمير خط المياه الرئيسي بمخيم نور شمس بمدينة طولكرم، وتهيئة كافة الظروف التي تدفع الفلسطينيين للنزوح قسرًا من مناطق العمليات. وبالفعل نزح بعض الفلسطينيين من الضفة، وترددت معلومات بشأن إخلاء جبري للفلسطينيين من منازلهم، وإحلال جنود الاحتلال محلهم، وتحويل منازلهم إلى ثكنات عسكرية. وثالثها؛ المواجهات العسكرية لكتائب المقاومة بما في ذلك كتائب القسام وسرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى للقوات الإسرائيلية، مواجهات أكثر تعقيدًا تكشف عن تطور قدراتها القتالية على غرار تكتيكات المقاومة في غزة.

تعددت الأهداف التي تقف وراء تنفيذ الجيش الإسرائيلي لعملية اقتحام المخيمات، وأهمها: مواجهة الدور الإيراني في دعم مجموعات المقاومة الفلسطينية، وإنشاء جبهة ضد إسرائيل في الضفة الغربية، على غرار غزة ولبنان. وعمل إسرائيل على تفكيك شبكة كتائب المقاومة المؤلفة من نحو 40 كتيبة، في ظل المخاوف الإسرائيلية من إعادة تكرار سيناريو هجوم 7 أكتوبر من شمال الضفة الغربية تجاه المستوطنات المحيطة بها، ومن ثَمّ، يأتي هدف تفريغ شمال الضفة من عناصر المقاومة أحد الأهداف الرئيسية لتل أبيب من تصعيدها كسبيل لتأمين ظهير إسرائيل في الضفة الغربية. وعلى مستوى آخر، تسعى إسرائيل للانتقال من مرحلة إدارة الصراع إلى مرحلة حسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فمن بعد غزة-المعضلة الأبرز لإسرائيل- تُعد الضفة الغربية ساحة رئيسية

لحسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي اعتمدت على سياسة متعددة الأدوات ترمي نحو الاقتطاع التدريجي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي السياسة التي سرعت حكومة نتنياهو من تنفيذها قبل 7 أكتوبر وبعده تحت دعوى حماية أمنها القومي وأمن مواطنيها من مواجهة سيناريو الهجوم نفسه، وذلك بإطلاق يد نحو 850 ألف مستوطن في الضفة الغربية بممارسة كافة أنماط الاعتداءات من قتل واعتداءات وبناء مستوطنات وبؤر استيطانية بحماية من الحكومة الإسرائيلية، لا سيما في المنطقة ج التي تُشكل نحو 60% من مساحة الضفة، بما يدفع الفلسطينيين إلى التهجير والنزوح قسرًا. وأظهر تقرير جديد نشرته شبكة "بي بي سي" البريطانية ارتفاعًا شديدًا وسريعًا في عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، خلال السنوات الأخيرة، وأن هناك ما لا يقل عن 196 بؤرة استيطانية في جميع أنحاء الضفة، تم إنشاء 29 منها العام 2023، وهو رقم أكبر مما شهدته المنطقة في أي عام سابق.

العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

بدأت إسرائيل عملياتها بهجوم متزامن متعدد الاتجاهات والمواقع لإحكام السيطرة على شمال الضفة الغربية، بهدف تشتيت الجهود الدفاعية من خلال إرباك شبكة القيادة والسيطرة والتنسيق بين البؤر الدفاعية للفصائل الفلسطينية. ويتم ذلك على مستوى موسع بين المحافظات، ثم يتم بشكل مصغر على مستوى المحافظة الواحدة. شمل مسرح العمليات محافظات جنين وطولكرم وطوباس، وبشكل مماثل للعملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، تم استخدام المعابر (جنين وطولكرم وطوباس) بشكل رئيسي. والجدير بالذكر أن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "يوآف جالانت" قبل العملية العسكرية في القطاع بشهرين قام برفع حظر استخدام الطائرات لقصف الضفة الغربية.

انقسم المجهود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى مرحلتين، الأولى: ذات الطابع العسكري من العملية، شمل أول يومين من العملية العسكرية قتال ومواجهات عنيفة مع الفصائل الفلسطينية، بينما من اليوم الثالث بدأت القوات الإسرائيلية حملة موسعة للاعتقالات بالتوازي مع اعتداء من المستوطنين

الإسرائيليين في نابلس ورام الله. ومع بداية شهر سبتمبر 2024 تجددت الاشتباكات مما استدعى تدخل المسيرات الهجومية لتنفيذ هجمات دقيقة. أما المرحلة الثانية: كانت ذات الطابع الأمني المقتصرة على الغارات والعمليات النوعية، وتكثيف عمليات الاعتقال في مدينة نابلس، إلى أن هدأت الاشتباكات بشكل تدريجي لكنها لم تنتهي إذ تستمر فصائل المقاومة في الاشتباك المتكرر مع قوات الاحتلال.

ثانيا: إحياء مساعي ضم الضفة الغربية:

فور الإعلان عن فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال محادثات مغلقة ضرورة إعادة قضية ضم الضفة الغربية إلى جدول أعمال حكومته بعد تسلم ترامب مهامه في 20 يناير 2025. وقد تزامن الإعلان عن فوز ترامب بتزايد التفاؤل لدى قادة اليمين المتطرف بالحكومة الإسرائيلية بأن عودته إلى البيت الأبيض ستفسح الطريق أمام حلم اليمين الإسرائيلي بضم الضفة الغربية. وكان بتسليئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، في مقدمة أعضاء الائتلاف اليميني في إسرائيل الذين أبدوا تفاؤلهم تجاه تنفيذ مخطط الضم؛ حيث أعلن صراحة أن عام 2025 هو عام السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، كما صرح وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن جفير، أن "هذا هو وقت السيادة".

عكفت حكومة نتنياهو المتطرفة، على فرض واقع على أراضي الضفة الغربية قطعت خلاله شوطًا كبيرًا لتنفيذ مخطط الضم من خلال توسيع المستوطنات وإصدار القرارات المتتالية التي تضمن سيطرة إسرائيل على أكبر قدر من أراضي الضفة، وقد كثفت من سياساتها الاستيطانية بعد أحداث "طوفان الأقصى" بصورة غير مسبوقة، مستغلة الانشغال الدولي بالحرب في قطاع غزة. وفي ظل التفاؤل الإسرائيلي بتولي ترامب الإدارة الأمريكية الجديدة، تُثار التساؤلات حول مدى إمكانية تقديم الدعم الأمريكي لحكومة نتنياهو لتطبيق الضم الفعلي للضفة الغربية، خاصة وأن ترامب ساند إسرائيل خلال ولايته الرئاسية الأولى من خلال تقديمه لصفقة القرن، فضلًا عن إعلانه نقل السفارة الإسرائيلية

إلى القدس، واعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وبسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة كجزء من دولة إسرائيل.

1. سياسة الاستيطان بعد طوفان الأقصى:

بعد اندلاع طوفان الأقصى، عملت الحكومة الإسرائيلية على تعزيز الاستيطان وعمليات الاستيلاء والاعتداء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية بما في ذلك هدم المباني والمنشآت، بما يهدف إلى خلق بيئة قسرية طاردة للفلسطينيين؛ حيث استغلت إسرائيل انشغال العالم فيما يحدث بقطاع غزة وسعت إلى تسريع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بشكلٍ غير مسبوق؛ حيث تم السماح للمستوطنين بتكثيف هجماتهم وإعادة رسم الخريطة في الضفة الغربية، ولا تزال السلطات الإسرائيلية تواصل خطواتها الاستيطانية وتسعى لتنفيذ مخطط الضم الفعلي للضفة.

ولعل الهدف الرئيسي من سعي إسرائيل لضم الضفة الغربية يتمثل في إلغاء أي إمكانية واقعية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ حيث تقوم إسرائيل منذ احتلالها عام 1967، بالعمل على تنفيذ مشروع استيطاني واسع النطاق، يعتمد على منظومة قانونية تستند إلى أوامر عسكرية تُشرعن مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة، وتهدف سياساتها إلى بناء المستوطنات وتوسيعها، بما يخدم الأهداف الاستيطانية ويعزز السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

كما أسهمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنامي العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال تشجيع المستوطنين على استخدام شتى وسائل العنف ضد الفلسطينيين وتزايد هجمات المستوطنين المسلحين وتكثيف الجيش الإسرائيلي من حملاته العسكرية في المدن والمخيمات الفلسطينية. وفي هذا السياق، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قرارًا بإيقاف الاعتقال الإداري بحق المستوطنين في الضفة الغربية وهو ما أثار المخاوف لدى السلطة الفلسطينية من منح المزيد من الشرعية للأنشطة الإرهابية في المنطقة؛

الأمر الذي قد يشعل الأوضاع داخل الأراضي المحتلة. وقد اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية أن القرار يشجع المستوطنين على ارتكاب المزيد من الجرائم.

وعلى مدار عقود، اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات ممنهجة لدعم الاستيطان وقامت بتقديم حوافز وتسهيلات تشجع الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات في الضفة الغربية، حيث باتت الضفة الغربية تضم حوالي 176 مستوطنة و196 بؤرة استيطانية، يقطنها أكثر من 726 ألف مستوطن، وفقًا لإحصائيات بداية عام 2023. وأشار تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن الجهات الإسرائيلية المختصة درست 65 مخططًا استيطانيًا بمدينة القدس المحتلة منذ بداية الحرب على غزة. وباتت البؤر الاستيطانيّة والمزارع الاستيطانية إحدى الطرق الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية ولطرد التجمعات الفلسطينية التي تعيش عليها، إذ دمر الاحتلال والمستوطنون 1429 مبنى وشردوا 3244 فلسطينيًا منذ 7 أكتوبر؛ مما مهد الطريق لتوسع استيطاني هائل حسب منظمة "السلام الآن".

بشكل عام، تشكل المستوطنات وفق دراسة لمركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي ما نسبته 10% من مساحة الضفة الغربية، بينما أشار موقع "السلام الآن" الإسرائيلي إلى أن المساحة التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية تصل إلى 12.7% من مساحة الضفة. وبالنسبة للمنطقة (ج) يفيد تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الصادر في أكتوبر 2024، باستيلاء المستوطنين على 52 ألف دونم، وإنشاء 29 بؤرة استيطانية رعوية، وتنفيذهم 19440 اعتداء، طالت أراضي وممتلكات الفلسطينيين، وذلك منذ بدء حرب غزة في 7 أكتوبر 2023. وأوضحت الهيئة في تقريرها، أن سلوك الاحتلال العدواني لم يعد يستهدف المناطق المصنفة (ج) فقط، بل يمتد المناطق المصنفة (ب)، بإعلانات تلغي ما بقي من اتفاقيات سياسية، وتتحدى قرارات الشرعية الدولية، ومجلس الأمن، الذي يدين الاستيطان، ويدين سلوك الدولة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية.

وأكد التقرير أن سلطات الاحتلال استولت – خلال عام من الحرب – على 52 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، منها 25 ألف دونم تحت مسمى تعديل

حدود محميات طبيعية، و24 ألف دونم عبر 7 أوامر إعلان ما يسمى "أراضي دولة" في محافظات القدس ونابلس ورام الله وبيت لحم، و1233 دونمًا من خلال 52 أمر وضع يد لأغراض عسكرية هدفت لإقامة أبراج عسكرية وطرق أمنية ومناطق عازلة حول المستوطنات.

2. فرض السيادة على الضفة في مقدمة أولويات حكومة نتنياهو:

فور الإعلان عن فوز ترامب أجرت الحكومة الإسرائيلية مناقشات مغلقة بخصوص إعادة قضية ضم الضفة الغربية لجدول أعمالها عند تسلم ترامب مهامه، حيث يأمل اليمين الإسرائيلي أن تكون إدارة ترامب الثانية هي الأكثر تأييدًا للاستيطان على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة.

وقد عبّر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن دعمه لمخططات الضم، مشيرًا إلى أن العمل عليها جاهز للتنفيذ، كما عبرت شخصيات بارزة في الحكومة عن رغبتها في استغلال الفرص السياسية المتاحة، فوزيرة الاستيطان أوريت ستروك شددت على أن العمل يجري على قدم وساق لإعلان السيادة الإسرائيلية على أكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، معتبرة ذلك خطوة أساسية لتثبيت السيطرة الإسرائيلية.

ومن جانبه، أعلن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أن عام 2025 سيكون عام السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، مؤكدًا أن انتخاب ترامب يعزز من فرص تحقيق هذا الهدف، وعلى مدار سنوات دعا سموتريتش إلى ضم الضفة الغربية. والآن، من خلال موقعه كوزير في قلب الحكومة، يقوم باستخدام أدوات سياسية لضم أراضي الضفة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة بهدوء. وقال سموتريتش إنه سيواصل العمل على ما وصفه بـ "تطوير الاستيطان وإحلال السيادة على أرض الواقع وإحباط إقامة دولة فلسطينية"، كما أصدر تعليماته للبدء بإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

وفي أغسطس 2024، احتفل سموتريتش، بإنشاء حدود بلدية لبناء مستوطنة يهودية جديدة تربط كتلة استيطانية كبيرة في الضفة الغربية بالقدس، وتم

الإعلان عن بناء المستوطنة الجديدة، المسماة "ناحال حليتس"، داخل أرض سبق وأن تم تصنيفها موقعًا للتراث العالمي لليونسكو، وقد أكد خلال الاحتفال على محاربة الفكرة الخطيرة المتمثلة في الدولة الفلسطينية، واعتزامه خلق حقائق على الأرض، مؤكدًا أن هذا هو هدفه، وسيستمر فيه قدر استطاعته. وتأتي الخطوة في إطار استراتيجية ينتهجها المستوطنون الإسرائيليون لعزل البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية عن القدس الشرقية؛ مما يقلل من احتمال أن تصبح القدس الشرقية في يوم من الأيام عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة.

ومنذ توليه منصبه، يعمل سموتريتش على تكثيف مصادرة الأراضي ومنح تصاريح البناء وإنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، كما ارتفعت عمليات هدم منازل الفلسطينيين. وبصفته وزيرًا للمالية، قام سموتريتش بتوجيه مئات الملايين من دولارات دافعي الضرائب نحو تطوير خطته، وعمل على تسهيل الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية والموافقة على توسيع المستوطنات وإصدار تصاريح البناء، وقد صنفت الحكومة جزءًا كبيرًا من الضفة كأراضي دولة ومناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.

وتكمن خطورة ضم الضفة الغربية في إدماج الضفة الغربية في النظام القانوني الإسرائيلي، مما يجعل من حل الدولتين فكرةً غير قابلة للتحقيق، فهو يقضي على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية ويهدد بنسف أي جهود دولية لإحياء عملية السلام. ويمكن للتغييرات التي يجريها سموتريتش أن تضع الحجر الأساسي للسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. حيث تعهد من قبل ببناء مستوطنة جديدة مقابل كل اعتراف دولي جديد بدولة فلسطين. وقد مهّدت هذه التغييرات الطريق لتخصيص ما يقارب 6000 فدّان في الضفة الغربية كأراضٍ إسرائيلية، وهو ما يمثل مقدمة للمستوطنات المستقبلية في تلك المناطق.

3. مؤشرات نحو ضم الضفة الغربية:

يمكن رصد بعض الخطوات التي اتخذتها كل من الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية والتي تعد مؤشرات قد تمهد لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة

الغربية بعد تولي دونالد ترامب، كما تشير إلى المزيد من الدعم الأمريكي لاتخاذ مثل تلك الخطوة ودعم السياسات الاستيطانية لإسرائيل:

أ. تعيين شخصيات داعمة للاستيطان:

في نوفمبر 2024، قرر نتنياهو تعيين "يحيئيل ليتر" سفيرًا لدى واشنطن خلفا لـ "مايك هرتسوغ". وكان ليتر المولود في الولايات المتحدة ناشطًا في شبابه في رابطة الدفاع اليهودية للحاخام مائير كاهانا وهاجر إلى إسرائيل مع نشطاء من المنظمة اليمينية المتطرفة. وقد عرف ليتر بمواقفه اليمينية ودعمه للاستيطان بالضفة الغربية، وبانتمائه لرابطة الدفاع اليهودية التي أسسها الحاخام اليميني المتطرف مائير كاهانا، التي صنفتها الولايات المتحدة منظمة إرهابية بسبب ارتكابها سلسلة من الهجمات والاغتيالات. وكان أيضًا ممن دعا إلى "السيادة الإسرائيلية النهائية" على الضفة الغربية. ووصف نتنياهو ليتر بأنه دبلوماسي موهوب ومتحدث فصيح وصاحب فهم عميق للثقافة والسياسة الأمريكية بسبب ولادته فيها، وقال إنه سيمثل إسرائيل بأفضل صورة. وقد رحب بتعيين ليتر يسرائيل غانتس رئيس "مجلس يشع"، الذي يجمع تحت مظلته مجالس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وقال: إن ليتر "شريك رئيسي في دعم يهودا والسامرة -الاسم الذي يطلقه الإسرائيليون على الضفة الغربية"، كما رحب سموتريتش، بتعيينه واصفًا إياه بـ "الصهيوني الفخور"، مشيرًا إلى التزامه بـ"بناء الأرض وتعزيز الرواية الصهيونية".

على الصعيد الآخر، أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، عن عزمه تعيين مايك هاكابي، سفيرًا للولايات المتحدة لدى إسرائيل وهو الشخص الذي تم وصفه على أنه صهيوني مؤيد قوي لإسرائيل. ويتمتع هاكابي بعلاقة وثيقة مع نتنياهو، كما أعرب مرارًا عن دعمه للمستوطنين اليهود وأيد فكرة ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة أو كلها. وفي 2019 قال هاكابي: إنه يعتقد شخصيًا أن إسرائيل لها الحق في ضم أجزاء من الضفة الغربية. وخلال ترشحه للرئاسة عام 2008 قال: "لا يوجد حقًا شيء اسمه فلسطين".

ب. التوسع في المستوطنات وإقامة البؤر الاستيطانية:

في إطار تنفيذ استراتيجيتها لفرض السيطرة على أراضي الضفة الغربية تمهيدًا لضمها، كثفت إسرائيل من سياساتها الاستيطانية في الضفة خلال السنوات الأخيرة، فخلال الفترة ما بين العامين –2020 2022 تمت المصادقة على بناء قرابة 20 ألف وحدة استيطانية، ومنذ 7 أكتوبر 2013، تم إضافة حوالي 23 بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. وفي يوليو 2024، تم المصادقة على تخطيط وبناء نحو 5300 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، وأعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الوحدات الاستيطانية ستكون في مناطق استراتيجية في الضفة الغربية، وستمنع اتصال مناطق فلسطينية ببعضها البعض.

وعززت إسرائيل إقامة البؤر الاستيطانية التي تضاهي خطورتها المستوطنات القائمة؛ حيث أسهمت في سيطرة المستوطنين على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، وقد عملت حكومة نتنياهو عام 2018 على تقنين أوضاع البؤر وتحويلها إلى مستوطنات شرعية؛ الأمر الذي بدا يمثل نهجًا للحكومات الإسرائيلية لإبراز الوحدة الجغرافية للمستوطنات في الضفة الغربية، ولتوسيع الإقبال على السكن في المستوطنات قامت الحكومة الإسرائيلية بمنح تلك البؤر صفة مستوطنات ذات أفضلية قومية، وتوفير دعم غير مسبوق على كافة المستويات. حيث وفرت الحكومة الإسرائيلية منحًا وتسهيلات للقروض بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، والامتيازات المتعددة في مجالات التعليم والإسكان، والصناعة، والزراعة، والسياحة لجذب المستوطنين.

ج. تضمين مشروعات لتعزيز الضم بالمخططات الاقتصادية:

في 31 أكتوبر 2024، صادقت الحكومة الإسرائيلية على "الخطة الاقتصادية لعام 2025 " والتي تحتوي على سلسلة من البرامج والإصلاحات الحكومية المصممة لتقليص الإنفاق والسماح للحكومة بتنفيذ سياستها الاقتصادية، ومن بين الإصلاحات التي قررتها الحكومة فرض تدابير اقتصادية بعيدة المدى تضر بالفلسطينيين، ولكن إلى جانبها أيضًا سلسلة من التدابير المصممة لتعميق

السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتعزيز الضم. من بين أمور أخرى، تتضمن الخطة الاقتصادية بناء محطات الطاقة الإسرائيلية وحقول الطاقة الشمسية في الضفة الغربية، وعلى الرغم من إدراك الحكومة الإسرائيلية، أن القانون الدولي يحظر عليها إنشاء أي بنية تحتية في الأراضي المحتلة، لكنها تواجه ذلك بالقول إن الفلسطينيين سوف يستفيدون من محطات الطاقة هذه لأنهم يشترون الكهرباء من إسرائيل بالفعل.

د. التهجير ومصادرة الأراضي:

بعد اندلاع طوفان الأقصى، عكفت إسرائيل على تسريع وتيرة تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية، وطرد الفلسطينيين من المنطقة "ج" واعتراضًا على ذلك، في ديسمبر 2023، وقّعت 32 منظمة حقوقية في إسرائيل على عريضة تحذّر من الترانسفير المتصاعد للفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية منذ بداية الحرب على قطاع غزة، بعد شهرين فقط من تصاعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ حيث يقوم المستوطنون بتوسيع نطاق اعتدائهم بحق مجموعات مختلفة من الفلسطينيين في المناطق (ج)، بما يشمل الطرد والإبعاد عن مساحات جديدة من الأراضي بالإضافة إلى إجبار فلسطينيين آخرين مثل البدو ورعاة المواشي على ترك أماكن سكنهم تحت قوة السلاح.

هـ. تكريس سياسة الفصل

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عمل جيش الاحتلال الإسرائيلي على تطبيق نظام الفصل العنصري على الطرق في الضفة الغربية، وهو مخطط تسعى من خلاله إسرائيل إلى الفصل التام بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية في استخدام الطرق؛ حيث توجد شبكتان من الطرق؛ واحدة للفلسطينيين وتشمل الطرق التقليدية القديمة التي تربط بين المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومعظم هذه الطرق غير مؤهلة لاستيعاب حجم التنقل الحالي، وشبكة أخرى من الطرق الالتفافية الحديثة التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة. واليوم، يتجاوز طول

الطرق الالتفافية في الأرض الفلسطينية المحتلة أكثر من 980 كيلومترًا، وتهدف هذه الطرق إلى تسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والسيطرة عليها في الوقت نفسه، بالإضافة إلى التحكم في حركة الفلسطينيين بين المدن الرئيسية.

في السياق ذاته، مهدت الطرق الإسرائيلية العملاقة في الضفة الغربية المحتلة منذ فترة طويلة لضمها الفعلي وتشجيع الاستيطان فيها، وبالفعل بدأ المستوطنون منذ 7 أكتوبر في بناء الطرق والبؤر الاستيطانية غير القانونية بمعدل غير مسبوق وذلك بهدف تفتيت الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى مناطق مفصولة بعضها عن بعض.

وباتت المستوطنات متناثرة عبر الأراضي الفلسطينية وتحرسها قوات إسرائيلية، ولا يستطيع معظم الفلسطينيين الوصول إليها إلا إذا كانوا عاملين لدى شركات إسرائيلية في تلك المستوطنات، وقد تم وضع مئات الحواجز بين مدن الضفة الغربية، والتي تتعدد أشكالها مثل السواتر الترابية، والمكعبات الإسمنتية والبوابات الحديدية التي يستخدمها جيش الاحتلال في عزل وإغلاق مداخل البلدات والقرى الفلسطينية وذلك من أجل فرض السيطرة الكاملة على جميع الطرق في الضفة الغربية.

و. السماح للمستوطنين بالتمادي في العنف

بعد اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وصلت هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ حيث أسهمت الحرب الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة إلى تحويل الانتباه عن العنف الممنهج والمتزايد الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وهو ما أثار الجدل داخل إسرائيل؛ حيث دعت المستشارة القضائية للحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى إعادة النظر بشأن وضع بن غفير، قائلة: إنه يُسيِّس قوة الشرطة من أجل خدمة مصالحه الشخصية،

وفي رسالة وجهتها إلى نتنياهو، اتهمت بن غفير، بأنه يتدخل بشكل متكرر ومستمر، في الشئون العملياتية للشرطة ويُسيس الترقيات في صفوفها، وأشارت إلى أن مستقبل مئات الضباط في الشرطة الإسرائيلية وترقياتهم معلقة برغبة الوزير، الذي اعتبرت أنه يستخدم صلاحياته، فيما يخص التعيينات والإقالة بشكل مرفوض.

ز. إقرار القوانين الداعمة للاستيطان:

سعت إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة إلى سن قوانين وتشريعات بهدف ترسيخ الضم القانوني للأراضي المحتلة إلى إسرائيل، وتكريس حالة الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين قانونيًا وديمغرافيًا لتعزيز السيطرة على أراضي الضفة الغربية، وفيما يلي بعض القوانين والتشريعات في هذا الصدد: قانون فك الارتباط؛ في مايو 2024، تم إقرار قانون فك الارتباط في إسرائيل الذي يمكن للمستوطنين العودة إلى ثلاث مستوطنات تم إخلاؤها سابقًا وتقع بالقرب من مدينتي جنين ونابلس. ومشروع قانون لتغيير شروط شراء الأراضي في الضفة لصالح المستوطنين؛ إذ تبحث لجنة وزارية إسرائيلية في الضفة الغربية مشروع قانون يمكن المستوطنين من شراء أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، من دون أي رقابة، أو قيود؛ الأمر الذي يفسح المجال أمام فبركة عقد صفقات، وعمليات تزوير.

ك. إلغاء قرار الاعتقال الإداري للمستوطنين:

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس بتاريخ 22 نوفمبر 2024، عن إلغاء الاعتقال الإداري للمستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك مع استمرار تطبيقه على الفلسطينيين، وقد لاقى القرار تشجيع أعضاء اليمين المتطرف في إسرائيل، الذين اعتبروا القرار خطوة كبيرة على طريق "ضم الضفة" لإسرائيل. وقد أثار القرار غضب الفلسطينيين؛ حيث إنه يفسح المجال أمام المستوطنين لمهاجمة الفلسطينيين ويضعهم فوق أي محاسبة قانونية كما يعطيهم تسهيلات لارتكاب مزيد من الجرائم.

ل. استغلال دعم إدارة ترامب لضم الضفة:

تصاعد الحديث الإسرائيلي عن ضم الضفة الغربية المحتلة عقب فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية وعودته مطلع العام المقبل إلى البيت الأبيض، وقد اجتمع رؤساء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لوضع خطة عمل تستهدف استثمار عودة ترامب إلى البيت الأبيض؛ حيث يتوقعون دعمًا قويًا لتطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وفي هذا السياق، قاد يوسي داغان، رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة، جهودًا دبلوماسية مكثفة في الولايات المتحدة شملت لقاءات مع أعضاء بارزين في الحزب الجمهوري.

في المقابل، لم يكشف الرئيس الأمريكي المنتخب عن خططه للمنطقة، في حين لم يستبعد مستشارو ترامب السابقون إمكانية دعم الرئيس المنتخب لضم الضفة الغربية، لكنهم أكدوا أنه لا ينبغي اعتبارها نتيجة حتمية، وفي السياق ذاته، لم يستبعد مايك هاكابي، السفير الأمريكي القادم لدى إسرائيل في إدارة الرئيس المنتخب ترامب، أن يدعم الأخير الخطة التي أعلنها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش القاضية ببسط السيطرة على الضفة الغربية العام القادم.

وفي كل الأحول يتوقع أن تبذل حكومة نتنياهو قصارى جهدها لاستغلال تولي ترامب لضم أراضي الضفة الغربية، وبحسب المصادر الإسرائيلية فإن خطة الضم كانت جاهزة للتنفيذ في عام 2020، وتم إعداد الخرائط والتعليمات واللوائح وحتى صياغة القرار الحكومي النهائي بهذا الشأن. ويحمل الدعم الأمريكي لضم لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في طياته مخاطر كبيرة، فالتداعيات التي قد تخلفها تلك الخطوة ستسهم لا محالة في إشعال المنطقة وتفتح الباب أمام تصعيد أوسع للصراع وتعرقل أي محاولة لتسوية الصراع سلميًا، وهو ما سيلقي بتداعياته على المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة مع استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما تبعها من اتساع نطاق الصراع في المنطقة، لذلك، يرجح أن يستمر الدعم الأمريكي المتمثل في الانتقاد الظاهري للاستيطان، والدعوات المتكررة لحل الدولتين لكن من دون اتخاذ خطوات حقيقية لوقف

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة، أو منع إسرائيل من بسط سيطرتها على أراضي الضفة الغربية تمهيدًا لضمها في الوقت المناسب.

ثالثًا: تداعيات التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية:

على وقع الحرب المستمرة على غزة يُنذر التصعيد الإسرائيلي على الضفة الغربية بتداعيات مؤثرة على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أمنيًا واقتصاديًا، يُمكن تناول أبرزها على النحو التالي:

1. ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة الفلسطينية:

إن أحد أبرز وأهم التداعيات الناجمة عن التصعيد الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية، هو زيادة عدد عمليات المقاومة التي تستهدف مستوطنات أو تمركزات عسكرية أو مناطق حيوية إسرائيلية، فحتى يوم 2 سبتمبر 2024 نفذت عناصر المقاومة رابع عملية لها في مدينة الخليل تمثلت في هجوم ناري على موقع للجيش الإسرائيلي قرب الحرم الإبراهيمي، كما أعلن الجيش الإسرائيلي عن إحباط تفجير سيارة مفخخة كانت متوقفة على مفترق يتبع لمستوطنة عطريت شمال غربي رام الله يوم 2 سبتمبر 2024، كثالث عملية يُستخدم فيها سيارة مفخخة في المنطقة، بعد انفجار سيارتين مفخختين يوم 30 أغسطس 2024 في مستوطنة "غوش عتصيون" الاستيطانية أعلنت كتائب القسام مسئوليتها الكاملة عنهما، وهو ما قد يدفع إسرائيل إلى إعلان شمال الضفة الغربية منطقة عمليات أمنية عسكرية، مثلما أوضحت صحيفة "إسرائيل هيوم" العبرية، على غرار الوضع في غزة، والتي يتمثل أحد ملامحها في الإعلان عن إخلاء مناطق سكانية وتوفير مناطق إنسانية على غرار الوضع في غزة.

وليس من المستبعد أن تتعدد محاولات المقاومة لتنفيذ عمليات تستهدف قلب تل أبيب في ظل ما حققته من تطور في قدراتها العسكرية، على غرار عملية انفجار تل أبيب التي وقعت في منتصف أغسطس 2024 وأعلنت كتائب القسام، وسرايا القدس، مسئوليتهما عنها، والتي تبعها إعلان حماس استئناف عملياتها في

المدن الإسرائيلية، وهو ما يُنذر بتصعيد في عمليات المقاومة، لا سيما عقب تنفيذ هجوم المخيمات الصيفية، وهو ما يمنح القوات الإسرائيلية فرصة لتنفيذ هجوم في جنوب الضفة وفي رام الله على غرار المخيمات الصيفية، وهو ما تم الإشارة إليه في الإعلام الإسرائيلي كموقع "والا" الإسرائيلي يوم 4 سبتمبر 2024 بالحديث عن إمكانية شن عملية واسعة أخرى في جنوب الضفة الغربية.

2. تضرر الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني:

إن الحرب الإسرائيلية على غزة، ورفع التصعيد في الضفة الغربية، إلى جانب المناوشات العسكرية في شمال إسرائيل مع حزب الله في جنوب لبنان، له تداعيات خطرة ليس فقط على الاقتصاد الإسرائيلي، وإنما كذلك على الاقتصاد الفلسطيني في ظل التشابك العميق بين الاقتصادين. فلا يُمكن إخفاء الأضرار الحادة على الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة الحرب على قطاع غزة والتصعيد في شمال البلاد، والمتوقع تفاقمها مع تصعيد تل أبيب عملياتها في الضفة الغربية؛ حيث أنفقت إسرائيل نحو 88 مليار شيكل (نحو 24 مليار دولار) على الحرب حتى 27 أغسطس 2024، بما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما جمعت أكثر من 190 مليار شيكل حتى يوليو 2024 للمساعدة في تمويل الجيش وسد العجز المالي، وإذا استمر هذا النمط، فإن الاقتراض لهذا العام سيحطم الرقم القياسي الذي سجل خلال جائحة كورونا عام 2020، وذلك وفق صحيفة بلومبرج.

يُضاف إلى ذلك، ارتفع العجز إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (يناير- يوليو) 2024، بينما تتوقع وزارة المالية والبنك المركزي أن يبلغ إجمالي العجز الكلي لعام 2024 حوالي 6.6%، بالإضافة إلى تسجيل الاقتصاد الإسرائيلي نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بنسبة 2% فقط، بينما يتوقع بنك جي بي مورجان تشيس أن يبلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% فقط هذا العام، وهو يفسر في مجمله سبب تصنيف وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاقتصاد الإسرائيلي عند المستوى السلبي، والذي يعني إمكانية خفضه مرة أخرى.

أما بالنسبة للتداعيات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، فيُعاني الأخير بالفعل قبل اندلاع الحرب على غزة، في ضوء ما تفرضه الحكومة الإسرائيلية من قيود مالية وحصار اقتصادي أسفرت عن غلق المحال التجارية ونقص المنتجات والأموال، والتي تفاقمت بطبيعة الحال عقب هجوم 7 أكتوبر، مع زيادة العقوبات والخناق الاقتصادي على السلطة الفلسطينية والتي تمثل أحد ملامحها في إلغاء تل أبيب 160 ألف تصريح عمل في إسرائيل من الضفة الغربية، مع محاولة الأخيرة للاستعانة بالعمالة الهندية والصينية بدلًا من الفلسطينية، إلى جانب حجب أموال المقاصة عن السلطة الفلسطينية البالغة نحو 6 مليارات شيك؛ مما دفع السلطة الفلسطينية إلى تخفيض الرواتب وتقليص أعداد العاملين، وترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم في الضفة الغربية، ناهيك عن تسجيل الموازنة عجزًا بنسبة 172%.

فوفق منظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الربع الأول من العام 2024 بنسبة تتراوح ما بين (11% – 35%) على أساس سنوي، بينما تُقدر الأمم المتحدة حدوث انتكاسة في التنمية البشرية تتراوح بين 13 و16 عامًا. يُضاف إلى ذلك، سجل الاقتصاد الفلسطيني انكماشًا بنسبة 35% في الربع الأول من العام 2024، ليخسر حوالي 500 ألف وظيفة منذ بداية الحرب في غزة، مع خروج 35 ألف منشأة تجارية في الضفة الغربية عن الخدمة.

وبخلاف أن الضغوط الإسرائيلية الاقتصادية على السلطة الفلسطينية تُهدد بانهيارها وبالتالي خسارة الحكومة الإسرائيلية شريكًا أمنيًا لضبط الاستقرار والأمن في الضفة الغربي، فإن ما تمارسه تل أبيب من خنق للاقتصاد الفلسطيني، بالتزامن مع التصعيد العسكري في شمال الضفة، والتي من المرشح تمددها إلى باقي مناطق الضفة، يخلق بطبيعة الحال بيئة مثالية لتجنيد مزيد من عناصر المقاومة، وتحفيزها على تنفيذ العديد من العمليات داخل الضفة وفي قلب تل أبيب.

ختاما،،

ينطوي التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين على خطورة بالغة كونه حلقة ضمن سلسلة حلقات من المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية عبر التهجير و القتل، لاسيَّما إذا ما نظرنا إليه في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة المتعلقة بوجود حكومة إسرائيلية شديدة التطرف برئاسة بنيامين نتنياهو أسقطت عملية السلام من أجندتها تمامًا، بل واتخذت كافة القرارات التي من شأنها أن تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة إلى التداعيات الواضحة لحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2024، علاوة على عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض الذي يتبني الأيديولوجية ذاتها التي لنتنياهو، وهو ما يضع مستقبل القضية الفلسطينية برمتها على المحك ويباعد بينها وبين الحل السياسي الشامل والعادل.

المحور السادس

المشاركون:

د. أحمد سلطان

آية حمدي

أسماء رفعت

أحمد بيومي

بسنت جمال

دعاء عبد المنعم

سالي عاشور

شادي هلال

البعد الاقتصادي في الحرب
(الدوافع والاثار الاقتصادية)

تحرير: آية حمدي *

سادت الإقليم حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مع اقتراب نهاية عام 2023 وعام 2024، فقد كانت المؤشرات تدل بشكل واضح على أن دوائر وأطراف الصراع قد بدأت تتوسع بشكل ملحوظ، حيث لم يعد الصراع مقتصرًا على قطاع غزة فحسب، بل شمل أطرافًا جديدة ومتعددة، مما زاد من تعقيد المشهد. فقد تأثرت مناطق مثل إيران ولبنان والعراق وسوريا ولبنان بشدة بهذه التطورات، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني والاقتصادي في هذه

*باحث بالوحدة الاقتصادية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الدول. كان من المتوقع أن يُشكل عام 2024 مرحلة محورية وهامة نحو التوصل إلى ترتيبات أمنية جديدة قد تحدد ملامح المشهد الإقليمي لسنوات قادمة، لكن العام انقضي ومازالت الأحداث والتحولات الجارية قد توجد قوى جديدة وتُعيد تشكيل التحالفات.

وبعد مرور أكثر من 400 يوم على الحرب في غزة فالتداعيات والتأثيرات طالت مختلف القطاعات الاقتصادية بإسرائيل وفلسطين، وهذه الآثار السلبية أسهمت في تعطيل عديد من المرافق؛ الأمر الذي انعكس بتعطيل مئات الآلاف من القوى العاملة. كما تعرضت إسرائيل والقطاع لخسائر اقتصادية كما تأثر القطاع الاقتصادي بشكل شامل، بدءًا من القطاعات الحكومية والتجارية والصناعية إلى القطاع الزراعي والسياحي والنفط والغاز وغيرها. كما تضررت الشركات والمؤسسات بشكل كبير جراء الهجمات والصواريخ.

لم تتوقف تلك التأثيرات الاقتصادية التي خلفتها الحرب على اقتصادا إسرائيل وفلسطين فقط بل طالت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط؛ فإن تداعيات هذا الصراع تمتد بعمق لتشمل اقتصادات دول الجوار، حيث لم تقتصر التأثيرات على الجانب السياسي والأمني فحسب، بل انعكست أيضًا بوضوح على اقتصاديات بعض دول المنطقة. تلك المنطقة تواجه بالفعل تحديات اقتصادية متراكمة، وجاء الصراع ليضيف أعباءً جديدة ومخاطر على استقرار اقتصاداتها. فإلى جانب التأثيرات الخاصة بكل دولة، كانت هناك تأثيرات مشتركة بين دول الجوار نتيجة لزيادة حالة عدم اليقين، بما في ذلك على الصعيد التجاري؛ إذ تأثرت حركة السلع والبضائع، سواء تلك القادمة أو المغادرة من وإلى الموانئ الحيوية في المنطقة، نتيجة لعديد من العوامل بما في ذلك التوترات في البحر الأحمر.

أولا: تداعيات حرب غزة على الاقتصاد الإسرائيلي:

يُعتبر الاقتصاد الإسرائيلي قويًا ومتقدمًا في العديد من الجوانب، أهمها اعتبار إسرائيل مركزًا عالميًا للابتكار والتكنولوجيا، ولكن جاءت الحرب على غزة بتداعيات وتأثيرات على مختلف القطاعات الاقتصادية بالسوق الإسرائيلي،

فتأثر القطاع الاقتصادي بشكل شامل، بدءًا من القطاعات الحكومية والتجارية والصناعية إلى القطاع الزراعي والسياحي وغيرها، كما تضررت الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بشكل كبير جراء الهجمات والصواريخ.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي نموًا قويًا في بدايات العقد الثالث من القرن الحالي، فقد حققت إسرائيل نموًا اقتصاديًا بلغ نحو 8.6% عام 2021 و6.5% عام 2022 وهي معدلات مرتفعة مقارنةً بأي اقتصاد آخر في هذه الفترة. وقبل اشتعال الوضع في غزة كانت تبلغ الميزانية العامة لعام 2023 قرابة 484 مليار شيكل (119 مليار دولار)، وكان من المتوقع أن تزيد عن نصف تريليون شيكل لأول مرة في 2024، لكن بحسب بيانات وزارة المالية الصادرة في 12 أكتوبر 2024، بلغ العجز 1.5% في سبتمبر على أساس سنوي.

الشكل 1 – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)

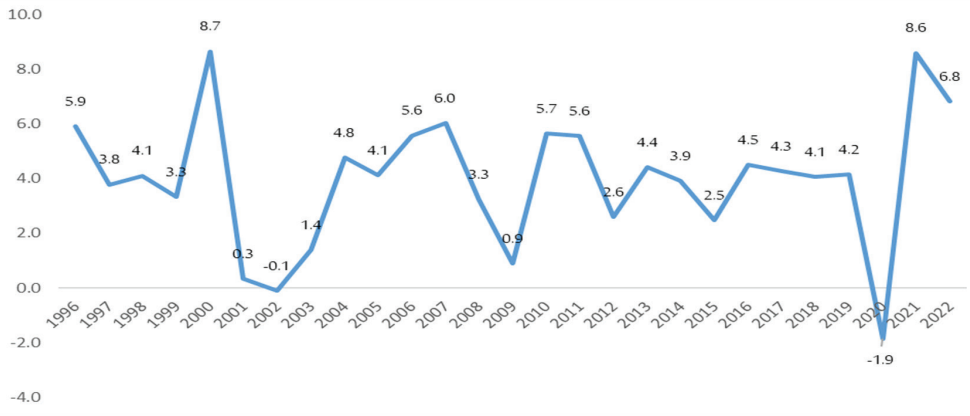

المصدر: البنك الدولي

وقد تمثلت أبرز التداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب غزة فيما يلي:

1. **تباطؤ النمو الاقتصادي:** انكمش الاقتصاد الإسرائيلي إلى 19.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، كما أن الانكماش المسجل في الربع الأخير، جاء مدفوعًا بتدهور القطاعات كافة، وحسب البيانات، تباطأ النمو

الاقتصادي لإسرائيل إلى 2% لعام 2023 بأكمله مقارنة بـ 6.5% عام 2022، ويعكس ذلك نموًا سلبيًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1%.

2. هبوط الشيكل إلى أدنى مستوياته أمام الدولار: انخفض الشيكل أمام الدولار إلى أدنى مستوى له منذ عام 2012، وهو ما جعل العملة الإسرائيلية في حالة انهيار، ولذلك أطلق المركزي برنامجًا بقيمة 30 مليار دولار لبيع النقد الأجنبي مع بداية الحرب في غزة، لمنع حدوث تدهور حاد في سعر صرف الشيكل، إضافة إلى توفير ما يصل إلى 15 مليار دولار من خلال المقايضات. أدى هذا التدخل القوي إلى انخفاض سعر الدولار مع نهاية شهر نوفمبر من عام 2024 ليصل إلى أدنى قيمة إلى 3.5 دولارات / شيكل. وجاء هذا التحسن في قيمة الشيكل بعد الجهود المستمرة من طرف البنك المركزي الإسرائيلي الهادفة إلى تعزيز قيمة الشيكل أمام العملات الرئيسة من خلال بيع الدولار في سوق النقد الأجنبي، كما ساهم عدم تخفيض بنك إسرائيل لسعر الفائدة وإبقاؤه على نسبة 4.5% في تحسن سعر الصرف.

الشكل 2– سعر صرف العملة الشيكل/الدولار الأمريكي

Source: Bank of Israel, Exchange rates- US Dollar.

3. نقص العمالة: تخسر إسرائيل أسبوعيًا 600 مليون دولار بسبب نقص العمالة، منها نزوح 144 ألف إسرائيلي وتَغيب 310 ألف عامل، وقلة إنتاجية 210 ألف عامل، كما كان يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 200 ألف عامل

فلسطيني، يشكلون حوالي 22% من القوى العاملة في الضفة الغربية وحدها، ويساهمون في حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي في الضفة الغربية. هذه نسبة كبيرة تجعل من العمالة الفلسطينية مركبًا أساسيًا في هذا القطاع، فعلى المستوى الرسمي، أوقفت إسرائيل العمالة الفلسطينية بشكل شبه كامل منذ 7 أكتوبر 2023، وخلال السبعة أشهر الأولى من الحرب، شكلت قضية العمالة معضلة أمنية، وسياسية، واقتصادية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

بالإضافة إلى استدعاء أكثر من 300 ألف من جنود الاحتياط وهذا يعني إعادة تخصيص للموارد البشرية من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية، مما ينعكس بالسلب على القطاعات المدنية التي فقدت جزءًا من قدراتها الاقتصادية لصالح قطاع الصناعات العسكرية. وشملت عمليات الاستدعاء ما يقرب من 10-15 ف% من القوة العاملة بقطاع التكنولوجيا فهو القطاع الأسرع نموًا منذ سنوات.

4. احتياطي النقد الأجنبي: تراجع احتياطي النقد الأجنبي بنهاية أبريل 2024 بقيمة 5.63 مليارات دولار إلى 208.1 مليارات مقارنة بشهر مارس 2024، وفق ما ذكر بنك إسرائيل (المركزي). كما بلغ مستوى الاحتياطيات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 41%.

5. خفض التصنيف الائتماني: خفضت "إس أند بي" التصنيف الائتماني للديون بدرجة واحدة إلى "A+"، وهو خامس أعلى مستوى، وقد يفاقم خفض التصنيف من الضغوط الملقاة على سندات إسرائيل وعملة الشيكل التي انخفضت بنحو 5% منذ بداية عام 2024. كما لم يسبق من قبل خفض تصنيف إسرائيل من قبل أي وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية؛ وهي ستاندرد اند بورز غلوبال وموديز وفيتش. حيث منحتها موديز سادس أعلى درجة استثمارية لديها. في حين أعلنت وكالة «ستاندرد آند بورز» تغيير توقعاتها لتصنيف إسرائيل من حالة مستقرة إلى سلبية.

6. خسائر الأسهم الإسرائيلية: خسائر الأسهم الإسرائيلية: خسر مؤشر الأسهم الرئيسي في تل أبيب أكثر من 25 مليار دولار من قيمته منذ 7 أكتوبر إذ فقدت سوق الأسهم نحو 9 في المئة من قيمتها الاسمية خلال الأسبوع الأول فقط من الحرب، وهي أكبر خسارة أسبوعية شهدتها على مدار السنوات العشر الماضية إذ تراجعت أسعار أسهم أكبر خمسة بنوك بنسبة 20 في المئة، وهي أكبر نسبة تراجع منذ جائحة كورونا. كان مؤشر "TA-35" مستقرًا عند مستوى (1830) نقطة في بورصة "تل أبيب" في 5 أكتوبر 2023، وتراجع بعنف ليصل إلى (1651) نقطة في 15 أكتوبر ويشهد تحسنًا في الوقت الحالي حيث وصل إلى 2,352 نقطة في ديسمبر 2024.

الشكل 3- تذبذب مؤشر البورصة (TA-35) خلال عام 2024

Source: Market Watch, Tel Aviv 35 Index

7. الاستثمار الأجنبي المباشر: وصل مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إسرائيل بحلول عام 2022 إلى 27.7 مليار دولار، حيث جاء 72% منها من الولايات المتّحدة، و8% من المملكة المتحدة، و54% من الاستثمارات كانت في مجال تكنولوجيا المعلومات وبرامج المؤسسات، مقارنة بـ 21.4 مليار دولار عام 2021. وانخفض الاستثمار الأجنبي في إسرائيل 10 % في الربع الأول لعام 2024، كما انخفض عدد المستثمرين الإسرائيليين في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 22% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

8. الموازنة: تم رفع الموازنة إلى 582 مليار شيكل (156 مليار دولار)، أي بزيادة قدرها 70 مليار شيكل (19 مليار دولار) عن الميزانية الأصلية، آخذة بعين الاعتبار زيادة الإنفاق على العمليات الدفاعية جراء الحرب في قطاع غزة. ومن المتوقع أن يتسع عجز الميزانية بقيمة 130 مليار شيكل بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي كما تراجعت بنسبة 2.1%، مع عجز في ميزانية الحكومة بقيمة 78.3 مليار شيكل بنسبة 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، مقارنة بفائض في الميزانية بحوالي 4.4 مليار شيكل عام 2022. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدين الإسرائيلي إلى 62.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، مقارنة بـ 60.5% عام 2022، ووصل إلى 67% تقريبا في 2024.

بصفة عامة، شهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ بدء الحرب العديد من الاضطرابات والتحديات، وقد دفع هذا الوضع المؤسسات المالية إلى مراجعة وتقييم التصنيف الائتماني لإسرائيل هذا بسبب استنزاف قدراتها العسكرية والمالية، جدير بالذكر إن الدعم المالي والعسكري الكبير المقدم من الولايات المتحدة هو ما دفع الاقتصاد الإسرائيلي على الصمود والاستقرار في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها حاليًا.

ثانيا: تداعيات حرب غزة على الاقتصاد الفلسطيني:

شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسنا محدودا قبيل حرب غزة، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بمعدل 3.9% بين العامين 2021 و2022 ليصل إلى نحو 15.6 مليار دولار وجاء هذا الارتفاع نتيجة معدل نمو 3.6% في الضفة الغربية و5.6% في قطاع غزة. ولذلك بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.9 مليار دولار نهاية العام 2022، مرتفعة بنسبة 11% مقارنة بالعام 2021. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 639.7 نقطة نهاية العام 2022، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 5% عند إغلاقه نهاية العام 2021. كما شهد معدل البطالة في فلسطين نهاية عام 2022 انخفاضًا بمقدار نقطتين مئويتين مقارنة مع العام 2021، ليصل إلى 24.4 (13.1% في الضفة، و45.3% في القطاع). كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية

بنحـو 2.8% في عـام 2022 مقارنـة بعـام 2021، لتبلـغ 11.0 مليـار دولار، منهـا 19.9% للقطـاع العـام. بالمقابـل، اسـتقرت الودائـع عنـد حـوالي 16.5 مليـار دولار. وبلغـت أربـاح المصـارف حـوالي 229.2 مليـون دولار، مرتفعـة بمعـدل 28.5% مقارنـة مـع قيمتهـا في عـام 2021.

وعلـى مسـتوى آخـر ارتفعـت القيمـة المضافـة للقطاعـات الإنتاجية في لعـام 2022 بنحـو 0.8% مقارنـة بعـام 2021، بينمـا انخفضـت مسـاهمة هـذه القطاعـات في النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن 23.2% عـام 2021 إلى 22.5% في عـام 2022، وذلـك يعكـس اسـتمرار تـآكل القـدرة الإنتاجيـة المقيـدة للاقتصـاد الفلسـطيني علـى الرغـم مـن الخطـط والاستراتيجيـات الوطنيـة للتنميـة وبرامـج المـانحين المختلفـة لتحفيزهـا. بـشكل عـام، اتسـم عـام 2022 بتعـافي قطـاع الصناعـة حيـث كانـت القيمـة المضافـة للقطـاع الصناعـي في 2022 أعلـى بنحـو 5.1% مقارنـة بعـام 2021.

وقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلبيا بعد حرب غزة، ومن أهم مظاهر على ذلك:

1. معـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي: تأثـر الاقتصـاد الفلسـطيني بالتداعيـات السـلبية للحـرب الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة في الربـع الأول 2024. أدى اسـتمرار التـدمير الواسـع في قطـاع غـزة، إلى جانـب تشـديد القيـود الإسـرائيلية في الضفـة الغربيـة، إلى انكمـاش الناتج المحلـي الإجمالي في الربع الأول 2024 بمعـدل 10.2%، ليصل إلى 2,565.8 مليـون دولار بالأسـعار الثابتـة. والتذبـذب الحاد في معـدلات نمـو الاقتصاد الربعيـة، يعـود بـشكل أسـاسي إلى أن العوامـل التي تؤثـر علـى الأداء الاقتصـادي في فلسـطين خارجيـة ومتقلبـة بدورهـا مثـل تحـويلات المقاصـة، المسـاعدات، وتحـويلات العمـال في إسـرائيل، وتشـديد القيـود علـى الحركـة والاسـتيراد وقـد شـهدت تحـويلات المقاصـة وتحـويلات العمالـة الفلسـطينية في إسـرائيل تراجعًـا حـادًا خلال الربـع الأول مـن عـام 2024 مقارنـة مـع الربـع الأول عـام 2023.

أدى التـدمير الواسـع في قطـاع غـزة إلى تراجـع حـاد في قيمـة النـاتج المحلـي هنـاك بمعـدل 85.9% في الربـع الأول 2024. أمـا في الضفـة الغربيـة فقـد بلـغ التراجـع معـدلًا ملحوظًـا وصـل إلى 24.7% مقارنـة مـع الربـع الأول 2023، وانعكـس هـذا التراجـع في

انكماش حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2024 في كلًا من الضفة والقطاع، والتي بلغت 825.9 دولار في الضفة مقابل 41.3 دولار فقط في القطاع كما أدى التدهور الحاد في الناتج المحلي في قطاع غزة إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى ما دون 5%، وبالتالي إلى اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني.

2. معدل التضخم: سجل معدل التضخم في فلسطين ارتفاعًا ملحوظا خلال الربع الأول 2024، بنحو 27.7% على أساس سنوي، مقارنة مع 11.3% خلال الربع السابق. فقد بلغ معدل التضخم في الضفة الغربية نحو 3.7%، فيما ارتفع إلى مستويات قياسية في قطاع غزة، ليبلغ نحو 120.3%، على الأساس السنوي، جاء ارتفاع معدل التضخم، خاصة في قطاع غزة نتيجة اشتداد الحرب الإسرائيلية والحصار على القطاع، وما تبعها من تدفق محدود للسلع الأساسية الدواء والغذاء، وتدمير للبنية التحتية والأراضي الزراعية. وحدث هذا بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات.

3. البطالة والتشغيل: انخفض العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 26.2% بين الربع الأول 2024 والربع الأول لعام 2023 ليصل إلى 631.5 ألف فرد. بنسبة 71.7% في القطاع الخاص و20.8% في القطاع العام. كما عمل نحو 2.3% من إجمالي العمالة في القطاع الأهلي وتراجع عدد العاملين بمقدار 223.9 ألف عامل، وجاء هذا نتيجة انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية) بنسبة 15.3%، والانخفاض الحاد في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 78%. وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 35.2% في الربع الأول 2024، كما وصل معدل البطالة لدى فئة الشباب (15–29 سنة) الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو44 %، بواقع 28% ذكور مقابل 60% لدى الإناث.

4. الدين العام الحكومي: ارتفع الدين العام الحكومي مقومًا بالدولار نهاية الربع الأول عام 2024، بنسبة 9.6% ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار بنحو 14.1 مليار شيكل. وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 65.5% مقابل 34.5% للدين الحكومي الخارجي.

الشكل 4- الدين المحلي والخارجي الفلسطيني (مليار دولار)

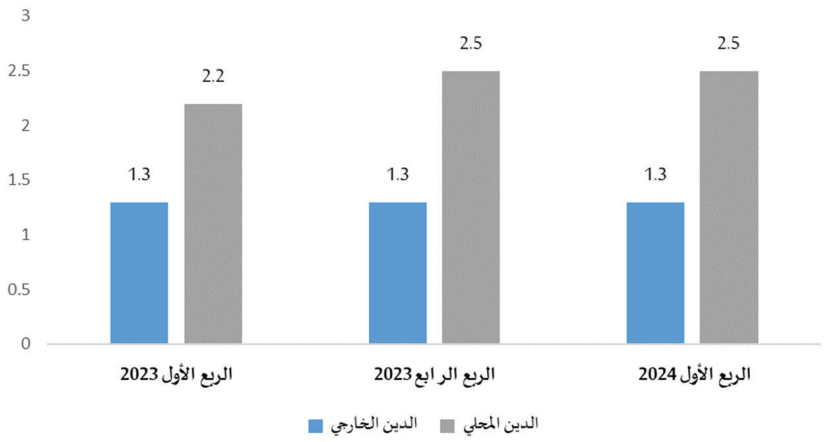

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

5. التأثير على القطاعات الاقتصادية: تسببت حرب غزة في خسائر مالية ضخمة في جميع القطاعات، حيث تتجاوز الأرقام ما تم تسجيله في حربي 2021 و2014 وكان القطاع الاجتماعي هو الأكثر تضررًا في حرب غزة، متجاوزًا بشكل كبير الخسائر في السنوات السابقة بالإضافة إلي زيادة ملحوظة في خسائر البنية التحتية والقطاع الإنتاجي حيث بلغت الخسائر الإجمالية 18.5 مليار دولار بسبب حرب غزة.

الشكل 5- خسائر الحرب الراهنة مقارنة بالحروب السابقة في قطاع غزة (مليار دولار)

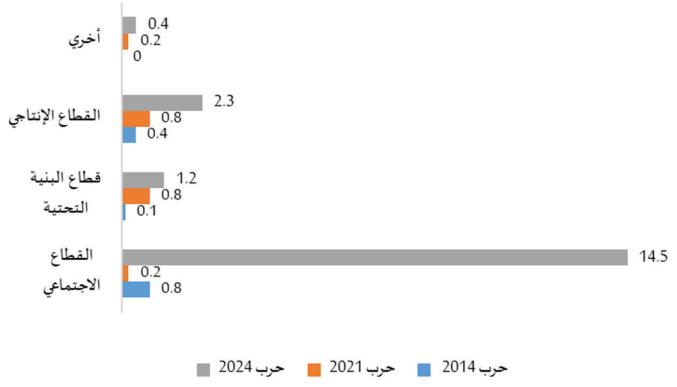

Source: EU, WB, & UN (2024): Gaza Strip Interim Damage Assessment

ثالثا: تداعيات حرب غزة على الاقتصاد العالمي والإقليمي:

على مستوى الاقتصاد العالمي:

تتفاقم حالة عدم اليقين والضبابية التي يواجهها الاقتصاد العالمي تحت وطأة عديد من التطورات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة بدءًا من الحرب الروسية-الأوكرانية وحتى تداعيات الحرب الحالية في غزة، وما يصاحبها من اضطرابات واسعة، بما في ذلك التوترات في منطقة البحر الأحمر وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية. وفي هذا الشأن، حذّر البنك الدولي من أن تصاعد الحرب في غزة قد يسفر عن أضرار بالغة للاقتصاد العالمي الذي يعاني بالفعل وضعًا سيئًا، وأشار تحديدًا إلى آثار مباشرة على أسواق السلع الأساسية خاصة النفط والأغذية، وفيما يلي تحليل لآثار حرب غزة على الاقتصاد العالمي:

أ. **تقلب أسعار الطاقة:** عادة ما تتأثر أسعار النفط سريعًا استجابة للتوترات الجيوسياسية، فمنذ اندلاع الأزمة بين إسرائيل وغزة، ارتفعت أسعار الخام الأمريكي بنسبة 9.85%، وكذلك خام برنت بنحو 8.43%، إذ صعدت الأولى من 77.69 دولار للبرميل في نوفمبر 2023 إلى 85.35 دولار للبرميل بحلول أبريل 2024، فيما قفزت الأخيرة من 82.94 دولار للبرميل إلى 89.94 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها.

الشكل 6- أسعار الخام الأمريكي وخام برنت (دولار للبرميل)

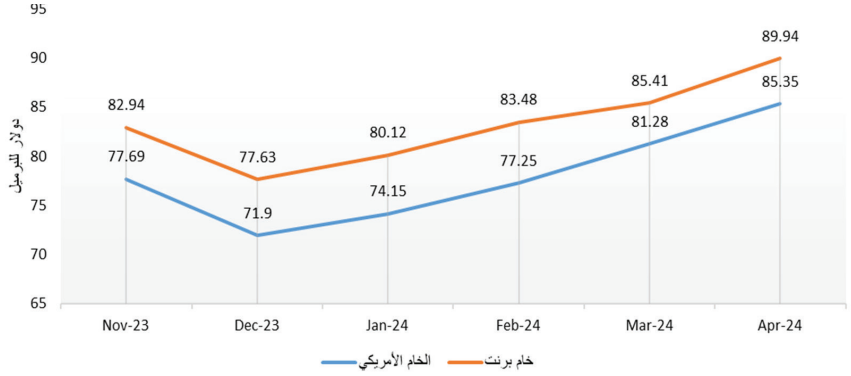

Source- EIA, Spot Prices (Crude Oil in Dollars per Barrel).

ويرجع التذبذب في أسعار النفط إلى تزايد مخاوف المستثمرين بشأن اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، وتهديد إمدادات النفط في المنطقة التي تهيمن على حصة كبيرة من إمدادات الخام، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط تتأثر بعوامل أخرى بخلاف التطورات في الشرق الأوسط، كاستمرار الصراع في غزة، وتوقعات الطلب الصادرة عن الوكالات الدولية، وبيانات المخزونات الأمريكية إلى جانب قرارات منظمة "أوبك +" خاصة في ظل استمرار السعودية وروسيا في اتباع نهج خفض إنتاج النفط.

ب. مخاوف بتعميق أزمة الطاقة: جددت حرب غزة المخاوف المتعلقة بتعميق أزمة الطاقة العالمية التي بدأت بالحرب الروسية – الأوكرانية عام 2022، وأنتجت ارتفاعات قياسية في أسعار النفط والغاز الطبيعي نتيجة لانقطاع الغاز الطبيعي الروسي عن القارة الأوروبية، وتحول الأخيرة بعيدًا عن روسيا وزيادة اعتمادها على الغاز الطبيعي المُسال.

ج. زيادة الإقبال على الأصول الآمنة: ترتبط أسعار الذهب بعلاقة طردية مع تصاعد التوترات الجيوسياسية حيث يتهافت المستثمرون بطبيعة الحال على الملاذ الآمن من أجل التحوط ضد ضبابية الآفاق الاقتصادية، ومخاطر الضغوط التضخمية، وبناءً على ذلك، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للذهب من 1858.7 دولار للأوقية خلال أكتوبر 2023 إلى 2415.4 دولار للأوقية.

الشكل 7– أسعار الذهب (دولار للأوقية)

Source- Trading Economics, Gold (USD/t.oz).

د. اضطراب حركة التجارة البحرية العالمية: شهدت التجارة العالمية خلال عام 2023 أول انكماش منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020 نتيجة لتتابع الأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على سلاسل الإمداد والتوريد وقطاع الشحن العالمي، والتي كان على رأسها، هجمات الحوثيين على السفن المارة بالبحر الأحمر، وما تبعها من ردود أمريكية -أوروبية على تلك الهجمات، مما تسبب في ارتفاع أسعار الشحن العالمية وتكلفة التأمين على السفن؛ مما رفع من التكلفة الإجمالية لشحن السلع من دولة إلى أخرى، حيث تجنبت السفن حركة الملاحة في الممرات التي تعاني من اضطرابات، ولهذا تم تغيير مسار مئات من سفن الحاويات والسفن الأخرى بعيدًا عن البحر الأحمر حول رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا؛ مما يضيف وقتًا إضافيًا لمدة الرحلات الطبيعية بحوالي 7 أيام إلى 20 يومًا.

ووفقًا لأحدث تقارير منظمة التجارة العالمية، فإن أحجام التجارة قد تراجعت بنسبة 1.2% خلال عام 2023 مقارنة بتوقعات المنظمة الصادرة في أكتوبر بحدوث نمو قدره 0.8%، حيث تراجعت التجارة السلعية العالمية بنسبة 5% خلال عام 2023 إلى 24.01 تريليون دولار، مقابل ارتفاع قيمة التجارة العالمية للخدمات بنسبة 9% إلى 7.54 تريليون دولار مع توقعات بمواصلة النمو خلال عام 2024.

هـ. زيادة البصمة الكربونية: لا تقتصر التداعيات الناتجة عن الأزمات العاصفة بقطاع الشحن على الجانب الاقتصادي فحسب، بل إنها تمتد إلى نظيره البيئي، حيث يُعد قطاع النقل البحري إحدى أكثر الصناعات تلويثًا في العالم، كونه يساهم بحوالي 3% من جميع انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، ولارتفاع الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن هذا القطاع بنسبة 20% خلال العقد الماضي. وفي حين أن نسبة 3% قد لا تبدو نسبة مؤثرة، إلا أن نمو الطلب على الشحن بجميع أنحاء العالم قد يؤدي إلى تسارع الانبعاثات الحرارية بشكل أسرع مقارنة بمعظم القطاعات الأخرى، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

و. تراجع احتمالية خفض الفائدة: بدأت إمكانية خفض الفائدة على المستوى العالمي في التلاشي، ولا سيما بعد تصريحات اثنين من المسئولين في الاحتياطي الفيدرالي عن حاجة المصرف المركزي لمزيد من الدلائل على انخفاض

وتيرة التضخم قبل البدء في خفض الفائدة، مؤكدين الاستمرار في نهج التشديد النقدي لفترة مطولة. وبشكل عام، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض التضخم العالمي بشكل تدريجي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 و4.5% في عام 2025، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع بشكل عام أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي.

ز. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، بالوتيرة التي كان عليها في عام 2023، مع تسارع طفيف في الاقتصادات المتقدمة؛ حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024، و1.8% في عام 2025، وفي المقابل، ستواجه الاقتصادات الناشئة تباطؤًا متواضعًا من 4.3% في عام 2023 إلى 4.2% في كل من عامي 2024 و2025.

أبرز التداعيات على مستوى الاقتصاد الإقليمي:

طرحت الحرب الإسرائيلية على غزة على مدى عام كامل تأثيرات سلبية عديدة على اقتصادات الشرق الأوسط، لا سيما وأن تلك الحرب جرى وراءها انتشار لصراعات أخرى في المنطقة، سواء على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، أو مهاجمة جماعة الحوثيين لسفن الملاحة في البحر الأحمر للضغط لوقف حرب غزة. ففي أبريل 2024، توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد في الشرق الأوسط بنسبة 2.6% لعام 2024. لكن أبرز دولتين تأثرا بالحرب كانت مصر ولبنان.

التداعيات على اقتصاد مصر:

مع زيادة حدة التوترات الإقليمية وتفاقم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ثم شن هجمات الحوثيين باليمن على السفن التجارية بالبحر الأحمر، تأثرت سلباً مصادر إيرادات النقد الأجنبي من دخل قناة السويس وايرادات السياحة والاستثمار الأجنبي:

- على مستوى دخل الممر الملاحي بقناة السويس شكلت هجمات البحر الأحمر تهديدًا مباشر لدخل القناة والذي يقترب من 10 مليارات دولار سنويًا، إلا أنه تراجع بنسبة 50% خلال الأشهر الأولى من عام 2024 نتيجة تراجع حركة التجارة في قناة السويس، واتخاذ السفن التجارية طريق رأس الرجاء الصالح الأطول والآمن في ظل التوترات الحالية.

- على مستوى إيرادات قطاع السياحة، فقد جاءت تلك الأزمات في الوقت الذي تبذل فيه الدولة العديد من الجهود لتنشيط حركة السياحة، وتستعد لافتتاح المتحف المصري الكبير، وتستهدف افتتاح 25 ألف غرفة فندقية جديدة خلال عام 2024 تمهيدًا للوصول إلى 432 ألف غرفة لاستيعاب 30 مليون سائح مستهدف بحلول عام 2028، وفقًا للاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة بمصر 2030.

- على صعيد الاستثمارات الخاصة، تهدف الدولة خلال المرحلة الحالية إلى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي، بحيث تصل نسبة مشاركته إلى 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال ثلاث سنوات، بحيث يصبح قادرًا على خلق المزيد من فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ويتطلب الاستثمار الخاص بيئة آمنة ومستقرة غير محفوفة بالمخاطر خلال فترة زمنية طويلة تشمل مرحلة الإنشاء والتشغيل وجني الأرباح.

وقد أشارت التقارير الدولية أن الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات المتأثرة بالحرب الدائرة في قطاع غزة، فوفقًا لدراسة حديثة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي لمصر سينخفض بنسبة تتراوح بين 1.6% إلى 3% خلال السنة المالية 2024/2023، وبنسبة تصل إلى 2.6% خلال السنة المالية 2025/2024. كما قدرت تلك الدراسة انخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس في السنتين الماليتين 2024/2023 و2025/2024 بحوالي 3.79.9 مليارات دولار على أقل تقدير، وقد يصل إلى 13.7 مليار دولار إذا اشتدت الحرب بمشاركة دول إقليمية أخرى والجهات الفاعلة.

وفي وقت سابق من العام الجاري أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى أن الصراع في غزة وتعطيل الحوثيين لحركة المرور في قناة السويس يحد من مصادر مصر من العملة الصعبة، بما يزيد من التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالتمويل الخارجي، ويعرض الاقتصاد لخطر تراجع التصنيف الائتماني الحالي. كما أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دراسة بعنوان الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحتمل لحرب غزة على مصر دراسة تقييمية تتناول تقييمًا سريعًا لأثر الحرب الإسرائيلية على غزة، ووضعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات متدرجة للصراع، سيناريو "الشدة المنخفضة" و"سيناريو الشدة المتوسطة" و"سيناريو الشدة العالية".

تتوقع الدراسة أن تصل التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب على الاقتصاد المصري خلال السنتين الماليتين2023/2024 و2024/2025 إلى 5.6 مليارات دولار في سيناريو الشدة المنخفضة للحرب، و14.6 مليارات دولار في سيناريو الشدة المتوسطة، و19.8 مليارات دولار في سيناريو الشدة العالية.

تتوقع الدراسة أيضًا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة 1.6% في السنة المالية 2023/2024 في سيناريو الحد الأدنى من التوتر، وبنسبة 2.6% في السنة المالية 2023/2024 وبنسبة 1.3% في السنة المالية 2024/2025 في سيناريو التوتر المتوسط، وبنسبة 3% في السنة المالية 2023/2024 وبنسبة 2.6% في السنة المالية 2024/2025 في سيناريو التوتر العالي، وفي هذا الصدد، تفترض الدراسة أن هذا الانخفاض قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل البطالة في البلاد، وانخفاض في استهلاك الأسر، وزيادة في معدل الفقر.

ويرتبط بذلك توقع انخفاض الدخل القابل للصرف الحقيقي للأسر والاستهلاك في السنة المالية 2023/2024 بنسبة 1.3% وفق سيناريو الحد الأدنى من التوتر، وبنسبة 2.1% في سيناريو التوتر المتوسط، وترتفع هذه النسبة إلى 2.5% في سيناريو التوتر العالي. وبناءً على ذلك افترضت الدراسة انخفاض مؤشر التنمية البشرية في مصر لمستويات عام 2021 وفق سيناريو هي الشدة المنخفضة والمتوسطة للحرب، وإلى مستويات تشابه عام 2018 في ظل سيناريو التصعيد العالي، وهو ما يعني تراجعًا في التقدم المحرز بأجندة التنمية المستدامة بمستهدفاتها حتى 2030.

التداعيات على اقتصاد لبنان:

تُعتبر العمليات العسكرية المتبادلة بين حزب الله وإسرائيل محصورة منذ الثامن من أكتوبر 2023، ومع ذلك، فإن تداعيات هذه العمليات تؤثر في جميع قطاعات البلاد، وبشكل خاص في الجوانب الاقتصادية والمالية والسياحية. كما أن الخسائر المباشرة وغير المباشرة للحرب تُقدَّر بعشرات المليارات؛ مما أثر بشكل ملحوظ في نمو الاقتصاد اللبناني، الذي كان من المتوقع أن يرتفع بنسبة 2.5% في عام 2024، إلا أن الحرب حالت دون تحقيق هذا الهدف.

تأثرت أيضًا القطاعات السياحية والزراعية اللبنانية، حيث فقدت البلاد 90% من إيرادات السياحة، وتعرضت الزراعة لكارثة غير مسبوقة نتيجة القصف الإسرائيلي الذي دمر الأراضي الزراعية. وتزداد آثار الحرب على لبنان مع معضلات التضخم والانهيار النقدي حيث اسهم انهيار العملة الوطنية في ارتفاع معدل التضخم بشكل مفرط خلال عام 2024 مسجلًا مستويات عالية حيث سجل 6450.23 نقطة في يونيو 2024 مقارنة بـــــ 2217.99 نقطة يناير 2023 بزيادة قدرها 190%، حيث فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها منذ عام 2019؛ مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم وأزمة الدين العام. كما تراجع الاحتياطي النقدي حيث انخفض الاحتياطي وسجل 14.8 مليار دولار في فبراير 2024 ويُمكن إرجاع ذلك إلى تراجع مصادر النقد الأجنبي في البلاد، لا سيما تحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

رابعا: تشابك الأزمات: الأمن الغذائي والشحن والطاقة والنفط في سياق الحرب:

1 – الأمن الغذائي:

كان لحرب غزة تأثيرات واضحة على الأمن الغذائي إقليميًا وعالميًا، بداية من التأثير على أسعار النفط العالمية، واضطراب حركة الملاحة وغلق الطرق، مما يؤثر على سلاسل الإمداد العالمية، وتعطيل شحنات الحبوب وغيرها من السلع

الأساسية من أوروبا، وروسيا، وأوكرانيا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف المنتجات المستوردة؛ مما يشكل مخاطر على الأمن الغذائي غير المستقر بالفعل في بعض البلدان، وخاصة تلك التي تعتمد على الواردات الغذائية.

أثرت حرب غزة بشكل خاص على صادرات القمح، حيث تشير تقارير مؤسسة (Chatham House) إلى أن حوالي 14% من الحبوب و4.5% من فول الصويا المتداول عالميًا يمر عبر قناة السويس. تعتبر هذه القناة أسرع طرق الشحن للقمح الأوروبي والروسي والأوكراني إلى أفريقيا، في حين أن الطرق البديلة، مثل التحويل عبر رأس الرجاء الصالح، تزيد المسافة بشكل كبير، مما يرفع التكاليف ووقت الشحن. على سبيل المثال، يزيد التحويل من البحر الأسود نحو رأس الرجاء الصالح المسافة بمقدار 5607 ميلًا بحريًا، مما يضاعف وقت الرحلة من 14.7 يومًا إلى 34.2 يومًا.

وفيما يتعلق بتوقعات المؤسسات الدولية، يشكل تصعيد الصراع خطرًا كبيرًا على أسواق السلع الأساسية بسبب حصة المنطقة الكبيرة من إمدادات النفط العالمية. يشير تقييم البنك الدولي في نشرة "آفاق أسواق السلع الأولية" إلى أن انقطاع إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها يمكن أن تؤثر سلبًا على سلع أخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمعادن. ومع ازدياد أسعار المواد الغذائية، يتوقع أن يرتفع انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي كان بالفعل في زيادة، إلى مستويات غير مسبوقة.

تفاقم الوضع في غزة، حيث يعاني 1.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وازدادت هذه الأرقام مع تصاعد النزاع، مما دفع جميع سكان غزة لحاجة ملحة للمساعدات الإنسانية. إقليميًا، يواجه حوالي 34 مليون شخص في لبنان وفلسطين واليمن وسوريا انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، حتى قبل الأزمة الأخيرة، وبشكل عام، يؤدي النزاع إلى تفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي عبر تعطيل الوصول إلى الأسواق، وتدمير البنية التحتية، وتقليل الاستثمارات، وتقويض حقوق الملكية. هذه التحديات تؤدي إلى تقليل الإنتاجية الزراعية، وتهجير السكان من منازلهم، مما يتركهم في ظروف إنسانية مروعة.

2 – قطاع الشحن العالمي:

عقب عملية "طوفان الأقصى" بتاريخ 7 أكتوبر 2023، قام الحوثيون في نوفمبر 2023 بشن هجمات بحرية على السفن المتجهة إلى إسرائيل أو المحملة ببضائع إسرائيلية العابرة من خلال البحر الأحمر؛ مما أدى إلى تهديد حركة الملاحة البحرية المارة عبر البحر وجعلته ممرًا غير آمن.

قامت بعض شركات الملاحة البحرية بمختلف جنسياتها بإيقاف حركة النقل أو تخفيف حركة السفن وحاملات النفط من البحر الأحمر وبالتالي المرور عبر قناة السويس المصرية واستبداله بطريق رأس رجاء الصالح الأطول مسافة وبالتالي الأعلى تكلفة للشحن. والجدير بالذكر هنا أن البحر الأحمر تمر من خلاله حوالي 30 إلى 40% من حركة السفن والحاويات الناقلة للتجارة العالمية.

بعد الإعلان عن حالة عدم استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط نتاجًا لحرب غزة وخصوصًا بعد ما قامت به عدة دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات عسكرية لحماية حركة التجارة الدولية للسفن المارة في البحر الأحمر وأطلق على تلك العملية مسمى "حارس الازدهار" والتي ضمت بريطانيا وفرنسا والنرويج وإسبانيا وغيرها.

سيطر الشحن البحري على نحو 90% من التجارة العالمية، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم التجارة البحرية ثلاث مرات بحلول عام 2050، لذا، فإن أي اضطراب يحدث لهذا القطاع سيترتب عليه عدد من الارتدادات على قطاع الشحن بشكل خاص، والاقتصاد العالمي بشكل عام، إعمالًا بمبدأ "تأثير الدومينو"، وتتجلى الانعكاسات على قطاع الشحن على النحو الآتي:

أ. **ارتفاع أسعار الشحن:** سببت الحرب ارتفاع أسعار الشحن العالمية وتكلفة التأمين على السفن مما يزيد من التكلفة الإجمالية لشحن السلع من دولة إلى أخرى، فقد ارتفعت أسعار الشحن من آسيا إلى شمال أوروبا بأكثر من الضعف لتتجاوز 4000 دولار لكل حاوية 40 قدمًا خلال الأسبوع الأول من يناير 2024، مع ارتفاع الأسعار من آسيا إلى البحر الأبيض المتوسط إلى 5175 دولارًا، كما

قفزت أسعار الشحنات من آسيا إلى الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية بنسبة 55% لتصل إلى 3900 دولار لكل حاوية سعة 40 قدمًا. وصعد مؤشر شنغهاي القياسي للشحن بالحاويات، كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل 8- مؤشر شنغهاي القياسي للشحن بالحاويات (نقطة)

Source: China – Shanghai Export Containerized Freight Index.

يتبين من الشكل السابق أن المؤشر ارتفع بأكثر من 16% على أساس أسبوعي في الثاني عشر من يناير 2024، وحوالي 113.8% على أساس سنوي إلى 2206.03 نقاط، وهو أعلى مستوياته في عام، مقابل 1031.42 نقطة في الأسبوع نفسه من شهر يناير عام 2023، ورغم ذلك، فأن المؤشر لم يصل بعد إلى المستويات القياسية التي سجلها في عامي 2020 و2021 عند 5097.36 نقطة.

ب. تغيير مسار السفن: تتجنب السفن عادة حركة الملاحة في الممرات التي تعاني من اضطرابات، ولهذا تم تغيير مسار مئات من سفن الحاويات والسفن الأخرى حول رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا مما يضيف وقتًا إضافيًا لمدة الرحلات الطبيعية بحوالي 7 أيام إلى 20 يومًا، وهو ما يزيد أيضًا من تكاليف استهلاك الوقود والتشغيل فضلًا عن تكاليف التأخير بالنسبة للمصدرين والمستوردين والمستخدمين النهائيين. ومن شأن تأخير السفن عن موعد وصولها وتحويل مسار سيرها، أن يتسبب في حدوث اضطراب كبير في التجارة العالمية.

ج. تراجع نشاط موانئ البحر الأحمر: صرحت مجموعة ميرسك الدنماركية للشحن البحري في 6 مايو 2024: "أنه من المتوقع أن تؤدي أزمة حركة شحن الحاويات في البحر الأحمر إلى خفض قدرة القطاع بين الشرق الأقصى وأوروبا بما يتراوح بين 15% إلى 20% في عام 2024 نتيجة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إذ أضافت تحديًا جديدًا لجملة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي كونها ألقت بظلالها على قطاع الشحن العالمي الذي يؤثر على الاقتصاد والتجارة العالمية.

3 – قطاع الطاقة:

في ظل مخاوف طول أمد حرب غزة وتوسعها، ثمة مخاطر عديدة قد تهدد أسواق الطاقة العالمية، وعليه تسعى العديد من دول العالم بكل ما أوتيت من قوة إلى إنقاذ أسواق الطاقة من الأزمات المتعددة، حيث شهدت صناعة الطاقة أحداثًا عدة قد تغير من معادلة الطاقة في العالم ومن خريطة النفط الخام والغاز العالمية، تزامنًا مع العديد من الأزمات الاقتصادية.

تتفاعل أسعار النفط الخام مع التوترات الجيوسياسية (متقلبة)، مع مخاوف من حدوث مزيد من التصعيد، حيث إن سعر النفط يشكل مؤشرًا مهمًا للاقتصاد. ارتفعت أسعار النفط في الفترة التي سبقت الحرب الإسرائيلية على غزة من بداية يوليو 2023 وحتى نهاية سبتمبر 2023 من مستوى 74 دولارًا للبرميل تقريبًا لتصل إلى 99.4 دولارًا للبرميل أي أنه ارتفاع بنسبة 28%.

تسببت الحرب في ارتفاع أسعار برميل برنت من 84 دولارًا بتاريخ 6 أكتوبر 2023 لتصل إلى 92.28 دولارًا للبرميل في 20 أكتوبر 2023، ثم ارتفعت مرة أخرى بنسبة 26 % تقريبًا في أبريل 2024، وذلك أثر بشكل كبير في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط الخام كمدخل رئيس في الصناعة. قد أدى ذلك إلى مخاوف من التضخم، حيث تنتشر تكاليف الطاقة العليا في مختلف قطاعات الاقتصاد.

الشكل9- تذبذب أسعار النفط قبل وبعد الحرب

Source: Economics and Energy Studies Unit.

خامسا: إعادة إعمار غزة:

كشف تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة عن حجم الدمار الهائل الذي لحق بقطاع غزة جرّاء الصراع الأخير، وتشير التقديرات إلى أن معدل الأضرار قد وصل إلى حد الثبات في العديد من القطاعات، مع توقع صعوبة إعادة تأهيلها. خلف الدمار كمية هائلة من الحطام والأنقاض تقدر بنحو 26 مليون طن؛ مما قد يستغرق سنوات لإزالتها والتخلص منها. منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023، خلف الصراع وراءه حجمًا هائلًا من الخسائر الاقتصادية والإنسانية التي تتوزع بين خسائر مباشرة ممثلة في تدمير البنى التحتية والمنازل والمباني، وخسائر غير مباشرة تتعلق بتصاعد معدلات البطالة والفقر ونقص السلع في ظل الحصار المفروض على غزة. في هذا السياق، تستلزم عملية إعادة إعمار غزة التزام الدول المانحة بتخصيص مليارات الدولارات لتخفيف آثار الدمار الناتج عن القصف الإسرائيلي على القطاع، ومن هنا يظهر تساؤل عن حجم التمويلات المطلوبة لإعادة الإعمار، وآليات الاستجابة المحتملة.

1 – تكلفة إعادة الإعمار:

يصل حجم الخسائر الاقتصادية الأولية للإعمار في غزة بسبب الحرب إلى 11 مليار دولار، وفقًا لتقديرات مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة "إسماعيل ثوابتة"، إلى جانب 12 مليار دولار خسائر غير مباشرة، نتيجة تدمير أكثر من 305 ألف وحدة سكنية منذ بداية الحرب تنقسم إلى 52 ألف وحدة مدمرة بالكامل،

و253 ألف وحدة مدمرة تدميرًا جزئيًا. وتصل حجم الخسائر في المنازل إلى ما قيمته 7.4 مليارات دولار. وتشير تقديرات إلى خسائر قطاعية مختلفة، ما بين 650 مليون دولار خسائر بالقطاع التجاري، و450 مليون دولار خسائر في القطاع الصناعي، و420 مليون دولار القطاع الزراعي.

أما فيما يتعلق بالخدمات، فتصل خسائر القطاع الصحي إلى 230 مليون دولار، والتعليم لنحو 720 مليون دولار، والكهرباء لحوالي 120 مليون دولار، والترفيه نحو 400 مليون دولار. بينما خسر قطاع الاتصالات والإنترنت نحو 600 مليون دولار، والنقل والمواصلات حوالي 480 مليون دولار. فيما تُشير تقديرات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إلى أنّ الخسائر من المرجح أن تصل إلى نحو 20 مليار دولار.

في المقابل، قدر مدير الإحصاءات في الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين "محمد قلالوة"، حجم خسائر القطاع الخاص وحده بحوالي 700 مليون دولار، حيث توقف 147 ألف عامل عن العمل، وتوقفت 56 ألف منشأة عن العمل، كما توقع ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى حوالي 90%، ونسبة البطالة لحوالي 65%. فيما أعلن مكتب تنسيق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا"، أن تكلفة تلبية الاحتياجات الإنسانية لـ2.7 مليون شخص في قطاع غزة و500 ألف آخرين في الضفة الغربية تقدر بنحو 1.2 مليار دولار. تُشير التقديرات الحديثة إلى أن تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة تتراوح بين 30 و90 مليار دولار أمريكي، نتيجة حجم الدمار الهائل وغير المسبوق في القطاع، وهو مبلغ يصعب تأمينه وسط التعقيدات السياسية الإقليمية والدولية. كما أن إزالة الأنقاض وحدها تُمثل تحديًا لوجستيًا ضخمًا، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 42 مليون طن من الركام، ما يعوق إعادة الإعمار السريعة. إن عملية إعادة الإعمار قد تستغرق عدة سنوات، وربما تصل إلى 15 عامًا، وفقًا للتقديرات، ومع توسع نطاق العمليات الإسرائيلية واستمرارها، فإن هذا المبلغ سيرتفع بالتأكيد.

2 – مراحل إعادة إعمار غزة:

أ. مرحلة الهدنة: ترتكز المرحلة الأولى من إعادة الإعمار على إعادة ترميم عاجلة وليس إعادة بناء من أجل المساعدة في تشغيل المرافق المتوفرة حاليًا والتي

نجت من الهجوم العسكري سواء في البنية التحتية؛ وذلك من أجل تيسير الحياة اليومية وتقوم تلك المرحلة بشكل أساسي على المرافق الميدانية المتوفرة مع السماح بإدخال مستلزمات عاجلة لترميم المرافق اليومية القابلة للاستخدام.

ب. مرحلة انتقالية: ترتكز المرحلة الثانية من إعادة الإعمار بشكل أساسي على الإجابة على التساؤلات التي تدور حول "من سيحكم قطاع غزة؟"، "ومن يتولى مرحلة إعادة الإعمار؟" تستند تلك المرحلة على وقف إطلاق النار، ومعرفة خريطة كاملة للمرافق المُتاحة والمُدمرة، مع التوسع في إعادة إعمار المرافق الضرورية والتركيز على المدارس والمستشفيات بنطاق أوسع من المرحلة السابقة. ومن الضروري في تلك المرحلة أن يتم إزالة المخلفات التي تتمثل في المباني المُدمرة كليًا، والمخلفات البيئية. كما ينبغي إعادة النظر في التحديات التي واجهت محاولات إعادة إعمار غزة السابقة والتي تتمثل في عدم الالتزام بالتعهدات المالية، ووضع إسرائيل شروطًا صعبة تعيق سير عملية إعادة الإعمار، وصعوبة تحديد الجهة المشرفة على إعادة الإعمار.

ج. المرحلة طويلة الأمد: تؤسس تلك المرحلة لحالة مستقرة طويلة الأجل تتيح للجهات المانحة إعادة إعمار قطاع غزة بشكل شامل وواسع النطاق، فمن الممكن أن ترتكز تلك المرحلة على إعادة بناء ما تم هدمه خلال الحرب. لذا، فمن الممكن أن يضع برنامج لإعادة الإعمار مُقسم على عدد من السنوات التي قد تصل إلى 10 سنوات، بشرط وجود ضمانات حقيقية على عدم اندلاع حربًا أخرى في القطاع.

3 – آليات الاستجابة:

عادةً ما يتم النظر في قضية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. لذا فمن أجل بدء عمليات الإعمار لا بد من الدخول في مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للعلاقة بين السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة مع إسرائيل، بما سيرسل إشارة إيجابية للدول التي تعتزم تقديم المساعدة لإعمار غزة. وفيما يلي أبرز آليات الاستجابة المحتملة: تأسيس صندوق لدعم غزة، وحشد التمويلات الدولية، وضمان عدم تكرار الأزمة.

4 – التحديات والمعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية إعادة الإعمار في حال البدء في تنفيذها:

أ. عدم الالتزام بالتعهدات المالية: أظهرت التجارب السابقة أن الدول لا تلتزم بتعهداتها والإسهام في تمويل إعادة الإعمار، لذا يجب أن تقدم الدول تعهدات واقعية تستطيع الوفاء بها، مع التركيز على ضمان العودة إلى الأوضاع الطبيعية عن طريق تقديم الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة، وإصلاح الأضرار ذات الأولوية، واستئناف الخدمات الأساسية التي عطلتها الأعمال العدائية.

ب. شروط تعجيزية: تضع إسرائيل شروطًا صعبة تعيق سير عملية إعادة الإعمار، من أبرزها: تشديد الحصار، وفرض القيود على المعابر، ورهن إعادة الإعمار بقضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين لدى حماس.

ج. صعوبة تحديد الجهة المشرفة على إعادة الإعمار: تستلزم عملية إعادة إعمار غزة تحديد الجهات التي سوف تشرف على التمويل وسير العملية بانتظام بما يحقق الهدف المرجو منها، كما ترتبط إعادة الإعمار بالشكل الذي ستنتهي عليه الحرب والجهة التي ستدير القطاع.

ختاما،،

ختامًا، تُظهر التداعيات الاقتصادية لحرب غزة 2024 حجم الكارثة التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني، ما أدى إلى تفاقم الأزمات المعيشية والإنسانية في القطاع، ما زاد من معاناة السكان. ومع استمرار الحصار الإسرائيلي، فإن تحقيق أي تعافٍ اقتصادي يبدو مرهونًا بوجود دعم دولي فعّال يضمن تدفق التمويل وإعادة فتح المعابر، لكن هذه المساعدات وحدها ليست كافية دون حل جذري للصراع، يضمن وقف الدمار المتكرر واستقرار الأوضاع. هذه الحرب تترك غزة أمام تحديات هائلة، لكنها تؤكد في الوقت ذاته على الحاجة الماسة لتدخلات استراتيجية إقليمية ودولية لإنقاذ حياة الملايين وإعادة بناء ما دمرته.

المحور السابع

المشاركون:

اللواء محمد ابراهيم الدويري

د. جمال عبد الجواد

د. محمود سلامة

شادي محسن

اية عبد العزيز

بسمه سعد

رحاب الزيادي

د. مها علام

مروة عبد الحليم

محمد عبد الرزاق

القوى الإقليمية وحرب غزة: أدوار متشابكة

تحرير: هدير أبو زيد *

خلقت عملية طوفان الأقصى حالة من عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط، بل إن ارتداداتها تجاوزت المنطقة ووصلت إلى نطاقات جغرافية أكثر اتساعاً. وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وصلت تداعياتها إلى حد نشوب حرب في جنوب لبنان، وظهور حالة من المواجهات المباشرة بين إسرائيل وإيران بعد عقود من التخفي في وكلائها بالمنطقة، وهي التداعيات التي كان لها بالتبعية تأثيرات على مقياس دولي أكثر اتساعاً شملت الحاجة الضرورية لإعادة التموضع

*مدرس مساعد علوم سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما يشير إلى أنه طالما لم تحل القضية الفلسطينية، ولم يتم إعلان دولة للفلسطينيين ستبقى الشرق الأوسط منطقة متوترة وقادرة على نقل تداعيات هذا التوتر للعالم.

في هكذا سياق، تلعب مواقف الأطراف الإقليمية دوراً هاماً في معادلة أحداث طوفان الأقصى، وما سيسفر عنه من تداعيات سواء حول مستقبل الحرب بين حماس وإسرائيل أو مدى استقرار منطقة الشرق الأوسط ككل. لهذا السبب، سيتم التركيز على الأدوار الإقليمية الرئيسية والتي تتمثل في الدور المصري والدور الإيراني.

أولا: أبعاد الدور المصري:

أكدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والممتدة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى اليوم، على محورية الدور المصري كفاعل رئيس ومؤثر لحفظ أمن الإقليم، وتثبيت مبادئ للتعامل بين الأطراف المختلفة عند اندلاع الصراعات، حيث كان الموقف المصري واضحًا وثابتًا في مجموع رسائله حول خطورة التصعيد الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة، ورفضه القاطع لتصفية القضية الفلسطينية بتهجير سكان القطاع قسريًا، بالإضافة إلى الجهود المتواصلة لفتح ممرات آمنة لدخول المساعدات الإغاثية، وإعادة قضية حل الدولتين إلى صدارة المشهد الدولي؛ واضعًا بذلك دول الإقليم جنبًا إلى جنب مع الدول الغربية أمام مسئولياتهم تجاه القضية.

مخاطر متعددة:

تواجه مصر عددًا من المخاطر التي تعود عليها بالسلب بشكل مباشر، بسبب ما تخلّفه الحرب الراهنة من آثار سلبية على أمن مصر ومصالحها الحيوية، وذلك على النحو التالي:

1. **مخاطر انتشار الصراع:** في السابع من أكتوبر 2023، بدأت الجولة الحالية من الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، وتدريجيًا كانت جماعات مسلحة من بلاد أخرى تشارك في هذه الحرب بمستويات مختلفة من العنف،

بما يجسد مخاطر انتشار الصراع المسلح إلى أنحاء الإقليم، وخروجه تمامًا عن السيطرة. وقد مرت على المنطقة أيام شديدة الخطورة عندما تبادلت إسرائيل وإيران القصف بشكل مباشر، فيما كان له أن يتطور إلى مواجهة مباشرة. الصراع بين حماس وإسرائيل يجري على الجانب الآخر من الحدود المصرية الفلسطينية، ويمكن للأمور أن تتطور بطريقة بحيث ينتشر الصراع إلى بقية المنطقة ومنها مصر. لمصر مصالحها الأمنية التي لا يمكن التفريط في الدفاع عنها، وفي الوقت نفسه فإن مصر حريصة على التركيز على مشروعها التنموي داخلياً.

2. **تهديد الملاحة وعائدات القناة:** موقع مصر الجغرافي الرابط بين البحرين الأحمر والمتوسط ووجود قناة السويس في أرض مصرية هو من أهم أرصدة مصر الاستراتيجية والاقتصادية، تكتسب عائدات قناة السويس أهمية خاصة في المرحلة الراهنة بسبب الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها مصر، والنقص الكبير في العائدات بالعملات الحرة. في ظلّ هذه الظروف تتعرض حرية الملاحة المتجهة إلى قناة السويس والداخلة إلى البحر الأحمر لتهديد شديد الخطورة، مما أجبر شركات الملاحة الدولية الكبرى على تحويل حركة السفن إلى مسارات بديلة، وحرمان مصر من جزء هام من دخلها. ترتبط تهديدات حرية الملاحة في البحر الأحمر بتداعيات الحرب الدائرة في قطاع غزة الفلسطيني بين حماس وإسرائيل، بما يؤكد الترابط بين صراعات المنطقة.

3. **مخاطر النزوح واللجوء:** أطلقت الصراعات المشتعلة في المنطقة موجات هجرة كثيفة هربًا من مناطق الصراع. مخاطر اللجوء المترتب على الحرب في قطاع غزة هي الأكثر خطورة، بسبب التداعيات الاستراتيجية والأمنية المباشرة المترتبة عليها، خاصة في ارتباطه بتفريغ فلسطين من سكانها، وخلق مسار جديد لانتشار الصراع عبر الحدود.

الأهداف المصرية:

انطوت التحركات المصرية منذ اندلاع الأزمة على جملة من الأهداف التي يمكن أن تتحدد في التأكيد على التزام مصر التاريخي تجاه القضية الفلسطينية،

واعتبارها بعدًا من أبعاد الأمن القومي المصري، وهو ما شدد عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي في حديثه للداخل والخارج. هدفٌ آخر تمثل في تقويض ممارسات سلطات الاحتلال الدافعة نحو تصفية القضية الفلسطينية، حيث تعددت دعوات قوات الاحتلال لنزوح الفلسطينيين جنوبًا نحو الحدود المصرية، وتواصل القصف الجوي لمدن غزة بما أجبر أكثر من 600 ألف فلسطيني على النزوح إلى وسط وجنوب القطاع وفقًا لأحدث بيانات الأونروا. أخيرًا، هدفت الدولة المصرية إلى تشكيل جبهة إقليمية – دولية داعمة للتهدئة، وإعادة الطرفين للتفاوض حول حل الدولتين.

الآليات والجهود المصرية:

في سبيل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، تنوعت الآليات والمسارات التي اتبعتها القيادة السياسية المصرية في تعاملها مع الموقف الراهن. وبوجه عام يمكن تقسيم تلك الآليات إلى عده محاور، كما يلي:

1. **منع تصفية القضية الفلسطينية وتوحيد الصفّ الفلسطيني:** سعت مصر إلى رفض سياسة العقاب الجماعي، ومنع التهجير القسري للفلسطينيين إلى أراضي سيناء للحيلولة دون خلق نكبة ثانية تقوم على تصفية الشعب الفلسطيني باعتباره الذخر الاستراتيجي للقضية. وعلى خلفية محاولات إسرائيل تحييد أي دور للسلطة الفلسطينية في ترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة، تسعى مصر جاهدة لخلق أفق سياسي مستقر للشعب الفلسطيني.

2. **التأكيد على سردية "الإبادة الجماعية":** كانت الدولة المصرية منذ بدء إسرائيل عملياتها في قطاع غزة حريصة على مسألة السردية من حيث التأكيد على أن ما تشهده الأراضي الفلسطينية هو جرائم إبادة جماعية تتم بحق الشعب الفلسطيني، ولم تكتف الدولة المصرية بذلك، بل تبنت إجراءات فعلية وتحركات عملية في هذا الاتجاه، ما تجسد في إعلان مصر الانضمام لدعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية والتي تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة في قطاع غزة.

3. رفض مخطط إسرائيل لتصدير الأزمة للقاهرة: كان المخطط الإسرائيلي بتهجير الفلسطينيين واضحًا منذ اليوم الأول، حيث قال كبير المتحدثين باسم جيش الاحتلال إن "معبر رفح لا يزال مفتوحًا.. وأنصح أي شخص يمكنه الخروج بالقيام بذلك"، في إشارة إلى أن الاعتداءات اللاحقة على مدن ومخيمات قطاع غزة دون مراعاة للبعد الإنساني تستهدف في الأساس تفريغ القطاع من سكانه، إلا أن الموقف الرسمي المصري كان حاسمًا وثابتًا منذ بدء ترديد مثل هذه الدعوات، حيث أكدت الخارجية المصرية على أن السيادة المصرية ليست مستباحة. علاوةً على ذلك، فقد تضمنت التصريحات الرئاسية إشارات إلى أن تفريغ غزة وتوطين الفلسطينيين في سيناء سيتبعه تفريغ الضفة الغربية وتوطين سكانها في الأردن.

4. التصور المصري لإدارة الحكم في غزة: استند هذا التصور على وجود دور واضح وأوحد للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة بعد انقضاء الحرب، كونها المؤسسة المنبثقة عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تكون هناك حكومة فلسطينية مدنية وطنية وتوافقية تتولى إدارة حكم الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، لضمان الارتباط الجغرافي للأراضي الفلسطينية تمهيدًا لحل الدولتين على أساس حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية.

5. التأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من محور فيلادلفيا ومعبر رفح: استند الموقف المصري الذي يتمسك بضرورة انسحاب إسرائيل من محور فيلادلفيا ومعبر رفح على عدم وجود أي مبررات للوجود العسكري الإسرائيلي في المحور، وأن الادعاءات بوجود أنفاق على الحدود المصرية مع غزة تعد ادعاءات كاذبة من أجل دعم البقاء غير الشرعي في المحور. إن معبر رفح الفلسطيني يعد المعبر البري الوحيد بين غزة ومصر وأن السكان ينطلقون منه إلى مصر والعالم الخارجي، خاصة أن المعبر البري الآخر وهو معبر إيريز يعد معبراً إسرائيلياً ومن غير المسموح للفلسطينيين بالعبور منه إلا بتنسيق أمني مسبق لا يتوافر للجميع.

6. كانت الدولة المصرية هي الفاعل الأهم لوقف الحرب من خلال جهودها الدبلوماسية المختلفة، ومنذ بداية الحرب كثفت مصر جهودها الدبلوماسية

لوقف الحرب في غزة وتخفيف الأزمة الإنسانية. ورغم أن هذه الجهود لم تفضِ إلى حل مباشر إلا أنها أكدت الدور المحوري الذي تلعبه مصر كوسيط رئيسي في المنطقة والتزامها بالاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. واشتملت الجهود الدبلوماسية على عدة المستوى الثنائي مع كافة الأطراف المعنية، بالإضافة لجهود الوساطة بين الأطراف المباشرة بالمشاركة مع الولايات المتحدة وقطر، ناهيك عن الجهود الجماعية في المؤتمرات والمنظمات الدولية، ناهيك عن الجهود المصرية في سبيل بناء رأي عام دولي داعم للحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني.

7. **استمرت الدولة المصرية في تحركاتها على المستوى الإنساني**، من أجل دعم الشعب الفلسطيني وتقديم الإسناد الإنساني له من خلال المساعدات الإنسانية والإغاثية بجانب دورها في تصورات إعادة إعمار قطاع غزة. فقد بذلت مصر أقصى جهودها لاستمرار دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية للأشقاء في قطاع غزة، والدليل على ذلك أن معبر رفح من الجانب المصري لم يغلق طوال أيام العدوان، والاستمرار في مطالبة الجانب الإسرائيلي بعدم منع تدفق المساعدات الإنسانية للقطاع والتوقف عن تعمد تعطيل أو تأخير دخول المساعدات بحجة تفتيشها. منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023 وحتى نوفمبر 2024، دخلت إلى قطاع غزة عبر معبر رفح شاحنات محملة بالمساعدات الإنسانية، على سبيل المثال: بين 21 أكتوبر و12 نوفمبر 2023، دخلت حوالي 1,096 شاحنة، بمعدل يومي أقل بكثير من المتوسط اليومي البالغ 500 شاحنة قبل الأزمة. وفي أكتوبر 2024، بلغ متوسط عدد الشاحنات الإنسانية التي دخلت غزة يوميًا 37 شاحنة فقط، وهو أدنى معدل منذ أكتوبر 2023. وفي نوفمبر 2024، ارتفع المتوسط اليومي إلى 71 شاحنة، لكنه لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات الضرورية.

وبالاضافة إلى اعتبار مطار العريش شمالي سيناء نقطة استقبال مركزية للمساعدات التي يتم إرسالها إلى مصر من جميع دول العالم تقريبًا، عملت مصر على فتح مسار جديد يربط مصر بقطاع غزة من خلال معبري العوجة وكرم أبو سالم لزيادة كميات القوافل النافذة إلى القطاع. ووحدت مصر أيضًا جهودها بالتعاون مع الأردن والإمارات والولايات المتحدة في تنفيذ عمليات إنزال جوي

للمساعدات على قطاع غزة، وبالتحديد في منطقة شمال غزة التي يقبع بها أكثر من 300 ألف فلسطيني يواجهون خطر المجاعة. تظهر مصر أهمية إنهاء الحرب وبدء جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة أيًا كانت التسويات والاتفاقيات التي ستتم من أجل إنهاء هذه الحرب، حرصا على توفير حياة (شبه) طبيعية للفلسطينيين سكان قطاع غزة.

- يمثل ارتفاع حدة التوتر والصراع في المنطقة تهديدًا خطيرًا لأمن مصر ومصالحها الاقتصادية. لذا، فإن على مصر تكثيف الاتصالات بالأطراف ذات الصلة، والعمل مع الشركاء الدوليين وفي المحافل الدولية، والعمل بكافة الوسائل الدبلوماسية والسياسية المتاحة من أجل احتواء الضرر الناتج عن الصراع، ونزع فتيل التوتر في المنطقة، وتشجيع الأطراف على إيجاد صيغ للتعايش السلمي، حتى لو كانت مؤقتة وغير مستقرة، فهذا في كل الأحوال أفضل من انفجار الصراعات المسلحة.

- من المفيد لمصر إقامة علاقات متوازنة مستدامة مع طرفي الصراع، وتطوير قنوات الاتصال السياسي والأمني المباشر مع الأطراف المختلفة، والدخول معها في حوارات متصلة حول الأوضاع الإقليمية وإدارتها بطريقة سلمية. لقد أثبتت العلاقات الدبلوماسية وقنوات الاتصال بين مصر وإسرائيل فاعليتها في رعاية المصالح واحتواء الخلافات، كما أكدت على أهمية الدبلوماسية المصرية في هذه المرحلة.

- الصراع الإيراني الإسرائيلي هو الصراع الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة، ففي العالم العربي فراغاً نسبياً ناتج عن تفكك بعض الدول العربية من ناحية، وعن التنافس الحاد وصعوبات التنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية من ناحية أخرى. ويمكن لمصر أن تلعب دورًا نشطًا في هذا الاتجاه، وهو ما يتوافق بشدة مع سياسة مصر العربية ذات الطابع التوافقي، والتي تركز على استعادة الدولة الوطنية في العالم العربي.

ومن الجدير بالإشارة، إن هناك تحديات لتنفيذ الرؤية المصرية لمستقبل قطاع غزة، أهمها: رفض إسرائيل أي محاولات حتى الآن لوقف إطلاق النار حتى القضاء على القوة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركة حماس، بجانب منع أي دور سياسي أو إداري لها في القطاع، وبجانب ذلك تتمسك إسرائيل بالبقاء في قطاع غزة عسكريًا وأمنيًا، الأمر الذي ترفضه دول الجوار ومنها مصر. وما يزال الانقسام الفلسطيني هو التحدي الأبرز في مسار القضية الفلسطينية في ظل عدم الاتفاق على إنهاء هذا الانقسام المستمر منذ عام 2006، وتشكيل حكومة موحدة تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. يساهم الانقسام في عدم وجود سلطة موحدة أو متفق عليها يمكن لها إدارة القطاع وتسلم المشروعات التي سيتم إعادة بنائها، فهذه المسألة ستعرقل أي مفاوضات بشأن عمليات الإعمار إن انتهت الحرب ولو جزئيًا وحصرها في نطاق محدد مثل الشمال. كما يعد التخوّف من إعادة تدمير إسرائيل للقطاع بعد إعادة الإعمار، فقد أكدت تقارير غربية موافقة العديد من الدول العربية وتحديدًا دول الخليج على إعادة إعمار قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، لكن مع ضمان عدم تدمير إسرائيل للقطاع مجددًا وتحميلهم فاتورة تصرفات إسرائيل.

توصيات هامة:

في الوقت الذي تسعى فيه مصر لاستمرار عملية البناء الداخلية، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والإداري؛ فإنها تسعى إلى تعزيز مكانتها الإقليمية في معالجة الأزمة الناجمة عن حرب غزة الراهنة بالبناء على ما قامت به حتى الآن انطلاقًا من أن "السلام" هو السمة الأساسية والاستراتيجية للسياسة المصرية، وجوهره تحقيق حل الدولتين في القضية الفلسطينية. تحقيق ذلك يمكن من خلال: استكمال جميع المشروعات القومية الحالية، وافتتاح ما تحقّق منها لكي يشعر العالم والمنطقة بما أنجزته مصر، وتوليد دخول جديدة منها. وإقناع العالم بأن مصر جادة في عملية الإصلاح الداخلي، والإقناع يكون بإجراءات عملية ظاهرة، وشخصيات ملائمة لهذه العملية. والسعي نحو وجود ائتلاف إقليمي بين دول السلام العربية مع باقي الدول الإصلاحية والساعية للاستقرار في المنطقة.

انطلاقاً مما سبق، يتضح أن إدارة الموقف المصري الرسمي تجاه الحرب في غزة جرت وفقاً لمجموعة من المحدِّدات، واتباع مسارات متدرجة لتحقيق أهدافه العاجلة والاستراتيجية ساهمت في التأسيس لدور مستقبلي أكبر في إدارة الصراع. بالإضافة إلى استمرار القيادة السياسية المصرية في التواصل مع طرفي الصراع والفاعلين الإقليميين والدوليين للوصول إلى تهدئة عاجلة، انخرطت مصر بشكل أكبر في عملية الإفراج عن المحتجزين من جنسيات غربية لدى حماس كمرحلة أولى من أجل ضمان استمرار تدفق المواد الإغاثية لسكان القطاع. ناهيك عن نشاط الدبلوماسية المصرية في المحافل الدولية للدفع نحو وقفٍ عاجل لإطلاق النار حفاظًا على الأمن الإقليمي، ومنع اتساع دائرة الصراع أو تدخل أطراف إقليمية أخرى فيه. وهو ما يشير بأن مصر تقدم نفسها باعتبارها قائد محور السلام والإصلاح والاستقرار في المنطقة باعتبار تاريخها، وبقدراتها الدبلوماسية والسياسية على الانتقال من حال الحرب إلى حالة السلام.

ثانيا: أبعاد الدور الإيراني:

تراوحت القراءات السياسية والاستراتيجية بعد اندلاع الصراع بين إسرائيل وحماس إثر هجوم الأخيرة في 7 أكتوبر 2023 بين الترجيح والنفي حول علاقة إيران بعملية "طوفان الأقصى"، غير أن طهران لم تُخْفِ دعمها المطلق لعملية حماس ضد إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فإن طهران تصرح في الوقت نفسه بضرورة وقف إطلاق النار في غزة، ملوحة بإمكانية اندلاع أزمة معقدة وخارجة عن السيطرة على المستوى الإقليمي.

دوافع متعددة:

ثمة أسباب دفعت إيران لدعم حركة حماس في هجومها على إسرائيل، من أبرزها:

1. **وقف التطبيع السعودي – الإسرائيلي:** تدرك إيران أن تحقيق مسار التطبيع الإبراهيمي بين السعودية وإسرائيل قد يخلق مستويين من التهديد الاستراتيجي لها، المستوى الأول: خلل في الميزان الاستراتيجي للشرق الأوسط. وبالفعل، أدت

الحرب الإسرائيلية على غزة إلى تجميد مباحثات التطبيع بين السعودية وإسرائيل، وذلك يعد نجاحًا للهدف الإيراني. المستوى الثاني: مزيد من الاندماج الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة على حساب إيران ووكلائها في المنطقة، مما يسمح بفقدان الردع الإيراني أو على الأقل فقد رصيد كبير من نفوذ طهران الإقليمي في المنطقة، في مقابل انتشار السلاح الإسرائيلي على طول سواحل الخليج العربي المقابل لإيران.

2. **تقليل الجدوى الأمنية لمشروعات الشرق الأوسط الجديدة:** تواجه إيران مجموعة من التحركات الجيوستراتيجية تقودها الولايات المتحدة مع إسرائيل ودول الخليج بهدف تشكيل تكتلات اقتصادية وأمنية يمكن أن تعمل على تطويق إيران في المنطقة، على غرار مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الذي تم الإعلان عنه على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي. وتتسبب عملية "طوفان الأقصى" في إيصال رسالة مؤداها أن استمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يقوض الجدوى الأمنية لأي مشروع جيوستراتيجي في المنطقة.

3. **تحقيق الردع الإقليمي:** يرجع أحد عوامل تأسيس شبكة مليشيات مسلحة في الشرق الأوسط تكون تابعة لإيران وبالتحديد الحرس الثوري إلى تطبيق سياسة "تطويق إسرائيل" في المنطقة، عبر خلق عدة جبهات تقيد السلوك العسكري الإسرائيلي مما يحقق نظرية الردع الإقليمي التي تخدم المصالح الإيرانية. تعتقد طهران أن تأييدها عملية حماس ضد إسرائيل قد يمنحها هامش مناورة حقيقيًا ضد دول المنطقة والمصالح الأمريكية في المنطقة.

4. **الترويج لفكرة "مساندة الوكيل":** تُعد حماس "وكيلا" مهمًا لإيران ومسئولة عن بنية تحتية عسكرية قوية على نحو كبير استفادت منها إيران في تحقيق تطويقها لإسرائيل من خلال ما يعرف بـ"وحدة الساحات"، كما نجحت حماس في تنويع جغرافيتها في المنطقة عبر الانتشار في الضفة الغربية، وفي جنوب لبنان، وفي جنوب سوريا عبر بعض فصائل المقاومة التابعة لكتائب القسام.

مستويات الدعم الإيراني لحماس:

يمكن القول بأن الدعم الإيراني لحماس في مواجهة إسرائيل يأخذ المستويين التاليين:

1. **"التلويح" بالرد:** على المستويات الرسمية يمكن الإشارة إلى أن إيران لم تعلن استهدافها إسرائيل أو الانخراط بشكل عسكري في دعم حماس في عمليتها "طوفان الأقصى"، وإنما الاكتفاء بالتلويح بالتهديد حال استمرت الحرب، وبالتحديد الغزو البري لغزة بالرد على الأرض ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية في المنطقة. ويمكن تفسير هذا التكتيك بسببين: الأول، أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تتهما إيران رسميًا بالتورط أو بالتخطيط في عملية "طوفان الأقصى" وأنه مجرد دعم سياسي لأحد وكلائها في المنطقة. والثاني، أنه لم يطل تهديد مباشر على الأراضي الإيرانية أو برنامجها النووي العسكري. تستفيد إيران من ذلك التكتيك بأنه يقدم رسالة ردع إلى دول المنطقة بمحورية الموقف الإيراني في التقدير الأمني للإقليم، دون التهور في جر المنطقة إلى حرب إقليمية.

2. **هجمات محدودة:** لم تكتفِ طهران بالتلويح باحتمالية الرد العسكري على أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، بل كانت هناك مؤشرات تتجه إلى أن المليشيات العراقية، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن؛ تذهب إلى شن هجمات "محدودة" على إسرائيل والولايات المتحدة في سوريا والعراق، بهدف التذكير برقعة الصراع الإقليمية المحتمل تفجرها في أية لحظة حال استمرت إسرائيل في غزوها البري الشامل لقطاع غزة. وتستفيد إيران من ذلك التكتيك بإيفاد رسالة مؤداها أنها تستطيع ضبط إيقاع الأمن الإقليمي دون التورط في اندلاع أزمة إقليمية حقيقية، مع الحفاظ على سياسة "وحدة الساحات" الإيرانية في المنطقة.

التصعيد الإيراني - الإسرائيلي:

على الرغم من أن التصعيد يمثل سمة حاكمة للتفاعلات التي تجري بين إيران وإسرائيل من عقود، فإنه منذ أبريل 2024 بدا واضحًا أن هناك مرحلة جديدة من هذا التصعيد سوف تفرض نفسها على تلك التفاعلات، ربما تكون مختلفة -إلى

حد كبير- عمّا سبقها من مراحل. فقد تجاوز الطرفان، في الفترة من 1 إلى 19 أبريل 2024، الحدود السابقة للتصعيد التي فرضت عليهما استخدام آليات وخيارات محددة تضبط مستواه، بحيث لا يتجاوز المدى الذي تسمح به حساباتهما، والتي كانت تتقاسم هدفًا رئيسيًا هو الحيلولة دون تحوله إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

في هذا السياق، شنت إسرائيل هجوماً على القنصلية الإيرانية في دمشق في أول أبريل 2024 مما أسفر عن مقتل 7 ضباط عسكريين إيرانيين رفيعي المستوى، من بينهم جنرالا، وهو ما فرض على إيران خيارًا واحدًا هو ضرورة الرد عسكريًا وبشكل مباشر أيضًا. وقد ردّت إيران بالفعل في 19 من الشهر نفسه، بهجمات استخدمت فيها صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات من دون طيار انطلقت من أراضيها في اتجاه إسرائيل، التي ردت بدورها على "الرد المضاد" بعد ذلك بستة أيام بهجوم على قاعدة عسكرية تابعة للجيش الإيراني "هشتم شكاري" في محافظة أصفهان، التي تضم منشآت عسكرية ونووية حساسة، في مقدمتها مفاعل "ناتانز" لتخصيب اليورانيوم.

وفي الأول من أكتوبر 2024، قامت إيران بتوجيه ضربات صاروخية لإسرائيل، ردًا على اغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في طهران، وزعيم حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله وعدد من القيادات العسكرية والتابعة للحرس الثوري الإيراني وقيادات كثيرة من الصف الأول لحزب الله اللبناني. فبدلًا من الاعتماد على رد فعل بعض أو كل حلفاء إيران ووكلائها في الإقليم، قررت طهران الرد المباشر والهجوم على إسرائيل مع التركيز على قواعد عسكرية مهمة، كقاعدة نيفاتيم، التي وُصفت بأنها القاعدة التي انطلقت منها الطائرات الإسرائيلية الأمريكية الصنع لمهاجمة إيران.

انطلاقاً من هذا، ثمة دلالات ومؤشرات مختلفة وراء التصعيد الإيراني - الإسرائيلي وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

1. الخروج من "المنطقة الرمادية": يُعد لجوء إيران للرد المباشر دلالة أنهت ما عرف بـ "المستوى الرمادي" في الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة تهديدات

إسرائيل والولايات المتحدة، وهو المستوى الذي يُعرف بكونه أسلوبًا يحقق لإيران بعض أهدافها، خصوصًا اكتساب مواقع للنفوذ الإقليمي، من خلال التستر وراء ما يقوم به الوكلاء ضد مصادر التهديد، مع إمكانية التهرب من تحمل المسئولية المباشرة. وعلى ضوء حجم هذا التغير سيتحدد الدور الإقليمي لإيران في المرحلة المقبلة من جهة، وسيتحدد أيضًا حجم التغير في الاستراتيجية الإيرانية للأمن القومي من جهة أخرى.

2. **ترميم الصورة:** كان الهدف الأساسي من الهجوم الإيراني على إسرائيل هو ترميم صورتها التي اهتزت بصورة بالغة بعد الهجوم الإسرائيلي على قنصليتها في دمشق، ليس فقط بسبب الاستهداف في حد ذاته، وإنما لحجم الاختراق الاستخباري الإسرائيلي، ومن ثَمّ أرادت طهران من خلال تصدرها مشهد الرد الانتقامي على إسرائيل أن تعيد الثقة في النظام وقدرته على الرد داخل إسرائيل، سواء أكانت ثقة الشعب الإيراني التي كان من المؤكد أنها ستهتز بصورة بالغة إذا لم ترد إيران على هذا الاعتداء، أو ثقة وكلائها التي من المحتم فقدانها إذا رأوا أن طهران استُهدفت أراضيها الاعتبارية في دمشق وقتل قادتها ولم ترد، فيجب أن تثبت لها أنها تحافظ عليهم.

3. **تجنب الانزلاق إلى حرب غير محسوبة:** أظهر الهجوم الإيراني بكل تفاصيله رغبة واضحة في ميلاً إلى احتواء آثار الهجوم واعتباره نهاية جولة عسكرية، ومن ثم الحفاظ على مكونات القوة الإيرانية النووية والنفطية، التي لم يتعرض لها الهجوم الإسرائيلي. أي عدم التصعيد بشكل قد يؤدي إلى انجرار الأمور إلى مواجهة عسكرية مباشرة، وعدم تجاوز الهجوم هدفه الأساسي المتمثل في حفظ ماء الوجه والرد على استهداف القنصلية بدمشق فحسب. حيث تدرك النخبة الإيرانية بشقيها المتشددين والمعتدلين ذوي النزعة الإصلاحية أن نشوء حالة اضطراب داخلي في ظل عمليات عسكرية متصاعدة وبلا سقف زمني، سواء التي تشارك فيها إيران أو تقتصر على المواجهات بين وكلائها وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي، قد تدفع قوى معارضة في الداخل أو الخارج للتحرك من أجل تغيير النظام كما يتم الترويج له من جهات أمريكية وإسرائيلية.

4. نجاح الضغوط الأمريكية على الطرفين: وضعت الولايات المتحدة قيودًا على حجم وأهداف الهجوم الإسرائيلي على إيران، حيث رفضت تمامًا الهجوم على المنشآت النووية والمصافي النفطية الإيرانية، مقابل تقديم حوافز عسكرية مختلفة، وتعزيز قدرات إسرائيل في الدفاع الصاروخي، وفي ضوء المؤشرات الأولية لهجوم السادس والعشرين من أكتوبر 2024، وما أعلنته إسرائيل رسميًا، فقد تركز الهجوم على منظومات الدفاع الجوي ومصانع أسلحة للحرس الثوري ومنشآت تطوير الطائرات المسيرة ومنصات إطلاق الصواريخ الباليستية. كما تأكد أن تل أبيب أبلغت إيران بالهجوم، نظير أن تتقبله إيران، وتعتبره نهاية لمرحلة المواجهة المباشرة. بعبارة أخرى، نجحت الضغوط الأمريكية التي مورست على الطرفين في إنهاء وضعية المواجهة المباشرة، ومن ثم ضبط حركة الاندفاع نحو تصعيد أكبر وحرب إقليمية موسعة.

وكلاء إيران:

تسعى إيران عبر استراتيجية امتلاك وكلاء في المنطقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما: التحول إلى رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها، عبر المشروع الإقليمي الذي عملت على تأسيسه منذ عام 1979 ويقوم على التدخل في تلك الملفات عبر الأذرع أو الوكلاء. وثانيهما: انخراط هؤلاء الوكلاء في الدفاع عن إيران ومساهماتهم في منع تعرض إيران لهجوم عسكري واسع النطاق، أو تقليص احتمالات نشوب حرب مباشرة تكون هي طرفًا مباشرًا فيها عبر رفع هذه الحرب.

تقييم دور "حزب الله" في حرب غزة:

في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة، دار جدل حاد حول عدم تدخل "حزب الله" في الصراع والأسباب الكامنة وراء هذا القرار الاستراتيجي دون التقليل من أهمية مساهماته غير العسكرية في الصراع الدائر، ولا سيما محاولته إعادة صياغة الحرب بما يتماشى مع أجندة السياسة الخارجية الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط. في الواقع، وعلى الرغم من عدم التدخل العسكري المباشر، إلا أن "حزب

الله" لعب دورًا مهمًا خلال حرب غزة، تظهر ملامحه في عدة أمور، أهمها: التواصل المستمر مع حماس في جميع مراحل الصراع، وهو ما ظهر في تزامن واتساق البيانات الصادرة عنهما.

كذلك فإن بعض التكتيكات التي استخدمتها حماس خلال حرب غزة قد تعلمتها من "حزب الله"، وهذا ما أكده "محمد رعد" (النائب عن "حزب الله")، ووفقًا لصحيفة "حميات" الإيرانية، قام "حزب الله" أيضًا بتدريب حماس على التكتيكات العسكرية المستخدمة لمهاجمة دبابات ميركافا (الدبابة القتالية الرئيسية التي يستخدمها جيش الدفاع الإسرائيلي). ومع ذلك، وبصرف النظر عن الدعم اللوجستي الموجود مسبقًا والتواصل المستمر بين الجانبين، فإن مساهمة "حزب الله" الملموسة في الحرب في غزة كانت على مستوى الدعاية والعمليات النفسية؛ حيث لعب "حزب الله" دورًا مهمًا في تعبئة المجتمع العربي. وعلى

وعلى صعيد آخر، أدار "حزب الله" حملة إعلامية جيدة التخطيط للتأكيد على ضعف نموذج الردع الإسرائيلي. فقد هدف "حزب الله" إلى إعادة صياغة فهم الجمهور العربي للحرب بطريقتين على الأقل؛ أولهما: التأكيد على ضعف إسرائيل في مواجهة حماس و"المقاومة"، وثانيهما: اقتراح قراءة بديلة للحرب نفسها مفادها أن من يعتقد أن هذه الحرب تشن على حركة حماس أو على حكومة حماس مخطئ؛ فالحرب تشن على الشعب الفلسطيني، والهدف هو زيادة الشعور بالتضامن والوحدة في العالم العربي.

كما استطاع حزب الله من خلال المواجهات المستمرة منذ بضعة أشهر تحقيق استهداف مباشر لمنصة القبة الحديدية في ثكنة راموت نفتالي، في يونيو 2024، أي أن جانبًا من صواريخه سوف يتمكن من تجاوز نظم الدفاع الجوي الإسرائيلية، وهو ما يرتب تهديدات كبيرة لإسرائيل، خاصة وأن طائرة حزب الله المسيرة استطاعت تصوير مواقع إسرائيلية حساسة، مثل مصانع رافائيل في الشمال وميناء حيفا وغيرها من المواقع الاستراتيجية الإسرائيلية دون أن تتمكن الأخيرة من إسقاطها. أتت هذه التطورات في إطار حرص حزب الله على إرسال رسائل لتل أبيب مفادها أن الحزب يمتلك أسلحة لم تكن إسرائيل تدرك أنه يمتلكها، بل وأن

هنـاك قـدرات أخـرى يمتلكهـا الحـزب قـد لا تتمكـن إسـرائيل مـن اكتشـافها إلا بعـد انـدلاع حـرب شـاملة بين الجانبين، وذلـك لتحقيـق عنصـر المفاجـأة، وهـو مـا يـعني أن حربًا مثـل هـذه لـن تكـون سـهلة علـى إسـرائيل. وهـو مـا دفـع إسـرائيل لشـن هجماتهـا السـيبرانية علـى عناصـر حـزب الله (عمليـة البيجـر)، ودفعهـا لسياسـة الاغتيـالات ضـد قيـادات الحـزب، وعلـى رأسـهم أمينـه العـام السـيد حسـن نصـر الله.

تقييم دور جماعة الحوثي في حرب غزة:

منـذ إعلان جماعـة الحـوثي "أنصـار الله" في اليمـن عـن اسـتهداف السـفن المـارة في البحـر الأحمـر، تضامنًـا مـع قطـاع غـزة وكآليـة ضغـط علـى إسـرائيل وحلفائهـا الغربيين، ولا سـيما الولايـات المتحـدة، مـن أجل وقـف إطلاق النـار في غزة؛ تم تسـجيل تراجـع شـديد في حركـة الملاحـة بالبحـر الأحمـر، وحركـة التجـارة الدوليـة، وذلـك علـى الرغـم ممـا بُـذل مـن جهـود غربيـة متفرقـة لاسـتعادة الأمـن والاسـتقرار بالمنطقـة، بمـا يكشـف عـن إخفـاق سياسـة الـردع الغـربي في وضـع حـدٍّ للتصعيـد الحـوثي.

تتعـدد الأسـباب التي تقـف وراء إخفـاق اسـتراتيجيـة الـردع الغـربي للحوثـيين في البحـر الأحمـر، ومـن أبرزهـا:

1. مرونـة قـدرة الحوثـيين علـى تطويـر وتكييـف تكتيكاتهـم وتوظيـف أدواتهـم العسـكرية، وفقًـا للمعطيـات الميدانيـة في منطقـة البحـر الأحمـر، فقـد بـدأت الجماعـة بتوظيـف طائـرات غيرمأهولـة لأغـراض الاسـتخبارات والمراقبـة والاسـتطلاع، ثـم اسـتخدمت صواريـخ كـروز باليسـتية مضـادة للسـفن للمـرة الأولى يصـل مداهـا إلى حـوالي 483 كـم تقريبًـا، كصـاروخي "عاصـف" و"المنـدب 2" اللذيـن يُعـدان مـن أقـوى الأسـلحة في ترسـانة الحوثـيين، إضافـة إلى اسـتخدام الجماعـة للـزوارق غير المأهولـة، وهـي جهـود مدعومـة بمعلومـات اسـتخباراتية مـن سـفن المراقبـة الإيرانيـة والـرادارات السـاحلية.

2. وجـد المجتمـع الـدولي، سـواء كـدول أو تكـتلات إقليميـة، أن الحاجـة ماسـة لوقـف التصعيـد في البحـر الأحمـر، لكـن اختلـف حـول الأهـداف الاسـتراتيجية وكيفيـة اسـتعادة عنصـر الـردع الاسـتراتيجي في البحـر الأحمـر، ممـا كشـف عـن غيـاب رؤيـة

واستراتيجية ردع غربية، وكذلك إقليمية توافقية على كيفية مواجهة هجمات الحوثي. فقد أعلنت الولايات المتحدة، في ديسمبر 2023، عن تشكيل قوات "حارس الازدهار"؛ إلا أنها لم تتلقَّ دعمًا إقليميًا أو دوليًا، باستثناء المملكة المتحدة والبحرين، لأسباب متعددة منها تحفّظ بعض الدول على الانخراط في تحالف تقوده واشنطن (الداعم الرئيسي لتل أبيب)، ولكون الانضمام له لا يتسق مع مواقفها أو لتخوفها من وقوع مصالحهم في مرمى ضربات الحوثي. وبالفعل، بدأت واشنطن وحليفتها لندن في فبراير 2024 أولى ضرباتهما لمواقع تمركز الحوثي.

في أعقاب ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "أسبيدس"، في 19 فبراير 2024، كعملية منفصلة من أجل تنفيذ مهام دفاعية لحماية حركة التجارة الدولية، وهو ما يعني تحرك قوات أسبيدس بعيدًا عن مهام قوات "حارس الازدهار"، وبالتالي ضعف مستوى التنسيق العملياتي بين الجانبين، مما ساهم بشكل كبير في تقويض جهود ردع الحوثي، والكشف عن تنافس المبادرات وأي منها هو الأكثر فاعلية في استعادة الردع الاستراتيجي. وعلى مسار موازٍ، نشرت الصين في فبراير 2024، أسطولًا بحريًا في خليج عدن لحماية سفنها، مع تأكيد بكين عدم مشاركة قواتها في أي عمل عسكري مباشر في المنطقة، كما زادت البحرية الهندية من دورياتها في البحر الأحمر ونشرت 5 مدمرات صواريخ موجهة وطائرة دورية بحرية، وحبّذت هي الأُخرى إعلاء سياسة "عدم الانحياز" رغم تأييد رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" للحرب الإسرائيلية على غزة، وذلك لسببين محتملين، أولهما: أن الهند نجحت في الجمع بين الأقطاب المتناقضة، فمومباي أحد شركاء واشنطن، كما أنها تُحافظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع إيران. وثانيهما: رغبة الهند في الاحتفاظ بحرية عملياتها التي قد تتقلص إذا انضمت إلى عملية "حارس الازدهار".

3. على الرغم مما اتخذته واشنطن من سياسات محدودة لتقويض قدرات جماعة الحوثي، مثل تصنيفها كجماعة إرهابية في يناير 2024، وفرضها عقوبات مالية إضافية في يونيو 2024 على عدد من الأفراد والكيانات الداعمة للحوثي؛ إلا أن الاستراتيجية العامة لواشنطن لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الأداة العسكرية، بما يُعقد أية جهود أمريكية رامية نحو تهدئة التوتر مع إيران. ومن ثم يدفع

البعض نحو الدعوة لانتهاج مسار دبلوماسي عبر خلق قناة تواصل مع جماعة الحوثي للوقوف على مطالبهم التي قد تتجاوز في مضمونها وقف إطلاق النار في غزة كأبرز المطالب، لتشمل رفع العقوبات عن طهران، والتوصل لتسوية سياسية يمنية تأتي وفقًا لأجندة الحوثي.

تأثيرات حربي غزة ولبنان على وكلاء إيران:

فرضت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومن بعده لبنان، معطيات جديدة سوف تسهم في تحديد الدور الذي ستمارسه هذه المليشيات في خدمة المشروع الإقليمي الإيراني أولًا، والتأثير في شكل المنطقة ثانيًا، وهو ما يمكن تناوله في النقاط التالية:

إحداث "شرخ" في العلاقات بين إيران والوكلاء:

كان من ضمن النتائج التي فرضتها عملية "طوفان الأقصى" ثم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان أن تسببت في حدوث "شرخ" في العلاقات بين إيران والوكلاء. فمنذ بداية الحرب، كان لافتًا أن إيران حرصت على النأي بنفسها عن التورط فيها عبر تأكيد أن عملية "طوفان الأقصى" كانت فلسطينية بحتة لم يكن لإيران أي دور فيها. وعندما تمكنت إسرائيل من اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في العاصمة الإيرانية طهران، في 31 يوليو 2024، ترددت إيران نحو شهرين قبل أن تُقدِم على تنفيذ تهديدها بالانتقام لاغتيال هنية على أراضيها، عبر شن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، في أول أكتوبر 2024. وحتى عندما قامت بشن تلك الهجمات، لم يكن السبب الوحيد الذي دفعها إلى ذلك هو الانتقام لاغتيال هنية، وإنما تعددت الدوافع في هذا السياق، منها اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، برفقة نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري عباس نيلفروشان، في 27 سبتمبر 2024.

وربما لا يمكن استبعاد أن إيران كان من الممكن أن تتغاضى عن تلك الهجمات الصاروخية، حتى مع تعدد دوافعها، لولا أنها أدركت أن ترددها وارتباكها في التعامل مع هذه الضربات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ضدها وضد وكلائها وجّه

رسائل إلى تل أبيب دفعها إلى الإمعان في تبني الاستراتيجية نفسها، عبر السعي للقضاء على القدرات العسكرية للوكلاء قبل التحول إلى مواجهة إيران نفسها.

هنا، كان العنوان الأبرز لهذه المقاربة الإيرانية هو ضرورة العمل على وقف الحرب التي تشنها إسرائيل في جنوب لبنان والضاحية وبيروت قبل أن تصل إلى طهران وأصفهان وخراسان، حسب التعبير الشهير لخامنئي السابق الإشارة إليه، عبر شن ضربات عسكرية بواسطة صواريخ "فرط صوتية" وصل بعضها (في غضون 11 دقيقة) إلى أهدافها داخل إسرائيل، وتكليف الوكلاء الآخرين بشن هجمات متتالية ضد الأخيرة أيضًا، فضلًا عن التهديد حاليًا برفع كُلفة أي هجوم عسكري إسرائيلي مُضاد، عبر التلويح باستهداف منشآت النفط في بعض دول المنطقة.

إضعاف القدرات العسكرية للوكلاء:

تعمل إسرائيل حاليًا على إضعاف قوة وكلاء إيران في المنطقة، عبر تدمير القسم الأكبر من قدراتهم العسكرية، سواء فيما يتعلق بحماس في قطاع غزة أو حزب الله في لبنان. وربما تحاول إسرائيل تبني الاستراتيجية نفسها في إدارة التصعيد مع جماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن، التي انخرطت بدورها في الحرب الحالية، عبر التأثير في حركة الملاحة والتجارة في البحر الأحمر، أو شن هجمات بواسطة الطائرات من دون طيار والصواريخ الباليستية ضد إسرائيل.

إيران من جانبها تتعامل باستمرار مع هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي من منطلق أن الوكلاء لديهم من القدرات العسكرية ما يستطيعون أن يواجهوا به الآلة العسكرية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بحزب الله، الذي لا يزال بالفعل لديه القدرة على شن هجمات نوعية داخل إسرائيل بل واختراق منظومة الدفاع الإسرائيلية، على غرار ما حدث في الهجوم الذي استهدف منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قيسارية، واستخدمت فيه طائرة من دون طيار في 19 أكتوبر 2024.

لكن رغم ذلك، فإن هذه المقاربة الإيرانية القائمة على عدم التدخل بشكل مباشر في التصعيد العسكري بين إسرائيل والوكلاء استنادًا إلى قدراتهم العسكرية، أصبحت بدورها محل اختبار، بسبب إصرار إسرائيل على المضيّ قدمًا في تصعيدها العسكري ضدهم، بالتوازي مع استمرار الدعم العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكتفِ بفتح مخازنها العسكرية أمام تل أبيب، وإنما بدأت في رفع مستوى ضرباتها العسكرية أيضًا ضد الوكلاء، على غرار الضربة التي شنتها ضد 5 مواقع أسلحة تابعة لجماعة "أنصار الله" الحوثية واستخدمت فيها قاذفات استراتيجية من طراز "B 2 Spirit" في 17 أكتوبر 2024.

الاختراق الأمني الواسع:

تعرضت بعض المليشيات الموالية لإيران في المنطقة، على غرار حزب الله اللبناني، لاختراقات واسعة كان لها دور في "إنهاك" قدراته العسكرية خلال الفترة الماضية، خاصة منذ تنفيذ ما يسمى بـ"تفجيرات البيجر والووكي توكي" في 17 و18 سبتمبر 2024 والتي استهدفت نحو 3000 من كوادر وعناصر الحزب، والتي مهدت لاغتيال نصر الله بعد ذلك بعشرة أيام. هنا، كان لافتًا تعدد التفسيرات الخاصة باتساع نطاق هذا الاختراق، كلها لم تكن بعيدة عن إيران ونفوذها لدى الوكلاء. إذ أشارت تحليلات عديدة إلى أن حزب الله دفع ثمنًا باهظًا لانخراطه في الصراع السوري بتكليف من إيران على مدى ما يقرب من عقد، وهي فترة كانت كفيلة بانكشاف اتصالاته وتكتيكاته العسكرية وإنهاك قدراته في بيئة رخوة أمنيًا بسبب تداعيات الصراع العسكري الذي تزاحمت فيه أطراف محلية وقوى إقليمية ودولية عديدة.

لكن ثمة تحليلات أخرى لا تستبعد أن تكون إيران نفسها هي مصدر الاختراق، خاصة أنها تعرضت لعمليات من هذا النوع على مدى فترة طويلة ولم تستطع أجهزتها الأمنية احتواءها. فقبل اغتيال إسماعيل هنية في أحد المقرات التابعة للحرس الثوري في طهران، في 31 يوليو 2024، استولت إسرائيل على الأرشيف النووي الإيراني في 31 يناير 2018، وتمكنت من اغتيال عدد من العلماء النوويين مثل محسن فخري زاده الذي قُتل في 27 نوفمبر 2020. وقد كان لافتًا في

هـذا السـياق، أن نصـر الله قُتـل برفقـة نائـب قائـد فيلـق القـدس عبـاس نيلفروشـان، علـى نحـو لا يمكـن معـه اسـتبعاد أن تكـون تـل أبيـب قـد وصلـت إلى الأول عـن طريـق رصـد تحـركات الثـاني.

تزايد احتمالات الانخراط في حرب مباشرة:

عملـت إيـران، كمـا سـبقت الإشـارة، علـى تجنـب الانخـراط في حـرب مباشـرة مـع أي طـرف، واسـتخدمت الجماعـات الموالـيـة لهـا لإضعـاف هـذا الاحتمـال باسـتمرار. لكـن هـذه المقاربـة باتـت بدورهـا أمـام اختبـار. إذ لـم يعـد هـذا الاحتمـال مسـتبعدًا خلال المرحلـة القادمـة في ظـل المتـغيرات الجديـدة التي فرضتهـا الحـرب التي تشـنها إسـرائيل في قطـاع غـزة ولبنـان. إذ إن مُحفِّـزات التصعيـد العسـكري بين إيـران وإسـرائيل أصبحـت قائمـة بقـوة، لدرجـة قـد تتجـاوز مسـتوى الهجمـات العسـكرية المتبادلـة بين الطـرفين، وهـو مـا ليـس يعـود فقـط إلى أن إسـرائيل تـرى أن هنـاك فرصة مواتيـة لإضعـاف إيـران نفسـها، وإنمـا أيضًـا لأن الخلافـات العالقـة بين الطـرفين ليسـت ثانويـة، ولا تنحصـر في الدعـم الـذي تقدمـه إيـران للـوكلاء والحلفـاء المحليين، وإنمـا تمتـد إلى برنامجهـا النـووي الـذي وصـل إلى مرحلـة خـطيرة، وبرنامجهـا الصـاروخي الـذي تسـتخدمه في إدارة تصعيدهـا العسـكري مـع إسـرائيل.

انطلاقًـا مـن ذلـك، يمكـن القـول إن أحـد الأسـئلة الرئيسـية العالقـة داخـل إيـران حاليًـا يتعلـق بمـاذا يجـب علـى إيـران أن تفعـل إزاء هـذه المعطيـات الجديـدة التي فرضتهـا الحـرب في قطـاع غـزة ولبنـان. وقـد بـدأت مبـادرات تظهـر بالفعـل في إيـران للإجابـة عـن هـذا السـؤال، منهـا العمـل علـى إنقـاذ الـوكلاء عبردعـم فـرص الوصـول إلى تسـوية سياسـية، وهـو مـا عكسـته تصريحـات رئيـس مجلـس الشـورى الإسـلامي محمـد باقـر قاليبـاف لصحيفـة "لوفيجـارو" الفرنسـية، في 18 أكتوبـر 2024، والتي أشـار فيهـا إلى أن إيـران مسـتعدة للتفـاوض مـع فرنسـا بشـأن تطبيـق قـرار مجلـس الأمـن الـدولي رقـم 1701.

لكـن مثـل الأفكار، لا يمكـن التعويـل علـى إمكانيـة أن تفـرض نتـائج مباشـرة وسـريعة علـى الأرض. ومـن هنـا، فـإن إيـران ربمـا تـرى الآن أن البديـل المتـاح أمامهـا

للتعامل مع تداعيات الحرب التي أنتجت تأثيرات في مشروعها الإقليمي يتمثل في العمل على الحيلولة دون القضاء على القدرات العسكرية للوكلاء بشكل كامل، عبر محاولة تجربة مسارات بديلة لتقديم مزيد من الدعم العسكري، إلى جانب توسيع مساحة الحركة أمام جماعات مسلحة حليفة أخرى، على غرار جماعات الحشد الشعبي التي قد تكون أحد البدائل المحتملة لملء الفراغ الناتج عن سحب كوادر وعناصر حزب الله من سوريا للمشاركة في الحرب داخل لبنان.

وعلى الرغم من تراكم مؤشرات كثيرة بشأن حدوث توترات إقليمية في سوريا والعراق ولبنان واليمن، إلا أنها لا ترقى بعد إلى صراع إقليمي يمكن أن يهدد بتفجير حرب إقليمية مباشرة. كذلك، يمكن تحديد الموقف العسكري للولايات المتحدة كمؤشر حاكم يمكن القياس به لتحديد مسارات التدخل الإيراني العسكري، أي يتقيد الانخراط الإيراني بحجم الانخراط الأمريكي العسكري في المنطقة.

ختاما،،

مع تعدد القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، تظهر مصر وإيران باعتبارهما الأكثر تأثراً بالحرب، كما سبق، فإن هناك قوى أخرى لها مواقف واضحة، وتأتي في المقدمة "تركيا"، التي اعتادت توظيف الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية، واللعب على كافة أطرافها للخروج بأكبر قدر من المكاسب، وبناءً عليه لم نشهد أي تغيرات جوهرية في دور وموقف تركيا من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والممتدة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى اليوم.

فقد استمرت تركيا في الحفاظ على مستوى من التوازن الدقيق بين دعم القضية الفلسطينية والاستجابة لضغوط القاعدة الجماهيرية، ومنع انزلاق العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى مرحلة خطيرة تهدد المصالح الاقتصادية التركية وتضر بشكل بالغ بعلاقاتها بالأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالصراع، مراعيةً بذلك الحقائق الجيوسياسية المتصلة بالصراع. كذلك، اهتمت أنقرة بأن تكون لاعبًا رئيسًا في تسويات ما بعد الحرب وعملية إعادة الإعمار، بجانب دورها في ملف الأسرى والمعتقلين، وملف إدخال المساعدات الإنسانية.

إن الرؤيـة المشتركـة لتركيـا مـع مصـر بشـأن رفـض الاحـتلال الإسـرائيلي لقطـاع غـزة وضـرورة تحقيـق المصالحـة الفلسطينية–الفلسـطينية تمهيـدًا لإعـادة إطلاق عمليـة الـسلام في الشـرق الأوسـط يُمكـن أن تُـشكل عامـل إسـناد قويًـا للتحـركات المصريـة في الملـف الفلسـطيني داخـل دوائـر صنـع السياسـة الغربيـة؛ انطلاقًـا مـن عضويـة أنقـرة في حلـف شـمال الأطـلسي وامتلاكهـا علاقـات استراتيجيـة مـع الولايـات المتحـدة (الضامـن الـدولي الـرئيسي لعمليـة الـسلام في الشـرق الأوسـط).

المحور الثامن

المشاركون:

د. خالد عكاشة

د. مها علام

د. غادة عبد العزيز

مي صلاح

نوران عوضين

أحمد السيد

محمد منصور

آية عبد العزيز

منى لطفي

القوى الدولية وحرب غزة:
إعادة لرسم المسارات في الشرق الأوسط

تحرير: هدير أبو زيد *

أكدت عملية "طوفان الأقصى" وما أسفرت عنها من ارتدادات وتداعيات مختلفة، بأنها لا تنفك عن التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية للسياق الإقليمي والدولي، وما يرتبط به من احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة مقابل قوى المراجعة ممثلة في الصين وروسيا)، والتي على الرغم من توافقهم على احتواء التصعيد وعدم تحوله إلى حرب شاملة، شهدت سياساتهم وتحركاتهم اختلافًا في التفاعل مع تطورات المواجهة بين الجانبين، استنادًا إلى محددات تحكم توجهاتهم نحو المنطقة.

*مدرس مساعد علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ففي حين التزمت الولايات المتحدة بالدعم الكامل لحليفتها إسرائيل ولحق بها تأييد أوروبي في حق إسرائيل بشن الحرب المفتوحة تحت مبدأ الدفاع عن النفس، عبّرت سياسات الصين وروسيا عن نهج مغاير.

أدوار المعسكر الغربي:

بعد مرور أكثر من عام على عملية طوفان الأقصى يمكن القول إن الموقفين الأمريكي والأوروبي، طرأت عليهما تغيرات كثيرة وصلت في بعضها إلى مدى غير متوقع، في الوقت الذي تجمد فيه الموقف الصيني والروسي داخل مربع ضيق للغاية.

أولًا: الولايات المتحدة.. فوز "دونالد ترامب":

مع تولي الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، مهام منصبه في يناير 2025، ظهرت التساؤلات حول التموضع المتوقع لإدارته حيال الملفات الداخلية والدولية الأساسية، خاصة ملف الشرق الأوسط، الذي يحظى في الفترة الراهنة بأهمية خاصة؛ نظرًا للتفاعلات المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودخول العمليات العسكرية إلى جنوب لبنان، وكذا امتداد التأثيرات الميدانية إلى نطاقات أبعد في الشرق الأوسط، مثل منطقة البحر الأحمر، وتحول الأزمة في الشرق الأوسط إلى حالة من "التراشق المحسوب" بين طهران وتل أبيب، قد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه.

1. ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل:

كي ننظر بشكل فاحص إلى السيناريوهات المحتملة لتعامل إدارة ترامب الجديدة مع ملفات الشرق الأوسط، يبدو من الضرورة بمكان وضع عدد من الثوابت في الاعتبار، منها ما يرتبط بشكل عام بالعلاقات بين واشنطن وتل أبيب وحقيقة أنهما عمليًا في حالة تحالف استراتيجي بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية الموجودة في البيت الأبيض، وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

- أمن إسرائيل: يُعتبر التوجه الأمريكي لحماية إسرائيل ودعم أمنها في المنطقة هدفًا محوريًا لواشنطن على اختلاف الإدارات المتعاقبة، بل تنظر إليه واشنطن باعتباره التزامًا راسخًا يقوم على ضرورة الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي وتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد. وفي ضوء ذلك، تؤكد واشنطن أن التزامها بأمن إسرائيل يشمل معالجة سلوك إيران المزعزع للاستقرار بالمنطقة وعدم السماح لها بامتلاك سلاح نووي. وهي الرسائل التي أعادت واشنطن التأكيد عليها على خلفية الهجمات الإيرانية ضد إسرائيل، وهو ما يتصل بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، في 24 أبريل 2024، على حزمة مساعدات أمنية لدعم دفاع إسرائيل ضد إيران ووكلائها بقيمة 26.4 مليار دولار، وبالتحديد أنظمة الدفاع الصاروخية، والقبة الحديدية، ومقلاع داود.

- دعم آلة الحرب الإسرائيلية: بالرغم من الخطاب الأمريكي بشأن دعم السلام العالمي وحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما انعكس في الإدانة الكاملة لما قامت به روسيا بحق أوكرانيا، فإنها دعمت آلة الحرب الإسرائيلية وقدمت إليها الكثير من المساعدات والأسلحة. وعلى الرغم من إسهام بعض الضغوط في توقف بعض شحنات الأسلحة، فإن واشنطن أكدت أنها لن تتخلى عن دعم إسرائيل، حتى مع اتساع نطاق الضحايا من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. فقد كشفت صحيفة "واشنطن بوست" في مارس 2024، نقلًا عن مسئولين أمريكيين، عن قيام الإدارة الأمريكية بما يتجاوز مائة صفقة عسكرية مع إسرائيل منذ السابع من أكتوبر. كما أشارت صحيفة "وول ستريت جورنال" في مايو 2024، إلى وجود صفقة عسكرية جديدة لإسرائيل تتجاوز قيمتها مليار دولار.

- غل يد المؤسسية الدولية: لم يتوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل عند حدود تزويدها بالسلاح، وإنما تجاوز ذلك لغل يد مؤسسات المجتمع

الدولي عن القيام بدورها لضمان السلام العالمي. فقد عمدت واشنطن إلى استخدام "الفيتو" في مجلس الأمن أكثر من مرة لدعم استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة وعرقلة التوصل لوقف إطلاق النار، إلى أن تم الدفع بقرار وقف إطلاق النار الأخير بمجلس الأمن في ضوء استمرار العدوان لقرابة الثمانية أشهر بلا هوادة. بل ووصل الأمر بواشنطن إلى إدانة المحكمة الجنائية الدولية والحديث حول فرض عقوبات عليها، هذه الإدانة التي لم تتوقف فقط عند الإدارة الأمريكية، وإنما وصلت إلى الكونجرس أيضًا، فقد قال رئيس مجلس النواب، "مايك جونسون": إن مذكرات الاعتقال المزعومة بحق المسئولين الإسرائيليين "مشينة وغير قانونية".

- التباطؤ في إدخال المساعدات: حملت حالة التصعيد المتنامية في غزة مؤشرات على مشاركة واشنطن في حملة الإبادة الجماعية التي تقودها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني من خلال التباطؤ في إرسال وإدخال المساعدات. فعلى الرغم من حث الإدارة الأمريكية لإسرائيل على ضرورة إدخال المساعدات، فإنها لم تبذل الجهد المطلوب لمواجهة الوضع الإنساني الخطير الذي يعانيه أهالي قطاع غزة. ناهيك عن استهداف المتظاهرين الإسرائيليين لقوافل المساعدات التي كانت قادمة من الأردن لغزة، دون رد أمريكي مناسب على ذلك. علاوة على ذلك، تطل الإشكاليات المرتبطة بالرصيف العائم لتبلور الخلل الواضح في التعامل الأمريكي مع هذا الأمر؛ إذ لم تتوقف المسألة عند حدود تعطل عمل الجسر العائم نتيجة للأحوال الجوية بين الحين والآخر، وإنما وصلت لانتهاك القانون الدولي الإنساني في ضوء تأكيد مسئولين أمميين بقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام شاحنات المساعدات القادمة عن طريق الرصيف البحري والتنكر بزي عمال إغاثة للقيام بعملية تحرير الرهائن التي تمت في الثامن من يونيو 2024.

2. سيناريوهات محتملة:

سترتكز تحركات ترامب حيال القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من تطورات في الشرق الأوسط، على عدة اتجاهات رئيسية:

- الحرب على غزة: يبدو من الصعب فصل الموقف المستقبلي لإدارة ترامب تجاه حرب غزة عن سياسته التي اتبعها خلال حكمه التي ظهرت أكثر دعمًا لإسرائيل وأقل تعاطفًا مع القضية الفلسطينية؛ فقد اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأوقف المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، ناهيك عن تجنب اعتبار المستوطنات الإسرائيلية انتهاكًا للقانون الدولي. من ثَمّ، من المتوقع أن سيناريو فوز ترامب سيتوافق بشكل إيجابي مع اليمين الإسرائيلي المتطرف. وعلى الرغم من الانتقادات العلنية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فإن ترامب سيتجنب إدانة إسرائيل، بل وسيعرقل أي تحرك دولي من شأنه النيل من إسرائيل وصورتها. ومن المتوقع أيضًا أن تتجنب إدارته تحمل أي تكاليف ترتبط بإعادة بناء وإعمار غزة.

كذلك، لا يمكن في الوقت نفسه تجاهل حقيقة أن ترامب قد قدم لإسرائيل خلال ولايته الأولى مستوى مرتفعًا للغاية من الالتزام بأمنها ومصالحها، فعندما غادر منصبه في يناير 2021 كانت إدارته قد عقدت وساطة هي الأنجح والأكثر شمولًا منذ اتفاقيات أوسلو في التسعينيات، والتي تضمنت تطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وهو ما تُوج بحفل توقيع في البيت الأبيض في الخامس عشر من سبتمبر 2020، فيما بدا أنه تدشين لنموذج جديد من العلاقات الإقليمية برعاية أمريكية بحتة.

- ملف المحتجزين: يعد هذا الملف من الملفات الأساسية بالنسبة لإدارة ترامب والذي في حالة إيجاد صيغة حل له سيمثل إنجازًا يحسب لإدارته والحزب الجمهوري من خلفها. وبالتالي يتوقع أن تعلن إدارة ترامب في

وقت قريب طرحًا بهذا الخصوص، ربما يتضمن مسارًا منفصلًا يتعلق بالمحتجزين الحاملين للجنسية الأمريكية.

- الإضرار بحل الدولتين: بالنظر إلى ميراث ترامب خلال ولايته الماضية، فإن القضية الفلسطينية ستشهد ضغوطًا جمة قد تضر بمستقبل الدولة الفلسطينية ذاتها. وبشكل عام، سيكون "ترامب" أكثر ميلًا للسردية الإسرائيلية وأكثر دعمًا لتنفيذ المطالب الإسرائيلية، ووضع رؤية إسرائيل بشأن اليوم التالي موضع التنفيذ، وقد يصل الأمر إلى الضغط من أجل تنفيذ المطلب الإسرائيلي بتفريغ قطاع غزة من سكانه وإتمام عملية التهجير طواعية، وربما قسرًا، وهو ما قد ينعكس في طرح نسخة جديدة من "صفقة القرن" تحمل ترتيبات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية.

- وقف العمليات العسكرية في قطاع غزة ولبنان: في نقطة تمنح لإسرائيل اليد العليا في أي تفاوض، وتوفر لها حماية في المدى المنظور، وفي الوقت نفسه تمنح الإدارة الأمريكية الجديدة إنجازًا في بداية فترة حكمها، سيسعى ترامب لوقف العمليات العسكرية. وهو إطار يعني عمليًا أن الإدارة الأمريكية ستضع ما يشبه جدولًا زمنيًا للعمليات العسكرية في قطاع غزة وجنوب لبنان، وبعد انتهائه قد تعلن تل أبيب انتهاء عملياتها العسكرية. لكن في الوقت نفسه لا يمنع هذا الجدول تل أبيب من تنفيذ عمليات محدودة هنا وهناك. وهذا الهدف يبدو ممكن التحقق في قطاع غزة، في حين يستلزم تحقيق هذا في لبنان التوصل إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية قد تتوفر فرص جيدة حوله خلال المدى المنظور.

- الضغط من أجل التطبيع: بالنظر إلى كون إدارة ترامب هي مهندس اتفاقات التطبيع الإبراهيمي، فمن المتوقع أن يسعى إلى استكمال مسار التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، حتى ولو من خلال ممارسة الضغوط، كنتيجة لتراجع رغبة بعض الدول عن المضي قدمًا في مسار التطبيع كرد فعل على المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة. في هكذا

سياق، كان ترامب قد صرح بشكل واضح أنه سيحاول إدخال إيران وما لا يقل عن 12 دولة أخرى في المنطقة -من بينها مزيد من الدول الخليجية- ضمن اتفاقيات السلام الإبراهيمية مع إسرائيل. وهو مشروع طموح على المستوى النظري، وسيحتاج على المستوى العملي إلى جهد كبير وعملية إعادة تشكيل جذرية للتحالفات وموازين القوى السياسية في المنطقة، ويخدم في الوقت نفسه الرؤية الأمريكية المرتبطة بوضع إسرائيل وقوى أخرى في المنطقة كوكلاء لحفظ المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

- سياسة "الضغط الأقصى" مع إيران: ترامب ليس من أنصار الدخول في اتفاق مع إيران، وبالتالي فمن المرجح أن تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية فصلًا جديدًا من التوتر بما يلقي بظلاله على استقرار المنطقة، وبالأخص في ضوء التصعيد الذي يقوم به وكلاء طهران، كاستهداف الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر، واستهداف القواعد الأمريكية في العراق وسوريا. في هذا الإطار، من غير المتوقع أن يدفع ترامب في اتجاه الدخول في صدام عسكري مع طهران، وإنما سيكون أكثر ميلًا لتطبيق سياسة الضغط الأقصى ولكن بطريقة مغايرة، أشبه بـ "التفاوض تحت النار"، وفيها تفرض واشنطن قيودًا مالية على طهران، قد تشمل استهداف القطاع النفطي الإيراني، وفي الوقت نفسه تعمل على تنفيذ تحركات دراماتيكية تجاه طهران لاحتوائها، عبر التلويح بإمكانية التفاوض على اتفاق جديد كليًا معها -خاصة في ظل وجود رئيس جديد تولى منصبه حديثًا في طهران- وهذا ما لوح به ترامب حيث قال إنه بالتأكيد سيعيد التفاوض مع إيران لأنه من الضروري إبرام صفقة شاملة معها، ونوه بأن طهران كانت في مرحلة سابقة ستبرم بالفعل اتفاقًا مع إدارته؛ أي أن التحركات الأمريكية حيال إيران ستكون تطبيقًا آخر لمبدأ العصا والجزرة، يتم على أساس نتائجه رسم خريطة التوازنات في الشرق الأوسط.

- ارتباك استراتيجي: يرى البعض بأن إدارة ترامب الجديدة ستجد نفسها في الـ20 من يناير المقبل أمام حالة متدهورة على المستوى الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ستتعامل معها مبدئيًا بشكل يسعى إلى تحقيق إنجازات على الأرض خلال المرحلة الأولى، ثم طرح سلسلة من المشاريع الجذابة" على الأطراف الإقليمية، بهدف منح الجميع هدنة من التوتر الحالي، وهو ما سيعود بالفائدة على ترامب وإدارته شعبيًا ودوليًا وسيسمح له بالاستفادة على المستوى الاقتصادي من تحسن الأوضاع الاستراتيجية.

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إنه على الرغم من الخلل الواضح في التعاطي الأمريكي مع العدوان الإسرائيلي على غزة، لا يزال الدور الأمريكي مؤثرًا بشأن التطورات المستقبلية بالمنطقة بالاستناد إلى ثلاثة أمور؛ ينصرف الأول: إلى رؤية واشنطن إلى الإقليم وأهمية الانخراط لضبط معادلة تفاعلاته، ويستند الثاني: إلى العلاقات التي تجمع دول المنطقة بواشنطن وإدراكهم لدورها، بينما يتصل الثالث: بتواضع دول القوى الدولية الأخرى، بما فيها خصما واشنطن (موسكو وبكين)، في التعامل مع التطورات الجارية بالمنطقة، ناهيك عن عدم امتلاكهم رؤى واضحة بشأن كيفية التعامل مع أزمات الإقليم.

ثانيًا: الموقف الأوروبي.. دلالات وتحولات:

على عكس الحرب الروسية الأوكرانية التي التفّت حولها القارة الأوروبية بموقف موحد يدين العدوان الروسي على أوكرانيا، فإن أوروبا وخلال حرب غزة وحتى الآن عاجزة عن الخروج بموقف موحد تجاه هذه الحرب، ويظهر ذلك في تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية وغياب دعوات الحل الدبلوماسي، ونجد أن اتجاهات ردود الأفعال السياسية قد انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات من الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وفي السلوك التصويتي في الهيئات الدولية وغيرها من المواقف، مع وجود تباين نسبي في المواقف ضمن كل اتجاه.

1. الانحياز المطلق لإسرائيل:

منذ اليوم الأول للحرب، التف عدد من عواصم القرار الأوروبي حول الموقف الإسرائيلي وإدانة حماس، وظلت هذه الدول متمسكة بهذا الموقف، مثل ألمانيا والنمسا والمجر والتشيك وغيرها من الدول الأعضاء التي صوتت لصالح عدم وقف إطلاق النار، ووافقت على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل على الرغم من الاتهامات الخطيرة الموجهة إليها بانتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أما على صعيد الاتحاد الأوروبي نفسه، فقد أظهرت الاستجابة الأولية للأحداث انقسامًا كبيرًا داخل المؤسسة الأوروبية، فقد تسببت زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية الألمانية "أورسولا فون دير لاين" لإسرائيل بعد أسبوع من الحرب وكذلك الإعلان عن مراجعة المساعدات التي يقدمها الاتحاد لفلسطين غضبًا واسعًا، إذ واجه الاتحاد بعدها عددًا من الاتهامات بالانحياز وعدم الانسجام مع الدبلوماسية التقليدية التي لطالما اعتمدت نهج التوازن تجاه المسألة الفلسطينية والإسرائيلية. وهو ما تم إصلاحه عبر دعوة "جوزيب بوريل"، مسئول السياسة الخارجية، للاتحاد الأوروبي باتخاذ موقف أقل تأييدًا لإسرائيل، منتقدًا الدعم غير المشروط لإسرائيل، ومعلنًا عن موقف الاتحاد الممانع لتهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم.

2. إدانة العدوان الإسرائيلي:

وجه عدد من الدول الأوروبية الانتقادات اللاذعة للحكومة الإسرائيلية كإسبانيا وإيرلندا وبلجيكا ومالطا والنرويج وسلوفينيا، وشهد هذا العام اعتراف أربع دول بالدولة الفلسطينية رسميًا بعد أن كان التفكير في هذا الأمر قبل السابع من أكتوبر أمرًا مستبعدًا، وهم أيرلندا وإسبانيا والنرويج وسلوفينيا، في حين أبدت دول أخرى مثل مالطا اعتزامها اتخاذ خطوة مماثلة، وبهذا يصبح عدد الدول الأوروبية المعترفة بفلسطين كدولة مستقلة 12 دولة، وهو ما اعتبر ثغرة في جدار الصد الأوروبي للحقوق الفلسطينية ولو بحدها الأدنى. كما أظهرت

أغلب الحكومات الأوروبية دعمًا واضحًا للمحكمة الجنائية الدولية بعد أن طلبت إصدار أوامر باعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ووزير دفاعه "يوآف غالانت".

3. تغييرات لافتة:

تجنبت بعض الدول النقد الواضح دون أن تتصدر مشهد الانحياز، أو غلب عليها التذبذب في بعض المواقف، انطلاقًا من الاعتراف بعدم تناسب الرد الإسرائيلي مع طبيعة هجوم حماس، وخوفًا من اتساع رقعة التوترات والخوف من تأثيرها اقتصاديًا وسياسيًا على أوروبا.

فقد أدت التحركات الشعبية في عدد من العواصم الأوروبية بفعل تصعيد السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إلى ضغط كبير على الحكومات الأوروبية أدى إلى تغييرات عدة على مستوى المواقف، فتحول الأمر من التأييد المطلق لإسرائيل كما في بريطانيا وفرنسا التي تضم أكبر جاليتين مسلمة ويهودية في أوروبا إلى المطالبة بوقف إطلاق النار والعودة إلى الحلول السياسية لحل أزمة القطاع، ولكن في ظل استمرار انقسام أوروبا حول الأزمة، فلا يزال هناك إخفاق واضح في الضغط على تل أبيب لإنهاء هجومها الغاشم على القطاع، وباتت كل الخطوات فردية ومحدودة التأثير.

فبريطانيا على سبيل المثال كانت من أبرز البلدان التي شهدت تحولًا هائلًا في المواقف ضد إسرائيل، ففي بداية السابع من أكتوبر، كان حزب المحافظين الحاكم بقيادة "ريشي سوناك" أول الداعمين لإسرائيل بجانب الولايات المتحدة، وكذلك فعلت المعارضة العمالية بقيادة "كير ستارمر" حتى صوتت الجاليات المسلمة والمؤيدين لوقف الحرب ضده في الانتخابات العامة الأخيرة؛ الأمر الذي جعل موقف الحزب يتبدل إلى رفض استمرار الحرب. وبعد فوز الحزب بالانتخابات، شاهدنا قرارًا بريطانيًا بتقليص صادرات الأسلحة إلى تل أبيب، كما سحبت اعتراضها على مذكرات الاعتقال التي تعدها المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ووزير دفاعه بتهمة ارتكاب جرائم حرب في غزة، وقد يستمر الضغط

على حكومة ستارمر حتى يتم وقف التعاون تمامًا مع إسرائيل والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما سيكون له أثر إيجابي بسبب الدور البريطاني التاريخي تجاه القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع منذ وعد بلفور.

كذلك، انتهجت فرنسا دبلوماسية جديدة، وعدلت موقفها نسبيًا في الشهر الثاني من الحرب ودعت إلى وقف إطلاق النار، ليتبع ذلك بأشهر صعود اليسار إلى المشهد الفرنسي مستفيدًا من الموجة الشعبية الهائلة المناصرة للقضية الفلسطينية.

وبالتحليل للمواقف الثلاثة، نجد أن الانقسام الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على غزة قد أضعف الموقف الأوروبي الموحد تجاه القضية الفلسطينية منذ تسعينيات القرن الماضي، والذي يتمثل في الالتزام -ولو ظاهريًا- بحل الدولتين والعودة إلى حدود عام 1967، وإدانة المستوطنات الإسرائيلية، بالرغم من عدم تحرك الاتحاد الأوروبي حيال توسيع الحكومة الإسرائيلية للمستوطنات اليهودية غير القانونية بموجب القانون الدولي في الضفة الغربية.

ولعل أسباب الانقسام قد تكون واضحة بالنظر إلى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية خلال الأعوام الأخيرة، فقد توطدت علاقات بعض البلدان مع تل أبيب إما بدافع من التاريخ، أو بسبب الروابط الاقتصادية والأعمال المشتركة، هذا بجانب تقارب القادة السياسيين الصاعدين من اليمين المتشدد في أوروبا مع القيادة الإسرائيلية اليمينية الحالية، بالإضافة إلى تيقن بعض الدول الأوروبية من حقيقة واحدة مفادها أنه لا يوجد أفق سياسي واسع لإنهاء المظالم السياسية الفلسطينية الممتدة لعقود في ظل الدعم المستمر لأكبر الدول في العالم لإسرائيل.

ولكن رغم ذلك، كانت هناك محاولات أوروبية إيجابية للتحرك خلال عام من الحرب، ويمكن رؤية ذلك من خلال موقف "جوزيب بوريل"، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية، الذي قام بجولات عدة في الشرق الأوسط للقاء مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين، وكذلك المسئولين في الدول المجاورة للصراع، في محاولة منه للتوصل إلى حل سياسي يمنع حدوث تصعيد من شأنه

أن يجر المنطقة إلى حرب إقليمية، هذا بجانب المساعدات الإنسانية التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي لسكان القطاع، والتي قدرت بنحو ما يزيد على 290 مليون يورو كمساعدات إنسانية، مع التركيز على القطاعات المهمة مثل الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي ودوله هم الأكبر دعمًا لفلسطين.

يتضح إذن مما سبق، بأن الجانب الأوروبي بات المكون الدولي الذي شهد أكبر قدر من التغيير في مواقفه التي انطلقت من انحيازها التقليدي الكامل لإسرائيل بداية الأزمة، إلا أن سرعان ما بدت كثير من دول الاتحاد أكثر تحررًا واستقلالية، في الوقوف على الحقائق ومتابعة التطورات، كي تتمكن من صياغة مقاربات أكثر موضوعية تتجاوب مع تعقيدات المشهد الميداني والإنساني. بالتأكيد هناك فوارق ما بين دول الاتحاد، ومستويات متفاوتة في تشكل مواقف وفاعلية الدول الرئيسية بالأخص، لكن المشترك هو تنامي تأثير الرأي العام الذي بات يضغط على السياسيين بصورة ملحوظة من أجل الانحياز لموقف أكثر دعمًا للحق الفلسطيني وفضحًا للسقوط السياسي والأخلاقي لإسرائيل.

تُعبر كل هذه الأمور عن أكبر اختراق في تاريخ علاقة أوروبا بإسرائيل وبالقضية الفلسطينية، حيث وصف جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي، تلك المتغيرات بقوله: «إن الأصوات التي كانت في السابق تدعم إسرائيل، تنجرف الآن في اتجاه آخر». قبل هذا الحديث بدقائق كان وزير الخارجية الفرنسي، يعلق بأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية ليس من المحرمات بالنسبة لفرنسا، لكن ربما اللحظة المناسبة لم تحن بعد.

هذا الاعتراف سيتنامى داخل أوروبا بالتأكيد، وهو في جوهره يقطع الطريق أمام إسرائيل لأن تضع فيتو من جانبها مستقبلًا على قيام دولة فلسطينية. الإدارة الأمريكية من جانبها تقوم الآن بالتفاوض مع الأوروبيين من أجل أن يعودوا لإدارة المعابر، وهي خطوة أخرى بالغة الأهمية وإفساح للعب دور أوروبي فعال في قضية شديدة الحساسية. وبناءً عليه، أصبح يتعيّن على السياسة الأوروبية إعادة ترتيب قدراتها ومسئولياتها من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام لهذا الصراع

في أسرع وقت، باعتبارها قوة ناعمة مؤثرة في مجال حل الصراعات، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب المعايير المزدوجة الصارخة فيما يتعلق بالأعراف والقوانين الدولية، حتى يتم استعادة الثقة بها مجددًا بما يُمكنها من صياغة التطورات المستقبلية في المنطقة.

أدوار المنافسين الدوليين:

أشارت أغلب التقديرات بأن عملية طوفان الأقصى أعادت التركيز وبلورت الاهتمام مجددًا بمنطقة الشرق الأوسط، وهي المسألة التي تظل محفزًا إضافيًا لدى خصوم الغرب كروسيا والصين، لاستغلال المشهد بوصفه إحدى ساحات الموازنة وربما المواجهة مع الغرب، وبالأخص مع النظر إلى إسرائيل كأهم شريك للغرب في المنطقة.

أولًا: الصين.. التدخل الحذر:

مع استمرار الحرب في قطاع غزة اتجهت الأنظار نحو القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي كالصين، والتي يمكنها التدخل لوقف الحرب الراهنة وامتداداتها، إلا أنها تبنت نهجًا حذرًا.

1. تحركات محدودة:

التزمت الصين منذ اليوم الأول للحرب الإسرائيلية على غزة بالاكتفاء بخطاب دبلوماسي يتضمن دعوة الأطراف المعنية إلى الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وإنهاء الأعمال العدائية على الفور، بجانب التأكيد على أن الطريق لحل هذا الصراع المتجدد يكمن في تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. شكّل هذا الخطاب محور التحرك الصيني خلال الجولات المختلفة لتداعيات حرب غزة، حيث أسست عليه استجابتها أيضًا إزاء التصعيد الجاري في البحر الأحمر، وكذا حيال التصعيد الإسرائيلي الإيراني المباشر في أبريل 2024.

وعلى الرغم من الدعوات الأمريكية والدولية المتكررة المطالِبة بتدخل الصين كوسيط لإنهاء الصراع؛ نظرًا لما تملكه من صلات وثيقة مع كافة الأطراف، اكتفت بكين بتكرار الدعوة إلى ضرورة وقف إطلاق النار الفوري، وذلك من منطلق أن استمرار الحرب على قطاع غزة هي المسبب الرئيسي وراء ما تشهده المنطقة من تصعيد ممتد.

اتصالًا بذلك، تؤكد بكين أن هناك أهدافًا قصيرة وطويلة المدى فيما يتعلق بإنهاء الحرب في غزة. فعلى المدى القصير، تطالب الصين بوقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ قرار وقف إطلاق النار الذي أقره مجلس الأمن، في يونيو 2024. كما تطالب بتخفيف الأزمة الإنسانية، بما في ذلك ضمان المساعدات الإنسانية، ومعارضة التهجير القسري للشعب الفلسطيني، والعقاب الجماعي لسكان غزة، علاوة على العمل على منع امتداد تأثير هذا الصراع والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها.

أما على المدى الطويل، فترى الصين أن حل قضية الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذا الإطار، تؤكد الصين دومًا على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بالشرق الأوسط، لوضع جدول زمني وخارطة طريق محددة حول تنفيذ "حل الدولتين"، بما يدفع في طريق التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

كانت هذه الرؤية حاضرة في كافة التحركات الصينية الخارجية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث التزمت بكين بتبني موقف داعم ومؤيد لغالبية مشاريع القرارات المقترحة لوقف إطلاق النار الفوري والدائم بالقطاع المُقدمة إلى مجلس الأمن. بينما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2722، الصادر في يناير 2024، الذي أدان هجمات الحوثيين على سفن البحر الأحمر، وطالب بوقفها الفوري، نتيجة عدم تضمنه دعوة صريحة لوقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وفي سياق إبراز صورتها كدولة راعية لجهود السلام، استضافت بكين، في أواخر أبريل 2023، اجتماعات لممثلي حركتي فتح وحماس، بهدف بحث سبل تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية وتشكيل قيادة فلسطينية موحدة، وذلك استنادًا إلى أنه لا يمكن الحديث عن مؤتمر دولي للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو وضع تصور بشأن اليوم التالي في غزة، دون وجود جبهة فلسطينية موحدة.

كذلك جمعت الصين أربعة عشر فصيلًا فلسطينيًا خلال الفترة من 21 23– يوليو 2024 بمشاركة وزير الخارجية الصيني في اجتماعات وحوارات أثمرت في النهاية عما يسمى "إعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية" ووقع عليه ممثلوا وقيادات هذه الفصائل، وقد تضمن هذا الإعلان عدة مبادئ من بينها: الالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وبقرار من الرئيس تمارس صلاحياتها على الأراضي الفلسطينية تأكيدًا لوحدة غزة والضفة الغربية والقدس، تمارس الحكومة مهامها في إعادة إعمار القطاع والتمهيد لإجراء الإنتخابات العامة.

على الصعيد الإنساني، قررت الحكومة الصينية، في نوفمبر 2023، تقديم مليون دولار أمريكي كمساعدات نقدية عاجلة إلى لبنان لمساعدته في إعادة توطين المواطنين النازحين بسبب الاشتباكات الحدودية بين لبنان وإسرائيل. وفي أعقاب اختتام فاعليات منتدى التعاون العربي الصيني، مايو 2024، تعهد الرئيس الصيني بتقديم بلاده مساعدات إنسانية إلى غزة تُقدّر بنحو 69 مليون دولار، والتبرع بثلاثة ملايين دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

2. دوافع محفزة:

في مارس 2023، أعلنت الصين عن نجاح وساطتها في عودة العلاقات السعودية الإيرانية، وهي اللحظة التي نُظر إليها باعتبارها أكثر اللحظات محورية

في تاريخ الحضور الصيني بالمنطقة، وأنها البداية الفعلية لنهج صيني جديد أكثر انخراطًا بشئون وأزمات المنطقة. مع ذلك، جاءت الحرب على غزة لتعيد الصين معها الالتزام بنهجها الحذر، الذي لا يتجاوز البعد الخطابي الدبلوماسي؛ الأمر الذي يمكن تفسيره تبعًا لمجموعة من الاعتبارات:

- تقديم دور بديل للقيادة الأمريكية: بالنسبة للصين، تدلل الحروب في غزة وأوكرانيا على تراجع القوة والمصداقية الأمريكية العالمية، ولا سيما بين دول الجنوب العالمي. بناءً عليه، اتجهت بكين منذ بدء الحرب نحو التشكيك في الدور الأمريكي عبر تسليط الضوء على تعارض موقف واشنطن من الصراع مع موقف بكين المماثل إلى حد كبير لمواقف دول الجنوب العالمي، التي ترى في تحيُّز الولايات المتحدة لصالح إسرائيل عائقًا أمام التوصل إلى حل الدولتين الذي من شأنه حل الصراع.

وردًا على استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع قرار "يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضوًا في الأمم المتّحدة"، أشار بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية، في أبريل 2024، إلى استياء المجتمع الدولي من استخدام الولايات المتحدة لحق النقض، مؤكدًا على "أن حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا ينبغي أن يكون نتيجة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بل ينبغي أن يمنح فلسطين شروط تفاوض متساوية، وأن يكون خطوة مهمة نحو حل الدولتين".

وفي ضوء عدم تمكن الضربات الأمريكية من ردع تهديدات الحوثيين بالبحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم استجابة إسرائيل لأي من مقترحات الهدنة، ربما تأمل بكين أن يؤدي الوضع بالمنطقة إلى إضعاف الصورة العالمية لواشنطن، بما يعزز من السردية الصينية الخاصة بأهمية الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلًا.

- ترسيخ المكانة داخل المنطقة: يرتبط التزام الصين بنهج حذر إزاء الصراع الراهن في الشرق الأوسط برغبتها في الحفاظ على موقعها الذي أسسته خلال السنوات الماضية داخل منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت

في إطاره ترسيخ مكانتها كشريك سياسي واقتصادي مع جميع دول المنطقة. من هنا، تدرك بكين أن استجابتها للمطالبات الغربية بممارسة أي ضغوط سواء على إيران أو على الحوثيين، لن يحقق أي نتائج إيجابية، وإنما قد يُعرض العديد من المصالح والمبادرات الصينية بالمنطقة للخطر، والتي يعد من أهمها مشروع الحزام والطريق، وكذا وساطتها الناجحة ما بين السعودية وإيران. لذلك، آثرت بكين الحفاظ على نهج عدم التدخل المباشر مقابل الاهتمام بتعزيز المصالح المشتركة التي تجمعها مع دول المنطقة.

في هذا الإطار، أعاد "إعلان بكين" المنبثق عن أعمال المنتدى العربي الصيني، والذي عُقد أواخر مايو 2024، التأكيد على مواصلة الصين والدول العربية دعم بعضهما بعضًا في القضايا ذات المصالح الجوهرية وتعميق التعاون العملي بينهما، في قضايا السياسة، والاقتصاد، والبنية التحتية، والموارد والبيئة، والتبادلات الثقافية، والفضاء، والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات.

- حماية المصالح الاقتصادية: على الرغم مما أنتجته الحرب في غزة والتصعيد اللاحق في البحر الأحمر من إضرار بحركة التجارة الصينية العالمية، لم تتخلَّ بكين عن نهجها الحذر، وذلك في ضوء أنه لا يزال بإمكان الاقتصاد الصيني تحمل التكلفة المترتبة على التصعيد، والتي تظل أقل من مثيلتها المسجلة في وقت جائحة كوفيد19-. كما منح الإعلان الحوثي توفير ممر آمن أمام السفن الصينية ميزة تنافسية لصالح بكين، إذ بات على السفن التي لا تزال تعبر المضائق إلى البحر الأحمر عرض الأعلام الصينية بشكل بارز، والتأكيد عبر أنظمة التعريف الآلية الملكية الصينية للسفينة، أو حتى وجود طاقم صيني عامل بالسفينة.

- جني عوائد الانخراط الأمريكي بالصراع: تفضل بكين أن تستمر واشنطن في تحمل مهمة الضامن الأمني للمنطقة؛ الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مصالح الصين بالمنطقة، ولا سيما التجارية والاستثمارية والأمنية، دون تحمل أي تكاليف إضافية. فيما يُعزز الدعم الأمريكي لإسرائيل في

حربها على غزة وفي مواجهتها مع إيران من الروابط التي تجمع بين الصين مع دول الجنوب العالمي الذي يرى في استمرار الدعم الأمريكي سببًا في إطالة أمد الحرب في غزة.

بناءً عليه، ترفض الصين الدعوات الأمريكية المتكررة منذ بدء حرب غزة والمطالبة بفرض بكين ضغوطًا على إيران لوقف التصعيد، مؤكدة على عدم وجود أي نية من جانبها نحو تسليح علاقاتها التجارية كما تفعل واشنطن، وإنما يكمن الحل في قيام الولايات المتحدة بممارسة نفوذها على إسرائيل لوقف هذه الحرب. فضلًا عما يوفره الانشغال الأمريكي المتزايد بالمنطقة من فرصة لبكين لتعزيز وتأمين تموضعها داخل مجالها الحيوي بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- ضمان استمرار الشراكة مع إيران: يمكن تفسير نهج بكين الحذر أيضًا برغبتها في استمرار شراكتها المعززة مع طهران، حيث تعد بكين أكبر شريك تجاري لطهران، وتشتري منها ما يقدر بنحو 90% من صادراتها النفطية، كما تقدم الشركات الصينية معدات الأمن والمراقبة إلى إيران. من جانب آخر، تدرك بكين أنه ليس بإمكانها خلال اللحظة الراهنة ممارسة أي ضغوط على طهران، خاصة في ظل ما يبدو من عدم رغبة صينية في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع طهران، علاوة على عدم تحقيق اتفاق التعاون الاستراتيجي الشامل فوائد استثمارية ملموسة لإيران. يدلل على ذلك ما جاء خلال المحادثة الهاتفية بين وزيري الخارجية الصيني والإيراني؛ حيث أبدى "وانغ يي" تفهم بلاده للتصعيد الإيراني، الذي جاء في إطار ممارسة الحق في الدفاع عن النفس، مؤكدًا استعداد الصين لدفع التعاون العملي بشكل مطّرد في مختلف المجالات مع إيران، وتعزيز تنمية أكبر للعلاقات الصينية الإيرانية.

نستنتج مما سبق، بأن بكين مستمرة على ثوابتها القديمة نفسها التي تنحاز للكمون الاستراتيجي ما دام أن الأمر لا يمس مصالحها المباشرة، كما حرصت ألا تتدخل في ملف له رعاته التقليديون خاصة مع حضور الولايات المتحدة في صدارته. الثابت أيضًا أنه بعد انكشاف الأدوار المؤثرة لإيران في مشهد الحرب

على غزة، ومع تنامي أخطر تلك التداعيات بما يتعلق بمليشيات الحوثي والبحر الأحمر وتهديد وتعويق حركة الملاحة الدولية، ورغم أن الصين تعد أكبر المتضررين من ذلك، لم تتقدم خطوة واحدة للعب أي أدوار مؤثرة يمكنها أن تحتوي الأزمة استثمارًا لعلاقاتها مع إيران، وبدت المعادلة الصينية أنها ارتضت تحمل الخسائر الاقتصادية وتخلت عن فرصة المقاربة مع مجمل المشهد بتفريعاته، عن أن تؤكد جدارتها للانخراط في أهم وأخطر قضايا المنطقة.

لذا من غير المتوقع أن تتجه بكين خلال الفترة المقبلة نحو العدول عن نهج التدخل الحذر، خاصة في ظل ما تحقق من مكاسب ناتجة عن تورط الولايات المتحدة المتزايد بالصراع. فمن ناحية، يظل من مصلحة بكين أن تستمر واشنطن في تحمل مهمة الضامن الأمني للمنطقة؛ نظرًا لما يوفره ذلك من تأمين مجاني لمصالحها المتنامية بالمنطقة. ومن ناحية أخرى، يدرك القادة الصينيون أن استمرار تبني خطاب دبلوماسي مُشكك في الدور الأمريكي بالصراع هو وسيلة منخفضة التكلفة لحشد الأصوات العالمية المناهضة للهيمنة الأمريكية، وخاصة بين دول الجنوب العالمي. وبالتالي، من المُرجح أن تحافظ الصين على تدخل دبلوماسي هادئ، يدعو الأطراف إلى خفض التصعيد وإنهاء الصراع، دون المُضيّ في تحركات غير مضمونة عواقبها على صورتها العالمية ومكاسبها المُحققة داخل المنطقة، وذلك في ضوء افتراض استمرار احتفاظها بالقدرة على تحمل التكلفة المترتبة على الصراع، وعدم تعرض مصالحها الاقتصادية للتهديد بشكل خطير.

ثانيًا: روسيا.. توظيف الحرب:

شكلت الحرب الراهنة في قطاع غزة سياقًا محفزًا لروسيا لتوسيع نفوذها ومصالحها الجيوستراتيجية، فضلًا عن الاستفادة من بعض الأوراق الإقليمية في حربها الدائرة في أوكرانيا في مواجهة القوى الغربية وأوروبا التي تسعى لتحجيم قدرات موسكو. يأتي ذلك بينما يتعقد الموقف أكثر في المنطقة مع فشل التحالفات الغربية في ردع الحوثيين عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر، ناهيك عن احتمال توسع التصعيد بين حزب الله وإسرائيل إلى نزاع شامل.

1. أهداف مهمة:

تبنت روسيا في ظل قيادة بوتين سياسة خارجية أكثر نشاطًا تستند إلى مبدأي القوة والحماية الوطنية، حيث تسعى إلى استعادة دورها كقوة عظمى للتصدي للهيمنة الأمريكية المطلقة من خلال استخدام وسائل النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي لزيادة التأثير في مناطق مُختلفة من العالم. في السياق ذاته، تسعى روسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أبرزها:

- توظيف الصراعات الإقليمية: برغم أن روسيا ليست قوة مؤثرة في مجريات الصراع الراهن مُقارنة بالولايات المتحدة، فإنها ترغب في الاستفادة من تبعاته، عبر استمرار تواصلها مع كافة الأطراف الفاعلة، سواء على مستوى الدول أو الفاعلين من غير الدول، لاستعادة مكانتها الدولية التي تراجعت على خلفية العقوبات الغربية المفروضة نتيجة حرب أوكرانيا، كما أن الوضع المُعقد في الإقليم يُتيح فرصة لروسيا لتوثيق علاقاتها مع دول المنطقة؛ وهو ما دفعها إلى انتقاد سياسة واشنطن تجاه المنطقة، والتأكيد على أهمية حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني تمهيدًا لعودة الاستقرار الإقليمي، وهو أمر مستبعد الآن، ويصب في مصلحة موسكو بشكل نسبي لأنه يصرف الاهتمام الدولي عن دعم أوكرانيا. في السياق ذاته، تُعزز موسكو علاقاتها مع القوى الإقليمية الكبرى مثل إيران وتركيا لتعزيز موقفها التفاوضي في مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة.

- تعزيز الوجود العسكري الروسي في المنطقة: ترغب موسكو في تحقيق توازنٍ استراتيجي مقابل النفوذ الغربي، خاصة الأمريكي، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية، مثل قاعدة حميميم في سوريا لضمان وجود دائم لها في البحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن إتاحة القدرة على التدخل السريع في الأزمات الإقليمية وحماية مصالحها الحيوية، كما تُسهم التدريبات والصفقات العسكرية الروسية مع دول المنطقة

في تعزيز علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة. ضف على هذا، الرغبة في توسيع الصادرات الروسية من الأسلحة والطاقة لدول المنطقة من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية، حيث أبرمت موسكو عقودًا مع دول مثل مصر وليبيا وسوريا لتطوير حقول النفط والغاز والبنية التحتية للطاقة.

2. استراتيجية متوازنة:

انتهجت روسيا استراتيجية متوازنة إزاء القضية الفلسطينية للحفاظ على علاقاتها مع كل من إسرائيل وفلسطين، حيث تتجنب الانحياز الكلي لأي طرف؛ مما يمكنها من لعب دور الوسيط في الصراع. في السياق ذاته، تضغط روسيا لإيجاد حلول سلمية تحقق مصالح جميع الأطراف، وتتوافق مع الشرعية الدولية. فقد قدمت روسيا مشروع قرار في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وإدانة العنف ضد المدنيين في حرب غزة، إلا أنه تم رفضه بعدما لم يحصل على الأغلبية المطلوبة. تستفيد أيضًا روسيا من استمرار الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بطرق متعددة، أبرزها تشتيت انتباه الغرب عن الأزمة الأوكرانية، حيث إن ارتفاع مستوى الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل عسكريًا وماديًا سيؤدي إلى تقليص حجم المساعدات المقدمة لأوكرانيا.

فى هكذا سياق، جاء الموقف الروسي من التصعيد الإسرائيلي- الإيراني كجزءٍ من نهجها تجاه أزمات المنطقة، الرامي إلى خفض التصعيد، حيث دعت جميع الأطراف المعنية إلى ضبط النفس، وأكدت أن عدم حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني سيؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة، كما دعمت طهران كحليف استراتيجي من خلال تنديد موسكو بالهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، مقابل عدم التنديد بالهجمات الإيرانية على إسرائيل، مُؤكدةً على رواية طهران المستندة إلى أن الهجوم جاء في إطار حق الدفاع عن النفس. كما سبق وأن صاغت روسيا بيانًا في مجلس الأمن يُدين هجوم إسرائيل على القنصلية، والذي عرقل تبنيه كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

3. استجابات متباينة:

تشهد الاستجابة الدولية للتوسع الروسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباينًا في ردود الفعل. إذ ترد الولايات المتحدة على التوسع الروسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق فرض عقوبات تستهدف قطاعات حيوية مثل الطاقة والدفاع، والتي تعتمد عليها روسيا في تعزيز وجودها الإقليمي. في الوقت نفسه، يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا متحفظًا تجاه التدخل الروسي في المنطقة، مع التأكيد على الحاجة إلى الحلول الدبلوماسية والسياسية للأزمات الإقليمية. كما تتنوع ردود الفعل الأوروبية بين دعم العقوبات الاقتصادية ضد روسيا والدعوات للحوار والتفاوض لحل النزاعات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التوسع الروسي في الشرق الأوسط يشكل تهديدًا للاستقرار الإقليمي ويؤثر في مصالحه الاقتصادية والأمنية في المنطقة. مع ذلك يسعى إلى الحفاظ على قنوات التواصل مع موسكو لتجنب تصعيد التوترات والعمل على إيجاد حلول سلمية للأزمات. في سياق آخر، تتأثر سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة بتوازنات القوى الداخلية بين الدول الأعضاء؛ مما ينعكس على تعاطيهم مع النفوذ الروسي المتنامي.

على صعيد آخر، أدى توسع النفوذ الروسي في المنطقة إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وظهور تكتلات جديدة. حيث تعززت علاقات روسيا مع دول مثل تركيا وإيران، حيث يتعاون الثلاثي في قضايا متعددة مثل الصراع السوري والطاقة. ويسعى هذا التحالف إلى تحقيق توازن في مواجهة النفوذ الغربي وتقاسم المصالح الاقتصادية والسياسية. كما تتجه دول أخرى في المنطقة إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا كوسيلة لموازنة ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التحول في التحالفات يعكس التغييرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة نتيجة لتدخلات القوى الكبرى وسعيها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

باختصار، تسعى روسيا إلى استغلال الاضطرابات الإقليمية في الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مستخدمةً في ذلك أدواتها الاقتصادية

والعسكرية والسياسية لتعزيز نفوذها. في الوقت نفسه، تواجه هذه التحركات الروسية ردود فعل متباينة من القوى الدولية والإقليمية، مما يسهم في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية. وتبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساحة رئيسية للصراع بين القوى الكبرى، مع استمرار التدخلات الروسية لتحقيق مصالحها وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن التحركات الصينية والروسية السابق الإشارة إليها جزء من توجه أوسع يجمع بين القوتين، مرتكزًا على رفض القطبية الأحادية الأمريكية، داعيًا إلى التحول نحو نظام متعدد الأقطاب، وهو ما يتسق مع التوجهات والتحركات الإيرانية داخل المنطقة؛ الأمر الذي نتج عنه تشكل -ما تسميه الكتابات الغربية- محور "الصين، روسيا، إيران"، الذي تجلت أبرز مظاهره في الموافقة على انضمام طهران إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" وتجمع "البريكس"، وكذا في ارتفاع وتيرة تعاونهم -سواء الثنائي أو الثلاثي- الدفاعي والعسكري. مع ذلك، من غير المُتوقع أن يتطور هذا المحور إلى شكل من أشكال التحالف، وإنما سيظل معبرًا عن تقارب براجماتي، يتمثل جوهره الرئيسي في معارضة واشنطن.

تداعيات التنافس الدولي على حرب غزة:

يواجه الموقف الغربي المنحاز إلى الجانب الإسرائيلي في عدوانه على الشعب الفلسطيني مجموعة من المعضلات التي يمكن أن تسهم -بشكل أو بآخر- في إعادة ضبط بوصلته نحو مزيد من التوازن. ومن بين هذه المعضلات مسألة التنافس الدولي بين الغرب وقوى المراجعة، بما يحمله من فرص لاستغلال خصوم واشنطن، لا سيما روسيا والصين، لهذه الأزمة من أجل تشويه الغرب وإبراز عدم عدالة النظام الدولي القائم، في مقابل تعزيز صورتهما الإيجابية، بما يدعم نفوذهما ومصالحهما إقليميًا ودوليًا.

واستنادًا إلى ذلك، يبدو أن هناك رغبة روسية صينية لتعزيز أدوارهما ونفوذهما كقوى تتبنى مواقف أكثر اتزانًا، مقارنة بالغرب المنحاز، ومن ثَمّ، يمكن

فهم مواقفهما الأكثر توازن تجاه القضية الفلسطينية في طور كونها محاولة لكسب تأييد واحترام الدول العربية والإسلامية وشعوبهم، بما ينال من الهيمنة الغربية، ويعزز النموذج الذي تقدماه، وربما يسمح لهما بلعب دور أكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط، ويجعل منهما حليفًا أكثر موثوقية لدى دول المنطقة.

إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن الصين وروسيا لا يمتلكان -حتى الآن- المقومات التي تمكنهما من أن تحلا محل الولايات المتحدة في المنطقة. فعلى الرغم من محاولات تشويه الغرب، وبلورة السقوط القيمي والأخلاقي للغرب في الأزمة الراهنة، فلا يزال الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، طرفًا مهمًا ورئيسيًا في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فالموقف الأمريكي الذي بدا في بداية الأزمة منحازًا -بشكل كامل- إلى إسرائيل، ثم حدثت له بعض التطورات الإيجابية التي تمثلت في رفض الغطرسة الوحشية الإسرائيلية، وعدم القبول بوضع إدارة القطاع في يد إسرائيل بعد وقف إطلاق النار، والدعوة إلى سلام شامل يقوم على حل الدولتين، هي نقاط يمكن البناء عليها لمعالجة المشهد الجاري.

وفي هذا السياق، يتضح أنه على الرغم مما بدا كرغبة صينية في تقديم مسار لتهدئة الساحة الفلسطينية الإسرائيلية، فإن المشهد العام يعكس عدم وجود طرح لدى خصوم واشنطن (روسيا والصين) فيما يتعلق بمستقبل القطاع أو سيناريوهات "اليوم التالي" في غزة. في مقابل وجود تركيز غربي كبير على هذه الأطروحة حتى قبل شروع إسرائيل في عملياتها البرية الميدانية داخل غزة. الأمر الذي يعطي مؤشرات على تضاؤل فرص الانخراط الفعلي لكل من موسكو وبكين في الأزمة الجارية في غزة، مقابل استمرار ومحورية الدور الغربي، وبالأخص الأمريكي لا سيما مع عودة ترامب مرة أخرى.

المحور التاسع

المشاركون:

د. خالد عكاشة

اللواء محمد إبراهيم الدويري

لواء. أ.ح.د/ عز الدين عبد الرحمن عوف

د. عزة رضوان صدقي

د. محمد حربي

د. مها علام

هدير أبو زيد

محمد منصور

مريم صلاح

محمد فوزي

هاجر أيمن

بسمة سعد

منى لطفي

مي صلاح

نرمين ناصر

الإعلام في حرب غزة:
فاعل رئيسي

تحرير: مريم صلاح *

تلعب الأدوات الإعلامية دورًا بالغ الأهمية في صياغة السرديات وتوجيه التأثير في النزاعات السياسية والعسكرية المعاصرة، حيث لم تعد هذه الأدوات مجرد وسائل لنقل الأخبار، بل تحولت إلى أسلحة استراتيجية تستخدمها الأطراف المتنازعة لتحقيق أهدافها. في هذا السياق، يصبح الإعلام قوة فاعلة في تشكيل الرأي العام، والتحكم في مساراته، بما يتماشى مع المصالح والأهداف السياسية والعسكرية لكل طرف. كما أصبح التنافس على "إدارة السرد" جزءًا أساسيًا

*باحثة بالمرصد المصري بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من استراتيجيات الحرب، حيث تُستخدم التقنيات الإعلامية الحديثة لتكثيف الحضور والتأثير، سواء من خلال إثارة التعاطف والدعم، أو من خلال التشويه والتضليل وإرباك الخصوم.

وبعد مرور 500 يوم من الحرب في قطاع غزة، تتجلى الأهمية الاستراتيجية للأدوات الإعلامية بشكل غير مسبوق؛ حيث يوظف كل طرف موارده الإعلامية في محاولة لإعادة تعريف المواقف وتعزيز قاعدته الشعبية. بالنسبة لحركة حماس، برز الإعلام كجزء لا يتجزأ من منظومة المقاومة، ليس فقط لنقل صورة المعركة، ولكن أيضًا لبناء سردية تضفي شرعية على أفعالها وتؤطرها كجزء من النضال الفلسطيني الأوسع. في المقابل، اعتمدت إسرائيل على أدواتها الإعلامية لتعزيز رؤيتها القائمة على تبرير سياساتها العسكرية والأمنية، مع التركيز على استمالة الرأي العام الدولي، وتبرير أفعالها أمام جمهورها الداخلي. هذه السياسات تجعل من الإعلام مسرحًا موازيًا للحرب الميدانية، حيث تدور معركة التأثير النفسي والإقناع بشراسة المعارك العسكرية نفسها.

في ظل هذا التنافس بين حماس وإسرائيل، تُظهر الأدوات الإعلامية مرونة هائلة في التكيف مع متطلبات كل مرحلة من الحرب، يتمثل هذا التكيف في الانتقال من الخطابات الكثيفة والمباشرة إلى الرسائل الانتقائية والموجهة، ومن التحشيد الجماهيري إلى التأثير في مراكز القرار الدولي. ويُسهل التطور التكنولوجي من الوصول الفوري إلى المعلومات، والنشر السريع للمضامين، والذي جعل من الإعلام أداة مزدوجة التأثير، حيث يمكن أن يغير السرديات المحلية والإقليمية، ويمتد تأثيره إلى الساحات العالمية. في هذا الإطار، يصبح استخدام الإعلام في الحرب بين حماس وإسرائيل ليس مجرد وسيلة داعمة للعمليات العسكرية، بل جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الحرب المستمرة، هدفه الأساسي السيطرة على عقول الجماهير وصياغة واقع جديد يخدم المصالح الاستراتيجية لكل طرف.

أولًا: استراتيجيات التأثير والتعبئة من قبل حماس وإسرائيل.. معركة السرد:

الخطاب الإعلامي لحركة حماس:

بعد مرور 500 يوم على الحرب بين المقاومة الفلسطينية "حركة حماس" والاحتلال الإسرائيلي، لا تزال حركة "حماس" تعتمد على استراتيجيتها الإعلامية القائمة على سردية الإنجازات الميدانية لتثبيت صورتها كقوة مقاومة فعالة. يظهر ذلك بوضوح من خلال البيانات العسكرية التي تصدرها كتائب عز الدين القسام، والمقاطع المصورة التي تعرض هجمات نوعية وعمليات خلف خطوط العدو، بهدف تعزيز الروح المعنوية لدى جمهورها المحلي والعربي، ودحض الرواية الإسرائيلية التي تصف المقاومة بالضعف أو الاضطراب. كما كانت ورقة الأسرى إحدى أبرز الأدوات التي استخدمتها "حماس" في استراتيجيتها الإعلامية الطويلة المدى، حيث ركزت الحركة على تقديم الأسرى الإسرائيليين كرمز لنقاط قوتها في المعركة، مستغلة التفاعل الشعبي الكبير مع هذه القضية داخل المجتمع الإسرائيلي، وممارسة ضغوط نفسية على القيادة الإسرائيلية من خلال التلميح المتكرر بشأن حالة الأسرى أو مصيرهم. ومع تطور الحرب، أصبح ملف الأسرى أحد المحاور الأساسية في سردية الحركة، يُستخدم بشكل متكرر لتوجيه الرأي العام.

لكن من الملاحظ أن الأشهر الأخيرة من عام 2024 شهدت تراجعًا نسبيًا في الزخم الإعلامي الذي كانت تقدمه "حماس" في بداية الحرب. يبدو أن نتائج المعركة الإعلامية التي أطلقتها في العام الأول، والتي حققت انتشارًا كبيرًا، قد دفعت الحركة إلى تقليل وتيرة جهودها الإعلامية المباشرة، ربما نتيجة الإرهاق الناتج عن طول أمد الحرب أو بسبب اعتمادها على ما حققته من تفاعل كبير في المرحلة الأولى. بدا ذلك في تكرار الرسائل الإعلامية نفسها دون تقديم روايات جديدة تعكس تحولًا في مجريات الحرب.

رغم هذا التراجع النسبي، تستمر "حماس" في التركيز على سرديتها المتعلقة بالإنجازات الميدانية والإنسانية كركيزة أساسية في خطابها الإعلامي. ومع إدراكها

أن معركة السرد قد أفضت إلى نتائج إيجابية في العام الأول، تميل الحركة إلى تعزيز استراتيجيتها الإعلامية عبر القنوات المتاحة، ولكن بشكل أكثر انتقائية وتركيزًا، بهدف الحفاظ على دعم جمهورها وتوسيع تأثيرها في ساحات جديدة دون استنزاف مواردها بشكل كامل. ومن مظاهر هذه الاستراتيجية:

أ. التراجع التدريجي في عدد خطابات "أبي عبيدة": في الشهور الأولى من الحرب، برزت خطابات "أبي عبيدة" المتحدث الرسمي الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القَسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشكل مكثف، والذي عكس وعي "حماس" بأهمية السيطرة على الخطاب الإعلامي في مرحلة الانطلاق؛ لتوضيح أهداف العملية العسكرية، وإظهار الإنجازات الميدانية، واستنهاض الدعم الشعبي العربي والإسلامي، والتأثير بشكل تدريجي في الإعلام الغربي. وكانت الرسائل موجهة بشكل أساسي نحو تعزيز الثقة بالمقاومة، وتقديم "أبي عبيدة" كرمز موحد للميدان والإعلام؛ مما أعطى للحركة زخمًا معنويًا كبيرًا خلال مرحلة حاسمة وهي مرحلة البداية.

ومع دخول الحرب مراحلها الطويلة، تغيرت الاستراتيجية الإعلامية، وانخفضت وتيرة خطابات "أبي عبيدة"، والذي يعكس رغبة الحركة في إدارة الظهور الإعلامي بعناية، مع إعطاء الأولوية لتنوع الرسائل واستثمار رمزية القادة البارزين مثل محمد الضيف. كما يظهر هذا التراجع استجابة للتطورات الميدانية، حيث قد تكون العمليات العسكرية أقل كثافة أو تسير في إطار استنزافي، مما جعل الحاجة إلى خطاب مستمر أقل إلحاحًا، مع تركيز أكبر على تقديم رسائل نوعية ورمزية بدلًا من الظهور المتكرر. على سبيل المثال، في أكتوبر 2024، تزامن ظهور "أبي عبيدة" مع الذكرى السنوية لعملية "طوفان الأقصى"؛ مما عكس وعيًا بأهمية استثمار الذكريات الرمزية لإعادة الزخم للحملة الإعلامية وتذكير الجمهور بإنجازات المقاومة.

ب. استمرار التركيز على البعد العملياتي: بعد مرور 500 يوم من الحرب، استمرت حركة حماس من خلال كتائب القسام، في نشر فيديوهات شبه يومية تبرز إنجازاتها العسكرية، عبر موقعها الرسمي من جهة، ووسائل الإعلام العربية

مـن جهـة أخـرى. وذلـك للتأكيـد علـى صمـود حمـاس وقدرتهـا علـى الحفـاظ علـى هـيكل تنظيمي متماسـك، وامـتلاك القـدرة على تنفيـذ عمليـات هجوميـة نوعيـة رغم الخسـائر الكـبيرة التي تكبدتهـا، بمـا في ذلـك فقـدان قيـادات ميدانيـة بـارزة.

في هـذا السـياق، يمكـن تحليـل عناويـن الفيديوهـات التي نشـرتها كتائـب القسـام لتوضيـح الاسـتراتيجيـة الإعلاميـة والتكتيـك العسـكري الـذي تتبعـه "حمـاس":

- التأكيـد علـى المفاجـأة والتفـوق الاسـتخباراتي: غالبًـا مـا تتبـنى العناويـن مفـردات مثـل "الإربـاك الاسـتراتيجي" و"المفاجـأة العسـكرية"، لتسـليط الضـوء علـى قـدرة "حمـاس" علـى الإخـلال بالتـوازن الاسـتخباراتي الإسـرائيلي. تهـدف هـذه الرسـائل إلى خلـق انطبـاع بـأن "حمـاس" تتفـوق علـى جهـاز الاسـتخبارات الإسـرائيلي، وهـو مـا يعـزز صـورة الحركـة كقـوة فاعلـة يمكنهـا خلـط أوراق المواجهـة، ويسـهم في رفـع معنويـات الفلسـطينيين ويثـير المخـاوف لـدى الإسـرائيليين.

- تسـليط الضـوء علـى الأسـلحة النوعيـة: ركـز إعـلام حمـاس علـى نشـر فيديوهـات تركـز علـى الأسـلحة المتطـورة مثـل الطائـرات الشـراعية والطائـرات المسـيرة وصواريـخ بعيـدة المـدى والـتي قـد تـبرز تقـدم "حمـاس" التكنولـوجي في مجـال الحـرب، وتعكـس صـورة المقاومـة كطـرف قـادر علـى الابتـكار والتطـور العسـكري، ويقـدم "حمـاس" كطـرف عسـكري متفـوق قـادر علـى إحـداث تغيـيرات اسـتراتيجية في الحـرب.

- التأكيـد علـى الخسـائر الإسـرائيلية: ركـزت الفيديوهـات علـى الخسـائر الإسـرائيلية سـواء كانـت بشـرية أو ماديـة، وهـو مـا يُسـتخدم لتحقيـق هدفـين؛ الأول: هـو ضـرب الـروح المعنويـة للجيـش الإسـرائيلي، والثـاني: هـو إرسـال رسـالة للعالـم أن إسـرائيل تتكبـد خسـائر كبـيرة؛ ممـا يضعـف صورتهـا كقـوة لا تقهـر، والـتي تشـكل تأثـير نفـسي واضـح.

- اسـتخدام لغـة التحـدي والاسـتفزاز: العديـد مـن الفيديوهـات تـم اسـتخدام فيهـا مصطلحـات مثـل "الانتقـام"، "الـرد الحاسـم"، و"التحـدي"، تحمـل

نبرة استفزازية تهدف إلى تعزيز صورة "حماس" كطرف قوي لا يقبل الهزيمة، كما يهدف لرفع معنويات الفلسطينيين.

- المشاهد البصرية الداعمة: غالبًا ما ترافق عناوين الفيديوهات مشاهد مرئية تُظهر استهداف المنشآت العسكرية أو تفجيرات ناجحة، وتعمل على دعم الرسالة الإعلامية، حيث تقدم دليلًا مرئيًا على قدرة "حماس" في تنفيذ عمليات نوعية تُلحق أضرارًا مباشرة بالقوات الإسرائيلية؛ مما يعزز فكرة القوة القتالية الفائقة التي تمتلكها "حماس"، ويؤكد على فاعلية تكتيكاتها العسكرية.

ج. **تكثيف استخدام الأسرى إعلاميًا:** استخدمت الحركة هذا الملف لتحقيق مكاسب ميدانية وسياسية، مع تأكيدها على تحميل الحكومة الإسرائيلية المسئولية عن مصيرهم. ففي المراحل الأولى من الحرب، انتهجت حماس خطابًا صارمًا برفض التفاوض بشأن الأسرى قبل انتهاء العمليات العسكرية، ومع اشتداد القصف الإسرائيلي على القطاع، بدأ هذا الموقف في التغير تدريجيًا؛ حيث أبرزت حماس في بياناتها أن "استمرار العدوان" هو السبب المباشر لفقدان هؤلاء الأسرى.

مع مرور الوقت، انتقلت حماس إلى استراتيجية إعلامية أكثر كثافة ووضوحًا، حيث زادت بشكل ملحوظ من نشر الفيديوهات المتعلقة بالأسرى، مقارنةً بالأشهر الثلاثة الأولى من الحرب. استهدفت هذه الفيديوهات المجتمع الإسرائيلي مباشرة، حيث أظهرت الأسرى في ظروف معيشية تُبرز المعاملة الإنسانية التي يتلقونها، في مقابل توثيق الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين. أسهمت هذه الحملة في تأليب الرأي العام الإسرائيلي ضد نتنياهو وحكومته، كما انعكست على المشهد الدولي، حيث حاولت حماس الاستفادة من الضغوط الغربية المطالبة بإطلاق سراح الأسرى من الجنسيات الأجنبية.

د. **استراتيجية استثمار مقتل القيادات:** استخدمت حركة حماس مقتل قياداتها كجزء من استراتيجيتها الإعلامية بطرق مدروسة وفعّالة. منذ بداية

العدوان الإسرائيلي في أكتوبر 2023، حرصت حماس على استثمار كل حدث ميداني وعسكري لتحقيق أهدافها السياسية، وكان مقتل قياداتها، مثل إسماعيل هنية رغم أن حماس لم تستثمره بشكل مباشر في البداية في حملات إعلامية، إلا أن اغتياله جاء في وقت حرج جعل مقتله مادة إعلامية تلقائية تثير اهتمامًا دوليًا، وقد استثمرت حماس هذا الحدث بشكل غير مباشر، حيث صورت الاغتيال كجزء من معاناة الشعب الفلسطيني والقيادات السياسية الفلسطينية؛ مما أسهم في رفع مستوى التعاطف الدولي مع قضيتها.

من جهة أخرى، تم التعامل مع مقتل يحيى السنوار بشكل مختلف، حيث كانت حماس أكثر قدرة على عرض هذا الحدث بشكل إعلامي فعال. إذ على الرغم من أن مقتله كان بمثابة ضربة مؤلمة للحركة على مستوى القيادة، إلا أن حماس أدارت هذا الحدث بطريقة مدروسة، وحولته إلى فرصة لتعزيز صورة المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي، لم تتعامل حماس مع مقتله على أنه خسارة فادحة فحسب، بل استثمرت هذه الواقعة لتسليط الضوء على صمود المقاومة واستمراريتها.

و. حماس كطرف "مرن" في المفاوضات: حرصت حماس على توظيف الأداة الإعلامية لعرض مواقفها التفاوضية بشكل يتناسب مع متغيرات الوضع العسكري والسياسي، كان الإعلام بمثابة قناة لإظهار مرونة حماس في التفاوض، مثل التنازلات التي قدمتها لإطلاق سراح بعض الأسرى في نوفمبر 2023. من ناحية أخرى ركزت حماس -من خلال بياناتها- على تسليط الضوء على اجتماعاتها مع الأطراف المختلفة من أجل التوصل لاتفاق، حيث كان يُظهر استعداد الحركة لتقديم تنازلات جزئية كجزء من اتفاق أو صفقة أكبر، والتي منها عرض حماس لفكرة إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 في الوثيقة المعدلة عام 2017، مع استعدادها للقيام بتنازلات مرحلية، والذي كان موضوعًا رئيسيًا في وسائل الإعلام لطمأنه الأطراف الدولية وتحفيز الضغط على إسرائيل. وعلى الصعيد الداخلي، استخدمت حماس الإعلام لتقوية صورتها أمام الجمهور الفلسطيني، خاصة في ظل الانتقادات التي قد تواجهها نتيجة الآثار المدمرة للحرب، إذ ركزت

على إبراز تصديها للعمليات العسكرية الإسرائيلية مع تقديم نفسها كحامية للقضية الفلسطينية.

الخطاب الإعلامي لإسرائيل:

كان للإعلام الإسرائيلي دورًا محوريًا في تشكيل الرواية الرسمية للحرب، حيث استخدمت إسرائيل وسائل الإعلام كأداة رئيسية لشرح وتبرير عملياتها العسكرية، وسعت إلى إبراز نفسها كدولة تدافع عن نفسها وأمنها في مواجهة تهديدات حماس وجبهة الإسناد بما في ذلك حزب الله بشكل رئيسي في الجبهة الشمالية.

ركز الإعلام الإسرائيلي، المدعوم من قبل الحكومة والجيش بشكل أساسي على نقل الأضرار التي تلحق بالمدنيين الإسرائيليين نتيجة الهجمات الصاروخية من غزة؛ مما عزز صورة إسرائيل كدولة تواجه عدوانًا مستمرًا. كما سعت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تسويق صورة إسرائيل كدولة تحترم القوانين الدولية وتلتزم بمعايير حقوق الإنسان، مع التركيز على محاولاتها لتجنب إصابة المدنيين عبر استخدام تقنيات متقدمة مثل "القبة الحديدية".

وقد برع الإعلام الإسرائيلي في تقديم صورة منقوصة عن الواقع في غزة، حيث كانت معظم تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية تتجاهل معاناة الفلسطينيين اليومية تحت القصف وتدمير البنية التحتية، فضلًا عن إبداء أسباب واهية لارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

نماذج لسرديات الإعلام الإسرائيلي:

١. وصم وكالة "الأونروا" بالإرهاب: في 28 أكتوبر 2024، أقر الكنيست الإسرائيلي مشروعين قانونيين؛ الأول: يحظر نشاط وكالة الأونروا داخل إسرائيل؛ مما يؤدي إلى منع الوكالة من ممارسة أنشطتها في الأراضي الإسرائيلية، أما المشروع الثاني: فيحظر الاتصال أو إقامة علاقات مع وكالة الأونروا، ويصنفها كمنظمة إرهابية، ويحظر التعامل بين المسئولين الإسرائيليين والوكالة، بالإضافة إلى تجريد موظفيها من حصاناتهم القانونية، وتم التصويت عليه بموافقة 87 صوتًا مقابل

9 معارضين. يأتي ذلك بعد أن روجت إسرائيل إعلاميًا على مدار عام لأن الوكالة الأممية وأعضاءها متورطين في عملية طوفان الأقصى. ولذلك نقلت العديد من وسائل الإعلام ادعاءات مفادها أن حوالي 10% من جميع موظفي الأونروا في غزة، أو حوالي 1200 شخص، لديهم صلات بحماس أو الجهاد الإسلامي الفلسطيني. وفي ذلك الإطار نجحت الإدارة الإعلامية الإسرائيلية في تحريك الكنيست الإسرائيلي من ناحية، وأيضًا سحب تمويل الوكالة من قبل الجهات الكبرى المانحة.

ب. تبرير اقتحام رفح على أنه حماية للأمن القومي الإسرائيلي: سعى الإعلام العبري إلى إيصال رسالة بأن التصعيد العسكري، بما في ذلك السيطرة على معبر رفح يشكل وسيلة ضغط رئيسية على حركة حماس لدفعها لتقديم تنازلات في المفاوضات. كما تبنى الإعلام العبري خطابًا يبرر العمليات العسكرية بأنها "محدودة"، وليست اجتياحًا بريًا شاملًا، وهدفت بذلك لتهدئة الانتقادات الدولية، كما أشار الإعلام إلى أن إسرائيل تراعي الاعتبارات الإنسانية بتوفير ممرات للمدنيين الفلسطينيين للنزوح نحو مناطق أكثر أمانًا.

ج. تبرير عمليات الاغتيال على أنها "دفاع عن النفس": عملت إسرائيل على وضع مبررات وحجج عبر وسائل الإعلام المختلفة، لإظهار هذه السياسة غير الأخلاقية في إطار الدفاع عن النفس ومحاربة الإرهاب الذي تمثله هذه الشخصيات ضدها. ويظهر ذلك من خلال تعريفها لكلمة "اغتيال" بداية من عام 2000 على بصيغ ملطفة للتعبير عن عمليات الاغتيال مثل مصطلح "الإحباط الموضعي" أو "القتل المستهدف"، للتعبير عن عمليات الاغتيال التي أصبحت عقيدة وتكتيكًا رئيسيًا للعقيدة الأمنية الإسرائيلية.

د. تبرير الحرب على غزة ضمن الإطار الإقليمي والحرب ضد إيران: تروج إسرائيل إعلاميًا لفكرة أن العمليات في غزة ليست مجرد مواجهة مع الفلسطينيين، بل جزءًا من صراع أوسع مع إيران، وتُصور حماس كذراع إيراني مشابه للحوثيين في اليمن، وتهدف هذه الرواية إلى إعادة صياغة الحرب على غزة كجزء من مواجهة مع مشروع إقليمي تهديدي لإسرائيل والمنطقة. ومع تطور الأحداث، انتقلت إسرائيل من محاولة استغلال التحالفات الدولية لمحاربة

حمـاس إلى الترويـج لمفهـوم "وحـدة السـاحات"، الـذي يـشير إلى تنسـيق بين الأذرع الإيرانيـة في المنطقـة لدعـم غـزة. يعكـس هـذا التغـيير محاولـة إسـرائيلية لمواءمـة خطابهـا السـياسي الإعلامي مـع الديناميكيـات الميدانيـة للحـرب.

هـ. الترويـج لتوسـيع رقعـة الحـرب في الضفـة الغربيـة: تـروج إسـرائيل إعلاميًـا بعـد السـابع مـن أكتوبـر لفكـرة أن إيـران تدعـم المقاومـة الفلسـطينية في الضفـة الغربيـة بالتمويـل والتسـليح لإنشـاء جبهـة تهـدد أمنهـا؛ ممـا يسـتلزم شـن عمليـات عسـكرية في الضفـة لمواجهـة هـذا التهديـد. أي أنهـا تـروج إلى أن عملياتهـا في الضفـة الغربيـة تهـدف إلى مكافحـة "التهديـدات الإرهابيـة"؛ ممـا يسـهم في حشـد دعـم محلـي ودولي لسياسـاتها العسـكرية، خاصـة عبر تبريـر الإجلاء المؤقـت للسـكان بأنهـا إجـراءات أمنيـة ضروريـة.

مـن ناحيـة أخـرى؛ غالبًـا مـا يبرر الإعلام الـعبري السياسـات الإسـرائيلية المتعلقـة بالمسـجد الأقصى، سـواء كانـت تقييـد دخـول الفلسـطينيين أو تنفيـذ عمليـات اقتحـام للمسـجد، حيـث يتـم تصويـر هـذه الإجـراءات على أنهـا "خطـوات أمنيـة ضروريـة" تهـدف إلى الحفـاظ علـى الاسـتقرار ومنـع التصعيـد. وفي كـثير مـن الأحيـان، يُـروّج لهـا كإجـراءات احترازيـة ضـد أي محاولـة مـن الفلسـطينيين لاسـتخدام الأقصى كرمـز للمقاومـة أو تصعيـد النزاع. وفي الواقـع يربـط الإعلام الـعبري المسـجد الأقصى بـشكل دائـم مـع القضايـا الأمنيـة الأوسـع نطاقًـا في الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، حيـث يتـم تصويـر الأقصى ليـس فقـط كموقـع ديني مقـدس، بـل كرمـز للصـراع السـياسي، وهـو مـا يزيـد مـن أهميـة تأمينـه في ظـل التوتـرات المسـتمرة في غـزة والضفـة الغربيـة.

يمكـن القـول إن ظهـور الأدوات الإعلاميـة التي اسـتخدمتها كل مـن حركـة حمـاس وإسـرائيل خلال حـرب 500 يـوم مـن الحـرب علـى قطـاع غـزة كإحـدى أهـم سـاحات المواجهـة في معركـة السـرد، مـن خلال الخطابـات المتنوعـة والاستراتيجيـات الدعائيـة المتبعـة، وسـعى كل طـرف إلى تشـكيل تصـورات الجمهـور المحلـي والـدولي، وتعزيـز شـرعية مواقفـه، وكسـب الدعـم لقضيتـه.

ثانيا: تأثير الأدوات الإعلامية في أبعاد الصراع.. معركة التأثير:

التأثير النفسي للحرب الإعلامية:

لعل الجانب الأكثر تأثيرًا في هذه المعركة من الناحية النفسية كان الشعب الفلسطيني، حيث عملت إسرائيل من خلال استخدامها للأدوات الإعلامية على تطويع كافة الاستراتيجيات والأدوات العسكرية ومن بينها الحرب النفسية التي تجلت في خلق حالة من الرعب والصدمة النفسية لتسهيل العمليات العسكرية في اجتياح القطاع وتهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه، والقضاء بشكل كامل على حل الدولتين والحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

كانت تكتيكات العمليات النفسية حاضرة في هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى؛ حيث انهالت التهديدات الإسرائيلية على لسان مختلف القيادات السياسية والعسكرية إعلاميًا بتدمير القطاع للقضاء على حركة حماس. ويمكن إبراز أدوات الحرب النفسية التي استخدمتها إسرائيل في قطاع غزة في التالي:

أ. **التحكم والتلاعب الإعلامي**، حاولت إسرائيل خلق حالة من العزلة على الشعب الفلسطيني من خلال التلاعب الإعلامي وضمان تصدر السردية الإسرائيلية التي روجت لأكاذيب ضخمت بشكل كبير؛ مما قام به مقاتلو حماس في عملية طوفان الأقصى عبر كافة وسائل الإعلام الغربية التي انحازت بشكل فج للجانب الإسرائيلي، واستهدفت التأثير في معنويات الفلسطينيين من خلال إشعارهم بالضعف واليأس وتقويض الدعم الدولي لهم.

ب. **استخدام تكتيكات الحرب النفسية في حرب غزة**، إذ تضمنت العمليات الإعلامية الإسرائيلية استخدام مقاطع فيديو ملفقة، وحسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي للدفاع عن قصف غزة في حربها الحالية.

ج. **إسقاط المنشورات وأنظمة التحذير**، وقد ترافق إسقاط المنشورات مع إرسال رسائل عبر الهواتف المحمولة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي الإعلام، واستخدام الطائرات المسيَّرة المزودة بتسجيلات صوتية تشمل تحذيرات قبل

الضربات الجوية واقتحام القرى والمدن؛ لإثارة الرعب وإجبار المدنيين على النزوح الجماعي بشكل متكرر. من الأمثلة على هذا النوع من التكتيكات: إلقاء طائرات إسرائيلية منشورات فوق جنوب غزة صور تظهر جثة "يحيى السنوار" مع رسالة باللغة العربية، تقول: "السنوار دمر حياتكم، لقد اختبأ في جحر مظلم، وتمت تصفيته وهو يهرب بذعر، حماس لن تحكم غزة بعد الآن، أخيرًا جاءتكم الفرصة للتحرر من استبدادها، من يلقي سلاحه ويعيد المخطوفين، سيُسمح له بالمغادرة والعيش بسلام".

د. **استراتيجية الصدمة والرعب**، وهي تكتيك عسكري يركز على الاستخدام المفرط للقوة والعنف من خلال تنفيذ عمليات جوية مكثفة ومدمرة حققت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، هذا الاستخدام المفرط للقوة هدف إلى بث الذعر والخوف في صفوف المدنيين لإجبارهم على النزوح وتدمير الروح المعنوية لمقاتلي حماس من خلال إثبات أن قدراتهم لن تستطيع الصمود أمام القوة الإسرائيلية المدمرة. من جانب آخر، حمل هذا التكتيك رسائل نفسية للداخل الإسرائيلي؛ لاستدراك الفشل الأمني والاستخباراتي، من خلال إبراز قوة الجيش وأنه لا يزال قادر على حماية شعبه ويستطيع امتلاك زمام السيطرة العسكرية والقتالية.

ثالثًا: الإعلام كأداة ضغط في العلاقات الدولية.. التداعيات الدبلوماسية:

تُظهر الأدوات الإعلامية لكل من حماس وإسرائيل تأثيرًا واضحًا في المسارات الدبلوماسية، إذ تعمل كوسيلة لتهيئة البيئة الدولية لتحقيق أهداف سياسية. فإعلام حماس يسعى إلى استقطاب التعاطف الدولي عبر التركيز على معاناة الشعب الفلسطيني، وإبراز انتهاكات إسرائيل كدليل على غياب العدالة الدولية؛ مما يوجد ضغطًا شعبيًا عالميًا يُترجم إلى قرارات سياسية ودبلوماسية داعمة للقضية الفلسطينية. في المقابل، تعتمد إسرائيل على أدواتها الإعلامية لتبرير سياساتها وعملياتها العسكرية، وتصوير حماس كجهة "إرهابية"، بهدف تقويض شرعية التحركات الفلسطينية دوليًا، وكسب دعم الحلفاء أو تحييد المعارضين.

تعددت التداعيات الدبلوماسية الناتجة توظيف الإعلام على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أهمها: عرقلة حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة، وصدور تقرير بعنوان "تشريح عملية الإبادة"، عن مقررة الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية "فرانشيسكا ألبانيزي" في مارس 2024 موجه إلى مجلس حقوق الانسان في جنيف، بخصوص العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، والذي أقر بجرائم الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. كما أصدرت مذكرات اعتقال بحق كل نتنياهو وجالانت من قبل المحكمة الجنائية الدولية، في 21 نوفمبر 2024، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي أقرت المحكمة بأنها تقع تحت اختصاصها.

وعلى مستوى آخر من التداعيات الدبلوماسية أدرجت الأمم المتحدة إسرائيل في القائمة السوداء لمنتهكي حقوق الأطفال، أو كما يطلق عليها إعلاميًا "قائمة العار"، وذلك بسبب ما يعانيه الأطفال في غزة في الحرب المستمرة منذ أشهر؛ وهي قائمة يتم نشرها سنويًا من قبل الأمين العام الأمم المتحدة، والتي تكتسب أهميتها من تدعيم كافة الانتهاكات المذكورة بالأسانيد القانونية الكافية ورفعها للأمين العام بعد الانتهاء منها، وفي ذلك الإطار لا مجال لتشكيك في مدى صحة وواقعية الانتهاكات المذكورة في التقرير.

كما أسهمت الحملات الإعلامية الفلسطينية والعربية الكاشفة لحقيقة التحركات الإسرائيلية في قيام محكمة العدل الدولية بفرض بعض التدابير المؤقتة ضد إسرائيل؛ ردًا على السردية الإسرائيلية التي تدعي الدفاع عن النفس، رفضت المحكمة بناءً على دعوى رفعت من قبل دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، هذه التبريرات واعتبرتها غير مقنعة في سياق الشواهد التي توصلت إليها التي تعكس تدمير البنية التحتية واستهداف المدنيين في غزة، وأوضحت المحكمة الأممية أن الإجراءات الإسرائيلية تشكل خطرًا وجوديًا على الفلسطينيين في رفح ولا تتوافق مع الالتزامات الدولية. وتشكل ذلك الموقف في تحركين مهمين وهما؛ الأول: في يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة ضد إسرائيل بناءً على دعوى جنوب أفريقيا، تلزمها باتخاذ خطوات فورية لمنع أعمال الإبادة الجماعية

في قطاع غزة وفقًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية. والثاني: في مايو 2024، أقرت المحكمة تدابير إضافية أكثر صرامة، مطالبة إسرائيل بوقف الهجوم العسكري على رفح فورًا وفتح معبر رفح لتسهيل المساعدات الإنسانية. وأكدت المحكمة أن الإجراءات الإسرائيلية، التي زُعم أنها تهدف لحماية المدنيين، غير كافية لتخفيف المخاطر عن السكان الفلسطينيين.

يمكن القول، إن الإعلام ساعد في نجاح بعض التحركات الدبلوماسية التي حالت دون مساعي إسرائيل لإبعاد صراعها مع الفلسطينيين عن الأطر القانونية الدولية، ومحاولاتها لإبقاء القضية الفلسطينية في إطار الصراعات الأمنية أو الإقليمية. فهناك انكشاف لسياسات إسرائيل يصعب أن تتخطاه أمام الرأي العام العالمي.

رابعًا: التداعيات الشعبية للسرديات الإعلامية:

تجلى أثر السرديات الإعلامية للفاعلين الرئيسين في الحرب على قطاع غزة بشكل بارز في المواقف الشعبية، بما في ذلك الحشد والتأييد عن طريق المظاهرات والاحتجاجات الشعبية الضاغطة، والتي عكست التحولات غير المسبوقة في الموقف الشعبي الدولي تجاه القضية الفلسطينية خاصة الموقف الغربي. ويمكن قراءة هذه التأثيرات في الآتي:

1. الاحتجاجات الشعبية:

انطلقت الاحتجاجات الشعبية حول العالم تضامنًا مع قطاع غزة وفي إشارة أيضًا إلى ضعف تأثير الرواية الإسرائيلية القائمة في تبرير سياساتها بأنها دفاع عن النفس وحفاظًا على أمنها. وتجلى ذلك في موجة الاعتصامات والمظاهرات التي ضربت الجامعات الأمريكية، كان أبرزها الاعتصام في جامعة كولومبيا، والذي أدى لاحقًا إلى تدخل الشرطة لفضه بالقوة؛ مما أثار استفزاز الطلاب في جامعات أخرى، وهو ما بدوره أدى إلى وقوع احتجاجات واسعة داخل الولايات المتحدة وخارجها، مع تزايد السخط على دعم الإدارة الأمريكية لإسرائيل. كما سلطت

التحركات الطلابية الضوء على دور الجامعات كمنصة للمقاومة الشعبية وفضح ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه حرية التعبير.

في أوروبا، تحركت العواصم والجامعات الكبرى لمساندة القضية الفلسطينية، حيث شهدت باريس ولندن تظاهرات حاشدة. كما نظم طلبة كلية لندن الجامعية وقفة احتجاجية وسط الحرم الجامعي، للضغط على إدارة الجامعة لقطع علاقاتها مع شركات السلاح التي تدعم إسرائيل، وتم مطالبة الحكومات بإيقاف الحرب ودعم الفلسطينيين. وتعاملت السلطات مع بعض هذه الاحتجاجات بالقمع، مثل تدخل قوات الأمن الفرنسية لإزالة اعتصام طلابي في جامعة السوربون، لكن هذه الأحداث عمقت الفجوة بين مواقف الحكومات والشعوب؛ مما دفع بعض الدول إلى اتخاذ خطوات حتى وإن كانت "رمزية" لتهدئة الرأي العام، مثل تقليص التعاون العسكري مع إسرائيل، التنديد بسياساتها وممارساتها إعلاميًا.

فيما امتدت أيضًا الاحتجاجات إلى الشرق الأوسط، حيث نظم الطلاب في لبنان، الكويت، وتونس وقفات تضامنية. بينما أقام طلاب جامعات أسترالية مخيمات اعتصام ليلية احتجاجًا على الحرب، وانتشرت الاحتجاجات حيث وصلت إلى جامعة ملبورن، وأقيمت مواقع تخييم، في جامعة كوينزلاند والجامعة الوطنية الأسترالية في كانبيرا. وعكس هذا الزخم العالمي اتساع نطاق التضامن مع الفلسطينيين، وأكد تنامي الوعي الدولي حول القضية ومحدودية تأثير السردية الإسرائيلية، مع تزايد الضغوط الشعبية على الحكومات لإعادة النظر في سياساتها تجاه إسرائيل ووقف العدوان على غزة.

2. التأثيرات في المشهد السياسي:

لم يقتصر الأثر الشعبي للسرديات المتعلقة للحرب على الحشد وتنظيم الاحتجاجات المظاهرات، بل امتد الأمر ليشمل التأثير على ثقة العديد من المواطنين في البلدان حول العالم في أنظمتهم السياسية، فقد تسبب التعامل الأمريكي مع الاحتجاجات في فقد ثقة المواطن الأمريكي في النظام، وإثارة

الشكوك حول الإدارة الأمريكية ومستقبل السياسة الأمريكية نظرًا للدور الذي تلعبه الجامعات في تخريج رؤساء وسياسيين مستقبليين، في الوقت الذي ينظر فيه جزء كبير من الشباب الأمريكي إلى إسرائيل على أنها دولة إبادة جماعية وفصل عنصري تهدد الديمقراطية الأمريكية.

كما ينظر إلى قمع احتجاجات الجامعات في أثناء إدارة بايدن إلى أنه أحد العوامل التي أثرت في حظوظ "بايدن" في السباق الانتخابي؛ نظرًا لما تمثله الكتلة الطلابية من أهمية في المعادلة الانتخابية، خاصة وأن الرئيس الأمريكي لم يقف عند تجاهل المطالب لكنه ذهب إلى حد استخدام السياسة الإسرائيلية نفسها التي تقوم على سجن أساتذة الجامعات الرافضين لما يحدث في قطاع غزة.

كما أظهرت استطلاعات متعددة بأن بايدن فقد الكثير من شعبيته نتيجة لموقفه من حرب غزة، وأن الرئيس الأمريكي القادم دونالد ترامب تقدم على الرئيس الحالي جو بايدن، بعد أن حصل ترامب على نسبة تأييد بلغت 47% مقابل 43% لبايدن، و37% فقط من المشاركين يوافقون على تعامل بايدن مع الحرب مقابل 52% قالوا إنهم لا يوافقون. كذلك أورد استطلاع آخر أن بايدن متخلف عن منافسه ترامب في خمس من ست ولايات رئيسية بين الناخبين المسجلين، كما أشار استطلاع رأي أجرته شبكة "إن بي سي نيوز" الأمريكية في نوفمبر الماضي، بأن 62% من الأمريكيين يعارضون سياسة "بايدن" الخارجية، فضلًا عن معارضة 56% من الأمريكيين سياسات "بايدن" تجاه الأزمة في غزة، مضيفة بأنه في حال أجريت الانتخابات اليوم فإن "بايدن" سيحصل على نسبة 44% من الأصوات بينما سيحصل "ترامب" على 46% من الأصوات.

من الناحية الأوربية، كانت بريطانيا من أبرز البلدان التي شهدت تحولًا هائلًا في المواقف ضد إسرائيل، ويعد العامل الشعبي أحد أبرز الأسباب المؤثرة في تحول موقف الحكومات الأوروبية، ففي بداية السابع من أكتوبر، كان حزب المحافظين الحاكم بقيادة "ريشي سوناك" أول الداعمين لإسرائيل بجانب الولايات المتحدة، وكذلك فعلت المعارضة العمالية بقيادة "كير ستارمر" حتى صوتت الجاليات المسلمة والمؤيدون لوقف الحرب ضده في الانتخابات العامة الأخيرة؛

الأمـر الـذي جعـل موقـف الحـزب يتبـدل إلى رفـض اسـتمرار الحـرب. وبعـد فـوز الحـزب بالانتخابـات، قـررت الحكومـة تقليـص صـادرات الأسـلحة إلى تـل أبيـب، كمـا سـحبت اعتراضهـا علـى مذكـرات الاعتقـال التي تعدهـا المحكمـة الجنائيـة الدوليـة بحـق نتنياهـو ووزيـر دفاعـه بتهمـة ارتكاب جرائـم حـرب في غـزة، وقـد يسـتمر الضغـط علـى حكومـة سـتارمر حتى يتـم وقـف التعـاون تمامًـا مـع إسـرائيل والاعتراف بالدولـة الفلسـطينية، وهـو مـا سـيكون لـه أثـر إيجابي بسـبب الـدور البريطـاني التـاريخي تجـاه القضيـة الفلسـطينية وإنهـاء الصـراع منـذ "وعـد بلفـور".

ختامًـا، بعـد اسـتعراض محـاور الاسـتخدام الإعلامي لـدى طـرفي الحـرب الرئيسـيين، يتضـح أن الحـرب الإعلاميـة علـى مـدار 500 يـوم مـن الحـرب لـم تكـن مجـرد أداة مسـاندة، بـل كانـت جـزءًا رئيسـيًا مـن استراتيجيـة كل طـرف لتحقيـق أهدافـه السياسـية والعسـكرية. فمـن جهـة، أظهـرت حركـة حمـاس مرونـة وقـدرة علـى التكيـف مـع مراحـل الحـرب المختلفـة، معتمـدة علـى سـردية تعـزز مـن صمودهـا وتكسـبها تعاطفًـا دوليًـا، لكنهـا واجهـت تحديات أثـرت في اسـتمرارية زخمهـا الإعلامي. ومـن جهـة أخـرى، بـرزت إسـرائيل في اسـتغلال إمكاناتهـا الإعلاميـة والنفسـية بـشكل مكثـف ومنـهجي، حيـث سـخرت مواردهـا لتبريـر سياسـاتها العدوانيـة وتضليـل الـرأي العـام الـدولي، مـع التركيز علـى بـث رسـائل تهـدف إلى تقويـض الدعـم للمقاومـة الفلسـطينية. وقـد عكـس هـذا التبايـن في التكتيـكات الإعلاميـة عمق الأبعاد النفسـية والسياسـية لهـذه الحـرب، ويؤكـد أن الإعلام بـات سـاحة معركـة لا تقـل أهميـة عـن ميادين القتـال، حيـث تحـدد الكلمـة والصـورة مسـار الأحـداث وتعيـد تشـكيل السـرديات الـكبرى للصـراع. ويمكـن وضـع مجموعـة مـن الاسـتخلاصات فيمـا يلـي:

1. المراحـل الـثلاث لاسـتخدام حمـاس للأداة الإعلاميـة: يـشكل الإعلام أحـد الأسـلحة الاستراتيجيـة التي وظفتهـا حمـاس بمرونـة وذكاء، حيـث تنقلـت بمهـارة بين مراحـل ثلاث، كل منهـا حملـت أهدافًـا واستراتيجيـات تتناسـب مـع الظـروف الميدانيـة والسياسـية المتغيرة. بـدأ المسـار ببنـاء سـردية قويـة عبر الخطابـات المكثفـة، ثـم تحـول إلى اسـتثمار تلـك السـردية في التـأثير الـدولي والإقليمي، وصـولًا إلى التركيز علـى اللحظـات المفصليـة والرمزيـة لتعزيـز الزخـم الشـعبي والإعلامي.

المرحلة الأولى: تكثيف الخطاب وبناء السردية (البداية حتى يناير 2024): شهدت الأشهر الأولى من الحرب استخدامًا مكثفًا للأداة الإعلامية من قبل حركة حماس على مدار ثلاثة أشهر. في هذه المرحلة، ركزت حماس على بناء سردية متماسكة حول أهداف عملياتها العسكرية وإنجازاتها الميدانية، مع تقديم خطاب يستهدف تعزيز الثقة بالمقاومة الفلسطينية داخليًا وخارجيًا. تمحور الخطاب الإعلامي حول نقاط أساسية؛ منها إظهار قوة الحركة في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي، وتسليط الضوء على الانتصارات الرمزية والميدانية لرفع الروح المعنوية للفلسطينيين. كما ركزت حماس على استنهاض الدعم الشعبي العربي والإسلامي، مستغلة الزخم العاطفي الذي أثارته المعركة في الشارع العربي.

كما حرصت الحركة على التأثير التدريجي في الإعلام الغربي، حيث قدّمت رواية مضادة تبرز الانتهاكات الإسرائيلية في غزة؛ مما خلق تأثيرًا نسبيًا في الرأي العام العالمي. اعتمدت هذه المرحلة على الكثافة الإعلامية، باعتبارها وسيلة أساسية لبناء صورة ذهنية تعكس الصمود والقوة، وجعلت "أبا عبيدة" رمزًا إعلاميًا يوحد الميدان ويؤطر الحراك الشعبي. يمكن القول إن هذه المرحلة كانت حجر الأساس الذي ارتكزت عليه المراحل اللاحقة، حيث تم فيها وضع اللبنات الأولى لمعركة إعلامية طويلة الأمد.

المرحلة الثانية: استثمار السردية والتأثير غير المباشر (يناير 2024 – يوليو 2024): مع بداية عام 2024، انتقلت حماس إلى مرحلة أكثر هدوءًا في استخدام الإعلام، حيث انخفضت كثافة الخطابات المباشرة لصالح الاعتماد على تأثير السردية التي تم بناؤها في المرحلة الأولى. ركزت الحركة في هذه المرحلة على النتائج التي أفرزتها جهودها الإعلامية المبكرة، حيث ظهرت عدة مؤشرات على نجاح خطابها في تحقيق أهدافه. على الصعيد الدولي، برزت احتجاجات واسعة في الولايات المتحدة وأوروبا تنديدًا بالسياسات الإسرائيلية، بالتزامن مع تصاعد الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية في العالم العربي. كما شهدت الساحة الدبلوماسية تحركات ملحوظة لصالح الفلسطينيين، مثل إصدار محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة ضد السياسات الإسرائيلية، وصدور رأي استشاري بعدم

شرعية الاستيطان في الضفة الغربية. كذلك أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق مسئولين إسرائيليين مثل بنيامين نتنياهو ويوآف جالانت لارتكابهم جرائم حرب.

في هذه المرحلة، اعتمدت حماس على الإعلام الدولي والإقليمي لنقل سرديتها؛ مما قلل من حاجتها للظهور الإعلامي المكثف. ومع ذلك، كانت هذه المرحلة مرهقة للحركة بسبب الاستنزاف العسكري الذي تعرضت له، مع تدمير جزء كبير من بنيتها التحتية وفقدان العديد من قياداتها. وبرغم هذا الضغط، استطاعت الحركة الحفاظ على مكانتها الإعلامية بفضل السردية القوية التي أسستها في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: التركيز على الرمزية واستثمار اللحظات المفصلية (يوليو 2024 – ديسمبر 2024): مع تصاعد حدة الحرب واستهداف القيادات العليا في حماس، بما في ذلك اغتيال شخصيات بارزة مثل إسماعيل هنية ويحيى السنوار، دخلت الحركة مرحلة جديدة في تعاملها مع الإعلام. في هذه المرحلة، ابتعدت الحركة عن الخطابات الكثيفة واعتمدت بشكل أكبر على الرمزية واستثمار الأحداث المفصلية لتجديد زخمها الإعلامي. رغم أن اغتيال قياداتها كان بمثابة خسارة ميدانية كبيرة، فإن حماس استطاعت تحويل هذه الأحداث إلى نقاط قوة إعلامية. روجت السردية الإعلامية لفكرة أن القيادة تبقى حاضرة رغم الغياب، ما أسهم في تعزيز صورة المقاومة بوصفها مستمرة وقادرة على التحدي. في الوقت نفسه، ركزت الحركة على بث مقاطع فيديو للأسرى الإسرائيليين؛ مما أوجد حالة من الضغط الشعبي داخل إسرائيل على حكومتها، ودفع نحو مطالبات بوقف إطلاق النار.

كما تبنت الحركة خطابًا إعلاميًا يظهر مرونتها في المفاوضات، حيث سلطت الضوء على موافقتها على مقترحات التهدئة في مقابل تعنت إسرائيل. ساعد ذلك في تعزيز صورتها كطرف مسئول، وأسهم في توجيه الرأي العام الدولي نحو تحميل إسرائيل مسئولية استمرار الحرب. وتُبرز هذه المرحلة قدرة حماس على التكيف مع متطلبات الظرف الراهن، حيث اعتمدت الانتقائية والذكاء الإعلامي بدلًا من الكثافة، لتسليط الضوء على اللحظات المؤثرة التي تخدم سرديتها. ورغم

التحديات الكبيرة، نجحت الحركة في الحفاظ على حضورها الإعلامي واستدامة تأثيرها عبر استثمار الأحداث المفصلية والرمزية.

2. **التوجهات الإعلامية الإسرائيلية المتباينة:** على مدار أكثر من عام من الحرب في قطاع غزة، أظهرت إسرائيل براعة منهجية في توظيف أدواتها الإعلامية لتحقيق غايات متعددة، تمحورت حول تبرير سياساتها العدوانية وتعزيز سرديتها عالميًا. يمكن تلخيص هذا التوظيف في مسارات عديدة منها: التأثير في التحركات السياسية والدبلوماسية، وترسيخ شرعية التوسع العسكري؛ مما يعكس استراتيجية شاملة لإعادة صياغة الأحداث بما يخدم مصالحها، وبراعة توظيف العامل النفسي.

3. **التأثير في التحركات السياسية والدبلوماسية:** اعتمدت إسرائيل سردية إعلامية مؤثرة استهدفت تعطيل جهود الوكالات الأممية، مثل وكالة الأونروا، من خلال شيطنتها والترويج لدورها كعامل مساعد للإرهاب؛ مما دفع العديد من الدول المانحة إلى تقليص تمويلها. كذلك، مارست ضغوطًا دبلوماسية مكثفة لعرقلة حصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، مستغلة ثغرات قانونية تستند إلى عدم استيفاء فلسطين للمعايير الكاملة لأركان الدولة. في السياق ذاته، وظفت إسرائيل الدعم الأمريكي المطلق لفرض سرديتها على الأجندة السياسية الدولية، معتمدة على تقديم نفسها كضحية تدافع عن وجودها؛ مما ضمن لها دعمًا سياسيًا وعسكريًا من قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة.

4. **تبرير التوسعات العسكرية وعمليات الاغتيال:** سعت إسرائيل إلى شرعنة عملياتها العسكرية عبر خطاب إعلامي يدّعي حماية الأمن القومي، برز ذلك في تبرير اقتحام رفح وشن عمليات عسكرية واسعة في الضفة الغربية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، على الرغم من الإدانة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، استغلت عمليات الاغتيال ضد قيادات المقاومة كأداة متعددة الأغراض، تجمع بين الردع النفسي ورفع الروح المعنوية للإسرائيليين، مع السعي لتفكيك البنية التنظيمية للفصائل الفلسطينية من خلال إضعاف قياداتها وتشتيت جهودها الداخلية.

5. الأدوات النفسية كجزء من الهيمنة: اعتمدت إسرائيل على الحرب النفسية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الإعلامية، مستهدفة الفلسطينيين عبر سلسلة من التهديدات والتحذيرات التي أُطلقت منذ بداية الحرب. استُخدمت تقنيات متطورة، بالتعاون مع جهات دولية مثل اللواء البريطاني السابع والسبعين، لتنفيذ عمليات سيبرانية وحرب نفسية تهدف إلى زعزعة الروح المعنوية للفلسطينيين ودفعهم للنزوح. تزامن هذا التكتيك مع تنفيذ استراتيجية "الصدمة والرعب" التي استهدفت تدمير البنية التحتية بشكل ممنهج، بهدف إرهاب السكان وتأكيد التفوق العسكري الإسرائيلي.

المحور العاشر

انتهاكات إسرائيلية للإنسانية في غزة: سلسلة لا تنتهي

إعداد: سلمى عبد المنعم *

تعتبر الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي اليوم، نظرًا لتداعياتها الحادة على حياة ملايين البشر الذين يعيشون في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. يعيش سكان غزة تحت حصار طويل الأمد، يعانون من ندرة الموارد الأساسية، مثل الغذاء والماء، إلى جانب أزمات صحية وتعليمية خانقة. هذا الوضع المزري يشكل تحديًا كبيرًا للإنسانية، ويتطلب تسليط الضوء عليه لضمان وصول المساعدات الضرورية وتحقيق العدالة الإنسانية.

*باحث أول بوحدة دراسات الإعلام وحقوق الانسان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إن التدهور المستمر في الأوضاع الإنسانية في غزة ليس مجرد قضية محلية أو إقليمية، بل هو قضية إنسانية عالمية تستدعي الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي، فغزة التي كانت تعرف يومًا بأنها "مدينة الحياة"، أصبحت اليوم رمزًا للمعاناة؛ حيث يعاني السكان من ضيق العيش وسط حصار اقتصادي، وتدمير للبنية التحتية، فضلًا عن الخوف الدائم من التصعيد العسكري.

حديثنا عن الأوضاع الإنسانية في غزة يتجاوز مجرد توثيق المعاناة، فهو دعوة لتسليط الضوء على التأثيرات العميقة التي يتركها هذا الوضع في الأجيال الحالية والمستقبلية. إن آثار الحصار والنزاع المستمر على الصحة النفسية للأطفال والشباب، وكذلك على تعليمهم وفرصهم المستقبلية، ستكون لها تداعيات على مدى العقود القادمة. من هنا تبرز أهمية الحوار حول هذه الأوضاع، والعمل على إيجاد حلول إنسانية تضمن حقوق الإنسان في أبسط صورها: الحق في الحياة، والتعليم، والصحة، والحرية.

وبناءً على ذلك، سيُركّز هذا الفصل على دراسة التأثيرات الناجمة عن التصعيد العسكري في السابع من أكتوبر 2023، والذي أسفر عن انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان في قطاع غزة. فقد أسهمت هذه الهجمات العسكرية في تقويض حقوق المدنيين بشكل مباشر، وأسفرت عن تدمير واسع النطاق للبنية التحتية؛ مما فاقم من حدة الأزمة الإنسانية في المنطقة بصورة غير مسبوقة. بالإضافة إلى ذلك، سيتناول الفصل تأثيرات القرارات الدولية في الوضع الإنساني في غزة، حيث تبين أن هذه القرارات، رغم تكرار الدعوات لوقف التصعيد وحماية المدنيين، لم تتمكن من توفير آليات تنفيذ فعّالة تضمن حماية حقوق الفلسطينيين. إن المنظومة الإنسانية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، تفتقر إلى الآليات الكافية لضمان تنفيذ تلك القرارات بشكل ملموس؛ مما يعكس فشل المجتمع الدولي في الوفاء بمسئولياته تجاه ضمان العدالة الإنسانية وحماية حقوق المدنيين في غزة.

أولًا: الهجوم على غزة في 7 أكتوبر 2023:

في 7 أكتوبر 2023، شنت إسرائيل هجومًا عسكريًا غير مسبوق على قطاع غزة المحتل، تميز بحجمه الكبير ونطاقه الواسع ومدته الطويلة. ومنذ ذلك الحين، استمرت الهجمات الجوية والبرية بلا توقف، حيث استخدمت القوات الإسرائيلية أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع؛ مما أدى إلى تدمير شامل في مختلف أنحاء القطاع؛ حيث شملت الأضرار تدمير الأحياء السكنية والمدن بالكامل، فضلًا عن تدمير البنية التحتية الحيوية، الأراضي الزراعية، وكذلك المواقع والرموز الثقافية والدينية التي تعود جذورها إلى الذاكرة الجماعية الفلسطينية.

وقد أسفر الهجوم العسكري عن مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، إلى جانب إصابة العديد منهم بإصابات بالغة. وبين الضحايا، كان هناك العديد من الأطفال الذين فقدوا حياتهم أو تعرضوا للإصابة في هجمات عشوائية أو مباشرة، بما في ذلك عائلات بأكملها دُمّرت. كما أجبرت إسرائيل نحو 90% من سكان القطاع، الذين يقدر عددهم بحوالي 2.2 مليون نسمة على النزوح، وقد أجبر هؤلاء المهجّرين على العيش في ظروف قاسية، حيث خضعوا لمعاناة شديدة أفضت إلى ما يشبه الموت البطيء والمتواصل، في الوقت ذاته عمدت إسرائيل إلى عرقلة أو منع دخول المواد الأساسية والسلع الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح، وفرضت قيودًا شديدة على إمدادات الطاقة. هذا، إضافة إلى الأضرار والدمار الهائل، أدى إلى انهيار كامل للبنية التحتية الأساسية مثل أنظمة المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية.

كما فرضت إسرائيل حصارًا على العديد من الفلسطينيين في القطاع؛ مما أسفر عن احتجازهم في ظروف قاسية ومعزولة عن العالم الخارجي، حيث تعرضوا لأنواع متعددة من التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة؛ مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 44,875 فلسطينيًا وإصابة 106,454 آخرين منذ بدء القتال في 7 أكتوبر 2023، وفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية في ديسمبر 2024، فعلى مدار أشهر متتالية، كانت الهجمات الإسرائيلية المتواصلة ضد الفلسطينيين في غزة تترك آثارًا عميقة ودائمة على الصحة النفسية والبدنية لسكان القطاع بأسره أولئك الذين نجوا من

القصف والمعاناة الشديدة أصبحوا يعانون من أضرار جسيمة، قد تكون طويلة الأمد، في صحتهم البدنية والنفسية، وهو ما يقوض حقوق الإنسان بالجملة.

ثانيا: الآثار الإنسانية للحرب في غزة:

هذا وتنظم سلسلة من المعاهدات معاملة المدنيين والجنود وأسرى الحرب في نظام يعرف إجمالًا باسم "قانون النزاعات المسلحة" أو "القانون الإنساني الدولي"، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين 1949 أوقات الحروب، والتي تقرر أن تكون الهجمات على الأهداف العسكرية متناسبة؛ مما يعني أنها يجب ألا تؤدي إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين، أو إلحاق أضرار بالممتلكات المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية المباشرة المتوقعة، بالإضافة إلى المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تعتبر قصف المدنيين العزل الذين لا يشاركون في الأعمال العسكرية، وتعمد تدمير المباني والمواقع المدنية، جريمةً من جرائم الحرب.

قتل المدنيين:

على الرغم من أن إسرائيل ملزمة بحماية المدنيين باعتبارها جزءًا من هذه الالتزامات الدولية والتي فرضها القانون الدولي الإنساني عليها، فقد أسفرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عن مقتل وإصابة حوالي 150 ألف شخص، بين قتيل وجريح ومعاق، كما دفن العديد من المدنيين تحت الأنقاض، وفقًا للمقررة الأممية للوضع في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيزي، ووفقًا لدراسة أجرتها صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية فإن نسبة القتلى المدنيين في غزة تفوق جميع حروب القرن العشرين.

إن تذرع إسرائيل بأنها تحارب حماس كجماعة إرهابية لا يعفيها من مسئولياتها بموجب الاتفاقيات الدولية، والتي تقتضي منها اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، حتى وإن كان مقاتلو حماس موجودين بالقرب من مناطق مكتظة بالسكان. فإسرائيل ملزمة باتخاذ الاحتياطات الممكنة لتفادي الأضرار

على المدنيين، وتجنب أي هجمات عشوائية أو غير متناسبة. ورغم ذلك، تقاعست إسرائيل مرارًا عن تطبيق هذه المبادئ، وارتكبت العديد من الجرائم التي يشملها القانون الدولي، ولا يمكن تبريرها بالتذرع بأفعال حماس، فإسرائيل في سعيها لتدمير حماس لم تعرِ أي اهتمام لحياة المدنيين الفلسطينيين، فممارساتها تشير إلى تجاهل تام لقيم الإنسانية، وهذا التدمير المتعمد للبنية التحتية الفلسطينية وارتكاب المجازر بحق المدنيين يعكس نية واضحة لتدمير الشعب الفلسطيني كجزء من حربها ضد حماس، هذا السلوك لا يمكن فصله عن جريمة الإبادة الجماعية حيث يتم اعتبار حياة الفلسطينيين غير ذات قيمة، مما يعزز فكرة أن إسرائيل تستهين بحياة المدنيين، وتعتبرهم مجرد أداة لتحقيق أهدافها العسكرية، وهي إحدى السمات الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية.

الهجمات على العاملين في القطاع الإنساني:

منذ الهجمات الإسرائيلية في السابع من أكتوبر 2023، أصبح الوضع في قطاع غزة أكثر تفاقمًا بشكل مروع، حيث تسببت الهجمات في قصف المدنيين العزل، بما في ذلك الأطفال والنساء. ومع تطور الوضع، أصبحت الهجمات تستهدف عمال الإغاثة، في مشهد سريالي يذكرنا بالمذابح التاريخية التي لم نقرأ عنها في التاريخ القديم. هذا التصعيد العنيف جعل الوكالات الإنسانية وموظفوها يواجهون تحديات هائلة في تقديم المساعدات للمواطنين المتضررين، حيث تتعطل العمليات الإنسانية بشكل كبير بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية المستمرة.

في ظل هذه الظروف المأساوية، تتجاهل إسرائيل بشكل صارخ التزاماتها بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تلزمها بتأمين احتياجات السكان في الأراضي المحتلة، مثل المأكل والملبس والدواء، دون تمييز. فقد استهدفت القوات الإسرائيلية المستشفيات والمدارس والمدنيين وعمال الإغاثة؛ مما حرمهم من الحماية التي يضمنها القانون الإنساني الدولي بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977. إضافة إلى ذلك، تم قصف الطرق الآمنة التي كانت مخصصة لتقديم المساعدات الطارئة بشكل متعمد.

وتشير البيانات الأخيرة إلى أن أكثر من نصف الوفيات التي وقعت في صفوف العاملين في المجال الإنساني كانت في قطاع غزة، حيث قُتل 163 من عمال الإغاثة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب؛ مما يعكس حجم المخاطر المتزايدة التي يواجهها هؤلاء العاملون في أثناء محاولاتهم تقديم المساعدات فقد أظهرت أحدث الأرقام في قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال الإغاثة أن ما لا يقل عن 333 من العاملين في المجال الإنساني لقوا حتفهم منذ السابع من أكتوبر 2023، وكان أغلبهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي سياق مأساوي آخر، لقي عشرة موظفين محليين في غزة مصرعهم خلال شهر نوفمبر 2024 فقط. هذه الأرقام تسلط الضوء على الكارثة الإنسانية التي يعيشها العاملون في المجال الإنساني، الذين يواجهون خطرًا متزايدًا في أثناء محاولاتهم تقديم المساعدات للمواطنين العزل في ظل الهجمات المستمرة.

إن استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني يعكس تحديات كبيرة تتجاوز مجرد تقديم المساعدات في أوقات النزاع، إذ إنها تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية التي تضمن حماية هؤلاء العاملين الذين يكرسون حياتهم لخدمة المدنيين. إن استهداف العاملين في المجال الإنساني في بيئة مليئة بالمخاطر يطرح تساؤلات حول فاعلية المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة لهم وتمكينهم من أداء مهامهم الإنسانية دون تهديد.

القيود على تقديم المساعدات الإنسانية:

لقد كان الوضع في غزة لا يحتمل منذ فترة طويلة قبل حتى التصعيد في أكتوبر 2023، والآن أصبح أسوأ بكثير ففي أربعة عشر شهرًا وصل الوضع إلى مستويات مدمرة من الصراع والنزوح والمرض والجوع. ومع ذلك، تظل المساعدات الإنسانية غير متوفرة، فكما أوضحنا فإن العاملين في المجال الإنساني يواصلون المخاطرة بحياتهم لأداء مهامهم في ظل تزايد الهجمات وانتهاكات القانون الدولي، فالمساعدات ضرورية للغاية لـ 2.2 مليون شخص مهددين بالموت في الأسابيع والأشهر القادمة.

وفي هذا السياق، تشير الأمم المتحدة إلى أن شهر أكتوبر 2024 كان أسوأ شهر لدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة منذ بداية الصراع، ولا يبدو أن الوضع في شهر نوفمبر أفضل حالًا. فقد انخفض عدد الشاحنات التي تدخل غزة إلى أربعة أضعاف منذ يوليو، ليقتصر على 40 شاحنة يوميًا مقارنة بـ 500 شاحنة كانت تدخل يوميًا قبل السابع من أكتوبر 2023.

إن هذا التدهور الشديد في الوضع الإنساني في غزة يعد نتيجة مباشرة للقيود الإسرائيلية الشاملة على دخول المساعدات، والتي استمرت طوال الفترة الماضية، وأصبحت تشكل الحاجز الرئيسي أمام تسليم الإمدادات الأساسية، هذه القيود خلقت بيئة من اليأس وعدم الاستقرار؛ مما أسهم في ارتفاع معدلات النهب والجريمة؛ مما يعوق جهود الإغاثة بشكل أكبر وخلال شهر نوفمبر 2024 تعرضت العديد من الشاحنات، بما في ذلك تلك التي تحمل إمدادات لمنظمات الإغاثة العاملة في قطاع غزة للهجوم وتم تجريدها من بضائعها.

وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الإمدادات الأخرى المسموح لها بالدخول عالقة على الحدود، في انتظار تحسن الظروف الأمنية للمضي قدمًا، وقد أسفر الانخفاض الحاد في عدد الشاحنات التجارية الداخلة إلى غزة عن ارتفاع الأسعار بشكل كبير؛ مما زاد من تفاقم الوضع الغذائي للأطفال والنساء وقد أصبح الأطفال، في ظل هذه الظروف القاسية، يبحثون بشكل متزايد عن بقايا الطعام بين أكوام النفايات؛ مما يعرضهم لخطر الإصابة بالأمراض والمخاطر الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، وهو ما يفاقم من معاناتهم في ظل غياب الحماية الكافية.

إن القيود التي فرضتها إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة تؤدي بشكل مباشر إلى تجويع السكان بشكل متعمد؛ مما يحرم المدنيين من حقهم في الحصول على الغذاء، والأدوية، والإمدادات الطبية الأساسية. هذا الفعل يمثل انتهاكًا واضحًا للقواعد الإنسانية الدولية، ويشكل خرقًا صريحًا للالتزامات التي تفرضها اتفاقيات جنيف؛ فوفقًا للمادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة، يُلزم الطرف المحتل بتسهيل مرور الإمدادات الإنسانية إلى السكان المدنيين في الأراضي المحتلة دون تأخير أو عرقلة، كما أن المساعدات يجب أن تُوزع

بشكل عادل ومتساوٍ دون تمييز بين المدنيين على أساس العرق أو الدين أو أي معيار آخر وبالتالي لا تقتصر آثار هذه القيود على الجانب الإنساني المباشر، بل تمثل أيضًا انتهاكًا خطيرًا للقوانين الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق المدنيين في أوقات النزاع.

التهجير القسري للفلسطينيين:

يعرف التهجير القسري على أنه "ممارسة ممنهجة تنفذها الحكومات أو القوى شبه العسكرية أو المجموعات الإرهابية ضد مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة واستبدال السكان الأصليين بمجموعة سكانية أخرى"، وهو ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي في 13 أكتوبر 2023 عن خطط لتنفيذ عمليات عسكرية في مدينة غزة، ودعا سكان المدينة إلى إخلاء منازلهم والتوجه نحو الجنوب "لأجل سلامتهم"، مشيرًا إلى أنهم "لن يُسمح لهم بالعودة إلا بعد صدور بيان بذلك".

وبناءً على ذلك، يُعتبر التهجير القسري إحدى وسائل التطهير العرقي والإبادة الجماعية وفقًا للقانون الدولي الإنساني. وقد صنف التهجير القسري كجريمة دولية تمس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما يعزز ذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 الذي يُلزم إسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي. بالإضافة إلى المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضٍ أخرى، سواء كانت محتلة أو غير محتلة، مهما كانت الأسباب. ويُعتبر هذا التهجير القسري جريمة تستوجب المساءلة الدولية بموجب قرارات كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومحكمة العدل الدولية، والأطراف العليا الموقعة على الاتفاقية.

منذ بداية العدوان، عبر كبار المسئولين في الحكومة الإسرائيلية ومجلس شئون الحرب عن نيتهم تهجير السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. حيث صرح وزراء في الحكومة الإسرائيلية بأن الأراضي في القطاع ستتقلص، معتبرين أن تدمير غزة بالكامل ونسفها يعد "أمرًا رائعًا"، وأشاروا إلى أن هذه الأراضي ستُخصص للمستوطنين، وفي نوفمبر 2023، صرح وزير الزراعة والأمن الغذائي، آفي ديختر، قائلًا: "نحن بصدد تنفيذ نكبة غزة".

وفي هذا السياق، أسفرت السياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة عن نزوح أكثر من 90% من السكان، أي حوالي 1.9 مليون فلسطيني، مع تدمير واسع النطاق للبنية التحتية على مدار الأشهر الأربعة عشر الماضية. هذا النزوح كان نتيجة لعمليات الهدم المنظمة للمنازل والمرافق المدنية؛ مما يعكس توجيهًا مستمرًا نحو تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وفي هذا السياق يتضح أنه لا يوجد مبرر عسكري قاهر يُعتمد عليه لتبرير تهجير جماعي بهذه النسبة خاصة أن قوانين النزاع المسلح لا تسمح بإجبار المدنيين على المغادرة إلا في حالات استثنائية ووفقًا لضوابط صارمة لضمان توفير الأمان لهم. إلا أن الواقع يشير إلى أن النظام الإسرائيلي قد استخدم هذه العمليات بشكل متكرر كوسيلة لبث الخوف والقلق في نفوس المدنيين، مع استهداف طرق الإجلاء والمناطق الآمنة؛ مما أسهم في زيادة معاناتهم وأدى إلى تفجيرات ودمار إضافي.

هذا وتتحمل إسرائيل التزامًا قانونيًا بموجب اتفاقية جينيف، والذي ينص على ضرورة إعادة النازحين إلى منازلهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في المنطقة، ومع ذلك فإنها جعلت مساحات واسعة من قطاع غزة غير صالحة للسكن نتيجة للدمار المتعمد، فقد قام الجيش الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية المدنية بشكل ممنهج أو ألحق بها أضرارًا جسيمة، بما في ذلك عمليات هدم المنازل، وذلك في إطار ما يبدو أنه مسعى لإقامة "منطقة عازلة" ممتدة على طول حدود غزة مع إسرائيل، هذا التدمير الواسع يشير بوضوح إلى نية تهجير جزء كبير من السكان بشكل دائم.

حقوق النساء والأطفال:

يمنح القانون الدولي الإنساني النساء الحماية العامة في أوقات النزاع باعتبارهن من المدنيين، مع توفير حماية خاصة لهن بسبب تعرضهن المحتمل لأنواع محددة من العنف. تأخذ هذه الحماية في الاعتبار دور النساء كأمهات، وتسلط الضوء على ضرورة حمايتهن من العنف الجنسي بشكل خاص. خلال فترات الاضطرابات والتوترات الداخلية، تحظى حقوق النساء بحماية دولية من خلال معاهدات حقوق الإنسان، التي تهدف إلى ضمان المساواة بين الجنسين وحظر كافة أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. كما تتضمن هذه المعاهدات آليات لمراقبة وإدانة الانتهاكات المرتكبة ضد النساء. من أبرز هذه المعاهدات "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي تم اعتمادها في عام 1979، والتي تمثل التزامًا دوليًا بحماية حقوق النساء.

ومع ذلك، فإن الواقع في غزة يُظهر تباينًا شديدًا بين ما يكفله القانون الدولي وما يحدث فعلًا. على الرغم من أن إسرائيل تعد جزءًا من هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فإنها تتجاهل بشكل صارخ هذه الحقوق والمعايير؛ مما يعكس تحديًا سافرًا للمجتمع الدولي، فبدلًا من احترام التزاماتها الدولية وضمان حماية النساء في غزة من العنف، تستمر القوات الإسرائيلية في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد حقوقهن.

في هذا السياق، تعاني النساء والأطفال في غزة بشكل غير متناسب من آثار العنف، حيث يشكلون النسبة الأكبر من الضحايا نتيجة لتصاعد أعمال القصف والنزاع. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن النساء والأطفال حديثي الولادة في غزة يتحملون العبء الأكبر من تداعيات الصراع، حيث ألحق الهجوم الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بخدمات صحة الأم والطفل حديث الولادة. كما تواجه النساء الحوامل صعوبة بالغة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الطارئة؛ مما يزيد من تعرضهن لمضاعفات الحمل. بالإضافة إلى ذلك، أدى غياب الكهرباء ونقص الإمدادات الطبية إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والرضع بشكل ملحوظ؛ مما يفاقم من معاناة النساء في هذا السياق المضطرب.

هذا وتتضاعف المأساة مع استمرار التصعيد، حيث أفادت تقارير الأمم المتحدة حتى 29 أبريل 2024 أن من بين 34488 فلسطينيًا قُتلوا في غزة، كان 14500 منهم من الأطفال و9500 من النساء، فيما تم تسجيل إصابة 77643 شخصًا آخر، يُقدر أن حوالي 75% منهم من الإناث. وفي هذا السياق تستمر معاملة النساء الحوامل والمرضعات في ظروف مروعة، حيث تتعرض المستشفيات للقصف المباشر ويُحرم المرضى عمدًا من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية بسبب استهداف القناصة الإسرائيليين، كما يعاني القطاع الصحي من نقص حاد في الأسرة والموارد الطبية؛ مما يعرض نحو 50 ألف امرأة فلسطينية حامل و20 ألف طفل حديث الولادة لمخاطر شديدة.

في ظل هذه الظروف المأساوية، تلد أكثر من 183 امرأة يوميًا دون الحصول على مسكنات للألم، بينما تُوفي مئات الأطفال بسبب انقطاع الكهرباء وعدم القدرة على تشغيل الحاضنات. كما أدت الأوضاع الكارثية إلى زيادة حالات الإجهاض بنسبة تصل إلى 300%، في الوقت الذي يعاني فيه 95% من النساء الحوامل والمرضعات من فقر غذائي شديد. وفي هذا السياق، تعرضت آخر وحدة للعناية المركزة لحديثي الولادة في شمال غزة للدمار جراء الهجمات العنيفة؛ مما يفاقم من معاناة الأطفال حديثي الولادة الذين يعتمدون بشكل كامل على الرعاية الطبية والمعدات المتخصصة للبقاء على قيد الحياة.

وذكرت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بأن النساء في قطاع غزة يعانين من تهديدات بالاعتداء الجنسي والاغتصاب، حيث تم توثيق حالات مروعة تشمل تجريد النساء الفلسطينيات من ملابسهن وتصويرهن في أوضاع مهينة خلال الاستجواب. كما أظهرت التقارير أن بعض النساء تعرضن لتفتيش قسري من قبل ضباط شرطة ذكور، حيث تم تجريدهن من حجابهن، والتقاط صور لهن تم تداولها بين الجنود الإسرائيليين على الإنترنت؛ مما يشكل انتهاكًا صارخًا لقوانين الحرب.

وحول وضع الأطفال في غزة فقد أظهرت الإحصائيات الفلسطينية الرسمية أرقامًا صادمة حول واقع الطفل الفلسطيني في يوم الطفل العالمي، حيث أشار

التقرير إلى أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 قد أسفر عن مقتل نحو 18 ألف طفل، منهم 167 طفلًا في الضفة الغربية. كما تم اعتقال ما لا يقل عن 770 طفلًا من الضفة الغربية، دون أن يتضح عدد الأطفال المعتقلين من قطاع غزة.

إن الانتهاكات التي تعرض لها أطفال القطاع تعددت وتنوعت، حيث شملت القتل والاعتداءات على السلامة الشخصية، إضافة إلى الإهانة والاعتقال، والحرمان من العلاج، والتهجير القسري، والتجويع، فضلًا عن حرمانهم من الحقوق الأساسية مثل التعليم والسكن الملائم والصحة، من جانبها، أكدت وزارة التربية والتعليم العالي أن أكثر من 11 ألف طالب استشهدوا في قطاع غزة، بينما قتل 81 طفلًا في الضفة الغربية، وأصيب 19,467 طفلًا آخر. كما تضررت 171 مدرسة حكومية في غزة، دُمرت منها 77 مدرسة بشكل كامل، في حين تعرضت 126 مدرسة حكومية، بالإضافة إلى 65 مدرسة تابعة لوكالة "الأونروا" للقصف والتخريب. كما تضررت 91 مدرسة في الضفة الغربية وقد حرمت الظروف الراهنة نحو 700 ألف طالب من الوصول إلى مدارسهم بسبب العدوان المستمر.

من جهة أخرى، فإن تدمير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة أسهم في تدهور الوضع المعيشي للأطفال وأسرهم. حيث تراجعت قدرة تحلية مياه الشرب بشكل حاد؛ مما أدى إلى انعدام الوصول إلى مياه صالحة للشرب ومرافق صحية؛ مما يزيد من المخاطر الصحية، خاصة في ظل الظروف الصحية السيئة التي يواجهها الأطفال المهجرون. يعجز هؤلاء الأطفال عن الحفاظ على النظافة الشخصية اللازمة للوقاية من الأمراض والإسهال المزمن، وهو ما يعتبر من الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال في حالات الطوارئ. في هذا السياق، تم تعطيل خدمات الرعاية الصحية في غزة بشكل كبير؛ مما فاقم من تداعيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية.

إضافة إلى ذلك، فإن انهيار خدمات الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف في القطاع يهدد بظهور أمراض جديدة، حيث أصبح فيروس شلل الأطفال يشكل خطرًا حقيقيًا على الأطفال في غزة، الذين يعانون من نقص في اللقاحات، ورغم

أن القطاع كان خاليًا من مرض شلل الأطفال منذ 25 عامًا، فإن تدهور الأوضاع الحالية قد يعيد ظهور هذا المرض؛ مما يزيد من معاناة الأطفال في غزة وفي البلدان المجاورة.

التأثيرات النفسية للحرب في سكان قطاع غزة:

شهدت النزاعات المسلحة الحديثة في العديد من الحالات زيادة ملحوظة في أعداد الضحايا المدنيين مقارنة بالحروب التقليدية السابقة. ولا يقتصر تأثير هذه النزاعات على التهديدات الجسدية فقط، بل يمتد ليطال الصحة النفسية للأفراد المتأثرين، حيث تُعد الأضرار النفسية طويلة الأمد من أبرز النتائج السلبية لهذه النزاعات، حيث تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة كبيرة من السكان في المناطق المتضررة من النزاع يعانون من أعراض نفسية متنوعة، كما يرتفع خطر الإصابة بالأمراض النفسية بين الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والنازحين داخليًا، ويتأثر هذا الخطر بشكل كبير من حدة الصدمة التي يتعرضون لها ومدى توفر الدعم العاطفي والنفسي.

تتفاقم هذه التأثيرات النفسية بشكل خاص في قطاع غزة، حيث تتراكم العوامل المسببة للأذى النفسي، مثل القصف المستمر، والعنف، والفقر، وتفكك الأسرة، ونقص الغذاء والمياه، وغياب التعليم، فضلًا عن نقص السكن الآمن. يعيش الفلسطينيون في ظل هذه الظروف التي وصفتها منظمة العفو الدولية ومحكمة العدل الدولية بأنها تمثل حالة من الفصل العنصري المستمر منذ عقود. وتزيد هذه العوامل من تعقيد التحديات النفسية التي يواجهها السكان؛ مما يضاعف من خطر تأثيرها السلبي في قدرتهم على التعافي من الصدمات، ويؤثر بشكل مباشر في آمالهم في المستقبل واستقرارهم النفسي.

في هذا السياق، أفادت اليونيسف أن ما لا يقل عن 17,000 طفل في قطاع غزة يعيشون بلا مرافقين أو منفصلين عن ذويهم، فيما أشارت منظمة إنقاذ الطفولة إلى أن أكثر من عشرة أطفال فقدوا أحد أطرافهم يوميًا على مدار ثلاثة أشهر. هذه الخسائر تمثل جزءًا من معاناة مستمرة وطويلة يعاني منها الأطفال الفلسطينيون

نتيجة النزاع المستمر في المنطقة، الذي يمتد تأثيره لأكثر من مجرد أحداث 7 أكتوبر 2023. فقد أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في نوفمبر 2022 أن أكثر من نصف السكان الفلسطينيين البالغين أظهروا نتائج إيجابية لفحص الاكتئاب، بما في ذلك 71% من الفلسطينيين في قطاع غزة و58% في الضفة الغربية؛ مما يبرز استمرارية التأثيرات النفسية المدمرة التي تتراكم على مدى سنوات من الصراع المستمر.

تستمر هذه التحديات النفسية والجسدية في التأثير في المجتمع الفلسطيني بشكل دائم، حيث يُجرد الفلسطينيون من إنسانيتهم بلا هوادة من قبل السياسيين ووسائل الإعلام؛ مما يزيد من تعقيد الأوضاع، كما يُستخدم الخطاب المعادي للإسلام والعرب لتبرير الهجمات المستمرة على المدنيين؛ مما يعزز من وتيرة العنف ويضاعف من التهديدات النفسية التي قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. هذه الظروف تمثل استمرارًا للأضرار النفسية والمعنوية التي تراكمت على مدى عقود من الصراع المستمر؛ مما يعكس تأثيرات طويلة الأمد تتجاوز أحداث أكتوبر 2023 وتشير إلى تعقيدات أعمق وأوسع في واقع الفلسطينيين.

وفي 23 فبراير 2024، أشار مدير منظمة أطباء بلا حدود إلى أن الإصابات النفسية الناتجة عن النزاع دفعت أطفالًا في سن لا تتجاوز خمس سنوات إلى التعبير عن رغبتهم في الموت، ومن جانبها أفادت منظمة إنقاذ الطفولة بأن الأطفال في غزة يواجهون ظروفًا قاسية، حيث تؤدي آثار الحرب الجسدية والنفسية إلى تآكل قدرتهم على الصمود، حيث شهد البعض قتل آبائهم على يد الجنود، بينما شهد آخرون تدمير منازلهم بسبب التفجيرات. علاوة على ذلك، يواجه العديد من هؤلاء الأطفال ظروفًا شديدة القسوة، مثل البرد والجوع والوحدة، حيث يقضون أيامًا بلا مرافق في الشوارع. وقد أثر الوضع المدمر في خبراء الصحة النفسية في غزة، الذين يشعرون بالعجز عن تلبية احتياجات الدعم النفسي المتزايدة وفي رفح، جنوب قطاع غزة، يُجبر بعض الأطفال، الذين لا يزالون في سن المراهقة على العمل لتوفير احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك بيع مواد الإغاثة لتأمين المال اللازم.

ثالثا: قرارات المنظومة الإنسانية الدولية وتأثيرها في الوضع الإنساني في غزة:

في 21 نوفمبر 2024، أصدرت محكمة الجنائية الدولية قرارًا بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف جالانت، بناءً على تورطهما في ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية. جاء هذا القرار بعد تحقيقات موسعة أجرتها المحكمة حول الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي شملت القتل العمد للمدنيين، التدمير غير المبرر للبنية التحتية المدنية، فضلًا عن عمليات التهجير القسري. تم اتخاذ القرار استنادًا إلى وجود دلائل قوية تشير إلى ارتكاب جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية في تلك المناطق.

على الرغم من أهمية هذه الخطوة القانونية، فإن مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية تمثل خطوة مهمة في سياق محاسبة المسئولين عن الجرائم الدولية، فإن هناك تحديات كبيرة تتعلق بتنفيذ هذه المذكرات. فالدول التي لم توقّع على ميثاق روما، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل ترفض التعاون مع المحكمة؛ مما يجعل القدرة على تنفيذ هذه القرارات محدودة. ومع ذلك، فإن هذه المذكرات تسهم في إثبات وجود محاولات للعدالة وتخضع المسئولين للمساءلة على المستوى الدولي، حتى وإن كانت بعض الحكومات تواصل تحصينهم.

وفي المقابل، استمرت إسرائيل في تصعيد هجماتها العسكرية على الفلسطينيين، متجاهلةً القرارات الدولية والأعراف الإنسانية، ولم تقتصر الانتهاكات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، بل امتدت لتطال دولًا أخرى مثل لبنان وسوريا. فقد شن الجيش الإسرائيلي هجمات وحشية على المناطق الحدودية مع لبنان، مستهدفًا المدنيين ومدمرًا المنازل، في أعمال تفتقر إلى أدنى معايير الإنسانية. كما استمر في شن اعتداءات على الأراضي السورية، متذرعًا بحماية أمنه القومي؛ مما يعد انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية وحقوق الإنسان. هذه التصرفات تزيد من تعقيد الأوضاع في المنطقة، وتوسع دائرة الصراع بدلًا من أن تُسهم في إيجاد حلول سلمية. إن استمرار هذه الانتهاكات يعكس تراجعًا في

احترام حقوق الإنسان ويعزز من حالة التوتر الإقليمي؛ مما يعيق فرص الوصول إلى السلام والاستقرار في المنطقة.

ولا تقتصر مسئولية محكمة الجنائية الدولية وحدها في مواجهة هذه الانتهاكات، بل إن منظومة حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي تواجه تحديات كبيرة في التصدي للجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين. فبالرغم من وجود العديد من الآليات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، فإن هذه المنظومات غالبًا ما تجد نفسها في موقف ضعيف أمام الضغوطات السياسية والعسكرية التي تؤثر بشكل كبير في اتخاذ القرارات وتنفيذها. كما وتُظهر القرارات الدولية التي تُدين الانتهاكات الإسرائيلية في كثير من الأحيان فشلًا في التنفيذ، هذا العجز يعزز الشعور بالإحباط لدى المجتمع الدولي، ويجعل الدماء الفلسطينية تُراق دون رادع. ومن ثَمّ، يكشف هذا الوضع عن خللٍ عميق في فاعلية آليات حماية حقوق الإنسان الدولية، ويُبرز التحديات الجسام التي تواجه تطبيق العدالة الدولية بشكل عادل وفعّال.

فالتصعيد الإسرائيلي في المناطق الحدودية مع لبنان وسوريا يُضيف عبئًا إضافيًا على الأمن الإقليمي ويزيد من تعقيد العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. رغم أن بعض الدول العربية قد أدانت هذه الهجمات، إلا أن هناك انقسامات إقليمية حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة. فبعض الدول تتبع سياسة التهدئة والتفاوض، في حين أن دولًا أخرى تدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد إسرائيل. يعكس هذا الوضع حاجة ملحة لإيجاد سياسة عربية موحدة تتعامل مع هذا التصعيد بشكل أكثر فاعلية.

ختامًا، في ظل التعقيدات الحالية، يبرز السؤال الأهم: هل ستتمكن المنظومات الدولية من التغلب على القيود السياسية وتطبيق العدالة بشكل فعّال، أم ستظل العدالة الدولية حبرًا على ورق، والشعوب المعذبة ضحية لعدم الاستقرار والتحديات المعقدة؟ على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، مثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، فإن التنفيذ الفعلي لهذه المعاهدات يظل ناقصًا، في ظل

غياب الإرادة السياسية القوية من بعض القوى الكبرى لتنفيذ القرارات الدولية؛ مما يعكس ضعف آليات التنفيذ وغياب المحاسبة الحقيقية للمسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ مما يظهر عجز النظام الدولي عن الوفاء بالتزاماته تجاه الشعوب المتضررة.

في سياق النزاعات المستمرة، تستمر الانتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي دون ردود فعل قوية من المجتمع الدولي؛ مما يزيد من معاناة المدنيين في المنطقة ويؤكد التحديات الجسيمة التي تواجه آليات العدالة الدولية. هذه الانتهاكات تسهم في تعميق الأزمة الإنسانية في المنطقة وتعزز الشعور بالإحباط لدى الضحايا، وتبرز فشل النظام الدولي في تطبيق العدالة الفعالة. إن استمرار هذا الوضع يثير التساؤلات حول مصير العدالة الدولية في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية. إذا استمرت الدول الكبرى في تحصين نفسها ضد الملاحقة القانونية أو محاسبة المسئولين عن الجرائم الدولية، وإذا استمر الفشل في تنفيذ العدالة الفعّالة، فإن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ستظل مجرد حبر على ورق.

في النهاية، سيظل المدنيون العزل الذين يعانون من ويلات الحروب والنزاعات ضحايا لواقع مرير لا يفضي إلى حلول حقيقية. ومن هنا، يتطلب الوضع الحالي إصلاحًا جوهريًا في آليات النظام الدولي، وإرادة سياسية حقيقية لضمان حقوق الإنسان وتطبيق العدالة دون استثناء، من أجل تغيير الواقع المؤلم الذي يعيشه الملايين في مناطق النزاع.

المحور الحادي عشر

المشاركون:

اللواء محمد إبراهيم الدويري

د. عبد المنعم سعيد

د. جمال عبد الجواد

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

د. شادي عبد الوهاب

د. محمد عز العرب

مهاب عادل

بسنت جمال

ياسمين محمود

سيف سرور

شادي محسن

الحرب في غزة :
هل تنهي الصراع أم تبدأ صراعًا جديدًا؟

تحرير: منى قشطة *

ظهر مصطلح اليوم التالي بعد أسابيع قليلة من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. انتهت حروب إسرائيل السابقة في غزة باتفاقات تهدئة بقيت فعالة لفترات متفاوتة، مارست حركة حماس خلالها السلطة في القطاع، وواصلت تعزيز قوتها العسكرية وحفر الأنفاق. وفي حين كان اليوم التالي في المواجهات السابقة امتدادًا بسيطًا لليوم السابق، غير أن الحرب الراهنة مختلفة. فلسنوات طويلة تبنت إسرائيل، خاصة حزب الليكود ورئيس الوزراء نتنياهو، نظرية تقول

*باحث أول ببرنامج الأمن والدفاع – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بـإمكان التعايـش مـع حركـة حمـاس، وأن حكـم الحركـة في غـزة أفضـل مـن حكـم السـلطة الوطنيـة؛ لأنـه يقسـم الفلسـطينيين، ويؤجـل إلى أجـل غيرمسمى فتـح ملف الحـل الدائـم! لكـن سـقطت هـذه النظريـة، فإسـرائيل هـذه المـرة عازمـة علـى القضـاء علـى حمـاس وإنهـاء حكمهـا ونـزع سلاحهـا. لكـن المهـم هـو أن تقويـض هياكل السـلطة والحكـم التي كانـت قائمـة في اليـوم السـابق يطـرح السـؤال عـن طبيعة يـوم غـزة التالي.

الأمـن والسـلطة وإعـادة الإعمـار والأفـق السـياسي، أربعـة أسـئلة تطرحهـا قضية اليـوم التـالي. مـن سـيكون لديـه الحـق الشـرعي لحمـل السـلاح؟ مـن سـتكون في يـده سـلطة اتخـاذ القـرار في الشـئون الأمنيـة والمدنيـة؟ مـن سـيمول ويديـر عمليـة إعـادة الإعمـار الضخمـة لتعويـض الدمـار الكبيـر الـذي لحـق بالقطـاع؟ ومـا علاقـة كل ذلـك بالحـل السـياسي النهـائي للقضيـة الفلسـطينية؟

وعليـه، يتنـاول هـذا المحـور مسـتقبل الوضـع في قطـاع غـزة بعـد انتهـاء الحـرب، مـن خلال أربعـة أجـزاء؛ يسـتعرض الأول المُحـددات الحاكمـة للموقـف الإسـرائيلي مـن اليـوم التـالي، فيمـا يسـتعرض الثـاني التصـورات المحتملـة لإدارة الحكـم في قطـاع غـزة، ويناقـش الثالـث مُسـتقبل إعـادة الإعمـار في قطـاع غـزة، أمـا الرابـع والأخير فيتنـاول رؤيـة إسـرائيل لليـوم التـالي للحـرب في الشـرق الأوسـط.

أولًا: المحددات الحاكمة للموقف الإسرائيلي من اليوم التالي:

بعـد مـرور أكثر مـن عـام علـى حـرب إسـرائيل ضـد قطـاع غـزة، وفي ظـل الحسـابات المعقـدة لموقـف الداخـل الإسـرائيلي والسـياقين الإقليمي والـدولي، يمكـن طـرح المحـددات الحاكمـة لصياغـة تصـور إسـرائيلي بشـأن مرحلـة مـا بعـد الحـرب، علـى النحـو التـالي:

1. الهاجس الأمني ومعادلة ترميم الردع:

كان لعمليـة "طوفـان الأقصى" تـأثير كارثي علـى مُعادلـة الـردع الإسـرائيلية، خاصـة أنـه قـد أعقبهـا نـزوح للمسـتوطنين الإسـرائيليين مـن مناطـق غلاف غـزة وكذلـك البلـدات الحدوديـة مـع لبنـان، والذيـن قُـدّرت أعدادهـم -وفقًـا للمؤسسـة

العسكرية الإسرائيلية – بأكثر من 120 ألف إسرائيلي، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الدولة العبرية. وتسعى تل أبيب إلى إعادة ترميم هذه المعادلة لإعادة النازحين مرة أخرى إلى المستوطنات المحاذية للقطاع، في ظل الضغط الاقتصادي الذي تسببه نفقات الإعانة التي تُقدّمها الحكومة الإسرائيلية لهؤلاء النازحين، فضلًا عن تحمل تكاليف السكن في مناطق إيوائهم الجديدة.

وفقًا لهذه المعطيات، يتشدد الموقف الإسرائيلي في عودة الفلسطينيين إلى مناطق الشمال المحاذية لمستوطنات غلاف غزة ضمن ترتيبات اليوم التالي للحرب، وكذلك استثناء هذه المناطق من عمليات إعادة الإعمار، بهدف تأمين مناطق عازلة تضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى ترمم "الردع المعنوي" في إطار استراتيجية "كي الوعي"، التي صاغها موشيه يعلون، وزير دفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، عبر ترهيب الفلسطينيين بالإبقاء على هذه المناطق المنكوبة دون إعمار، لتبقى في الذاكرة البصرية للأجيال الناشئة كمُحفّز ضغط وغضب ضد حركات المقاومة الفلسطينية باعتبارها المتسبب في ذلك، بحسب التصور الإسرائيلي.

2. التحرر من الالتزامات القانونية تجاه غزة كسلطة احتلال:

لا ترغب تل أبيب في التورط في أي التزامات مدنية تجاه سكان قطاع غزة إذا ما بقيت كسلطة احتلال في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة في ظل فشلها في مخططات التهجير القسري لسكان القطاع، وهو ما ينعكس في مرونة الموقف الإسرائيلي عبر تصريحات مسئوليها السياسيين (باستثناء الوزراء المتطرفين في الحكومة) والأمنيين بشأن عدم الرغبة في الإدارة المدنية للقطاع، ولكن في الوقت ذاته تتشدد في موقفها بشأن عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع.

3. الحسابات المرحلية الضيقة للائتلاف الحكومي:

ينطلق الائتلاف الحكومي الإسرائيلي وفي مقدمتهم بنيامين نتنياهو من منطلقات تيار اليمين المتطرف، وأعلنوا رفض عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع أو إقامة دولة فلسطينية، فضلًا عن الاعتماد على منهج "التأجيل وعدم

الحسم"، وهو ما بدا خلال تأجيل اجتماعات مجلس الوزراء الحربي لتناول الشكل الذي سيبدو عليه اليوم التالي للحرب بالنسبة لإسرائيل أكثر من مرة، رغم مطالبة أعضاء المجلس من خارج الائتلاف بيني غانتس وغادي أيزنكوت بمناقشة الأمر وحسمه.

وبالتالي، يراهن نتنياهو على هذا المنهج بـ"التأجيل والرفض المعلن" للأهداف التي أُسست عليها المقترحات الدولية والإقليمية بإقامة الدولة الفلسطينية فيما بعد الحرب، من أجل ضمان تماسك ائتلافه واستمراره أطول فترة ممكنة، أو على الأقل التخفيف من وطأة الضغوط الداخلية ضد أعضاء الائتلاف الذين يدركون أنهم سيكونون على موعد مع انتخابات جديدة، إذا لم يتم تحقيق إنجاز كبير وانتصار حاسم في الحرب الجارية.

4. الترتيب الإقليمي كشرط مسبق لتمويل إعادة الإعمار:

تراهن واشنطن على أن يكون لهذا الترتيب تأثيره الواضح في أي سيناريوهات لليوم التالي، وهو ما اختبرته عبر حركتها المكثفة لحشد الدعم السياسي والمالي بالتمويل من جانب الشركاء الإقليميين لترتيبات اليوم التالي فيما بعد الحرب، وانعكس ذلك في اقتراحها لتمويل إعادة الإعمار بالقطاع من جانب الشركاء الإقليميين في المنطقة، مقابل الموافقة على سيناريو اليوم التالي للحرب الذي يتأسس على إقامة دولة فلسطينية في كل من الضفة والقطاع، وهو ما رفضته تل أبيب.

5. الإبقاء على الانقسام الفلسطيني لإدارة الصراع:

يميل الاقتراب الإسرائيلي في التعامل مع الصراع مع الفلسطينيين طيلة العقود الماضية، والذي يتبناه غالبية المسئولين السياسيين من اليمين الإسرائيلي (اليمين المتطرف - يمين الوسط) الموجودين في المشهد الحالي، إلى الإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني من أجل إدارة الصراع وضمان عدم وجود طرف موحد لتعقيد مسارات التسوية والحل النهائي الذي يسمح بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ينعكس في تصريحات المسئولين الإسرائيليين الذين يرفضون

أن تكون السلطة الفلسطينية وكذلك خيار الدولة الفلسطينية جزءًا من الحل، خاصة في ظل الهدف المعلن للحرب التي تخوضها إسرائيل بالقضاء على حركة حماس –وهو ما تفشل في تحقيقه حتى الآن– التي كان وجودها يساعد على استمرار حالة الانقسام وإدارة الصراع.

ثانيًا: التصورات المحتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة:

1. التصور الإسرائيلي:

تنقسم إسرائيل إلى معسكرين رئيسيين بشأن تصور مستقبل غزة سياسيًا؛ المعسكر الأول: هو المستوى الإسرائيلي السياسي بقيادة بنيامين نتنياهو، ويرى أن تتم السيطرة الإسرائيلية على كامل غزة، وبالتالي تكون هي المسئولة عن إعادة الإعمار لضمان عدم عودة حماس من الباب الخلفي تحت أي ظرف أو سيناريو محتمل، وضمان عدم عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

يوافق هذا المعسكر أيضًا على اقتراح آخر وهو تشكيل حكومة تكنوقراط فلسطينية لا تتبع السلطة الفلسطينية، وتكون مسئولة عن إدارة حكم غزة فقط دون الضفة الغربية، على أن تكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بعد إعلان قانون الطوارئ المستدام في غزة، على غرار إدارة الضفة الغربية التي تجبر السلطة على أن تكون تحت إشراف منسق العمليات العسكرية الإسرائيلي التابع للجيش الإسرائيلي.

المعسكر الثاني: هو المستوى العسكري يعبر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف جالانت بالتعاون مع وزير الدفاع الأسبق بيني جانتس، ويرى أن يتم تشكيل حكومة فلسطينية مدنية محلية في غزة تضم شيوخ القبائل والعوائل الكبيرة في القطاع، تكون تحت سيطرة منسق العمليات العسكرية التابع للجيش الإسرائيلي، على غرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وذلك ضمانًا لحرية العمل العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في القطاع في أي وقت ومكان.

وبشكل عام، يتفق المعسكران الإسرائيليان السياسي والعسكري على عامل مشترك واحد هو رفض عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

2. التصور الأمريكي:

تتبنى الولايات المتحدة ضرورة عودة السلطة الفلسطينية في مرحلة ما إلى إدارة قطاع غزة، ومن الممكن أن يتم تدشين مرحلة انتقالية لتشكيل حكومة فلسطينية تشرف على إدارة الضفة الغربية والقطاع معًا، كما تقترح أن تكون هناك قوة تأمينية إضافية في قطاع غزة تساعد السلطة الفلسطينية على حفظ أمن القطاع، ومن ضمن التصورات أن تكون قوة عربية ودولية. على أن تبدأ السلطة الفلسطينية في صياغة ميثاق وطني جديد ينظم عملية إصلاح سياسي قد تبدأ بعقد الانتخابات متشعبة المستويات (أي رئاسية، وبرلمانية، ومحلية)، وتشكيل آلية أممية مستدامة لتنظيم عملية إعادة إعمار غزة، تساعد الحكومة الفلسطينية على التنظيم والإشراف على الملف.

3. التصور المصري:

يستند التصور المصري إلى أن يكون هناك دور واضح وأوحد للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة بعد انقضاء الحرب، كونها المؤسسة المنبثقة عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تكون هناك حكومة فلسطينية مدنية وطنية وتوافقية تتولى إدارة حكم الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، لضمان الارتباط الجغرافي للأراضي الفلسطينية تمهيدًا لحل الدولتين على أساس حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية. أضف لذلك، أن تتولى الحكومة الفلسطينية الوطنية الوليدة ملف إعادة إعمار غزة بالكامل، وأن يتم تدريب الكوادر الأمنية الفلسطينية عبر جهود عربية وأممية لتأمين قطاع غزة.

وتستند مصر في رؤيتها لإدارة قطاع غزة بعد الحرب إلى أولوية الحل الفلسطيني، وفي الوقت نفسه فإن سياساتها تجاه الأزمة حسمت مجموعة ملفات أساسية مثل: الإبقاء على فتح معبر رفح بشكل دائم، رفض تصفية القضية

الفلسطينية، رفض مسألة التهجير القسري للفلسطينيين، رفض أي حل للقضية الفلسطينية على حساب الدولة المصرية. لذلك، طرحت مصر مبادرة كاملة في ديسمبر 2023، تبدأ من الهدنة الإنسانية، ووقف إطلاق نار، ثم تبادل الأسرى. وتعمل الدولة المصرية على بناء رؤية متكاملة للتعامل مع الحرب في غزة تبدأ بزيادة المساعدات لغزة، وتخفيف الوضع الداخلي، وتنتهي بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

وفي مراحل لاحقة قدمت مصر مقترحًا بتشكيل لجنة "إسناد مجتمعي" لإدارة شئون قطاع غزة، وهي هيئة تم الاتفاق على تشكيلها بين حركتي "فتح" و"حماس" بهدف إدارة شئون قطاع غزة بشكل متكامل، وذلك في إطار جهود تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، تم الإعلان عن هذا الاتفاق بعد مباحثات جرت في القاهرة برعاية مصرية. ويشير المقترح إلى مهام اللجنة بأنها تشمل المهام مجالات الصحة، التعليم، الزراعة، الإغاثة، والإعمار. على أن تعمل اللجنة تحت مظلة الحكومة الفلسطينية، مع التأكيد على عدم فصل القطاع عن باقي الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الإشراف على جهود إعادة إعمار غزة. تسعى اللجنة إلى توحيد الجهود بين الفصائل الفلسطينية وتحقيق المصالحة، والمقترح يشير إلى أنها تتألف اللجنة من 10 إلى 15 عضوًا من الشخصيات الوطنية المستقلة ذات الكفاءة والنزاهة، على أن يتم تعيين أعضائها بمرسوم رئاسي من الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

هذا الاتفاق يُعتبر خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرار في قطاع غزة، خاصة وأنه يتميز هذا المقترح بأن "التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية" أعلن دعمه المطلق للجهود التي تبذلها مصر لتشكيل لجنة إسناد مجتمعي تدير قطاع غزة مؤقتًا.

تتحرك مصر منذ بداية الحرب في غزة على أربعة محاور رئيسية؛ الأول: هو المحور الإنساني الذي يتبلور واقعيًا من خلال عقد المؤتمر الدولي للاستجابة الإنسانية الطارئة لغزة الذي عقدت نسخته الثانية بالقاهرة في 2 ديسمبر 2024، وهدف إلى الوصول في أسرع وقت ممكن إلى مرحلة فتح كافة المعابر وتدفق جميع

أنواع المساعدات الإنسانية إلى كل أنحاء القطاع. والثاني: هو محور التهدئة الذي يهدف إلى التوصل للهدنة المنشودة التي سوف يتم التوصل من خلالها إلى الوقف الدائم لإطلاق النار وبما يشمل إنجاز صفقة تبادل الأسرى وانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع وعودته تدريجيًا إلى حالته الطبيعة. والثالث: هو المحور الإداري الذي يبدأ بتشكيل ما يسمى لجنة الإسناد المجتمعي، كما سبقت الإشارة. والرابع: هو المحور السياسي الذي يعني تمهيد المناخ من خلال كافة المحاور الثلاثة السابقة من أجل الوصول إلى مرحلة استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتي ستفتح المجال أمام حل الدولتين، وهذا هو الحل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة.

4. الرؤية العربية:

هناك عدد من القواسم المشتركة في موقف الدول العربية تجاه حرب غزة، تتمثل في رفض تهجير الفلسطينيين، ووقف إطلاق النار، ورفض الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وحكم غزة من خلال الفلسطينيين، بالإضافة إلى رفض إنشاء قوات بمشاركة عربية في إدارة القطاع فيما بعد وقف الحرب. كذلك فإن إعادة إعمار غزة على جدول الدول الخليجية مع ارتباطه بحل القضية الفلسطينية؛ إذ أكدت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي على عدم مشاركة الدول العربية في عملية إعادة الإعمار إذا كان القطاع الفلسطيني سيُسوَّى بالأرض مجددًا خلال بضعة أعوام، كما برزت ارتباطات بين اليوم التالي للحرب وعملية التطبيع الإقليمي، وأظهرت تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان أن السلام والأمن لإسرائيل يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالسلام والأمن للفلسطينيين.

ثالثًا: مُستقبل إعادة الإعمار في قطاع غزة:

الطريق إلى إعمار قطاع غزة ليس ممهدًا وإنما مُصاب بكثير من العقبات النّابعة من التاريخ والجغرافيا الخاصة بالقطاع من ناحية، والواقع الحالي للصراع الذي لا يزال قابلًا للتصعيد وامتداد الحرب الحالية في غزة إلى آفاق إقليمية واسعة من ناحية أخرى. ذلك لن يكون ممكنًا من الزاوية العملية ما لم يتم الوصول

إلى وقف إطلاق النار مبدئيًا، ثم تحقيق إدارة فلسطينية فاعلة، وسريان مشروع للسلام يؤكد على أن تدمير غزة لن يتكرر.

وفي ضوء الحالة الإقليمية شديدة التعقيد ربما لن يكون مستبعدًا أن يكون موضوع "إعمار غزة" جزءًا من عملية شاملة للإعمار في الشرق الأوسط، أي العمل على وجود نظام "أمن إقليمي" شامل يكفل استدامة التعمير والبناء. وتجدر الإشارة إلى أنّ أفق إعمار غزة مطروح دائمًا لصالح الشعب الفلسطيني.

1. التحديات الأمنية لإعادة إعمار غزة بعد الحرب:

ثمة تحدّيات أمنيّة لإعادة إعمار قطاع غزة ترتبط بكيفية انتهاء القتال بين إسرائيل وحركة حماس، خاصة وأن لكل منهما أهدافًا مناقضة تمامًا للطرف الآخر. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ثلاثة أهداف من حملته العسكرية على قطاع غزة، وهي القضاء على حركة حماس تمامًا، بصورة تقتلع جذورها من القطاع، وعودة كافة المحتجزين من الإسرائيليين لدى حماس، وأخيرًا ألا يشكل القطاع تهديدًا مستقبليًا لإسرائيل، في حين أن الهدف غير المعلن لعملياتها العسكرية هو محاولة الطرد القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وهي إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.

وكانت إسرائيل ترغب بدايةً في أن تقوم مصر باستقبال أغلب الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وذلك عبر الضغط على الدول الغربية لممارسة ضغوط على مصر لاستقبالهم، وحينما أخفقت محاولتها تلك فإنها وضعت هدفًا آخر وهو الطرد الطوعي للفلسطينيين، كما وضح في المقترح الذي تقدم به داني دانون، عضو الكنيست الإسرائيلي، والسفير الإسرائيلي الأسبق في الأمم المتحدة، والذي رأى أن حل مشكلة قطاع غزة يتمثل في فتح الباب لما أسماه "الرحيل الطوعي للفلسطينيين". وعلى الرغم من إعلان إسرائيل أنها قضت على الآلاف من حركة حماس واستهدفت عددًا كبيرًا من قيادتها، غير أنها لم تستطع القضاء على الحركة بشكل كامل، بل إن الأخيرة لا تزال قادرة على مواصلة هجماتها ضد القوات الإسرائيلية المنتشرة في قطاع غزة.

إذا أخذنا هذه العوامل في الاعتبار، فإننا سوف نصل إلى استنتاج مفاده أنه من المتعذر أن تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها كاملة في غزة. وإذا ما استمر الأمر على هذا النحو، فإنه يمكن توقع أن تكون التحديات الأمنية لإعمار غزة بالنسبة لإسرائيل مرتفعة للغاية، وذلك بالنظر إلى العوامل التالية:

أ. استمرار التهديد الوجودي لإسرائيل:

كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الجولة الأخيرة من المواجهات العسكرية بين إسرائيل وحركة حماس يتمثل في وصول التهديد الديموغرافي لإسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة؛ إذ تعتبر الديموغرافيا مسألة تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وعاملًا مؤثرًا بشكل مباشر في احتمالات العنف والصراع. اعتبارًا من أواخر عام 2022، يعيش أكثر من سبعة ملايين إسرائيلي في إسرائيل والضفة الغربية، ويعيش سبعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والقدس الشرقية، وهو ما يعني أن حجم اليهود والفلسطينيين تساوى في إجمالي أراضي فلسطين التاريخية، وهو أمر يعد مرفوضًا بالنسبة لإسرائيل، التي تنظر إلى نفسها باعتبارها دولة لليهود فقط.

وبمراجعة تاريخ إسرائيل الحديث، نجد أنها كانت تقوم بشكل دوري بمجازر ضد الفلسطينيين لتهجيرهم قسريًا من أراضيهم، فضلًا عن استقدام موجات جديدة من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم، وذلك في محاولة للحفاظ على أغلبية يهودية في مواجهة الفلسطينيين.

وإذا ما انتهت العمليات العسكرية دون أن تتمكن إسرائيل من تحقيق هدفها الرئيسي، وهو القضاء على حركة حماس، فإنه سوف يكون لزامًا على إسرائيل السماح بإعادة إعمار غزة، وهو ما يعني التسليم ببقاء الفلسطينيين داخل قطاع غزة، ومن ثَمّ استمرار التهديد الوجودي الفلسطيني، كما تتخيله إسرائيل. ومن جهة أخرى، فإن فشل إسرائيل في القضاء على حماس سوف يتيح لها فرصة العودة للسيطرة على الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، وكذلك على جهود إعادة الإعمار، بما يعنيه ذلك من استغلال جزء من الأموال ومواد البناء المخصصة

لإعادة الإعمار من أجل بناء أنفاق جديدة، واستعادة جاهزيتها القتالية. ولهذا قد تلجأ إسرائيل إلى محاولة إعاقة عملية إعادة إعمار القطاع، أو توجيه ضربات من فترة لأخرى للقطاع حتى تضعف قدرات حماس العسكرية، حتى وإن عجزت عن القضاء عليها تمامًا، وهو ما يعني أن المواجهات بين الجانبين سوف تكون مفتوحة.

ب. مواصلة الاحتلال الإسرائيلي:

لا ينبغي تجاهل أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بقيادة نتنياهو تتحمل المسئولية الرئيسية وراء تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وذلك بسبب إصرارها على التهرب من استحقاقات السلام، ورفضها إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى سعيها الدائم لبناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم تتغير السياسة الإسرائيلية هذه حتى بعد اندلاع الحرب الأخيرة في غزة؛ إذ أكد نتنياهو أنه أبلغ الولايات المتحدة معارضته إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء الحرب في غزة، وذلك في 19 يناير 2024، وهو ما يعني أن الوضع الأمني في الضفة الغربية وغزة سوف يكون قلقًا، حتى بعد انتهاء المعارك الجارية حاليًا، وهو ما يجعل الوضع مرشحًا للانفجار في أي لحظة.

ج. غموض مستقبل السيطرة الأمنية على غزة:

تتمثل أكبر مشكلة يواجهها الجيش الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الحرب، وبدء جهود إعادة الإعمار، في كيفية استعادة الردع مجددًا. تسعى إسرائيل لإعادة احتلال قطاع غزة، وهو سيناريو غير واقعي، وذلك لعدة اعتبارات؛ أولها: أن الدول العربية أعلنت رفضها المشاركة في إعادة إعمار غزة، ناهيك عن المشاركة بقوات في السيطرة على القطاع تأمينًا لإسرائيل. فقد ربطت عدة دول عربية مشاركتها في إعادة إعمار قطاع غزة باعتراف إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ترفضه إسرائيل حتى الآن. والاعتبار الثاني: أن خطة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على قطاع غزة تبدو احتمالًا مستبعدًا في ضوء عجز إسرائيل في السابق عن السيطرة على القطاع، وهو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أرئيل شارون، إلى الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، في عام 2005، فيما عرف حينها بخطة

فـك الارتبـاط. ومـن جهـة أخـرى، فـإن أداء إسـرائيل العسـكري الحالي في قطـاع غـزة، يظهـر أنهـا تعمـل علـى تقسـيم القطـاع مـن خلال عـدة محـاور بمـا يزيـد مـن سـيطرتها الفعليـة علـى القطـاع.

د. مخلفات الحرب القابلة للانفجار:

عندمـا يتـم اسـتخدام أي سلاح سـواء كان قذيفـة أو صاروخًـا أو قنبلـة أو لغمًـا أو خلافـه، تظـل هنـاك احتماليـة لفشـل عمليـة الانفجـار والتي تتراوح مـا بين 2% إلى 40% حسـب العوامـل المختلفـة مثـل عمـر القذيفـة وجـودة التصنيـع وطريقـة التخزيـن والصيانـة والظـروف البيئيـة. وعندمـا يفشـل التفجير، تظـل هـذه المخلفـات الحربيـة متناثـرة علـى الأرض قابلـة للانفجـار في أي لحظـة ودون سـابق إنـذار. وبالتـالي، تتحـول تلـك القنابـل إلى مـا يطلـق عليـه "مخلفـات الحـرب القابلـة للانفجـار – ERW Explosive remnants of war) أو (الذخائـر غير المتفجـرة) UXO) Unexploded Ordnance)–.

تظـل هـذه الذخائـر في وضـع قابـل للانفجـار في أي لحظـة دون أي عنصـر أمـان لسـنوات طويلـة في مناطـق الصـراع مـن مـدن وخلافـه، كمـا يـزداد عـدم اسـتقرار تلـك الذخائـر بمـرور الزمـن نتيجـة الظـروف الجويـة وعوامـل التعريـة وتـآكل أجسـام الذخائـر؛ ممـا يزيـد مـن خطورتهـا، ناهيـك عـن عمليـات إعـادة البنـاء والتي تتطلـب إزالـة المخلفـات والبـدء في عمليـات البنـاء. وبالتـالي، فتلـك الذخائـر تـشكل تهديـدًا علـى حيـاة العامـلين في إعـادة البنـاء بـشكل كـبير. ولعـل جمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة أحـد أبـرز الأمثلـة؛ نظـرًا لأنهـا تعـاني حتى الآن مـن مخلفـات الحـرب العالميـة الثانيـة، حيـث يتـم العثـور علـى مـا يقـرب مـن 2000 طـن مـن الذخائـر غير المتفجـرة سـنويًا. ويـعثر علـى أغلـب تلـك الذخائـر خلال عمليـات البنـاء، هـذا مـا يدفـع بالسـلطات الألمانيـة إلى تقييـم أرض مشـروعات البنـاء فنيًـا والتأكـد مـن خلوهـا مـن المتفجـرات وذلـك قبـل الشـروع في أي نشـاط إنشـائي. ومـع ذلـك، تقـع حـوادث الانفجـار للذخائـر الحربيـة غير المنفجـرة في أثنـاء عمليـات البنـاء.

ويقـدر عـدد مـن الخبراء طبقًـا لتصريحـات صحفيـة كميـة الذخائـر التي تـم بهـا قصـف قطـاع غـزة منـذ بدايـة الحـرب وحتى نهايـة شـهر مايـو 2024 بحـوالي 60

ألف طن من المتفجرات، ونسبة لا تقل عن 10% من تلك الذخائر قد فشلت في الانفجار. هذا ما يعني وجود حوالي 6000 طن من الذخائر غير المتفجرة والتي لا تزال قابعة وسط حطام المباني والمنشآت وفي طرقات قطاع غزة. ويشكل وجود مخلفات الحرب المذكورة تهديدًا كبيرًا لحياة السكان الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم في أعقاب انتهاء الحرب، فمن المتوقع أن تسبب تلك الذخائر المتناثرة في حصد أرواح المئات، كما ستدوم حوادثها الأليمة في الظهور حتى بعد انتهاء الحرب بسنوات.

وتعد مسألة تطهير قطاع غزة من مخلفات الحرب أحد التحديات الرئيسية التي ستواجه جهود إعادة الإعمار، فطبقًا لتقديرات غرفة الأمم المتحدة لعمليات الألغام، فإن الأمر يحتاج إلى ما يقرب من 14 عامًا من أجل تطهير القطاع من الركام والذخائر غير المتفجرة. ويمكن حصر أبرز التحديات المتعلقة بهذا الأمر في النقاط التالية:

- عودة سكان القطاع إلى بيوتهم أو مناطق سكنهم بعد وقف الحرب، فمن المرجح وجودهم بجانب هذه الذخائر؛ مما قد يعرضهم للخطر في حالة انفجارها.

- الخطورة على حياة العاملين في مجال إعادة الإعمار خاصة سائقي معدات الحفر واللوادر والمعدات الخاصة بأعمال البنية التحتية، والتي من الوارد أن تصطدم بإحدى الذخائر المدفونة أسفل الركام في أثناء إزالته.

- حالة الذخائر غير المتفجرة، فقد لا يستطيع خبراء المفرقعات إبطال مفعول بعض القنابل فيضطرون إلى إخلاء المنطقة وتفجيرها؛ مما يؤدي إلى دمار عدد من المباني سواء القائمة أو ما تم إعادة بنائه خاصة في حالة كبر حجم الذخائر.

- اكتظاظ قطاع غزة بالسكان وضيق مساحة القطاع يجعل فكرة إخلاء المواطنين إلى أماكن آمنة غير واردة، حيث لا يوجد العديد من الأماكن الآمنة التي يمكن أن تستوعب هذا العدد الكبير من السكان.

2. تحديات التمويل وآليات الاستجابة:

تسبب القصف الإسرائيلي على قطاع غزة المستمر منذ أكتوبر 2023، في حدوث خسائر اقتصادية وإنسانية جمّة، تتوزع بين خسائر مباشرة ممثلة في تدمير البنى التحتية والمنازل والمباني، وخسائر غير مباشرة تتعلق بتصاعد معدلات البطالة والفقر ونقص السلع في ظل الحصار المفروض على غزة. في هذا السياق، تستلزم عملية إعادة إعمار غزة التزام الدول المانحة بتخصيص مليارات الدولارات لتخفيف آثار الدمار الناتج عن القصف الإسرائيلي على القطاع، ومن هنا يظهر تساؤل عن حجم التمويلات المطلوبة لإعادة الإعمار، وآليات الاستجابة المحتملة:

أ. تكلفة إعادة الإعمار: وصلت حصيلة العدوان الإسرائيلي على غزة إلى 46565 شهيدًا و109660 مصابًا منذ السابع منذ أكتوبر2023، وذلك بحسب ما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة في يناير 2025، وبعد مرور 464 يومًا من القصف المستمر على المدنيين في غزة، أكدت وزارة الصحة بالقطاع أنه «لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم». وأشار تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن قيمة الخسائر الاقتصادية في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى يناير 2024 بلغت حوالي 18.5 مليار دولار؛ مما يعادل 97% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وغزة لعام 2022.

كذلك أُجبر حوالي 1.7 مليون شخص على النزوح داخليًا وأصبح 75% من سكان غزة مشردين، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف سكان غزة على شفا المجاعة، ويعاني الجميع من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد. بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية، التي تضررت أو دُمرت 84% من المرافق الصحية، وانخفضت قدرة نظام المياه والصرف الصحي إلى أقل من 5% من مستواها السابق. وتُظهر هذه الأرقام حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة نتيجة الصراع المستمر.

- آليات الاستجابة: عادةً ما يتم النظر في قضية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. لذا فمن أجل بدء عمليات الإعمار لا بد من الدخول في مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للعلاقة بين السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة مع إسرائيل، بما سيرسل إشارة إيجابية للدول التي تعتزم تقديم المساعدة لإعمار غزة. وفيما يلي أبرز آليات الاستجابة المحتملة، وهي: تأسيس صندوق عربي لدعم غزة، وحشد التمويلات الدولية، وضمان عدم تكرار هذه الصدامات بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

مع ذلك، هناك عدد من التحديات والمعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية إعادة الإعمار في حال البدء في تنفيذها، وأهمها: عدم الالتزام بالتعهدات المالية والإسهام في تمويل إعادة الإعمار، وتضع إسرائيل شروطًا صعبة تعيق سير عملية إعادة الإعمار كتشديد الحصار، وفرض القيود على المعابر، ورهن إعادة الإعمار بقضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين لدى حماس. كما تستلزم عملية إعادة إعمار غزة تحديد الجهات التي سوف تشرف على التمويل وسير العملية بانتظام بما يحقق الهدف المرجو منها.

3. متطلّبات التعافي النفسي والاجتماعي بعد حرب غزة:

مع تصاعد الحديث عن تصورات لعملية إعادة إعمار غزة حال انتهاء الحرب، ثمة تساؤل مطروح حول متطلبات التعافي الاجتماعي والنفسي، لا سيما وأن مفهوم إعادة الإعمار يشمل أبعادًا متعددة، حيث لا يقتصر على بناء مؤسسات الحكم ووظائفها والبنية التحتية بعد الحرب، وإنما يمتد ليشمل عمليات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للسكان بعد صدمة الحرب، وهو ما يتطلب التركيز على ما يلي:

أ. الخدمات النفسية:

ثمّة أهمية لتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى خدمات واستشارات الصحة النفسية والعقلية داخل غزة بالتعاون بين المنظمات المحلية ووكالات

المعونة الدولية، مع توفير برامج تدريب شاملة لمتخصصي الرعاية الصحية والنفسية والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين، كما يستوجب ذلك تشكيل عيادات نفسية / اجتماعية متنقلة في المناطق التي تعرضت لتدمير واسع وربطها بوسائل الإعلام المختلفة للتعريف بها وبأهدافها وخدماتها، وكذا القيام بحملات لرفع مستوى الوعي بأهمية الصحة النفسية لمعالجة الصدمات النفسية بعد الحرب، والعمل على تدريب الفلسطينيين على آليات التكيف والتعايش. كما يمكن تنفيذ برامج مجتمعية لتلبية الاحتياجات النفسية للأسر المتضررة من الحرب، بحيث تشمل مجموعات الدعم والتدخلات التي تركز على الصدمات، وورش عمل إدارة الإجهاد، ومن المفيد أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي دور فاعل في تنفيذ ذلك على الأرض.

ب. دعم النساء:

تُولِي الأبعاد النفسية والاجتماعية أهمية كبيرة للنساء والفتيات في برامج الدعم ما بعد الحرب، لا سيما أنهن نزحن من بيوتهن بحثًا عن مأوى، كما تعرّضن لفقدان الأبناء والأزواج. لذلك، ثمة أهمية لتأمين أماكن الإيواء التي توفر لهن الخصوصية والكرامة مع مساعدتهن نفسيًا واجتماعيًا للعودة للحياة الطبيعية، كما من الأولى أن يقدم النساء أنفسهن هذا الدعم لكونهن الأقرب لفهم معاناة المرأة الفلسطينية. هنا، ثمة أهمية للاستعانة بخبرات وبرامج دولية سابقة في الدعم النفسي للسكان في بعض دول شرق أوروبا إثر انتهاء الحرب الباردة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

ج. دعم الشباب:

ثمة أهمية لتوجيه برامج دعم اجتماعي ونفسي للشباب في غزة، من خلال إنشاء مساحات آمنة وأنشطة تعزز المرونة والتعبير عن الذات والدعم النفسي والاجتماعي. وينبغي أيضًا تطوير مبادرات الصحة العقلية في أماكن التعليم المؤقت وتسهيل برامج خلق فرص العمل وبناء المهارات لتمكين الشباب العاطل من تحسين ظروفهم المعيشية؛ مما يؤثر إيجابيًا في حالتهم النفسية والاجتماعية،

ومن الممكن البدء بتشغيلهم في مشروعات إعادة الإعمار، حال تحديدها وإيجاد التمويل لإنفاذها بعد وقف إطلاق النار.

د. دعم الأطفال:

ثمة أهمية لدعم الأطفال الذين فقدوا أسرهم، حيث يستوجب ذلك بدء تسجيل حالاتهم، ومعالجة الاحتياجات المادية والنفسية لديهم في إطار مفعل مؤسسيًا، مع توفير الأطراف الصناعية للأطفال الذين فقدوا أطرافهم من جرّاء القصف الإسرائيلي عن طريق الشركات المصنعة في الدول المساندة للقضية الفلسطينية، علمًا أن الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال سيمكنهم من تيسير استكمال حياتهم بصورة أفضل، مع توفير أماكن مؤقتة لاستكمال العملية التعليمية لحين توفر البنية التحتية الملائمة في إطار عملية إعادة الإعمار الشاملة.

وقد بدأ التأثير النفسي للاضطرابات التي يعاني منها أطفال غزة يظهر في شكل خوف وعصبية وتشنجات وقلق مستمر، كرد فعل على الصدمة النفسية المعقدة والمستمرة، والتي تنطوي على ضغوطات متراكمة تطغى على قدرة الفرد على التأقلم والتكيف. ورغم أن الأثر النفسي للحرب قد يختلف من شخص لآخر، فإنه من المتفق عليه أن الحروب غالبًا ما تؤدي لاضطراب "كرب ما بعد الصدمة"، إذ تُعرف المشاعر والظروف المرتبطة بالحرب باسم "صدمة الحرب" التي لا يقف أثرها عند اللحظة الحالية فقط، بل قد تؤدي إلى عواقب طويلة الأمد على الصحة العقلية والنفسية لدى الشخص.

وينطوي اضطراب "كرب ما بعد الصدمة" على عدة أعراض منها: خدر عاطفي، وصعوبات في الإدراك والذاكرة، والانفصال عن الواقع، وانخفاض أو انعدام المتعة تمامًا للأشياء، والألم الجسدي بدون سبب، والتصور السلبي للذات، واضطرابات الهوية الذاتية، واليقظة المفرطة، وسلوكيات التجنب. وعادةً ما تظهر أعراض الصدمة على الأطفال في شكل صعوبة في النوم، وأحلام مخيفة وكوابيس. وقد ظهر على أطفال غزة عدة أعراض تتعلق بالصدمات النفسية

الشديدة، كالتشنجات، والتبول في الفراش، والخوف، والسلوك العدواني، والعصبية، وعدم ترك ذويهم.

ولا يقف الضرر النفسي الذي تعرض له الأطفال على اضطراب كرب ما بعد الصدمة فقط، حيث إن استمرار تعرض الأطفال في غزة للحرب سيؤدي لتفاقم الاضطرابات التي قد تستمر معهم لسنوات بعد الحرب ما بين اكتئاب شديد وقلق ورهاب واضطرابات نوم، كرد فعل طبيعي لما يواجهونه بشكل يومي منذ عام. وبناءً عليه، يرى خبراء علم النفس أن ما يمر به أطفال غزة يجب إعادة النظر في تصنيفه كاضطراب جديد، حيث إنه لا يمكن أن نطلق على ما يصاب به أطفال غزة "كرب ما بعد الصدمة"، فالصدمة في غزة مستمرة لا تتوقف.

وتتكامل عملية التعافي الاجتماعي والنفسي مع إعادة بناء البنية التحتية المتضررة في غزة، فضمان توفير الإسكان والمرافق الصحية والتعليمية والمرافق العامة يسهم في استعادة الحياة الاجتماعية والنفسية للسكان، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة للسكان، حتى يشعروا بالأمان النفسي والاجتماعي، ويتطلب ذلك جهودًا لتعزيز الأمن والسلم وتجنب عودة العنف عبر جهود مشتركة للحكومات المحلية والمؤسسات الأهلية والمانحين والمنظمات الدولية لضمان نجاح عملية إعادة الإعمار.

وعليه، يجب على المجتمع الدولي تسليط الضوء على هؤلاء الأطفال والتفكير في سبل تقديم الدعم والعلاج النفسي لهم بجانب إعادة إعمار مدينتهم المنكوبة، الأمر الذي إذا تعذر تحققه خلال الفترة المقبلة، قد يسفر عن شباب بالغين لا يملكون أي قناعات أو أفكار مؤيدة لمسألة "السلام"، فمن شأن التعرض المستمر للعنف أن يتسبب في نشأة أجيال ترغب في الانتقام بشكل مستمر. كما يزيد من تعقيد هذه الإشكالية ما يتعرض له أطفال غزة من حرمان من الدراسة والتعليم من جرّاء الدمار الذي لحق بالمدارس والمنشآت التعليمية داخل القطاع، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب الوعي لديهم في حال استمرار هذه المشكلة، ويجعلهم أكثر عرضة في المستقبل لتبني أفكار ومعتقدات خاطئة، تحمل أبعادًا متطرفة، وهو

ما قد ينتج عنه تحول هؤلاء الأطفال في المستقبل إلى أشخاص متطرفين، يسهل على التنظيمات الإرهابية تجنيدهم داخل صفوفها.

4. أدوار المنظّمات الدولية والأممية في إعادة إعمار غزة:

من المتوقع أن تتعاظم تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة بعدما تحول إلى ما يشبه "مدينة الأشباح"، أضف لذلك مجهولية التوقيت الذي ستتوقف فيه الأعمال القتالية الإسرائيلية أو تنتهي فيه الحرب من ناحية، وتعاظم الأجزاء التي أضحت غير صالحة للسكن في ظل الضرر البالغ الذي لحق بالبنية التحتية من ناحية أخرى. لهذه الأسباب وغيرها، فإن جهود إعادة الإعمار لن تقتصر على دول الجوار أو الدول المسهمة بطبيعة الحال، ومن ثمّ تتجه الأنظار صوب المنظمات الدولية والأممية التي من المتوقّع أن تلعب دورًا بارزًا في جهود إعادة الإعمار قياسًا على أدوارها السالفة. وفيما يلي أبرز الجهود الراهنة والمحتملة في هذا الإطار:

أ. **تعيين منسق لجهود إعادة الإعمار:** بدأت الأمم المتحدة أولى خطواتها على صعيد إعادة الإعمار من خلال تعيين السياسية والوزيرة الهولندية السابقة "سيغريد كاغ" منسقة للشئون الإنسانية وإعادة الإعمار، والتي باشرت بالفعل مسئولياتها منذ يوم 8 يناير 2024، والتي تتمثل في تسهيل وتنسيق ومراقبة والتحقق من شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة، وذلك في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2720 لعام 2023 الذي يهدف إلى زيادة المساعدات الإنسانية. لتشرف على استحداث آلية أممية لتسريع شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة عبر دول ليست طرفًا في النزاع.

ب. **التنسيق مع عددٍ من الدول والأطراف المعنيّة:** تتطلب إعادة الإعمار جهودًا دبلوماسية عدة تقتضي التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية، وبخاصة مصر والأردن.

ج. **توسيع أنشطة منظمة العمل الدولية:** قد تتجه إلى توسيع برامجها القائمة وتدشين مشروعات جديدة لخلق فرص العمل ودفع جهود التنمية الاقتصادية، مع الاهتمام بشكل أكبر بدعم القطاع الخاص، وحماية الفئات

الضعيفة، بجانب وضع إطار لمشروعات فنية محتملة تماشيًا مع خطة الأمم المتحدة المرتقبة بشأن إعادة الإعمار في قطاع غزة.

د. عقد مؤتمر للمانحين: قياسًا على مؤتمر المانحين الذي عُقد في القاهرة في عام 2014 لإعادة إعمار غزة، قد يكون من المتوقّع، على خلفية عِظم تكلفة إعادة الإعمار من ناحية، وصعوبة مقارنة تلك التكلفة بأي حرب سبق وأن دار رحاها في غزة من ناحية أخرى، عقد مؤتمر دولي للمانحين لأن إعادة الإعمار لن تكون مسئولية الأمم المتحدة منفردة أو جهة مانحة بعينها. وعليه، سوف يتقاسم المجتمع الدولي مسئولية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب.

هـ. الإدارة الدولية: قد تُفوض الأمم المتحدة مسئولية إعادة إعمار غزة، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تجاوز العقبات السياسية والأمنية التي تقوض جهود إعادة الإعمار، وضمان توفر الدعم الفني والمالي واللوجستي اللازم لتلك الجهود. بيد أن هذا الطرح يستلزم موافقة إسرائيل وحركة حماس على هذا الدور الدولي دون فرض أجندات سياسية على الشعب الفلسطيني.

و. الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية وإدخال مواد البناء: من المتوقع أن تشرف الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على المساعدات الإنسانية التي سترسلها مختلف الدول إلى الفلسطينيين في أعقاب انتهاء الحرب مدفوعة بتعاطف دولي واسع.

رابعًا: رؤية إسرائيل لليوم التالي للحرب في الشرق الأوسط:

تسعى إسرائيل إلى توظيف الفرصة السانحة التي هيأتها متغيرات السياق الحالي في الشرق الأوسط، من ناحية معادلة الضعف التي فرضتها ضد حركات المقاومة بالمنطقة نتيجة الحرب متعددة الجبهات التي تقوم بها ضد قطاع غزة ولبنان، بالإضافة إلى تحييد الدور الإيراني لدعم جبهات المقاومة، من خلال نقل المواجهة إلى أراضيها بشكل مباشر. وتهدف تل أبيب، من وراء ذلك، فرض واقع

جديد في المنطقة يُعاد من خلاله تشكيل خرائط النفوذ بمناطق الجوار الاستراتيجي لتكون في صالحها، في مقابل إضعاف نفوذ حركات المقاومة، وكذلك مشروعات النفوذ الإقليمي للقوى الأخرى، على غرار إيران.

1. أهداف ومحددات الرؤية الإسرائيلية:

ترتكز الاستراتيجية الإسرائيلية على تحقيق مستويين من الأهداف؛ المستوى الأول: يتمثل في الأهداف التكتيكية، المعني بها بدرجة كبيرة المستوى السياسي الإسرائيلي لضمان استمرار حالة الحرب، ومن ثَمّ استمرار الائتلاف في المشهد السياسي للحكم، وهو هدف بدا واضحًا طوال الفترة الماضية التي تعمدت فيها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو إفشال مسار التفاوض. أما المستوى الثاني: فيأتي في إطار التحرك الاستراتيجي لتحقيق جملة من الأهداف والركائز التي تستهدف من خلالها تحقيق أثر مستدام يخدم الرؤية الإسرائيلية من ناحية نفوذها ووجودها بالمنطقة خلال العقود القادمة. ومن أبرز هذه المحددات والركائز ما يلي:

أ. تحييد مصادر التهديد في الجوار الاستراتيجي: تستهدف تل أبيب من حربها متعددة الجبهات في غزة وجنوب لبنان فرض واقع جديد يُعاد من خلاله تشكيل خرائط النفوذ بمناطق جوارها الاستراتيجي، لتحييد وإضعاف نفوذ حركات المقاومة، بحيث يرتد أثر هذا التغيير في الصورة الكلية للدور الإقليمي الإسرائيلي –المدعوم غربيًا– في المنطقة، ومزاحمة مشروعات النفوذ الإقليمي لكل من إيران وبدرجة أقل تركيا، والتمهيد بذلك لتحقيق تشابك مصلحي مع القوى العربية المعتدلة تضمن به كسر حلقات العزلة التي تفرضها هذه المشروعات على تل أبيب، خاصة في ظل إضعاف أدواتها وأذرعها (أي إيران وتركيا) التي تحول دون ذلك.

ب. التأسيس لنظام إقليمي جديد: يمهد المرتكز السابق لتحقيق هدف إسرائيل في تأسيس نظام إقليمي جديد، وهو ما تسعى من ورائه أيضًا القوى الغربية التي كانت قد طرحت في الماضي صيغًا مقترحة كمشروع "الشرق

الأوسط الكبير"؛ لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة في إطار استراتيجية "اللعبة الكبرى" لموازنة نفوذ القوى الدولية الصاعدة كالصين وروسيا، وكذلك القوى الإقليمية الطامحة. ويضمن إعادة رسم خرائط النفوذ بالمنطقة زيادة نفاذية "إسرائيل" بشكل أكبر، وإحلال معادلة "السلام البارد" الذي قادته اتفاقات السلام التقليدية في المنطقة، على مدار العقود الماضية، بمعادلة "السلام الوظيفي" الذي تقوده في الوقت الراهن بعض الدول الإقليمية في إطار الاتفاقات الإبراهيمية.

وفي هذا الإطار، يشكل ما يُعرف بـ"محور المقاومة" حجر عثرة في طريق تحقيق هذا التصور، ليس فقط نتيجة تهديد التضامن الشعبي المحلي في هذه الدول مع حركات المقاومة، وإنما التهديد المادي الذي كانت تشكله هذه الحركات لضرب واستهداف البنية التحتية التي تم الإعلان عن بعض مشروعاتها لإنضاج هذه التصورات وإكسابها صفة الاستدامة، على غرار مشروع "الممر الاقتصادي الجديد" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" وغيره من المشروعات الاقتصادية التي تُشكل البنية الأساسية لاستدامة معادلات "السلام الوظيفي". لذلك، يتردد الحديث في الداخل الإسرائيلي عن كون ما يحدث في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر، وما نتج عنها من معادلات ضعف فُرضت على هذا المحور، سيساعد في دفع هذه المسارات.

ج. تغيير معادلة الصراع مع إيران: عكست جولات التصعيد بين إسرائيل وإيران على هامش الحرب ضد قطاع غزة والجنوب اللبناني، تغيير تل أبيب لمعادلة الردع وإدارة الصراع مع طهران، بحيث تتجاوز قواعد الاشتباك القديمة التي ترتكز على المواجهات غير المباشرة في إطار "حروب الظل"، إلى المواجهات المباشرة ونقل الحرب إلى الأراضي الإيرانية، وذلك من أجل رفع كلفة الإضرار بالمصالح الإسرائيلية التي كانت تعتمدها الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، والتي تقوم على "الدفاع الأمامي" عبر نشاط الوكلاء وتعزيز نفوذهم في المحيط الإسرائيلي. يأتي هذا كله تمهيدًا للتعامل مع التهديد الوشيك للاقتراب الإيراني من دخول نادي الكبار النووي، وكذلك فرض القبول الإيراني لمشروع النفوذ

الإقليمي لإسرائيل في المنطقة، عبر معادلات وتوازنات القوى الجديدة التي رسمتها تل أبيب من خلال الحرب الراهنة.

د. تجاوز أطر الحل "غير المقبولة" لتسوية القضية الفلسطينية (حل الدولتين): تعكس التحركات الإسرائيلية منذ اندلاع الحرب ضد قطاع غزة التوجه نحو تغيير الجغرافيا السياسية للقطاع، لتجاوز أطر الحل "غير المقبولة" بالنسبة لها لتسوية القضية الفلسطينية على أساس "حل الدولتين"، حيث بدأت ذلك بالترويج والسعي الفعلي لتنفيذ مخطط "الترانسفير" للتهجير القسري لأهالي سكان قطاع غزة نحو دول الجوار، وهو ما أعاقته التحركات المصرية.

إلا أن التحركات الأخيرة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في القطاع، وخاصة مناطق الشمال، من خلال تضييق الحصار والعودة لعمليات القصف للمناطق في إطار المخطط المتداول تحت عنوان "خطة الجنرالات" أو مخطط "غيورا آيلاند"؛ تدفع لتهجير الأهالي نحو الجنوب لتمكين البقاء الفعلي للقوات الإسرائيلية بالمناطق العازلة بالشمال، كسلطة احتلال دون تحمل أي أعباء تجاه سكان القطاع، وفي الوقت ذاته يتم ترسيخ الانقسام الجغرافي ما بين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثَمّ إضعاف أي ممكنات لدفع مسار "حل الدولتين".

ويساعد في ذلك مجيء المرشح الجمهوري المفضل لدى تل أبيب دونالد ترامب بعد فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث من المحتمل أن يُضفي الشرعية على هذا الوضع خلال ولايته القادمة، وذلك في ظل تصريحاته خلال حملته الانتخابية في أغسطس 2024، حين قال: "عندما تنظر إلى الخريطة، خريطة الشرق الأوسط، فإنّ إسرائيل هي بقعة صغيرة جدًّا مقارنة بهذه الكتل الأرضية العملاقة". مضيفًا: "هل هناك أي طريقة للحصول على المزيد؟ إنها صغيرة جدًا للدفاع عن نفسها".

2. معوقات وتحديات الرؤية الإسرائيلية:

رغم ما تعكسه استراتيجية التحرك الإسرائيلي وما تضمنته من أهداف تتهيأ لها فرص التنفيذ بموجب معطيات السياق الراهن، فإن ذلك لم يلغِ وجود بعض التحديات التي يمكن أن تعوق تحقيق كامل هذه الأهداف، من أبرزها الآتي:

أ. حركات المقاومة:

رغم حالة الضعف التي تعتري قدرات حركات المقاومة في الداخل الفلسطيني وكذلك بالجنوب اللبناني، فقد كشفت الحرب الجارية عن جبهات إسناد نشطة في العراق واليمن، والتي كان لها تأثيرها الواضح من خلال الضربات النوعية التي قامت بها ضد تل أبيب. فضلًا عن أن الحديث عن ضعف قدرات حركات المقاومة في كل من الجبهة الجنوبية والشمالية لإسرائيل، لا يعني أن بقاءها العضوي لم يعد موجودًا، بل لا تزال قائمة، ويعكس ذلك العديد من المؤشرات مع اختلاف المقارنات بين القدرات الراهنة لحركة حماس وحزب الله.

ومن ثَمّ فإن هذه المعطيات التي لا تزال تعكس وجودًا نشطًا للمقاومة تتباين درجاته من جبهة لأخرى، ستشكل عائقًا لتُمرر تل أبيب كامل رؤيتها بشأن خرائط نفوذها في الجوار الإقليمي وترسيخها بشكل مستدام. غير أن ذلك لا يمنع من أن الوضع الراهن سيعزز قدرة إسرائيل على التحكم في اتجاهات التصعيد على الجبهات المختلفة، خاصة في ضوء المرحلة التالية للحرب، من خلال المعادلات التي سيتم الاتفاق عليها ضمن أي صفقات سترعاها الإدارة الأمريكية الجديدة في المنطقة. وسيساعد في أن تكون صيغ هذه الاتفاقات في صالح تل أبيب، هي عاملُ الضعف المُشار إليه سلفًا لحركات المقاومة، والذي سيتطلب عدة سنوات لإعادة ترميم آثاره. أضف لذلك، الطبيعة الهجينة لحركات المقاومة في كل من العراق واليمن ولبنان؛ نظرًا لاندماجها في مؤسسات الدولة، على نحو سيرفع كلفة الإضرار بمصالحها في إطار استراتيجيات الردع التي ستلوح بها الولايات المتحدة والقوى الغربية المعنية. ولن يكون الاعتماد هنا فقط على الردع بالقوة العسكرية، الذي ثبت عدم جدواه في تحييد هذه الجبهات بشكل كامل، وإنما من خلال مسار المصالح السياسية التي ستسعى هذه الحركات لتحقيقها في مرحلة ما بعد الحرب، من أجل ضمان الشرعية الدولية لتواجدها كطرف مقبول للتعامل معه، وكذلك موازنة حضورها مع الجهات الحكومية الرسمية في دولها، من خلال التفاهمات مع المجتمع الدولي ليكون الثمن في المقابل القبول بالحضور الإسرائيلي كفاعل إقليمي طبيعي.

ب. اتساع دائرة الحاضنة الدولية لمسار "حل الدولتين":

يتعزز في الوقت الراهن مواقف الدعم والقبول لمسار "حل الدولتين" في الأوساط الدولية على نطاق جغرافي واسع، باعتباره الحل الأمثل لضمان الاستقرار المستدام في المنطقة، وهو ما سيشكل عامل ضغط على الجانب الإسرائيلي الرافض لهذا المسار، والذي سيكون حريصًا على ترميم صورته الدولية التي تآكلت بشكل كبير طيلة الفترة الماضية، خاصة في المناطق الجغرافية التي سعى خلال العقود الماضية لكسب أصواتها لصالحه في المؤسسات الدولية. وقد يساعد في ذلك التوتر المحتمل بين الإدارة الأمريكية الجديدة وحلفائها في أوروبا، على نحو يمكن أن يوفر هامش حركة لتعزيز شرعية القبول بهذا المسار في الأوساط الأوروبية لموازنة موقف الدعم المحتمل من جانب الإدارة الأمريكية لتعزيز الموقف الإسرائيلي.

ج. منهج الإدارة الأمريكية الجديدة (الصفقات وأولوية المصالح الوطنية):

تأثير التوجه المصلحي البراجماتي للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الحكومة الإسرائيلية اليمينية الموجودة والتي تتشارك معها بعض القيم، قد لا يقترن -بالضرورة- بالتزام بدعم رؤية الحكومة الإسرائيلية إذا ترتب عليها أعباء والتزامات أمريكية تتعارض مع الخطوط العريضة لبرنامج ترامب وأولوياته.

د. تصاعد التعاطف الشعبي في المنطقة: عززت الحرب الإسرائيلية التي تقوم بها ضد قطاع غزة، والتي حصدت أرواح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، هذا فضلًا عن إجراءات العقاب الجماعي التي تقوم بها ضد سكان القطاع، دائرة التعاطف الشعبي الواسع تجاه الفلسطينيين، وخاصة في الدول المؤهلة للتوقيع على اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل، وهو ما سيشكل تحديًا للشرعية المحلية للأنظمة السياسية هناك. في هذا الإطار، تُثار بعض الشكوك والقلق لدى تل أبيب بشأن احتمالية أن يأتي موقف الإدارة الجمهورية في هذا الصدد معاكسًا لرؤيتها وفقًا لاعتبارات المنهج البراجماتي المحتمل أن يتبعه ترامب بحيث يكون الضغط الأمريكي على إسرائيل في هذا الصدد ثمنًا للدخول في صفقة مع بعض

الشركاء الإقليميين لدفع مسار اتفاقات التطبيع مع تل أبيب، وكذلك تعميق الشراكات مع واشنطن في مقابل تراجع شراكاتها مع الصين، في مقابل وضع مسار موثوق لمسألة "حل الدولتين"، وذلك لمراعاة اعتبارات الداخل في هذه الدول نتيجة المعطيات الجديدة التي فرضتها أحداث 7 أكتوبر بشأن تصاعد المعارضة المحلية المحتملة لرفض هذه الاتفاقات إذا لم تأتِ بمقابل يؤسس لقيام دولة فلسطينية.

يمكن القول إنه رغم ما تعكسه هذه المعطيات من معادلات جديدة تسعى إسرائيل من خلالها إلى إعادة تشكيل خرائط النفوذ بالمنطقة لصالحها، فإن ذلك يأتي في إطار سيناريو وتخطيط غير مكتمل النضج بعد، خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على مشهد التفاعلات الإقليمية بالمنطقة، والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى في قدرة تل أبيب على التحكم في متغيرات إنجاح رؤيتها دون تكلفة محددة بتقديم تنازلات، وهي المعادلة التي حرصت على نسجها طيلة الفترة التي سبقت أحداث السابع من أكتوبر، بحيث يكون السلام في مقابل السلام وليس الأرض.

وهي معادلة تحرص إسرائيل في الوقت الحالي على العودة إليها مع تحييد أي آثار نتجت عن أحداث 7 أكتوبر، معوّلة في ذلك على عوامل الضعف الذي أصبحت عليه حركات المقاومة، وكذلك المتغير الأمريكي بمجيء إدارة جمهورية برئاسة الرئيس المفضل لديها "دونالد ترامب"؛ وهي عوامل ترى أنها ستمكنها من نسج تشابك مصلحي مع بعض الفواعل الإقليمية التي ستساعدها على تحييد أي مواقف رفض لرؤيتها، غير أن ذلك لا يضمن بطبيعة الحال أن تكون هذه العوامل وحدها كافية لتمرير الرؤية الإسرائيلية.

ختامًا:

لدى إسرائيل تصور واضح للأشياء التي لا تريد أن تراها في قطاع غزة بعد الحرب، لكن ليس لديها تصور مماثل للأشياء التي تريد أن تراها في القطاع في نهاية هذه الجولة من الصراع. وقد كشفت إسرائيل عن بعض عناصر رؤيتها لليوم التالي، ومنها احتفاظ الجيش الإسرائيلي بوجود دائم وحرية حركة كاملة في جميع أنحاء القطاع، وسيطرته بشكل كامل على حدود قطاع غزة مع العالم

الخارجي، لكن دون تولي مسئولية إدارة الشرطة، أو الإدارة اليومية للشئون المدنية لسكان القطاع، والتي تسعى إسرائيل لوضعها في يد سلطة تتشكل من أهل القطاع، لا تكون مرتبطة لا بحماس ولا بالسلطة الفلسطينية في رام الله، وهي رؤية غيرواقعية، في ضوء مواجهة إسرائيل لعمليات مقاومة متصلة بصورة دائمة.

وفي المقابل يبدو المشروع العربي لليوم التالي هو الأكثر تكاملًا ووضوحًا وتحديًا للإرادة الإسرائيلية، وهو في جوهره مشروع لإنشاء دولة فلسطين في الضفة وغزة، تمارس السلطة الكاملة فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، التي توفر الأمن وتدير المعابر، ضمن ترتيبات أمن إقليمي تضمن أمن فلسطين وإسرائيل بدعم من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وخطة سخية لإعادة الإعمار بمشاركة دولية.

بشكل عام، سيتواصل الحديث عن اليوم التالي، وستستمر المنافسة والتفاعل بين التصورات المختلفة، لكن ما سينتجه الواقع ربما يكون مختلفًا!